

من
الأدب الشريف
على عهد
الملك
العزيز

الملك
العزيز

الملك
العزيز

الملك
العزيز

حاشية مبارك علي الفية العراقي وشرحها

صفها الامام العلامة البقاعي الشافعي

فقده الله بوجته امين

امين امين

امين



←←←

MURAD MOLLA KUTUPHANESI	
Kir.	
Y.	234
E.	325
Tasn.	297.2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 قال افر الخلاق الى عفو الخالق ابو الحسن ابراهيم بن عمر بن حسن الرباط
 ابن علي بن ابي بكر البقاعي الشافعي نزيل القاهرة العديد عامه الله
 بالطاقة الجلية والخفية والديه وجميع المسلمين امين الحمد لله
 الذي من اسند اليه ضعيف عزمه قواة ومن انزل بجنابه موضوع
 قدره علاه ومن ارسل الي بابيه صحيح عمله قلة وارضاة واشهد ان لا
 اله الا الله المتواتر فضله والله العزيز فما انقطع اليه دليل الاوصله
 ووالاه واشهد ان سيدنا محمد اعبده ورواه الاواه المقطوع بتشرفه
 المشهور علاه **الموع** من تابعه الموقوف من ناداه صلي الله وسلم عليه وعلى
 اله وصحبه ومن اواه اثم سلام وازكي صلاة اما بعد فهذه فوائيد
 ونكت واجاث تتعلق بالالفيد لحدِيثيه وشرحها كلاهما الشيخ الحافظ
 زين الدين ابي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سفي الله عمدة
 وثره في مصطلح اهل الحديث قيدت فيها ما استفدته من تحقيق
 تلميذه شيخنا شيخ الاسلام حافظ العصر ابي الفضل شهاب الدين
 احمد بن علي بن حجر الكافي العسقلاني ثم المصوري الشافعي
 قاضي القضاة بالديار المصرية ايام سماعي لبحثها عليه بارك الله في حياته
 وادام عموم النفع ببركاته سميتها النكت الوفيه بما في شرح الفقيه
 واعلم انما كان فيها من حكي صدرته في الغالب ثقلت وختمته
 بقولي والله اعلم وما نقلته من غير شيخنا من بعض الكتب
 عزوته اليه وما عدي ذلك وهو جل الامر فهو من كلام شيخنا فان كان
 من حكيه فاني عبرت عنه بعد انقصالي عن مكان الدرر بحسب

فهي

فهي وان كان ناقلا له فاني كتبت اسم المنقول عنه
 من لفظه في الحال وعبرت عن منقوله كما تقدم فان ظفرت
 بجمالية لشي من ذلك عمن هو اوثق مني فقد علمت عذري
 واما الاعتذار عن شيخنا فقلوا ان النقل حاله المذكرة قد
 ليس اهل فيه والله الموفق **قوله** الحمد لله الذي قيل بصحيح
 الدين حسن العمل الي اخوها اسجل فيه اسما انواع الحديث
 لبراعه الاستهلال وذكرها بيجان غير معانيها الاصطلاحية
 احسن وادخل في البراعه مما لو استعملها في المعاني
 الاصطلاحية نحو ان يقول كما فعل بعضهم الحمد لله الذي منح
 اهل الحديث خدمة السنة قلت قوله علي مراسيل توجع
 مرسال وهي الناقة السهلة السير استعاره لطيفة والله اعلم
قوله اسند في بابيه علا فيه يقال اسند في الجبل بمعنى صعد
 في سنده بالتحريك وهو اصله وما علا عن قسمة واسندته انا
 قاصر متعدي قلت قوله شذاي خرج يقال شذ يشذ ويشذ شذا
 وشذوذ ذاند وعن الجمهور وشذوه هو لازم متعد **قوله** ضاه
 هو الفناء والعاجبه **قوله** متا طبع من اضافة الشيء الى فاعله
 اي الذين قطعهم حبه عن سواه والله اعلم **قوله** فرضوعهم
 استعملهم بثلاثة معان منطقي وحدِيثي والثالث المسوق
 له الكلام او بان من وضع علما الفن الذي وصلهم الله رتبته
 بخرج لا يرتفع بعد ذلك ومن عكسوا حاله لم تزل معكوسة
 فلا ينتظم ولا تقبل ما ياتي به واليه اشار بمقاوبهم وفيه من زياده

الحسن انه من جناس القلب قلت قوله الفرد من محاسنه انه في سمجة
 التوحيد ما تاتي له الانواع واحد وهو بمعنى الواحد **قوله**
 واكمل اشارته بالافتعال الي انه ما كمل الا بعلاج كبير **قوله** معضلة
 الامور سياقي في فن العضل بيان انه يصح ان يكون بفتح الضاد
 لتناخي مع ما تقدمه من اسما الانواع وقوله فعلم الحديث خطير
 وفقه الفقيه علي يوم اما وعلي تقدير شرط والخطير الشريف
 والرفيع والوقع المكان المرتفع من الجبل اي رفيع اي شريف ارتقاه
 والمراد ان اثره في العلم كثر الثقيل الصلب الواقع من علو واسم
قوله عليه مدار اكثر الاحكام ان قيل ان ما مدار الاحكام على نفس
 الحديث لا على العلم باصطلاحه قيل على العلم باعتبار انه لا يعرف
 حال الحديث ليعلم به الا بعرفه العلم هو الاله لا بد منها والمتوقف على
 المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء والمراد يعلم الحديث
 في قوله فعلم الحديث خطير ووقعه لسر مجر هذا الاصطلاح
 بل على المشتمل على احوال الرجال والعدل والغريب ونحو ذلك
 مما يصير به الرجل ثغارا جهدا كما سياتي في تعريفه ولاهل
 هذا العلم اصطلاح يعبرون به عن مقاصدهم اذا حكموا
 على متن من المتن بشي و هذه الالف في علم هذا الاصطلاح
 المنسوب الي ائمة علم الحديث **قوله** الفتها الاولى للعدد
 اي جعلتها الفا وربما ينافي فيه بان كل شرط من الجز
 اذا استعمل هكذا بيت وقد يجاب بان المراد الف بيت
 مزدوج واسم تعمي اعلم والثانية بمعنى صنفها
 اي ضمنت صنفها الي صنف **قوله** رايته كبير الحجم

اي

اي طنت انه اذا كمل يكون كبيرا والا فهو لم يوجد منه
 الا قطعه يسيره وصل فيها الي الضعيف **قوله**
 غير مغرط خفض غير صفة لقوله شرح ونصبه علي
 الحال من ضمير المصنف في شرعت او من ضمير الشرع في
 متوسط ولفظه مغرط الاولى رايته في بعض النسخ
 مشددة من التقريط والثانية تخففه من الافراط
 والاحسن العكس لوجهين الاول الغرط من موافقة مو
 والثاني ان يكون تعلقه بما كثر فامل ولا قصر فاحل
 عن طريق اللف والنشر المربط الي غير مبالغ في الكلام
 ولا مشكك فيحصل لطالبيه ملل ولا منهاون بتوكشي
 من الانواع فيحل ببعض المقاصد **قوله** مع فوايد
 حال من ضمير متوسط اي حال كونه كذا وحال كونه
 مصاحبا لفوايد رايد علي شرح الكتاب **قوله** يقول
 راجي الي احوال بيئات لا يقال ابتداء بغير الحمد في خطبه
 هذا النظم لانه يقال ان قوله من بعد يدفع ذلك
 علي ان صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم الذي حشا
 علي الابتداء بالحمد اشار لنا الي ان الابتداء بالتعريف بالمكتوب
 منه والمكتوب اليه لا يكون محلا به فكان يرسل خطبه علم
 الكتب فليكن في اولها من حمد رسول الله الي فلان يذكر ذلك قبل
 الحمد روي الطبراني وابوانعم في تحليه عن معاذ رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل اليه ليخبرني بابنه من محمد رضي الله

الى معاذ بن جبل سلام عليك فاني احمد اليك الله لحدثني
 وفي الصحيحين حديث بن عباس رضي الله عنهما عن محمد بن
 الهرقل عظيم الروم سلام علي اتبع المهدي فكان الترخيف
 فكان الترخيف بالمرسل والمرسل اليه قايم مقام ما لو دفع
 المرسل الكتاب الي المرسل اليه من يده وقال له هذا كتابي
 اليك فاقره فكلا لا يكون قوله لذلك مخرجا لا يتدبر بالحمد
 كذلك لا تكون كتابته في اول الكتاب محله علي ان التشبيه
 من افراد الحمد فانه الثنا بالجميل وقد ابتدأ بها قبل ذلك ولو لم
 يكن كذلك كان قوله ربه المقتدر وحده الما تقدم **قوله** الاثري
 نسبة الي الاثر وبولغ البقية ويطلق علي ما يروي
 بسند سوا كان مرفوعا الي النبي صلى الله عليه وسلم
 او موقوفا وعن خطبنا ان بعض الفقهاء قصره علي الموقوف
 كما سيأتي انتهى والمراد به علم الاثر كما يقال الاصول والامور
 العالم بعلم الاصول فالمراد بالاثري في هذه النسبة جميع ما
 يبحث عنه في علم الحديث تشبيها للمشي باسم جريد كالحديث
 سوا ما اذا اطلق الاثر فهو الما توضع عن الصحابي في دونه
 وكذا الحديث خاص بما اضيف الي النبي صلى الله عليه وسلم
 فنقول المصنف ان الاثر هو الحديث يحمل علي ان المراد علم الاثر
 علم الحديث ونسبته الاثريون غيره من تراجم الاستهلال
 اي هذا العلم الذي انا شارع فيه هو علم الحديث والاثار
قوله من بعد محمد اي انما قلت هذا البيت الذي قدمته

في الوضع بعد ان حدث الله تعالى **قوله** جل عن احصاء اصل هذا
 ان العرب كانت اذا تقاضوا منهم اثنان اخذوا حصي
 فكلما ذكروا احدهم منقبة لعشيرته او لنفسه الفتي
 حصاه لانهم كانوا غاليا لا يكتبون فاذا فرغوا المفاخرة
 عدوا الحصي فمن كانت حصاه اكثر ففرضوا له بالفخر
 والسود قلت ومنه قول الاعشي ولست بالاكثري منهم
 حصي وانما الغرض للكاثر **قوله** ثم الصلاة عطف بتم
 المقتضية للترتيب مع المهملة اشار الي انه اثني علي الله
 بليتهما كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل في خطبه
قوله وسلام دايم افرده باعتبار الفعل اي ثم بعد
 تلفظ مني دايم لصلاه وسلام او ثم صلاه وسلام دارم
 كل منهما **قوله** علي بيبي الخبر ذكر النبي دون الرسول وان كانت
 الرسالة تستلزم النبوه لان الرسول يشمل الرسول الملكي والبشري
 وان كان المقام يخصه بالبشري لكن لما ذكر المرام وكان
 الخبر ورد بقوله انا نبي الرحمة وفي روايه المرحمه ذكر النبي
 والمقام يعرف انه الرسول المبعوث الي الخلق اجمعين وهو محمد
 ابن عبدالله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم وروايه المرحمه
 قال شيخنا رويته في الجزء الثاني من الاول من قوايد ابي عمر وابن السكيت
 من طريقه الصحاح عن بن عباس رضي الله عنهما رافعه ان الله بعثني

مرحة وملحة الحديث **قوله** فهذه هذا مقول
يقول والفقيه جواب لشرط محذوف تقديره يقول
فلان من بعد كذا ايها الطالب ان كنت تبحث عن علم
اصطلاح اهل الحديث الذي لم يبق منه الا رسم داري
فهذه المقاصد المهمة التي نظمناها من كتاب بن
الصلاح توضح لك من علم الحديث رسمه الذي خفي عليك
قلت **قوله** من علم الحديث هو علم يبحث فيه عن
سنة النبي صلى الله عليه وسلم اسنادا ومقتضى لفظا ومعنا
من حيث القبول والرد وما يتبع ذلك من كيفية تحمل الحديث
وروايته وكيفية ضبطه وكتابته واداب رايه
وطالبه او يقال وهو اخصرانه علم يعرف هذه
حال الراوي والمروي من حيث الرواية وموضوعه
بالذات الاحاديث النبويه من حيث الرواية وبالعرض
كل مروي فانه يبحث فيه عن عوارضه اللاحقه
من حيث الرواية وقايدته معروفة ما يقبل من ذلك
ليجعله وما يرد ليجنب ثم رايته الامام سمي الدين محمد بن
ابن ابراهيم ابن همام الاضباري المعروف بابن الكفاي
الشافعي قال في كتابه ارشاد القاصد الذي تكلم فيه
على انواع العلوم وتعاريفها وما صنف فيها من محاسن
الكتب علم الحديث لخاص بالرواية علم يشتمل على نقل

اقوال

اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعالها وادابها
وضبطها وتخبر بالفاظها وعلم الحديث لخاص بالرواية
علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها واحكامها
وانواعها واحكامها وحال الرواة وشروطهم
واصناف المرويات وما يتعلق بها انتهى فحقيقة
الرواية نقل السنة ونحوها واسناد ذلك الي من عزي
اليه مجديت او اخبار او غير ذلك وشروطها تحمل
راوية لما يرويه بنوع من انواع التحمل من سماع او عرض
او اجاره بكتابة او مشافهة ونحو ذلك وانواعها الاتصال
والانقطاع ونحوها واحكامها القبول والرد وحال الرواية
العدالة والجرم وشروطهم في التحمل ان كان بالسماع
وكان الراوي ممن يسمع فكونه مصغيا للسمع غير غافل
ولامشغل بشي وان كان ممن لا يسمع سماعه فكونه
بحيث يمكن سماعه عادة وان كان بالا جازه فكونه معينا
مثلا وفي الادا كون الراوي مسلما عاقلا خالسا
عن بدعة هو ذا عيه اليها ونحو ذلك واصناف
المرويات المصنفات من المسانيد والمعاجم والافراد
وغيرها احاديث واثارا واشعارا وغيرها وما يتعلق بها
هو معرفة اصطلاح اهلها ثم رايته الامام سمي الدين محمد
ابن يوسف الكرمانى الشافعي قال في مقدمه شرحه
للبخاري واعلم ان علم الحديث موضوع ذات رسول الله

صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله وحده
 هو علم يعرف به اقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وافعاله واحواله وغاياته هو الفوز بسعادة الدارين
 وكان مراده بالعلم لقسي الاطلاع على الحديث فقط
 وليس موضوعه الا الدين فانه يبحث فيه عن عوارضه
 الذاتية ولم يقيد المعرفة بحديثه النقد فدخل في
 تعريفه الاستنباط واما علم الاصطلاح فغاياته
 معرفة الصحيح من غيره والله اعلم **قوله** الامور
 الشيخ بقوله وقيل كذا حكاية لخلاف لان ما بعد
 قيل ضعيف وحكي النووي ايضا الو مثل نصو وحو
 وحكي شيخنا قاضي القضاة الي مثل حرف الحرق قال
 ابن الاثير في النهاية الي بالفتح والقصر وقد تكرر
 الهمزة انتهي وانشدنا في ذلك شيخنا ابن الوردي
 في ابيات بعثت فيها بن الزمكا في الرمل كان
 قال نامن قلت لا عند الملا ابن هي النعمة من قاطع
 بقربه ما حق ان يوصلا قلت وزاد في القاموس الي
 بفتح وسكون لظي والو بضم وسكون كحلو وتمثيل
 المص في صورة الفتح وترك التثوين بقفا ليس بحيد فان
 قفا متون فحقه ان يقول كعلا مثلا والله اعلم **قوله**
 لنصره مفعول لاجله **قوله** المبتدي الي في معرفة الاصطلاح
 والمبتدي فيه الذين لم يسندوا شيئا وتبصرة للمسند

المبتدي في هذا العلم وتذكره للمسند المنتهي فيه وحاصله انها
 تذكره وتبصره للمبتدي والمنتهي سوا كانا مسندين ام لا لئلا يتوهم
 ان المسند لا يصير مسندا حتى يحتوي على فنون هذا العلم فلا
 يكون محتاجا الي هذه الالفية **قوله** لخصت ان قيل تاكده باجمع
 يدل على انه لم يحذف منه شيئا مع انه قد حذف كثيرا من الامثل
 والتعاليل قيل حقيقة التلخيص ان ليس في مقاصد الكتاب
 الملخص بكلام او جز فربما يتوهم انه اذا قال بن الصلاح ان
 المواد معظم كتابه فاكد باجمع ليدل على انه لم يحذف من مقاصد
 شيئا وانما كان يريد عليه لوقال اختصرت لان الاختصار
 اعم من التلخيص فتارة يكون اقتضارا على بعض الاصل
 مع استنباط المقاصد كما لتلخيص وتارة مع حذف بعض
 المقاصد وتارة يكون موفيا لجميع الاصل من المقاصد
 وغيرها بكلام وحينئذ اذا قال اختصرت كان مراد بين
 المعاني الثلاث فاذا اكد باجمع اختص بالثالث وهو انه
 لم يحذف شيئا من معانيه لا مقصدا ولا مثلا ولا غيرها
 قلت هذا العرف وكلام اهل اللغة لا ياباه قال ابن فارس
 في المحمل لخصت الشيء اذا بينته كتابه او غيرها وقال
 الفارابي في ديوان الادب في باب التفعيل لخص الفقه
 اي شرحها وقال عبد الحق في كتاب الواعي في حديث علي
 رضي الله عنه فعد لي لخص ما التبتس على غيره لخصت
 الشيء تلخيصا بينته وقال في القاموس التلخيص التبيين

والشرح والتلخيص لحض البعير لخصا نظر اليه عيبه و
محمورا وذلك ان يشق جله العين فينظر ايمري شحاما لاه
وعبار بن القطاع في الافعال لحض البعير لخصا نظر اليه
عيبه بعده محره مما تخنا سمند فالما ده كما ترى تدور على
البيان اخذ من لحض البعير وتارة يكون محذوف الفضول
واختصار الطول وتقرتب الالفاظ ليسهل الحفظ فيتنصرف
الذهن فان الوعي قبل الفهم وتارة يكون بفتح المفضل ونشر المطوي
لكنه صار في العرف مختصا بالاول واسا الاختصار فقال
في القاموس للحض وسبب الانسان واحض القدمين
وما بين اصد الفوق والوثني وقال في الجمل والاختصار في
الكلام ترك فضوله واستيجار معانيه وقال في ديوان
الادب اختصار الكلام اذا اخذ منه ما يورده الي الايجاز واختصر
الطريق اذا اخذ اقرب ما اخذه وقال في القاموس واختصر
حذف الفضول والطريق سلك اقربه وفي لجزم
اسنا صله واختصر الصورة قراها وترك اية سجدها ليلا
يسجد او افرد ايتها فقراها ليسجد فيها وقداية اوتيين
من اخر السورة فادته تدور على الدقة والوسط من حضر
الانسان وما شاكله وهذا المعنى تارة يكون محذوف بعض الشيء
مع استيفاء معناه اخذ من اختصار الطريق وتارة بالافتقار
على البعض بعد حذف ما لا دلالة للباقى عليه اخذ من
اختصار السورة وقال الامام ابو نصر الصباغ في اول الشامل

والاختصار

والاختصار ايجاز اللفظ من غير اخلال المعنى واستنقاده
من الجمع ولهذا اسميت المحضرة لاجتماع المتكى عليها
ولخاصة لاجتماع البدن عليها فكانه يجمع معنى الكثير
في القليل من اللفظ والاختصار محمود لان النبي صلى الله
عليه وسلم تمدح به فقال او تيت جوامع الكلام واختصر
لي الكلام اختصارا وقد اعجز الله تعالى العلم العرب
ليقوله ولكم في القصص حياه فانه اقل لفظا واجمع معنى
من قولهم القتل انني للمقتل وروي عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه قال خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيمائل
انتهى وكلامه كله راجع الي المعنى الاول وهو مادارة عليه
المادة وهو الثالث في كلام شيخنا **قوله** عبد الله بن محمد
المسندي هو بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليماز بن
الاخضر ابو جعفر الجعفي نسب الي ذلك لجمعه للحديث
المسند والامعان في تتبعه فانه كان في اول وقت الطلب
يتتبع المسانيد ولا يرغب في المقاطيع والمراسيل وقال
الحاكم انه اول من جمع مسندا الصحابة علي الراجم بها
وراهنر واليمان في نسبه هو الذي اسلم على يده
المغيرة ابن بردزبة جدا الامام البخاري وبردزبة هو الراعي
بالفارسي **قوله** بن الصلاح اي كتاب بن الصلاح
وهو الحافظ العلامة تقي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح
عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري
الموصلي الشافعي ولد سنة سبع وسبعين وخمسة

وتوفي في سادس عشر شهر ربيع الاول سنة ثلاث
واربعين وستماية وقد اخبرني بكتابه شفاها الصالح
الفاضل الرحلة زين الدين عبد الرحمن بن العلامة سراج
الدين عمر بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي عن الخافض
الدين خليل بن كيكلدي العلالي قال اخبرنا بجميعه
محمد بن يوسف بن المهنا رايته موكفه الحافظ العلامة
نقي الدين بن الصلاح سماعا عليه في الخامسة من عمري
واخبرنا بالالفية نظمه وشرحها والنكت عليه وغيرها
من مصنفات الشيخ شيخنا حافظ عصره قاضي
القضاء ابو الفضل شهاب الدين احمد بن محمد رحمه الله
سماعا عليه للالفية وشرحها في البحث غير مرة واحاد
لما فات ان كان ولغيره عن المصنف حافظ عصره
زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي رحمه الله بقراته
عليه للالفية وشرحها والنكت عليه بن الصلاح
والباقي اجازته ان لم يكن سماعا قلت **قوله** بطريق اولي
امنافة ببيانها اي طريق هو اولي من قوله بالدلالة علي
ذلك مما مضى فكأنه قال بالطريق الاول واما قولهم
بطريق الاول فيدخل الي بطريق الدلالة او الايضاح
او البيان الاول مما مضى في الدلالة علي ذلك الشيء
اعلم **قوله** رايت ان اجمعها هنا ان قيل كثير من
الزيادات التي هي علي هذا القول تذكروها قيل انه
حسن برأي الشيخ ووقع اختيار علي جمعها فاخذ
يسودها شيئا فشيئا بقوله ومنها ومنها مع
انها مشر فذكر ما تشط له ثم ترك الباقي اعتمادا
علي

علي ذكره في تضايف الشرح **قوله** في هامش الكتاب
قال في القاموس الهامش حاشية الكتاب مولد انتي
قلت ومادته تدور علي اجمع قال في القاموس الهامش اجمع
ونوع من الحلب والعرض وهش كضرب وعلم الكثر الكلام
وقال بن القطاع هش القوم هش وهشا تحركوا مع كلام
وهشوا هشاشا كذلك وقال الامام عبد الحق هش القوم وهشا
تحركوا ودخل بعضهم في بعض والاهتمام شي الحك انتي فكان الحاشية
لما جمعت الكتاب واحاطت بها من جوانبها الاربع بحيث لا
يخرج منها شيء ولا يدخل فيها شيء سميت بذلك **قوله**
في الرا والراي ونقل ابن ماهران رواه الجذامي بالجيم والذاك ^{اعلم}
قوله فحيث جا الفعل اي المجرد عن الضمير بارز لولد والضمير
اي وحيث جا الضمير المجرد عن الفعل مثل له وبه وعنه فالواو
في قوله والضمير للعطف لا الحال ومثل للفعل فقط بقوله
كقال **قوله** في حكم الصحيحين والتعليق لما قد اسند
او نحوها مما هو قافيه موافق لاراده بن الصلاح علي ان الفه
للاطلاق ولارادة الشيخين البخاري ومسلم علي ان الفه
للتثنية فلا يجزف المراد منه الا بالقراين والقربنة
في اسناد ان بن الصلاح ليس له مسند بخلاف التزما
فانه مشكل لا مكان ان يكون التزم شيئا من الاشياء في
بعض كتبه ومن مثله قوله في قسم المنقطع

مشوا

وقيل ما لم يتصل وقال لا بانه الاقرب لا استعلا
والالف في قال للاطلاق قلت **قوله** فيما
بعد قد حققه انما المقصد في التنبيهات التي
بعد المقابوب فيما بعده حققه والله اعلم **قوله** في مبهما
ويجوز ان سدها اي علي انه حال من الناظم والفتح على انه حال
من بن الصلاح **قوله** موديهما مثله قوله في المولف والمختلف ومن هنا
لما لك ولما **قوله** واهل هذا الشأن الى اخوه الحديث من حيث هو حديث لا يخلوا
عن احد امرين اما ان يكون مقبولا او مردودا الثاني الضعيف باواعه ذكره هنا
جب التقسيم احالا ثم يفصله بعد ذلك ويذكر قسامة واوهاها
الموضوع والاول الصحيح والثاني الحسن فان قيل لم خص المقبول بالتقسيم هنا
فيل انه الاصل ومدار العمل عليه والحاجه تدعوا فيه الى التوجيه بخلاف
المردود فانا اذا علمنا حدشا ضعيفا تركنا العمل به فان كان
موضوعا فهو في التحقيق ليس من هذا العلم لانه ليس من كلام النبي
صلي الله عليه وسلم ومع ذلك فسياتي الكلام على بقية انواع الضعيف كالمقابوب
والمضطرب وعبار بن الصلاح الحديث عند اهل الله ينقسم الى صحيح
وحسن وضعيف فوافقه الشيخ في البداة على الصحيح لانه المقصود
بالذات وقدم الضعيف على الحسن لاجل الوزن وايضا فله نكته
حسنة وهي انه قسم الخبر الى قسمين ثم فرع عن الاول نوعا احدا
ويورد هذا التوجيه حسنا عند من جعل الحسن من انواع الصحيح
كما بن خريجه فانه على طريقهم انما ذكر القسامين المقبول والمردود وهما يتد

انه

انه سمي لمقبول باسمين باعتبار اعلى درجاته واذناها وذكرا على مراتب
المردود وهو الضعيف المطلق ومنعه من ذكر ادائها وهو الموضوع
ما تقدم مرانه في التحقيق ليس حديثا واحدا من هذا التقدير ان الحسن لما كان
يتزع الى كل من الصحيح والضعيف خص بالذكرة اما نوعه الى الصحيح فباعثا
اشترائط عداله رواه الحسن لذاته وضيظهم مع باقي شروط الصحيح
وان اشترائط عداله كان ضيظهم موصوفا بكونه اخف من ضبط رواية الصحيح
واما نوعه الى الضعيف فان الحسن لغيره هو ماله سند ان فاكتر كل ضعيف
متماسك فهو موصوف الى الضعيف قبل مفزفه ما يقضيه مطلقا وبعد
ذلك باعتبار كل سند على انفراد وبالحسن باعتبار المجموع وقد اعترض
علي بن الصلاح في اطلاق النقل عن اهل الحديث انهم قسموا الحديث الى
ثلاثة اقسام بان بعضهم اقتصر على قسمين صحيح وضعيف
قال وقد ذكر المصنف هذا الخلاف في النوع الثاني في التاسع
من التقريرات المذكورة فيه فقال من اهل الحديث من لا يفرق بين
الحسن ويجعله مندرجا في الصحيح لا يدرجه في انواع ما يوجب
به قال وهو الطاهر من كلام الله الحكام في تصرفاته الى اخر كلامه
فكان ينبغي الاحتراز عن هذا الخلاف هنا قال الشيخ في النكت والجواب
مقول القول ان ما نقله المصنف عن اهل الحديث قد نقله عنهم
لخطابي في خطبه معالم السنن ثم ذكر عبارته وقال معترضنا
عن الخطابي ولم نذكر من سبق لخطابي الى تقسيمه الى ذلك وان كان
في كلام المتقدمين من ذكر الحسن وهو موجود في كلام الشافعي
والبخاري ومجابه ولكن الخطابي نقل التقسيم عن اهل الحديث وهو امام لغة

فتبعه المص علي ذلك هنا ثم حكى الخلاف في موضع الذي ذكره فلم يهمل
حكاية الخلاف انتهى ونبه شيخنا علي ان مداركنا في البخاري الحسن
الصحيح لان الحسن عند ما نوع براسه بل للصحيح عندهم اسمان
والساعلم ونحيط بعض صحابنا ان بن كثير اعترض عليه في كتابه علوم
الحديث بان هذا التقسيم ان كان بالنسبة الي ما في نفس الامر فليس
الا صحيح وكذب وان كان بالسند الي اصطلاح الحديث فالحديث
ينقسم عندهم الي اكثر من ذلك واجاب بان المراد الاصطلاح وان
التخصيص الثلاثة لان الكل يرجع اليها وقد نوع ابن الصلاح الحديث
في اول كتابه الي خمسة وستين نوعا وسردها قال شيخ الاسلام سراج الدين
البلقيني في محاسن الاصطلاح وقال اي بن الصلاح ان ذلك ليس
باخر المكن فانه قابل للتبويب لما لا يجصي قلت وعلل ذلك بان قال او لا
تخصي احوال رواه الحديث وصفاتهم ولا احوالهم بل الحديث
وصفاتها وما من حاله منها ولا صفه الا وهي بصدان تفرد بالذكر
واهلها فاذا هي نوع علي حاله ولكنه لضرب من غير ادب قال الشيخ
سراج الدين ولوان الشيخ ذكرنا نب كل نوع ما يليق به لكان الحسن
كان يدكر بجانب المسند المنقطع والمرسل والمعضل وايضا فقد
ذكر امور يمكن تدل عليها وردنا في انواع خمسة تكلم السبعين ورواها
بعضهم عن بعض روايه التابيني بعضهم عن بعض معرفة من اشترك
من رجال الاسناد وفي فقه او بلد او اقليم او غير ذلك معرفة اسباب
الحديث معرفة التاريخ المتعلق بالمتون انتهى **قوله** فالاول
ذكر للصحيح خمسة شروط منها ثلاثة وجوديه وهي الاتصال وعدالة

الراوي

وعدالة الراوي وهي ترجع الي الدين وضبطه وهو يرجع الي الخط
والقطنه واثنان عدميان وهما عدم الشذوذ وعدم العلة
القادحة وينبغي ان يقيد هاتيك لهما خفيه ليوفي بمعنى كلام
ابن الصلاح او يقول ولا مغلل فيدخل القيد ان القيد ولها
لان المغلل هو ما فيه علة قادحة خفيه لا يكون مغللا الا
اذا اشتمل علي موصوفه بالوصفين معا وهذا علمت
انه لا اعتراض علي كلام ابن الصلاح فاند قال اما الحديث الصحيح
فهو الحديث المسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط
عن العدل الضابط الي متناه ولا يكون شاذ ولا مغللا وفي هذه
الوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ
وما فيه علة قادحة وما في راويه نوع يخرج انتهى فان قيل
العله ضارة ظاهرة كانت او خفية قيل مسلم تكن لا تخلوا
العله الظاهرة عن ان تكون راجعة الي ضعف الراوي او الي
عدم اتصال المسند وقد تقدم الاحتراز عنه بقوله الذي يتصل
اسناده بنقل العدل الضابط فاذا عدم احدهما عند ما ظاهر
اسمي باسمه من انقطاع او ضعف او نحوها من اول وهله
فلا تكون العلة امرا زائدا الا اذا كانت مع قدحها خفيه
ضابط الفوائد يمكن ان يكون الفوائد قيد يدخل
من لم يكن لسانه ضابطا بان يسبق لمحافظة ثم تروى حفظه
الي الصواب لكن نخل التقييد به بضابط اللفظ وفي الحديث نقص
اخر وهو ان يدخل فيه التحسين لذاته من جهه عدم تعييله

الضبط بالتام فلو قال فاول الانواع منه ما انضل
اسناده بقفل عدل قد كمل في ضبطه عن مثله قد ثقل
قوله ولم يكن شاذا ولا معطلا ليشمل ضبط
لحفظ الكتاب ومنع من دخول الحسن بتقييد
الضبط بالكمال وتقييده عبارة ابن الصلاح في المعلن
سلم من الاعتراض بانه اهل قيد لخطا **قوله** فتؤدي
تصريح بالواضح اي فان العلة اذا كانت قاذحة تؤدي
فالناسبيه وعطفه العلة بالواو ولقد يره من غير كذا
ومن غير كذا حتي انه اذا وجد واحد منهما ضرا فالواو جمعت
بين الشذوذ والعلة في وجوب الالتقاء عن الصحيح هو
فالشرط انتقا وهما معا وانتفا كل منهما وبما وجد في بعض
النسخ او علة باو او لا يبعد ان يدل علي نفي الامرين
قلت لان المراد حينئذ نفي الاحد المبرم الا من كل واحد
مخصوصه ولا يصدق ذلك الا بانتفايهما معا فلم يشترط
اعتراض علي كلامه بانه لم يذكر الضبط في الحد وهو
غير وارد لان الحديث مرعيه فالمراد
بعدل الرواية عدل يضبط مدونه
كما ان عدل الشهادة يشترط فيه مع العدالة
ان يكون ضابطا لا يشهد به فالمغفل
يتوقف فيه **رواية** وشهادة

وشهادة

وشهادته وان كان عدلا في الدين فمن يكون كثير الخطا فاحسن الغلة لا يكون
عدلا في شهادته ولا روايه فالاعتصار علي العدالة جليل كاف عن
التقييد بالضبط ولدا لم يعترضه ابن دقيق العيد **قوله** وخش
في قوله من كثير الخطا في حديثه وخشنا تا كيد للكثير وقد يقال
انه تاسيس ويكون المراد بالكثير امر انسيان حفظ لانه اقل مثلا
فخطا في خمسين منها فقد اخطا في كثير لكن لم يخش غلظه بالنسبة اليها
حفظ **قوله** استحق الترك وان كان عدلا اي في حديثه وهذا مسلم لكن
من كان فاحشا الغلط لا يصفه الحديثون بانه عدل هذا هو الموجود في استقام
كامضي **حقيق** قال شيخنا زاد اهل الحديث قيدي عدم الشذوذ
والعلة لان احدا لا يقول ان الحديث يعل به وان وجدت فيه علة فاد
بانه ان بعض العلة التي ذكروها لا يعتبرها الفقهاء ثم اننا نخالقونهم في
تسميه بعض العلة علة لا في ان العلة توجد ولا تقدر فاهل الحديث
يشترطون في الحديث الذي اجتمعت فيه الاوصاف مزيد تقييد حتي
يقرب علي النظر انه مسلم من الشذوذ والعلة والفقهاء لا يشترطون
ذلك بل سيجعت الاوصاف الثلاثة مسموع محكي ثم سطر شادا
ردوه قال فلا خلاف بينهما في المال وانما الخلاف في تسميته في الحال
بعد وجود الاوصاف الثلاثة والفريقان مجمعان علي ان العلة القاصه
من وجدت ضرت وتعليل ابن دقيق العيد في قوله فان كثيرا من
العلل الخيرية شدة الي ذلك فانه انما تقدر في استثناء ما فيه علة غير
مقيدة بانها قاذحة ومن قال غير معلل لم يرد عليه شي لان المعلل ما
فيه علة قاذحة كامضي ولم يتعقب ابن دقيق العيد استثناء الشاذ

انما يذكر الحد من عند اهله لانه عند غيرهم من اهل علم اخر وفي مقدمه
 مسلم ان المرسل اصل قولنا وقول اهل العلم بالاخبار ليس بحجة
 وكون الفقه والاصوليين لا يترطون بالصحيح هذين الشرطين
 لا يثبت الحد عند من يشترطهما ان المصنف قد احتراز عن خلاصهم
 وقال بعد ان فرغ من الحد وما يحتراز به عنه هذا هو الحديث الى اخر
 ما نقلته انا عنه اتفاقا كـ فقد احتراز المصنف عما عترض به عليه
 فلم يبق للاعتراض وجه والله اعلم وقوله بلا خلاف انا قيد في الخلاف
 باهل الحديث لان غير اهل الحديث قد يترطون شروطا زائدة على
 هذه كاشتراط العدد في الرواية كافي المشهور ثم قال على انه قد حكى
 ايضا عن بعض اصحاب الحديث قال البيهقي في رسالته الى ابي محمد
 الجوني راي في الفصول التي املاها الشيخ حكاه عن بعض اصحاب الحديث
 انه يترط في قول الاخبار ان يروى عن عدلين حتى يشمل شئ
 شئ برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر قابله الى اخر كلامه وكان
 البيهقي راه في كلام ابي محمد الجوني فنبهه على انه لا يعرف عن اهل الحديث
 وقوله وقد يختلفون الخ يريد بقوله هذه الاوصاف اوصاف
 القبول التي ذكرها في حد الصحيح وانا نبهت على ذلك وان كان واضحا
 لاني راي بعضهم قد اعترض عليه فقال انه يعني الاوصاف المتقدمة
 من ارسال وانقطاع وعضل وشك ودود وبشبهه قال وفيه نظر من
 من حيث ان احدا لم يذكر ان المعضل والشك والمنقطع صحيح وهذا الاعتراض
 ليس بصحيح فانه انما اراد اوصاف القبول كما قدمته وعلى تقدير ان
 يكون اراد ما زعم فخرج بالمرسل لا يتقيد بكونه ارساله التابع بل لو

والمرسل لا يترط فيه
 الاصل والاصوليين
 لا يترطون بالصحيح
 هذين الشرطين
 لا يثبت الحد
 عند من يشترطهما
 ان المصنف قد
 احتراز عن خلاصهم
 وقال بعد ان
 فرغ من الحد
 وما يحتراز به
 عنه هذا هو
 الحديث الى اخر
 ما نقلته انا
 عنه اتفاقا
 كـ فقد احتراز
 المصنف عما
 عترض به عليه
 فلم يبق للاعتراض
 وجه والله اعلم
 وقوله بلا خلاف
 انا قيد في
 الخلاف باهل
 الحديث لان
 غير اهل الحديث
 قد يترطون
 شروطا زائدة
 على هذه كاشتراط
 العدد في الرواية
 كافي المشهور
 ثم قال على انه
 قد حكى ايضا
 عن بعض اصحاب
 الحديث قال
 البيهقي في
 رسالته الى
 ابي محمد الجوني
 راي في
 الفصول التي
 املاها الشيخ
 حكاه عن بعض
 اصحاب الحديث
 انه يترط في
 قول الاخبار
 ان يروى عن
 عدلين حتى
 يشمل شئ شئ
 برسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم ولم يذكر
 قابله الى اخر
 كلامه وكان
 البيهقي راه
 في كلام ابي
 محمد الجوني
 فنبهه على انه
 لا يعرف عن
 اهل الحديث
 وقوله وقد
 يختلفون الخ
 يريد بقوله
 هذه الاوصاف
 اوصاف القبول
 التي ذكرها في
 حد الصحيح
 وانا نبهت على
 ذلك وان كان
 واضحا لاني
 راي بعضهم
 قد اعترض
 عليه فقال انه
 يعني الاوصاف
 المتقدمة من
 ارسال وانقطاع
 وعضل وشك
 ودود وبشبهه
 قال وفيه نظر
 من من حيث ان
 احدا لم يذكر
 ان المعضل
 والشك والمنقطع
 صحيح وهذا
 الاعتراض ليس
 بصحيح فانه
 انما اراد اوصاف
 القبول كما
 قدمته وعلى
 تقدير ان يكون
 اراد ما زعم
 فخرج بالمرسل
 لا يتقيد بكونه
 ارساله التابع
 بل لو

هذا هو الحديث
 الى اخر ما
 نقلته انا عنه
 اتفاقا كـ
 فقد احتراز
 المصنف عما
 عترض به عليه
 فلم يبق للاعتراض
 وجه والله اعلم
 وقوله بلا خلاف
 انا قيد في
 الخلاف باهل
 الحديث لان
 غير اهل الحديث
 قد يترطون
 شروطا زائدة
 على هذه كاشتراط
 العدد في الرواية
 كافي المشهور
 ثم قال على انه
 قد حكى ايضا
 عن بعض اصحاب
 الحديث قال
 البيهقي في
 رسالته الى
 ابي محمد الجوني
 راي في
 الفصول التي
 املاها الشيخ
 حكاه عن بعض
 اصحاب الحديث
 انه يترط في
 قول الاخبار
 ان يروى عن
 عدلين حتى
 يشمل شئ شئ
 برسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم ولم يذكر
 قابله الى اخر
 كلامه وكان
 البيهقي راه
 في كلام ابي
 محمد الجوني
 فنبهه على انه
 لا يعرف عن
 اهل الحديث
 وقوله وقد
 يختلفون الخ
 يريد بقوله
 هذه الاوصاف
 اوصاف القبول
 التي ذكرها في
 حد الصحيح
 وانا نبهت على
 ذلك وان كان
 واضحا لاني
 راي بعضهم
 قد اعترض
 عليه فقال انه
 يعني الاوصاف
 المتقدمة من
 ارسال وانقطاع
 وعضل وشك
 ودود وبشبهه
 قال وفيه نظر
 من من حيث ان
 احدا لم يذكر
 ان المعضل
 والشك والمنقطع
 صحيح وهذا
 الاعتراض ليس
 بصحيح فانه
 انما اراد اوصاف
 القبول كما
 قدمته وعلى
 تقدير ان يكون
 اراد ما زعم
 فخرج بالمرسل
 لا يتقيد بكونه
 ارساله التابع
 بل لو

ارسله اتباع التابعين اخرج به وهو عند صحيح وان كان بعضا وكذلك
 من يخرج بالمرسل يخرج بالمنقطع بل المنقطع والمرسل عند المتقدمين
 واحد وقول ابو يعلى الخليلي القزويني في الارشاد ان الشاهد ينقسم
 الى صحيح مردود وقول هذا المعترض ان احدا لا يقول في الشاهد انه صحيح مردود
 يقول الخليلي المذكور والله اعلم انتهى كلام النكت **قوله** وبالصحيح الايات
 الجارية في الصحيح يتعلق بقصد واو في ظاهر يتعلق بحروف والقطع يعطون
 على ذلك الحدوف مع متعلته بقدر وقصد النقاد بالصحيح والضعيف
 في قولهم هذا حديث صحيح هذا حديث ضعيف المعنى والضعيف في ظاهر
 الحكم ولم يقصدوا القطع بصحته وضعفته قلت او هو معطوف على محل في
 ظاهر اي قصدوا المعنى ظاهرا لا قطعيا والله اعلم قال ابن الصلاح ومضى
 قالوا هذا حديث صحيح فعناه انه اتصل بسنده مع سائر الاوصاف
 المذكورة وليس من شرطه ان يكون مقطوعا به في نفس الامر اذ منه
 ما يفرد بروايته عدل واحد وليس من الاخبار التي اجمعت
 الامة على تلقيها بالقبول انتهى وهو موافق لقول الشافعي في الرسالة
 في باب تثبيت خبر الواحد انه لو شك فيه شك قلنا ليس لك
 عالم ان شكك كما ليس لك الا ان يقضي بشهادته العدد وان امكن فيهم
 العتل ولكن يقضي بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم
قوله خلافا لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر قال
 شيخنا انما يكون ذلك مخالفا لو قيل يفيد العلم واطلق ما الظاهر
 وهو غلبه النظر على صحته فلا خلاف في انه يفيد لكن حلوا في الاصول
 عن احد وقوم من اهل الحديث القول بانه يفيد العلم اليقيني فالله اعلم

ان

بمراد الكرايمسي فان العبار المذكور هنا عنه لا تصرح بالعصود وقد
نقل عن ابن كرايمسي في كتابه القفال مثله واول ذلك بغالب الظن لان العلم
لا يتفاوت وهذا التناول صرح ابن فورك والصيرفي ومن نقل افاده
العلم عن الكرايمسي ابن عبد البر وابن حزم عوف وادق والحري بن اسد وحكا
ابن حزم وسنداده عن مالك وفي نقله عن الحديث نظر فقد صرح في كتابه هم السند
بخلافه وما حكاه ابن خوير سنده عن مالك تارة وفيه المازري وقال لم يغير
لك في كتابه الحديث ان خبر الواحد يوجب العلم بشرط ان يكون في اسناد
امام مثل مالك واحد وسفير والا فلا يوجب وهذا غريب ونقل الشيخ
ابو اسحق في التبيين عن بعض اهل الحديث ان منها اي اخبار الامام يوجب
العلم كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر وما اشبهه قال بعض المناظرين
ان يكون هذا هو القول الذي حكاه السهيلي **قوله** نعم ان اخرجنا
او احدها فاختار ابن الصلاح القطع بصحته اي اختار انه يقينه العلم
النظري اي علمنا بسبب احتياقه بالقرائن ان النبي صلى الله عليه وسلم
قاله علما يقينا نظريا كما سألني في قوله واقطع به لما قد اسنده **قوله**
لجواز صدق الكاذب اي بما ضعف بسبب كذب راويه واصابه من هو
كثير الخطا فيما رد بسبب كثرة خطانا قوله وخود ذلك من اسباب الضعف
قوله في كل فرد فرد اي في كل واحد واحد من رجال الاسناد الكاثير من جهة
واحد **قوله** بالنسبة اي يجوز وجود اعلال الصفات من الضبط والعدالة
والاتصال وعدم العلم والتشدد في راو بسبب نسبتته الى جميع الروا
الوجودية في عصره اي لا يتحقق او يظن ان هذا الراوي حاز اعلال الصفات حتى

سوارى

راوية

سوارى بينه وبين كل فرد فرد من جميع اهل عصره ويعلم انه اعل من كل منهم
في كل صفة من تلك الصفات وهذا استخيل عام **قوله** فاصططبت
اقوالهم عبارة ابن الصلاح الصحيح يتنوع الى تنوع عليه ويختلف فيه كبق
ذكره اي في قوله باختلاف بين اهل الحديث ويتنوع الى مشهور وغرب
وبين ذلك ثم ان درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب مكان الحديث من
الصفات المذكورة التي تنسب اليها وتنقسم باعتبار ذلك الى اقسام
يستعمل احدا وعلى العادة الحاصر ولهذا زى الامساك عن الحكم لاسناد
او حديث باه الامح على الاطلاق على ان جماعه من اهل الحديث حاصروا
ذلك فاصططبت اقوالهم اي ولو كان استقرار من استقرارهم تاما لما
اصططبت الاقوال غايتهم ان كل واحد منهم غلب على ظنه في اسناد ومانه
اصح باعتبار كثرة ما يستحدث رجال ذلك الاسناد فحكم بصحته
لذلك او لامر اخر ككون السند حجازيا وكان جماعه لا يقدمون على
حديث الحجاز شيئا حتى قال مالك اذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه
او كما قال هكذا حفظه عن شيخنا ثم رايت في كتاب دم الكلام لشيخ
الاسلام الانصاري هذا الكلام عن الشافعي ولفظه اذا لم يوجد الحديث
في الحجاز اصل ذهب نخاعه وعنه انه قال كل حديث جازم العراق وليس
له اصل في الحجاز فلا يقبله وان كان صحيحا ما ارد الا نصحتك فانه اعلم
وقد اعترض على ابن الصلاح بان الحاكم وغيره ذكره ان هذا بالنسبة
الى الانصار او الى الشافعي واذ كان كذلك فلا ينبغي خلاف بين هذه
الاقوال **قوله** الشيخ في التلخيص ليس بجيد لان الحاكم لم يقل ان الخلاف
مفيد بل قال لا ينبغي ان يطلق ذلك وينبغي ان يقيد بذلك فهذا لا ينبغي

الخلاف المتقدم وايضا لو قيدناه بالاشخاص فموجود فيقال اصح اسانيد
 علي رضي الله عنه كذا وقيل كذا ووضح اسانيد ابن عمر رضي الله عنهما كذا وقيل كذا
 فبالخلاف موجود والله اعلم انتهى **قوله** وهذا قول البخاري بخط بعض اصحابنا
 رواه عنه الحاكم في علوم الحديث والخطيب في الكفاية باسناد من صحيحين وروى
 الخطيب في الكفاية عن يحيى بن بكير انه قال لا يزرعه الرازي يابا زرعه
 ليس فزرعه عن زوبع انما ترفع السترة فنظر الي النبي صلى الله عليه وسلم
 والصحابة حدثنا ملك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما **قوله** الاستاذ ابو
 منصور القمي انه اجل الاسانيد هذا سلم لكن لا ينهض دليل على الاصح
 لانها اخر الاجلوية تكون من جهات عديدة والشافعي رحمه الله وان كان قد
 حاز الكمال في شروط الصحة وزاد على ذلك بما اتاه الله تعالى من العلم الذي لا
 يحاري فيه والفتنة التي كلنا الكشف لكن غير بشارة في الصبغة الذي هو
 محط الصحة ونريد بكثر ما رسله حديث ملك فقال يحيى بن معين انبت
 الناس في ملك القعبي اي باعتبار قدر زايدي على كمال الصبغة وهو طول
 الملازمة له وكثر الممارسة حديثه فالشافعي رحمه الله احدث عن ملك في اوائل
 عمر وكانت قراته عليه من اوائل قراته الحديث ولم يلزمه ملازمة القعبي
 وابز وهب ولا قريب منها قلت **قوله** البلقيني في كتابه بحاسن الاصطلاح
 لا يقال فالقعبي وابز وهب لهما القدر في الرواية عن ملك لاننا نقول
 واين تقع رتبتهما من رتبة الشافعي فيه نظر لما علمت من ان الترجيح
 فيها انما هو باعتبار طول الملازمة وكثر الممارسة وهذا لا ينقص
 من مقدار الشافعي واحا زياته انتان الشافعي فلا يشك في ان له علم
 باخبار الناس فقد كان اكابر المحدثين ياتونه فيداكرونها باحاديث اشكلت

عليهم

عليهم فيبين لهم ما اشكل ويوقفهم على علل غامضة فيقومون وهم يتعجبون
 منه كما هو مشهور في ترجمته **قوله** الامام احمد سمعت الموطا من الشافعي
 وذلك بعد سماعه له من عبد الرحمن بن مهدي وجود الرواه له عن ملك
 بكثره **قوله** سمعته منه لاني رايت فيه تبتا فعلم اعادته لسماعه **قوله** في
 الشافعي ما يرجع الى التبت فتعيله بذلك اقل ما يفهم منه ان الشافعي
 مسا ولا بن مهدي التبت في حديث ملك ان لم يقل انه يقتضي بادية عليه
 في التبت اذ لو كان مساويا لكانت الاعاء تحميلا للحاصل **قوله**
 احمد رايت فيه تبتا ورد على سواله فلا يكون لتقيده بمفهومي **قوله**
 البلقيني وابو حنيفة وازروى عن ملك كذا ذكره الدارقطني فلم تشهر روايته
 عنه كاشتهار روايه الشافعي انتهى **قوله** ابو منصور القمي البغدادى
 القائل هذا كان من الجامعين لفتور العلم من الفقه والاصول والادب
 والنحو والحساب وغيره فامات سنة سبع وعشرين واربع مائة **قوله**
 قلت وعنه احمد يزار فيه ايضا بمنزل ما تقدم في حق الشافعي سوا فيسلم
 از احمد اجل الرواه عن الشافعي وانبت في حديثه لكن غير انبت منه
 في حديث الشافعي باعتبار زيادته عليه في طول الممارسة كالربيع
 مثلا والله اعلم **قوله** شيخنا وابن الصلاح يرى ان خوضهم في ذلك
 لا فائدة فيه وهو حسن بالنسبة الى ابتغاء المساك عن مثل ذلك ولكن
 وان كنا نمتنع الاقدام على الجزم بان سندا اصح الاسانيد فله عندى فائدة
 جلية تدل على البرهجة وهي اننا استفدنا من مجموع اقوالهم ان غير ما صكوا باباحية
 مرجوح بالنسبة اليه ولم يخالفهم غيرهم فصار **قوله** مرجوحه ما سكتوا عنه
 اجماعا فذا وجدنا حديثا **قوله** احد من تكلم في ذلك انما اصح الاسانيد يخالفه

حديث لم يقل احد انه اصح رجحنا الاول لان لكل انفقوا على كون الثاني
مرجوحا بالنسبة الى مجموع اقوالهم ويرجح ما قاله اثنان منهم انه اصح
على ما قاله فنه ذلك واحد رتبته لا تساوي رتبتهما في التقدير لانهما
قوله ووقع لنا بهذه الترجمة حديث واحد هو اربعة احاديث
اخرجها البخاري في اربعة مواضع واخرجها مسلم من حديث مالك بن النضر
عن حبل الحبله فاخرجه من وجه آخر **قوله** وحزم بن حبل الزهري
الابيات وما اشعر لفظ حزم بان غير احد تردد فيه فلو قال
وذهب ابن حبل كان اولي وقال صاحبنا العلامة ابو القاسم التوري
ان يقول اسحق مع احد قال لا الزهري فينبه على قول اسحق من غير ذلك
في الابيات **قوله** عن زين العابدين الاخره لوقال وهو على غزابه
الحسين في اخره واستقط لفظ الحيز بعد على كان اولي من حيز ابن المني
ومن اعلمه ربما ظن ان الصير في ابيه يعود على اقرب مذكور وهو الحسين
فيريد على ظنه النسب واحدا ويصير هكذا على ابن الحسين بن الحسين من غير
قوله وروى ايضا عن ابن بكر بن ابي شيبة حزم في عهد الرزاق لان
الاسناد اليه فيه رجل منهم **قوله** بالحديث اهل الحديث يطلقون على السند
وحده حديثا **قوله** ان ضمير عنه يعود على علي بن ابي طالب رضي الله عنه
واصح عند من له خبره بالفتن من حين ان عبيدة بن عمرو ويقال ابن قيس
بن عمرو السلمي المرادى الكوفي مشهور بالرواية عنه ولم يجمع بالنبي
صلى الله عليه وسلم واما غير الحيز فمنما ظن ان الصير للنبي صلى الله
عليه وسلم من جهة ابن سيرين تابعي وان عبيدة راوي عن محضر ادر
لجاهلية واسلم قبل وفاته النبي صلى الله عليه وسلم بمسنتين فمنما ظن

انه

انه محال في كبر سنه وقدم اخباره **قوله** الا ان ابن المني قال اجودها
ان قيل يكون للاسناد جيدا باعتبار اشتها ررواه بالعلم والصلاح
او بخود ذلك ومع ذلك فقد يكون غيرهم اضبط منهم واحفظ قيل ليس الامر
كذلك وانما هذا تفنن في العبار لا مغاير بينهما عند من تتبع مواقع
استعمالهم فهم اذا قالوا هذا حديث جيد ارادوا انه قوي فلا يريدون
الجوده الا بمعنى امر يرجع الى الضبط وان كان الجهد منهم لا يعدل عن صحيح
الى جدي لا لئلا يكتفى كان روى الحديث عنه عن الحسن لانه وشرده في بلوغه
الصحيح لا امره كما في جامع الترمذي في الطب حديث جيد حسن الوصف
جيد وان كان نزله رتبته من الوصف بصحيح فان افضل التفضيل منه
مساده لا قوي وان ثبت وخود ذلك وهو بمعنى اصح سوا الله اعلم
تنبيه وكذلك لفظ ابن معين قال اجودها الا عشر عن ابراهيم عن
علقمة عن عبد الله وكذا نقل الحاكم عن احمد بصيغة اجود قال البلقيني
في كتاب الحاكم قال انسا ن لحي لما قال ذلك الا عشر مثل الزهري
فقال يريت من الا عشر ان يكون مثل الزهري الزهري في العرض
والاجازة وكان يجعل لابي اميه وذكر الا عشر فذكره وقال فقير صبور
مجايب للسلطان وذكر علمه بالقرآن وورعه وقال رجل منهم لم يعينه
اي الحاكم اجود الاسانيد شعبه عن قتاده عن ابن المسيب عن عامر بن
ام سلمه عنها ومن ذلك يعلم ان الجوده يعبر بها عن الصحة وفي جامع الترمذي
في الطب هذا حديث جيد انتهى كلام البلقيني ملخصا **قوله** اقول
اخر ذكرتها في المشرح الكبير جملتها مع ما هنا عشر فقيل لحي نزل
عن اي سلمه عن اي هريه وقيل شعبه عن قتاده عن سعيد بن المسيب

روى الله عنه مثله

عن عامر بن ابراهيم عن ام سلمة عن ام سلمة حكاهما الحاكم وفي المتصل والنقطع للبردي
قال الاحاديث الصحاح التي اجمع اهل الحديث على صحتها من جهة النقل
فذكر بعض ما هنام قال وقيل الزهري عن ام سلمة عن ام سلمة من
روايه الاوزاعي وهشام ما لم تقع الاختلاف والاضطراب وفي الحسن
قال ابو حاتم الرازي ما حدث مسدد عن عبيد بن اسيد عن عبد الله
عن نافع عن ابن عمر كانا الدناين ثم قال كانك تسع من النبي صلى الله عليه وسلم
فهذه اربعة وفي السيرح ستة وتكثر الزيادة **قوله** في ترجمه الجارية
يتعلق بخدوف وكذا في قوله لعماي اي ولم من جعل هذا الحكم الكاين في ترجمة
واحدة كائنه لعماي واحدا عما لجميع الاسانيد فيقال **قوله** مثلا ملك
عن نافع عن ابن عمر اصح الاسانيد اي اسانيد الدنيا الواصلة الى جميع الصحابة
بل بمعنى ان يخص هذا الحكم في هذه الترجمة باسانيد ذلك لعماي فيقال
مثلا في ملك عن نافع عن ابن عمر انه اصح الاسانيد الواصلة الى ابن عمر فلا يمنع
حينئذ ان يكون اسناد يصلي اليه اي بكر وهو اصح منه او مسأوله **قوله**
فتقول وبالله التوفيق هو من كلام الحاكم **قوله** اهل البيت اي اذان دنا
واحدا من اهل البيت على الاسناد المتقدم حتى لا يكون مخالفا لعبد الزوار
الزهري عن زين العابدين لان الزهري ليس من اهل البيت **قوله**
اعلم ان هذا السند سقط منه واحد فان محمدا والد جعفر هو ابن زين
العابد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب فان كان الصيرفي جده يعود
لما قوله ابيه فيكون جده هو الحسين ومحمد لم يجمع منه فقد كان يوم قتل
الحسين في عاشوراء سنة احدى وستين في السنة الخامسة من عمره وان
كان يعود على جعفر حتى يكون المراد بالجد زين العابدين فذلك زين العابدين

لم

لم يسمع من جده علي بن ابي طالب رضي الله عنهم قلت ولعل الساقط
عن ابيه بعد عن جده فيصير جعفر بن محمد عن ابيه محمد عن جده جعفر بن
العابد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عن ابيه الحسين عن علي رضي الله
عنهم والله اعلم فليجد رلفظ الحاكم وقال البزار في حقه ان روايه
على ابن الحسين عن سعيد بن المسيب اصح اسناد يروى عن سعيد
ابن ابي وقاص رضي الله عنه قال كان بعض اصحابنا ونقل النووي
عن البخاري ان اصح اسناد اي هيرم ابو الزناد عن الاعرج عن ام سلمة
رضي الله عنه **قوله** مشككة بالذهب اي ترجمه عايشه رضي الله
عنها من جهة ما حارم رواها من الفقه والصبط وجلالة القدر **قوله**
عن منصور بن وهاب بن المعتمر **قوله** عن الصحابة موهوم جدا ذلك ان هسان
اكثر روايته عن الصحابة مرسله وروايته عنهم متصله قليلة جدا
وقوله في الخراسانيين كذلك لان الترجمة التي ذكرها لم يصح
لم يروها الا زيد بن الحباب وهو مختلف فيه لكن هذه الضعيفة
احاديث تروى بفرقة من غير طريق زيد **قوله** في بعض التراجم
اصح وفي بعضها اثبت فتن في العبار والمرايين واحد والله اعلم
قال البلقيني ولا يقال لا يقال فيما سبق من القول في الترجمة
نظرا لان ذلك انما هو بالنسبة الى ذلك لعماي الذي ذكر لا الى
صح الاسانيد المطلقة كما اوضحه الحاكم يعني فينتفي الاضطراب الذي
ذكره ابن الصلاح في قوله فاضطربت اقوالهم لانا نقول
الحاكم نقل تلك الامور كلها كما تقدم ونقل عن البخاري بعد قوله اصح الاسانيد
كل ملك عن نافع عن ابن عمر اصح اسناد اي هيرم ابو الزناد عن الاعرج

عن أبي هريرة ونقل عن ابن بطه عن بعض شيوخه عن سليمان بن داود
 الشاذلي عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة
 يعني فقدم البخاري وأولاهم خراسا ينداء أبي هريرة وكذا الشاذلي عن
 عم بئله كلامه قال ولم يذكر يعني الحاكم الأصم عن علي بن النسيب إلى الكوفي
 وقال عبد الله بن أحمد وذكر حديثا رواه عن أبيه عن عبيد بن
 سفيان عن سليمان بن التيمي عن الحرث بن سويد قال قال السبيعي ليس
 بالكوفي عن علي الأصم من هذا وقال أبو حاتم الرازي في حديثه صدق
 عن عبيد بن سعيد عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر كانا في الدار كائنا
 سمعنا من النبي صلى الله عليه وسلم قال الحاكم أو هي أسانيد أهل
 البيت عمر بن عمر بن جابر الجعفي عن الحرث بن عمار أو هي أسانيد أهل
 صدق بن موسى الدقيقي عن فرقد السبيعي عن سفيان الطيب عن أبي بكر
 أو هي أسانيد أهل بن محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص
 بن عاصم بن عمر بن أبيه عن جده فان هذا والقسم وعبد الله لا يخرج
 بهم أو هي أسانيد أبي هريرة السري بن اسماعيل عن داود بن يزيد الأودي
 عن أبيه عن أبي هريرة أو هي أسانيد عائشة بن محمد بن عبد الله بن
 عن الحرث بن سفيان عن أم النعمان الكندي عن عائشة أو هي أسانيد
 ابن مسعود وشريك عن أبي فزارة عن أبي ربيعة عن عبد الله بن مسعود
 راسد ابن كيسان فذاك كوفي ثقة أو هي أسانيد أنس بن مالك عن
 بن قديم عن أبيه عن ابن أبي عياش عن أنس أو هي أسانيد الكبر عبد الله
 بن ميمون القداح عن شهاب ابن عباس عن إبراهيم بن يزيد الخواري عن عكرمة
 عن ابن عباس وفي هذا أيضا ما تقدم وهو يورثه أو هي أسانيد المصنفين

لعل
عن علي

أحمد بن محمد بن الحاج بن رشدين بن سعد عن أبيه عن جده عن قيس بن عبد الله
 عن كل من روى عنه فانها نسخة كبيرة وأوهي أسانيد الشاذلي عن محمد بن قيس
 المصلوب عن عبد الله بن أحمد بن زحر عن علي بن زيد عن القسم عن أبي أمامة
 وأوهي أسانيد الخراساني عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ميمون عن شبل
 ابن سعيد عن الفخار عن ابن عباس قال الحاكم النيسابوري وابن ميمون
 ونهشل نيسابوريان وإنما ذكرتهما في الجرح من غير ما يروى خراسان
 ليعلم أني لم أحاط في أكثر ما ذكرته انتهى قال القراقي لما وجد من
 شرحه الكبير أن ذكر أو هي أسانيد في قسم الضعيف اليقوت ومدة
قوله أصح كتب الحديث أول من صنف في الصحيح المصنفين لما
 كان يتكلم على الصحيح فاسب أن يذكر الأصح فتكلم أولاً على أصح الأسانيد
 مطلقاً ثم انتقل إلى أحسن منه وهو أصح الأسانيد بالنسبة إلى
 صحابي واحد ثم انتقل إلى أحسن من ذلك وهو أصح كتب الحديث فان
 من أفراد الصحيح بالتصنيف قوم قليل كالشيخين ومن استخرج على
 كتابيهما أو استدرج وكان خزيمة أدهش في الصحيحين حبان
 وأي عوانه فالجميع لا يلبثون عند من فمصنف ثم يسير بالنسبة
 إلى أسانيد صحابي فمن ذكر في أسانيد إلى كل منهم كثير فلا جمل
 حسن هذا الترتيب خالف ترتيب ابن الصلاح وقدم هذا على مسله
 أمكان التصحيح في هذه الأعمار وقوله أول إلى آخره لا يظن
 أنه مخالف للترجيح لأنها معقودة لبيان الأولوية بالصحة لا لبيان
 الأولوية فانه قد بين الأصح بقوله وخالف الترجيح فوقيها ترجم عليه وزاد
 وعبار ابن الصلاح أول من صنف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن أحمد

أصح كتب الحديث

الجعفي هو لام وتلاه ابو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من
 انفسهم ومسلم مع انه اخذ عن البخاري واستفاد منه بشا ركة في كثير من
 شيوخه الى ان قال ثم ان كتاب البخاري اصح الكتابين صحيحا واكثرهما
 فوائد وقول الشيخ اول موافق لقول ابن الصلاح وتلاه ابو الحسن
 في ان البخاري صنف صحيحه قبل صحيح مسلم وقول الشيخ في النكت
 اعترض عليه بقول ابي الفضل احمد بن سله كنت مع مسلم بن الحجاج في تاليف
 هذا الكتاب سنة خمس وما يتين هكذا رايت بخط الذي اعترضه ابن الصلاح
 سنة خمس بين فقط و اراد بذلك ان تصنيف مسلم لكتابيه قدم فلا
 يكون تاليا لكتاب البخاري وقد تصحف التاريخ عليه وانما هو سنة
 خمسين وما يتين بزايه اليه والنون وذلك باطل قطعا لان نولد مسلم
 رحمه الله سنة اربع وما يتين بل البخاري لم يكن في التاريخ المذكور صنف
 فضلا عن مسلم فان بينهما في العمر عشرين سنين ولد البخاري سنة اربع
 وتسعين وما يه انتهى وقال بعض اصحابنا قال الحافظ ابو علي سعيد
 بن عثمان بن سعيد بن السكز نا خطبه كتابه المسمى بالسنة الصالح المأثور
 اول من نصب نفسه لطلب صحيح الآثار البخاري وتا بعد مسلم وابوداود
 والنسائي والالف واللام في قوله الصحيح عهدي للصحيح الذي قدم تعريفه
 فلا يرد قول من قال كتاب ملك اسبق مع كونه صحيحا فلا يكون اول
 من صنف في الصحيح فان كتابه وان كان قصد فيه جمع الصحيح لكن انما جمع الصحيح
 عنده لا الصحيح الذي عرفناه لانه يرى المراسيل والبلاغات صحيحه فيوردها
 موارد الاحتجاج والصحيح الذي سلف تعريفه مشروط فيه الاتصال
 قال الشيخ في النكت ومن بلاغاته احاديث لا تعرف كادكرم ابن عبد البر

فلم ينفرد الصحيح اذا والله اعلم وسوق المصنف فيما يصلح ان يكون دليلا للغير
 يكون كتاب ملك صحيحا الرواية التي عبر الشافعي فيها باصح اول من سوف
 ابن الصلاح الرواية التي فيها اكثر صوابا لان اكثره الصواب يكن ان
 محل على استنباط الفقه او غير ذلك مما لا يرجع الى صحة جميع ما ساقه
 من الحديث والى الرواية التي ساقها المصنف اشارة ابن الصلاح
 بقوله ومنهم من رواه بعين هذا اللفظ فان قيل قد وضع البخاري
 في اخراج التعاليق منيع ما لك في البلاغات قيل نعم لكن ملك ساق
 الكل مساق المسند في الاحتجاج به لكونه صحيحا واما البخاري فلم
 يوردها مورد المسند في عينه ليست مقصودها لدات دليل
 انه سمى كتابه الجامع المسند الصحيح فيها راينا فيه ما ليس بمسند
 علمنا انه لم يرد بذكر كونه صحيحا بل قصد امر اخر ومقاصده في ذلك
 مختلفة تعرف بكثر ما رسته كلامه وشرح شيخنا حافظ العصر واف
 بيانها ولاجل هذا لم يعترض احد ممن انتقد عليه بشي منها قال
 شيخنا والذي حرك عزمه لتصنيف الصحيح وقواه عليه ما رواه ابراهيم
 بن معقل النسفي قال سمعت البخاري يقول كنا عند اسحق بن
 راهويه فقال لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 قال فوقع ذلك في قلبي فاخذت في جمع الجامع الصحيح وروى محمد بن سليمان
 بن فارس قال سمعت البخاري يقول رايت النبي صلى الله عليه وسلم
 وكان واقفا بين يديه ويبدى مروحة اذ ب عنه فسالت
 بعض المعبرين فقال لي انت تدب عنه الكذب فهو حلتني على اخراج الصحيح
موله وحضر بالترجم اي وحضر مصنفه بفتح النون بترجيحه على غيره من

بجيد فانه اذا سلم ان قول ابي على يقتضي الارحمة كانهم ابن الصلاح ومن
 تبعه من مختصري كتابه لم يحسن ان يحل بعد ذلك على الارحمة من حيث
 انه لم يمارجه غير الصحيح فان ابا على اعتبر باصح وهي لا تحمل على الارحمة
 من جهة غير الصحة قلت بل يحسن ذلك وان كانت لا تحمل على الارحمة
 الا من جهة الصحة لانا اذا قابلنا جملة كتاب محض للصحة بجملة اخر ليس
 كذلك كان زيد منه من جهة الصحة بهذا الاعتبار بلا شك ووراد ذلك
 انه يمكن ان يكون عبارة شيخ الطيني كعبان ابي على ففهم الطيني منها ما
 فهمه غير شيخنا ومن خفي خوه من عبارة ابي على حيث صرحوا بان ابا على
 قال ان صحيح مسلم اصح كما هو في عبارة الشيخ يحيى الدروقي فاصنى
 القضاء بدر الدين ابن جماعة في مختصرهما لابن الصلاح فصرح الطيني
 حينئذ بالتفضيل فان كان الامر كذلك كان تحت شيخنا وشيخه
 في الشرح الكبير فيما تقتضيه صيغته افعلا جوابا له لكن لا بد ان يعرف
 ان ذلك غير متعين في هذه الصيغة اي انها دايما لا تنفي الا الزحمان بل تنفي
 انها تارة تستعمل على مقتضى اصل اللغة فتشفي الزيادة فقط وتارة على
 مقتضى ما شاع من العرف فتشفي المساواة وقول الامام احمد يدل
 على هذا لان معناها لو كان متعينا في الامر الاول ما احتاج الى الاستدراك
 وقد حقق الشيخ سعد الدين النفثا زاني هذا البحث في الكلام على الامامة
 في اواخر شرح المقاصد فقال في الحديث الذي ذكره المحب الطبري
 في كتاب مناقب العشر عن الدارقطني والمخلص الذهبي عن ابن الدرداء
 رضي الله عنه انه قال راي النبي صلى الله عليه وسلم امي امام ابي بكر
 فقال يا ابا الدرداء عشتي امام من هو خير منك في الدنيا والاخرة ما طلعت

سمس

شمس ولا غريت على احد بعد النبيين افضل من ابي بكر رضي الله عنه
 قال ما نصه ومثل هذا الكلام وان كان ظاهره نفى افضليه الغير لكن
 انما ينساق لاثبات افضليه المذكور ولهذا افاد ان ابا بكر افضل من ابي
 الدرداء والسرف في ذلك ان الغالب من حال كل اثنين هو التفاضل
 دون التساوي فاذا نفى افضليه احدهما ثبت افضليه الآخر وبمثل
 هذا يحل الاشكال المشهور على قوله صلى الله عليه وسلم اي فيما رواه
 مسلم وهذا لفظه واورد اود والترمذي والنسائي وغيرهم عن
 ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال عشتي بعدي وخير
 عشتي بجان الله ومجده ما به من لم يات احد يوم القيمة بافضل مما جاء
 به الا احد قال مثل ذلك او زاد عليه فلا يستثنى بظاهره من
 النفي وبالتحقق من الاثبات يعني بصير ذلك للحديث الذي رواه البزار
 من رواه جابر الجعفي عن ابي المنذر الجعفي رضي الله عنه قال قلت
 يا بني الله علمني افضل الكلام قال يا ابا المنذر قل لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل
 شئ قدير ما به من في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس عملا الا من
 قال مثل ما قلت فتأمل هذا الفصل فانه بديع **قوله** الطيني بضم الهاء
 واسكان الموحده وقيل بالنسب من صبطه بن السعدي وقيل بضم
 الموحده حكاه ابن الاثير في مختصر النهاية وهي بلدة بالمغرب ينسب
 اليها جماعة **قوله** لم يمارجه غير الصحيح عبارة ابن الصلاح بعد هذا فانه ليس
 فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب
 البخاري في تراجم ابوابه من الاشياء التي لم يستند لها على الوصف

لا يستثنى في مقتضى
 ما استثنى في مقتضى
 وقال الطيني
 ان يكون متصلا بالثبات
 قول الشاعر
 لا العياضي ولا العيسى

المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به وليس يلزم منه ان كتاب مسلم ارجح فيما
يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري **قوله** وعلى كل حال
فكتابنا ما اصح كت الحديث بسببه بما قلنا فيها صرح بانما اصح الاسانيد
مطلقا او مقيدا من انه يستفاد منه ارجحيته على ما عدها بالنسبة الي
مجموع اقوالهم وعدم من يخالفهم فان من صرح بترجيح كتاب البخاري ومن وصف
اواحد كلامه تفضيل مسلم مجموع على ان الكتابين اصح من غيرهما فبما بالنسبة
الى القولين وسكوت بقبه الائمة عليهما كما مضى من ان ذلك ينتج انها اصح من
غيرهما **قوله** قبل وجود الكتابين **قوله** بعض اصحابنا كان اذا كان موجود
من المصنفات السنن لا يترجى وابن اسحق غير السير ولا يترجى موسى
ابن طاروق الزبيدي يفتح الراي ومصنف عبد الرزاق بن همام وغيرهما **قوله**
لو تنفع جوابه محذوف تقدير الكلام وفضل بعض اهل الغرب مصاحبا في
التفصيل لا يعل على كتاب مسلم فيكون اصح من كتاب البخاري لو تنفع تفضيلهم
بموافقه العلل لم وقبولهم لقولهم لعل به او لقضي بانه افضل لكنه لم ينفع
فلم يجعل به او فلم يكن افضل لان العلل ردوا ظاهرا ذلك واوتوا كلامهم في
الرايين من لم يستدل لقوله اعتمادا على نظر الفطن المارس للفتن في شرط
الصحة في الكتابين واستفرا استعمال الرجلين لها كان الصلاح حيث
قوله وان كان المراد ان كتاب مسلم اصح صحاحا فهذا مردود على من يقوله
ومنهم من يرهض على ارجحية كتاب البخاري كشيخنا في شرح الخبث وغير
من ذلك ان البخاري اشترط في اخراجه الحديث في كتابه هذا ان يكون
الراوي لقي شيخه ومسلم يكتب في مجرد المعاصره **قوله** لم يما يجد غير الصحيح
اي غير الحديث الصحيح ان قيل فيه نظر لانه روى بعد الخطبة في كتاب الصلاة

باسنانه

باسناده الى يحيى بن ابي كثير انه قال لا ينال العلم براحمه الجسم فقد مرجه
بغير الاحاديث كما قاله في التلث والجواب انه نادرا فلا حكم له **قوله** شيخنا
قوله ابن الملقن رايت بعض المتأخرين قال ان الكتابين سواء على هذا هو
قول الثالث وحكاية الطوفي في شرح الاربعين وماله اليه القدر طبع في مختصر
للبخاري **قوله** بعض اصحابنا **قوله** ابو العباس احمد بن عمر القرطبي لما
ذكر البخاري ومسلم في خطبة كتابه المفهم والحاصل من معرفة احوالهما
انما فرسارهما وانما ليس لاحد من جنسهما لسايقتهما ولا مساوئتهما
يدان **قوله** الخطيب في كتاب الجامع حين ذكر الابتداء بسماع الامهات
من كتب الاثر والاصول الجامعة للسنن واحكامها بالتقديم الجامع والسند
الصحيحان محمد بن اسماعيل البخاري ومسلم ابن الحاج **قوله** ابو عبد الله
الحجيدى في الجمع بين الصحيحين لم يجد في الائمة الماضين من افصح لنا في جميع
ما جمعه بالعهدة الا محمد بن الامام **قوله** ابو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن
الاشبيلي الحافظ في الجمع بين الصحيحين وقد اشتهر افي الصحة شهره لا
مطعن عليها وتضمن من الاخبار حالها الناس في الاكثر الهرا وحسبك من هذين
الكتابين انما انما يصدقان بالصحيحين **قوله** في الشرح من صنف في جمع
الصحيحين قليل في يده زباده لفظه جمع اخراج غير الصحيح لانه اذا كتب
شيئا صحيحا وادرج فيه شيئا غير صحيح لم يصدق انه صنف في جمع
الصحيحين وعندى انه لا فرق بين وجود هذه اللفظة وعدمها كما في النظم
من قوله اول من صنف في الصحيح وان كلا العبارتين غير صريح في تبيين الصحيح
فان من كتب الصحيح وضم اليه قليلا من غيره كما فعل مالك لا يخرج عن كونه
صنف في الصحيح او في جمع الصحيح وعبارة ابن الصلاح اول من صنف

الصحيح كما تقدم أي حله أصنافا وهي غير مريحة في أن المراد أول من أفرد
 الصحيح عن غيره فلو كان أول من صنف في الصحيح فقط هو وبالترجيح
 حضر قسما وبعض القرب مع **قوله** كان أحسن
 فقد بينته في الشرح الكبير قال شيخنا أول من صنف في العلم
 وبوجه ابن جريح بكة وملك وابن أبي ديب بالمدينة كان ابن أبي ديب
 صنف موطأ أكبر من موطأ مالك بأصناف حتى قيل لملك ما ألفه في تصنيفك
 فقال ما كان به بقي والأوزاعي بالشام والنوري بالكوفة وسعيد
 بن أبي عروبة والربيع ابن صبيح بالبصرة ومعاوية بن قيس وكان هؤلاء في
 عصر واحد فلا يدرى أيهم سبق وهكذا في شرح المصنف الكبير وقال
 وخلا ابن جريح الذي يقال له العبد ومعاوية بن راشد باليمن وساق
 عبارة ابن جريح خلاص الراهر مزي لا كتابه الحديث الفاصل ذلك
 ثم قال والخاصل من كلامه وكلام غيره أن أول من صنف بكة ابن جريح
 وبالمدينة ابن إسحق وملك وبالبصرة الربيع ابن صبيح أو سعيد بن كعب
 عروبة وبالكوفة النوري وبالشام الأوزاعي وبواسط هشيم وباليمن
 معاوية بن جريح يعني ابن عبد الحميد وبخراسان ابن المبارك انتهى قال
 شيخنا وهذا بالنسبة إلى ما يفهم من لفظ تصنيف من جعل الشيء أصنافا
 وأما جمع حديث إلى مثله ونحو ذلك في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي
 فإنه روى عنه أنه قال هذا باب من الطلاق جيم وساق فيه أحاديث
قوله ولم يعاهه إلا بيئات الصير البارز في معناه عايد إلى الصحيح الذي
 سبق تعريفه **قوله** أيها بأحد حديث قال بعض أصحابنا منها حديث
 المراه التي شربت بول النبي صلى الله عليه وسلم وهي أم أيمن رضي الله عنها

قوله وردا فكان مردودا لهم كلامه على أنه يعني كتابها كما يأتي عن ابن الصلاح
 ويوضح الرد أن استدراك الحاكم كتاب كبير يستل على كثير ما فاتها وإن
 كان عليه في بعضه مقال فإنه يصفوه منه صحيح كثيرا قال ابن الصلاح قال
 شيخنا والذي ظهر لي من كلامه أنه غير مريد للكتايب وإنما أراد مدح الرطب
 بكثرة الإطلاع والعرفه لكن لما كان غير لائق أن يوصف أحد من الأئمة بأنه
 الحديث جميعه حفظا واتقانا حتى ذكر عن الشافعي أنه قال من ادعى أن
 السنة اجتمعت كلها عند رجل واحد فسق ومن قال أن شيئا منها
 فات الأئمة فسق فحينئذ عبر عما أراد من المدح بقوله قل ما يفوتها منه
 أي قل حديث نبوت البخاري ومسلم معرفته أو نقول سلنا
 أن المراد الكتابان لكن المراد بقوله ما يثبت من الحديث النبوت على شرطها
 لا مطلق الصحيح نعم قول الشيخ محي الدين أنه لم يفت الأصول
 الخمسة إلا اليسير منازع فيه إلا أن يحمل له أن ما فاتها يسير بالنسبة
 إلى ما فيها أي أقل ما فيها ولو كان أقل منه مثلا بالف حديث فيتوجه حينئذ
 قلت وقول البخاري وترك من الصحاح حال الطول رواه عنه
 إبراهيم بن معقل النسفي عما يشعر بقوله ما بقي وإن قوله أحفظ ما به
 الف حديث صحيح ليس على ظاهره بل المراد بالكررات والموقوفات
 لكن قال البلقيني نقل الحازمي لفظ البخاري وفيه وما تركت من الصحاح
 أكثر انتهى وكذا رواه الحافظ أبو بكر الأسمعيلي قال لم أخرج في هذا الكتاب
 إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر قال الأسمعيلي لأنه لو أخرج كل صحيح
 عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة ولذكر طريق كل
 واحد منهم إذا صحت فيصير كتابا كبيرا جدا قال شيخنا العلامة تاج الدين

في حديث ابن جريح

ابن الغرابيلي قول الاسماعيل هدايويد قول من قال ان يقصود البخاري
من قوله احفظ ما به الف حدث ان ذلك التكرار وغيره قال شيخنا
ولقد كان استيعاب الاطاديت سهلا لو اراد القادر على كل شيء وذلك
بان جمع الاول منهم ما وصل اليه ثم يدكر من بعده ما اطلع عليه ما فات من
حديث مستقل او زايه في الاحداث التي ذكرها فيكون كالذي عليه
وكذا من بعده فلا يمضي كثير من الزمان الا وقد استوعبت وصارت
تلك المصنفات كالصنف الواحد والعمرى لقد كان هذا في غاية الحسن
والسداد ولكن قد راسه وما شافنا فعل **قوله** وقال مسلم عبارة
ابن الصلاح عنه ليس عندي صحيح وضعته ههنا يعني في كتابه الصحيح
انما وضعت ههنا ما اجموعا عليه اراد والله اعلم ان لم يضع في كتابه الا
الاحاديث التي وجد عنده فيها شرابط الصحيح **قوله** يريد ما وجد
عنده فيها اي يريد الاحاديث التي وجد عنده فيها وهي عبارة ابن الصلاح
كما عرفت قال البلقيني وقيل اراد مسلم بقوله ما اجموعا عليه اربعة
احد بن حنبل وحماد بن عيسى وعثمان بن ابي شيبة وسعيد بن منصور
لخرا سائر انتهى اي ولم يرد اجماع جميع الامة كما هو المتبادر للعلم لكن
لم يبين برهان هذا القول **قوله** وفيه ما فيه هذا كناية عن ضعف
ما تعقبه وتقديره وهذا الكلام موجود في نسخة من الضعف ما هو موجود فيه
منه ويكون المراد بما التويل او الظهور لانه لما كان كالمسماهد في وضوحه
لم يحتج الى بيانه **قوله** عشر الف الف عبارة ابن الصلاح قال
البخاري احفظ ما به الف حديث صحيح وما يتي الف حديث غير صحيح **قوله**
بالتكرار متعلق بمحذوف تقديره الكلام ولعل البخاري اراد ان الصحيح

الذي يحفظه بلغ ما به الف حال كونه مستعينا في ذلك بتكرار الاطاديت
وبالموقوفات اي يعد المكرر بالاسانيد احاديث بحسب التكرار
وبعد الموقوفات **قوله** شيخنا ان قيل احتمال ارادة المكرر لا تقدر في الدليل
لانه احتمال ضعيف ولا يوقف الدليل الا الاحتمال لا يرجح او المساوي
قيل جرت عادة جهابذة الحديث ان يسموا الحديث الواحد باعتبار
سند من حديثين وما زاد بحسبه وكذا الآثار ويؤيد ان هذا هو المراد
ان الاحاديث الصحاح التي بين اظهرنا بل وغير الصحاح لو تنبعت
من المسايد والجوامع والسمن والاجزاء وغيرها لما بلغت ما به
الف بل لا تكرار بل ولا تحسين الفا وسجد كل البعد بل لا يمكن ان يكون
رجل واحد حفظ ما فات الامة جمعه فانه انما حفظ من اصول مشايخه
وهي موجوه او اكثرها سلمنا انه حفظ من الصدور لم يكن مكتوبا لكن يتعذر
عنه ان لا يكون هو كتب ذلك فيوجد بعد سلمنا لكن هو اورد من ان
يكتمه ولو حدث به لجل عنه فوجد فتعين الحمل على قلنا ومن ادعى غير ذلك
فعليه البيان **قوله** وفي البخاري ليا اخره قال شيخنا بارك الله في حياته
ساق المصنف هذا مساق فائدة زائدة وليس ذلك مراد ابن الصلاح
بل هو تمة فذمه في كلام ابن الاخرم وحاصله انه يقول معنى كلام ابن الاخرم
قلنا فانها في كتابيهما من الصحيح وقوله مردود بل فانها اخرجها لقلول
البخاري احفظ ما به الف حديث صحيح وكتابه ليس فيه بالنسبة الى المايه
الالف الا يسير فان جميع ما فيه اربعة الاف حديث بغير تكرار ومع التكرار
خمس مائة الف ومسلم اكثر ما يكون فيه كذلك وان تقع نسبة المجموع
من المايه الالف فان قول ابن الاخرم انه لم يفتهما الا القليل بل قد انضح

انه فاتها الكثير من محفوظ البخاري فكيف محفوظ غير من الامة وقد تقدم الجواب
 عن هذا قول وهو مسلم في رواية الفربري لما اخبره بارتته في التكت
 وانقص الروايات رواية ابراهيم ابن معتل فانها تنقص عن رواية الفربري
 لما به حديث قال شيخنا هذا القول غير مسلم فانهم انما قالوا هذا تقليدا
 للجوى فانه كتب البخاري ورواه عن الفربري وعد كل باب منه ثم جمع
 الجمله وقلده كل من جاء بعده نظرا منهم الى انه راوى الكتاب وله به العناية
 الثامه وربما افهم مفاصلهم بين الروايات انهم لم يقولوا ذلك تقليدا لغير
 ذلك لان حاد من شاكرفاته من اخر البخاري فوت فلم يروى فعدوه فبلغ
 ما به حديث فقالوا روايته ناقصة عن رواية الفربري هذا القدر
 وفات ابن معتل اكثر من حاد فعدوه كما فعلوا في رواية حاد قال
 وفي ذلك نظر فان روايه الملائه متفق في الكتابه وانما اختلفت
 في ان الفربري مع الجميع وابراهيم وحاد فانها القدر المذكور من اواخر
 الكتاب فقط وقد بين شيئا من ذلك ابو علي الجياني ووقع في اصل
 اصل من نسخه النسفي من االيا الا ان في اخره نقضا من الاصل
 وقال الى هنا انتهى سماع النسفي قال شيخنا ثم لما شرعت في تقديمه
 شرح البخاري قلده به يعني الجوى لا قلده الى كتاب السلم فوجدته
 قال ان فيه ثلثين حديثا او نحوها الشك مني قال فاستكثرها
 بالنسبه الى الباب فعددها فوجدتها قد نقصت عما قال كثير ارجعت
 عن تقليده وعددت محررا بحسب طاقتي فبلغت احادته بالمكرر
 سوى المعلقات والمتابعات سبعه الاف وثلثمائة وسبعه وتسعين
 حديثا وبلغ ما فيه من الثعاليق القاطنه وثلثمائة واحدى واربعين حديثا

وبلغ ما فيه من المتابعات والثنويه على اختلاف الروايات ثلثمائة واربعه وثلاثين
 حديثا بجميع ما في الكتاب على هذا المكرر تسعه الاف واثنان وثمانون
 حديثا وهذه العده خارجة عن الموقوفات على الصحابه والمقطوعات
 على التابعتين فمن بعدهم وبلغت احادينه لانكرار الفير وخمسائه وثلثمائة
 حديثا هذا حفظته من يقرره ورايته في خط بعض فضلاء اصحابنا اعني
 العده بلا تكرار ثم رايت عن بعض الخواشي المنسوب اليه ما يخالفه بسيرا
 فراجعت نسختي من مقدمته وقد قراها عليه فرايت فيها ما نصه بعد
 ان عد حديث كل صحابي في البخاري واحده بجميع ما في صحيح البخاري من المتن
 الموصول بلا تكرار على المحرر الفاحد في ستماية حديث وحديثان
 ومن المتن المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع اخر من الجامع المذكور
 مائة وتسعه وخمسون حديثا بجميع ذلك الفاحد في سبع مائة حديث
 واحد وستون حديثا فاعلم وما نقل عن خط شيخنا ان الجوزي قال
 ان عد الاحاديث التي انفق الشيخان عليها الفاحد في مائة واثنتين
 ودرجوه هذا القاصي ابو بكر ابن العزني فقال احاديث الاحكام التي
 اشتمل عليها الصحاحان نحو الفاحد في وقال ابو جعفر المياجي في كتاب
 ما لا يسم المحدث جملته اشتمل كتاب البخاري على سبعه الاف وثلثمائة وثلثين
 واشتمل كتاب مسلم على ثمانية الاف حديث وقال الشيخ في التكت
 ولم يذكر في الاصلاح عد احاديث مسلم وقد ذكرها النووي من زيادته
 في القريب والتيسير فقال ان عد احادينه نحو اربعه الاف
 باستطاع المكرر ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عد كتاب البخاري
 لكثير طرفة وقد رايت غنى في الفضل احمد بن سلمه انه اثنا عشر الف حديث

قوله وخدر يان العجيج البين ان كانت الالف واللام للعهد والمراد العجيج الذي يندم عليه لم يبع لان من ذكر كان خزيه ليسمى الحسن صحيحا وان كانت جنسية والمراد ما هو اعلم فلم يجب على ذلك قرينه من عند اليه بل كلامه فيها قبله وفيما بعده ياباه والله اعلم هذا وصنيع المصنف في نظمها غير جيد فانه ذكر في الشرح انه قد حذف تقييد التخصيص على المعنى بالتصانيف المعتمدة فلم يشر على اختيار ابن الصلاح في انه لا يمكن التخصيص في هذا الزمان ولا على اختيار غيره في ان ذلك يمكن والمصنف ممن يرى الثاني ولا يرى صحة جميع ما في ابن حبان وابن خزيه لانها يسميان الحسن صحيحا والمصنف يفرق فصار ما تضمنه البيتان اختيارا ملقفا من مذهبين وكان ينبغي نظمه كلام ابن الصلاح بان يقال **قوله**

يوجد من مصنف ينفذ نصر عليه او كتاب يفرده

قوله فيه العجيج كابن حبان الزكي بلا احوه ويكون التخيير في بوجه عايد الى العجيج الموصوف في الترجمة وهي قوله العجيج الزايد على العجيجين وفيد بالمصنفات التي لم تثبت فلم تقطع بنسبتها الى مصنفها وسيأتي ما في ذلك قربا وعبارة ابن الصلاح وافحه في جميع ذلك فانه قال ثم ان الزيادة في العجيج على ما في الكتابين يتلقاها طائفتان من اشتغال عليه احد المصنفات المعتمدة المشتهرة لا يدها الحديث كاي داود والى اخر كلامه فقيده بالامر من **قوله** مصرى ترفع يقال نصر فلان الامر ونصر عليه قال **قوله** في الصحاح نصبت الحديث الى فلان اي رفعت اليه قال في القاموس والنصر التوقيف والتعيين ومنتهى كل شيء والاسناد الى الدريس الا كبر ورفع الحديث وقال **قوله** ابن القطاع في الافعال نصر الحديث نصا رفعه الى الحديث

عنه

عنه والعروس رفعها على المنصه وهو كسر سها والشيء حركه والداية حشنها وقال المروى في الغريب بين النصارى التحريك حتى يخرج من الناقه اقصى سيرها والنصر اصله منتهى الاشياء وغايتها وبلغ اقصاها ويقال نصبت الرجل اذا استقصيت مسئلة عن الشيء حتى يخرج كل ما عنده وقال ابن فارس والزبيدي والفزارى وفكر كل شيء منها منتهاه وقال ابن الفزارى نصبت الحديث اذا اظهرته وقيل اصل النصر رفعك الشيء والمناظر تنصر العروس الى ترفعها على المنصه وهي منتصر عليها انتهى ولم يذكر احد من اهل اللغة كاري ما يقتضي تعديه النصر على ما هو الا استعمال الفقهاء ووجه تخرجه ان المتكلم يحذف المفعول ويجعله نائب فاعله قيل اوقع النصر على كذا والاصل في المعنى رفع الحديث او البيان على كذا واستقصى الكلام عليه او وقف الطالبين عليه **قوله** والترمذي والنسائي قال ابن الصلاح بعد منصوصا على صحته فيها ولا يكفي ذلك مجرد كونه موجودا في كتاب اي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من شرط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيه ولذلك ما يوجب في الكتب المخرجة على كتاب البخاري **قوله** على الصواب قال الشيخ في النكت ولا يشرط في معرفة العجيج الزايد على ما في الصحيحين ان يفي الا به المذكورون وغيرهم على صحته في كتبهم المعتمدة المشتهرة كآقيد المصنف بل لو فرض احد منهم على صحته بالاسناد الصحيح اليه كما في سوالات يحيى ابن معين وسوالات الامام احمد وغيرها كفي ذلك في صحته وهذا واضح انتهى وقد مضى ما فيه **قوله** في غير تصنيف مشهور

ما يقتضيه وهو التوقيف

قال في التكت كما لا يكتفى في التصحيح بوجود اصل الحديث باسناد صحيح
قوله علي تسا هل متعلق بخد القدرة من جهة انه حال ما تقرت اليه بحرف
 الجبر اي وخد زايه الصحيح من المستدرك حال كونه على تسا هل اي المستدرك
 وانما كره اداه التثنية في قوله وكالمستدرك لمختص بتعلق الجار
 في قوله علي تسا هل وهذه العبار احسن من قوله في الشرح وانما قيد
 تعلق الجار الى اصره لان تغييره عن ذلك مقلوب فثامله **قوله** وقال
 ما انفرد اي وقال ابن الصلاح الحديث الذي انفرد الحاكم بقصده
 حسن الا ان ظهرت فيه علمه ثم اعترض عليه بقوله والحق لا اصره وهو قول
 البدر بن جماعة في مختصر ابن الصلاح كانقله عنه في التكت وهو مناقش ذلك
 من وجه الاول ان ابن الصلاح لم يجمع في كونه حسنا وانما قال
 انه دابر بين الصحة والحسن فيحتاج به لانه سواء الاحوال ان يكون حسنا
 كما هو واضح من قوله ان لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن عجم به
 الثاني ان ابن الصلاح قد حكم باليليق على مقتضى مذهبه فحكم بضعف
 ما فيه علمه وبالاختجاج بما انفرد بتصحيحه ولم تظهر فيه علمه واستغنى عن اطلاق
 الصحة عليه لان الحاكم متساهل فلم يعتد به وهو قد سد باب الصحيح
 على نفسه وغيره في زمانه ولم يرحضه عن رتبته الاحتجاج به لانه لم يسه
 باب الحثين كما سيأتي ان كلامه نفهم ذلك فهو دابر بين المرتبين لمر
 تنزل عنها **الثالث** سلمنا انه جزم بانه حسن ولا يجوز الاعتراض
 عليه لان قوله ذلك مبني على سد باب التصحيح في هذا الشأن ومن المعلوم
 ان من قرر اصلا ثم فرع عليه لا يناقش في التفرع الا ان خالف فيه اصله
 وانما يناقش في الاصل ان كان فيه مناقشة فاذا بطل بطلت بقا ربه

كلها فلو لم يكن حجة لا ان بعله يرد وصدق البيت الاخير كان احسن ولا
 يصح تسكين هاية لان العرب تفعل مثل ذلك على نية الوقف **قوله**
 والبستي يد اي الحاكم هذا رد على من اعترض على ابن الصلاح لغنه كلامه
 على غير مراده فان عبار ابن الصلاح واعتنى الحاكم ابو عبد الله الحافظ بالربا
 في عدم الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرك
 اودعه ما ليس واحد من الصحيحين ما راه على شرط الشيخين فاخرجا عن رواه
 في كتابهما او على شرط البخاري وحده او على شرط مسلم وحده وما ادى احتمال
 لما نقصه وان لم يكن على شرط واحد منها وهو واسع الخط في شرط الصحيح متساهل
 في القضا به فالاولى ان يتوسط في امره فتقول ما حكم بصحته ولم يجد ذلك
 فيه لعينه من الاية ان لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن فيحتاج
 به ويعمل به الا ان يظهر به علمه توجب ضعفه ويقار به في حكمه صحيح
 اي حاتم ابن حبان البستي نفهم هذا المعترض من هذه العبار ترجيح
 كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان فقال اما صحيح ابن حبان فمزعوف
 شرطه واعتبره كلامه عرف سموع على كتاب الحاكم فرد عليه الشيخان
 المراد ان ابن حبان يقرب الحاكم في التساهل في الحكم اشد تساهلا
 منه **قوله** في التكت وهو كذلك اي ان عند البستي تساهلا ولكنه
 اقل من تساهل الحاكم وهذا غير مسلم بل ليس عند البستي تساهل
 وانما غايته انه يسمي الحسن صحيحا فان كانت نسبتة الى التساهل
 باعتبار وحدان الحسن في كتابه فني مشاحه في الاصطلاح وان كانت
 باعتبار خفة شروطه فانه يخرج في الصحيح ما كان رواه ثقة غير مدلس
 سمع من فوقه وسمع منه الاخذ عنه ولا يكون هناك ارسال ولا انقطاع

واذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كل من شجعه والراوي عنه
 ثقة ولم يأت بحديث منكروه عند ثقة وفي كتابه الثقات كثير
 ممن هذه حاله ولاجل هذا ربا اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف
 اصطلاحه ولا اعراض عليه فانه لا يحتاج في ذلك وهذا دون شرط
 الحاكم ان يخرج عن رواية خرج لثلاثه الشيخان في الصحيح فالجواب ان
 ابن حبان وفي التزام شروطه ولم يوف الحاكم قال **البليغني** فان
 فيه الضعيف والموضوع ايضا وقد بين ذلك الحافظ الذهبي وجميعه
 مجزا من الموضوعات يقارب ما به حديث قال **شيخنا** اتنا وقع الحاكم
 التماسا هلا ماله سود الكتاب لينقحه فاعجلته المنية او لغير ذلك
 قال **وما يورده الاول** اني وجدت في قرب نصف الجزء الثاني
 من تجزيه ستة من المستدرك الى هنا انتهى املا الحاكم قال وما عدا
 ذلك من الكتاب لا يوجد عنه الا بطريق الاجازة فنز اكبر اصحابه واكثر
 الناس لم يملأ منه اليهقي وهو اذا ساو عنه من غير الملائية لا يذكر
 الا بالاجازة قال **والتماسا** هلا في القدر الملائية قليلا جدا بالنسبة الى
 ما بعد قال **البليغني** وايراد كون الرجل لم يخرج له من المستدرك
 عليه لا يثبت اليه لانه لم يلتزم العيز بل النسبة قلت **شيخنا**
 والحق معه لا يوافق على هذا بل يقول ان مراده بالمثل في قوله خرج لثلاثه
 الشيخان زاعم من العيز والتشبه وصنيعه يوضح ذلك فانه اذا روى
 حديثا باسناد خرج كرواينه البخاري قال **صحيح** على شرط البخاري
 ولو كان مراده بالمثل معناه الحقيقي لزمه في كل اسناد جمع شرط البخاري
 ان يقول انه على شرطه لان شرطه اصعب من شرط مسلم وسياتي

لهذا من يسهل عند شرح قوله وارفع الصحيح مرويه في قوله وليس ذلك
 منهم **جيد قول** في الشرح ما انفرد بتصحيحه لا يخرج فقط اي هذا الحكم
 وهو كونه محتج به لتردده بين الصحه والخس انما هو بما حكم به عنه وانفرد
 بذلك فلم يوجد تصحيحه في كلام غيره بالشرط المذكور لا فيما انفرد بتصحيحه فقط
 اي من غير حكم عليه بالصحه فانه لا يحتج به والله اعلم **قاسم** قال
 البليغني ويوجد في مسند الامام احمد من الاسانيد والمتون شي كثير
 ليس في الصحيحين ولا في السنن ايضا وهي اربعة سنن ابي داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه وكذلك يوجد في مسند البزار وابن منيع والعاظم
 للطبراني وغيرهم ومسند ابي يعلى والاجزاء ما يتمكن العارف بهذا الشأن
 من الحكم بحجته كثير منه بعد النظر السديد وقد كان الحاكم والحظيب
 يقولان في كتاب السنن للنسائي انه صحيح وان له شرطاً في الرجال
 اسد من شرط مسلم وكل ذلك فيه تمساح والاول غير مسلم لما فيه
 من الرجال المجرورين والاحاديث الضعيفة وكان الحافظ ابو موسى المديني
 يقول عن مسند الامام احمد انه صحيح وذلك مردود فقيه احاديث
 كثر من ضعيفه وسياتي من ذلك بزيادة اخرى في رتب الاختصار
 انتهى **قوله** قال الحارثي اي الامام ابو بكر محمد بن موسى في كتاب شروط
 الاية ان قيل لا ينقض هذا دليلا على المراد لانه ربما كان الحاكم مع ذلك قد
 اجتهده في المستدرك بنفسه وغيره واستروح ابن حبان في صحيحه الى اجازة
 المستدرك اقل تمساحا **قيل** الاصل عدم هذا واستعمال كل منها ببلغ علمه
 في كتابه والواقع ان الكتابين كذلك **قوله** المتخرجات لو مثل النسخ
 باي نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني كان اولي لانفرادهم ذكره بالاستخراج

على كل من العيصين فكان يقول نعيمنا موضع عوانه والاسمعيلى ابو بكر احد
ابن ابراهيم والبرقاني ابو بكر احمد بن محمد وابو عوانه يعقوب ابن اسحق
الاسفرائينى **قوله** المستخرج موضوعه الى اخره ظاهر انه لا يسمى مستخرجا
الا ان كان على الصحيح وانه لم يستخرج الا على الصحيح وليس كذلك فقد
استخرج على سائر لاداد محمد بن عبد الملك بن ابراهيم وعلى الترمذى
ابو على الطوسى واستخرج ابو نعيم على التوحيد لابن خزيمة وعذر المصنف
في ذلك ان كلامه سابقا لاحقا في الصحيح وحق العبارة ان يقال موضوعه
ان ياتي المصنف في كتاب من كتب الحديث فخرج الى اخره **قوله** موضوعه
ليس المراد الموضوع المصطلح عليه انما المراد حقيقة المستخرج ومعناه واما
موضوعه بحسب الاصطلاح فاحاديث الكتاب الذي يستخرج عليه
فومضوع مستخرج ابن نعيم على البخاري كتاب البخاري اسانيد ومثونه
لانه يحن في المستخرج عن كل منها **قوله** او من فوقه قال شيخنا
اذا اجتمع المستخرج مع صاحب الاصل في من فوق شيخه لا يسمى مستخرجا
الا اذا لم يجد طريقا توصله الى شيخه وتفيد ما تفيد الطريق التي اوصلته
الى من فوق وحاصله انه يشترط ان لا يصل الى الا بعد مع وجود السند
الى الاقرب الا لعذر من علوا وزايه حكم مهم او خودك ولدك يقول ابو
عوانه في مستخرجه على صحيح مسلم بعد ان يسوق طرق مسلم كل من
هنا لمخرجه ثم يسوق اسانيد يجمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك واما قال
من هنالم يخرجاه قال ولا يظن انه يعني البخاري ومسلم في استقرت
صحيحه في ذلك فوجدته انما يعني مسلما واما الفضل احمد بن سله فانه كان
قريب مسلم ومصنف مثل مسلم وزما سقط المستخرج احاديث لم يجد له

بها سند يرتقيه ورماد ذكرها من طريق صاحب الكتاب **قوله** اذ
تعليليه لان الاصل في المستخرج ان يخالف في الالفاظ وربما وافق
في داخل فتارة يخالف في المعنى ايضا وتارة يوافق **قوله** ربما يتعلق
بمخالفة المعنى فقط قال شيخنا يمكن ان يتعلق بالشين كما نتم اختلفوا في رب
هل هي للتقليل او للتكثير والاصح انه لا يختص بها احدها كما قال في جمع
لجوامع بل يكون لهاتين ولعلنا اخرى فاذا جلت هاهنا للتكثير ودهنا
الى الالفاظ او للتقليل رددنا هاهنا الى المعاني فيكون تقدير الكلام
حينئذ اذ خالفت لفظا ومعنى كثيرا وقليل ويكون من استعمال
المثرك في معنييه لفظا ونشرا مرتبا قلت والاحسن ان تقررا
ربما يخففه لئلا يفتش المخالفه حينئذ في القافية لا يقال ان اعراب
هذا البيت مشكل لان رب لها صدر الكلام فليفت تقدم متعلقها
عليها لانا نقول نقل الرضى عن ابن السراج ان النجاء كالمجمعين على ان رب
جواب الكلام اما ظاهرا ومقدرفى في الاصل موضوعه لجواب نقل
ما مضى منى وقال ان الفعل قد حذف بعدها عند القرينه حينئذ
يكون المعنى على التعجب هناك انه لما نهي عن عزو الفاظ موز المخرجات
الى الكتاب المستخرج عليه لان المخرجات خالفت لفظا ومعنى
استبعد السامع هذا لان المستخرج عليه نفس المستخرج فكيف
يكون استخراج الشيء موجبا للتغير فقال ما خالفت في شيء من ذلك
فقال ربما خالفت هذا على ما قرره شيخنا وعلى ما قرره المصنف
يكون ذلك خاصا بالمعنى لان الاستبعاد فيه اشد **قوله** بمقابلته
عليه عبارة ابن الصلاح فليس لك ان تنقل حديثا منها ويقول هو على

هذا الوجه في كتاب البخاري وكتاب مسلم الا ان تقابل لفظه او يكون
الذي خرجه قد قال **قوله** اخرجه البخاري بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصه
من الصحيحين فان مصنفيهما نقلوا فيها الفاظ الصحيحين واحدها غير ان
الجمع بين الصحيحين للمحدثي الاندلسي منها يستل على زياده تنمات لبعض
الاحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل بها اخر **قوله** فقط اي متعلق
بهذا القسم وحده وهو ما انضم فيه الى مخالفه اللفظ مخالفه المعنى
ولم يرد ان مخالفه المعنى قد توجد بدون مخالفه اللفظ بدليل قوله
قبل وربما وقعت المخالفه ايضا في المعنى فقوله ايضا يفهم ان ذلك
مضموم الى ما قدمه من مخالفه اللفظ والله الموفق **قوله** لانها خارجه
من مخرج الصحيح قال شيخنا هذا مسلم في الرجل الذي التقى فيه
اسنادا المستخرج واسناد مصنف الاصل وفي من بعده واما
من بين المستخرج وبمن ذلك الرجل فيحتاج الى تعدل المستخرج لمر
يلتزم الصحيح في ذلك وانما جل قصده العلوقان حصل وقع على عرضه
فان كان مع ذلك صحيحا وفيه زياده او نحو ذلك فهو زياده حسن
حصلت اتفاقا والافليس ذلك من همته والله اعلم قال **قوله** ورعالم
تقع له بعض الاحاديث الا بنزول في رويته كذلك وربما لم يقع له الا
من طريق المصنف فيسوقه من طريقه اضطرارا لاتمام الكتاب وجل
قصده الاول كما قررنا قال **قوله** وقد وقع ابن الصلاح هنا فيما فرغ منه
من عدم التصحيح في هذا الزايله لانه اطلق تصحيح هذه الزيادات
فشمل ذلك ما نضر عليه امام معتد او وجد في كتاب من التزم الصحيح
وما ليس كذلك ثم علمه بتعليل هذا من دعواه وهو قوله لانها خارجه

من مخرج الصحيح فانه قد تقدم انها لا تتعلق بمخرج الصحيح الا من يلتقي الاسناد
اليها منها **قوله** فلورواه ابو نعيم مثالا من طريق مسلم يوجد في كثير
من النسخ البخاري وكذا في السلاسل الالفاظ بعده قال **قوله** شيخنا كانت
كذلك ثم التمسنا من المصنف تغييرها فغيرها لاجل صحة المثال الذي مثله
فان البخاري لم يخرج لابي داود الطيالسي صحيحه الا تعليقاً قال **قوله**
ولو مثل من اخرجه لكان اوله فهد الرزاق لوروي ابو نعيم عنه حديثا
من طريق البخاري او مسلم لم يصل اليه الا باربعه واذا رواه عن الطيالسي
عن الدبري بالموحله المفتوحه عنه وصل باثر كثر **قوله** الا هاتين
اما في كتاب علوم الحديث فنسلم والا فقد ذكرنا الفايده التي زارها
اليخ في مقدمه شرحه لمسلم قال **قوله** ويشكك على ذلك باز اللام
في قوله خارجه من مخرج الصحيح للعهد اي صحيح البخاري او مسلم وتمع به
زياده العدد على ما في الصحيح فانما قد شرطنا في الاستخراج ان يصل المستخرج
الى شرح المصنف او من فوقه فلم يأت المستخرج الا بسند ذلك المصنف
فامتنع العدد قال **قوله** والاتصال عنه بان شرح المصنف قد يفهم في طريق
المستخرج بخلاف اخر فاكثر مع الذي حدث مصنف الصحيح عنه فياتي
المقعد وربما ساق له طرقا اخرى بها الصحابي بعد فراغه من استخراج
كما قدمنا عن اي عوانه قال **قوله** وقد بلغت الفوائد الى عشر او اكثر
فمنها ان يكون مصنف الصحيح روي عن مختلط ولم يبين هل سماع ذلك
الحديث منه في هذه الروايه قبل الاختلاط او بعد فيبينه المستخرج
اما بقريا او بان يروي عنه من طريق من لم يسمع منه الا قبل الاختلاط
ومنا ان يروي الصحيح عن مدلس بالصنفه فيرويها المستخرج بالشرح

بالسامع فماتان فإيدتان جليلتان وإن كنا لا نتوقف في صحة ما روي في الصحيح
 من ذلك غير مبين ونقول لو لم يطلع مصنفه من البخاري أو مسلم أنه روي
 عنه قبل الاختلاط وإن المدلس سمع لم يخرجاه فقد **تأكد** السبكي المزي
 هل وجد لكل ما روي به بالعنعنة طرق مصرح فيها بالحديث فقال **كثير**
 من ذلك لم يوجد وما يسعدنا الاختصار النظم ومنها أن يروي عن مبهم كان
 يقول حدثنا فلان أو رجل أو فلان وغيره أو غير واحد أو نحو ذلك
 فيعينه المستخرج ومنها أن يروي عن رجل نحو حدثنا محمد بن غير ذكر ما
 يميز عن غيره من المحدثين ويكون في مناسخ من رواه كذلك من يشاهد في الاسم
 فيمين المستخرج ثم نقل الشيخنا عن الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين أنه
 ينف بالفوائد عن الخمسة عشر فافكر مليا ثم قال **عندي** ما يزد على
 ذلك كثير وهو أن كل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جات رواية
 المستخرج سالمه منها ففي من فوائده المستخرج وذلك كثير جدا والله الموفق
قوله والأصل يعني البهقي لا شك أن الأحسن ترك هذا والاعتنا
 بالبيان فزارا من اتباع من لا يعرف الاصطلاح في اللبس بتوهم هذا
 لفظ البخاري مثلا ولا شك أن الملامة في الإطلاق ذلك على الفقيه شدتها
 على الحديث وقد نبه ابن دقيق العيد على هذا بتفصيل حسن وهو أنك
 إذا كنت في مقام الرواية فلك أن تقول أخرجنا البخاري مثلا ولو كان
 مخالفا فإنه قد عرف أن جل قصد المحدث السند والعنود على أصل
 الحديث دون ما إذا كنت في مقام الاحتجاج فمن روى في المعاجم
 والشيخات ونحوها فلا حرج عليه في الإطلاق بخلاف من أورد ذلك
 في الكتب الجوبة لاسيما إن كان الصالح الترجمة فله زيادة على ما في الصحيح

وهذا

وهذا نظري بديع فما أحسن فهم الأشياء بحسب الأيما إلى المقاصد رحمة الله
 ابن حبان حيث نظير هذا النظر وفصل بهذا التفصيل وإن لم يكن هذا
 المهييع فقال في الترجيح أن المخالفين الروايتين أن كانت في السند
 رجحنا قول المحدث على قول الفقيه لأنه بالسند أقعد وإن كانت
 في المتن فبالعكس لأن الفقيه أكثر عناية بالمتن ولما ذكر الحديث
 بعد السند طرفا يسيرا من المتن ثم قال الحديث والفقيه رجع
 السند قلت **فإذا** كان الذي دل على الحكم أنها هو قطعة من الحديث
 ليس في الفاظها تخالف في واحد من الكتابين فإن ذكرت تلك القطعة فقط
 فلا شك في حسن الفزو وإن ذكر جميع الحديث فينبغي أيضا أن يسوع
 الفزو كما لو لم يقع في شي من الحديث ولو وقع التخالف في بقيته لا لا يقود
 بالذات في ذلك المقام إنما هو القطعة التي سبق الحديث للاحتجاج بها قوله
 وليت أذ زاد الحميدي سيرا قال **قد** حصل هذا التتمى والله الحمد من الحميدي
 أجمالا وتفصيلا أما أجمالا فقال في خطبه الجمع ورماز دت زبادات
 من ثمات وشرح لبعض الفاظ الحديث ونحو ذلك وقفت عليها في كتب
 من اعتنى بالصحيح كالإسماعيلي والبرقاني وأما تفصيلا فلي قسمين أحدهما
 أما الجلي فنسوق الحديث ثم يقول في اثنا به إلى هنا انتهت روايه
 البخاري مثلا ومن هنا زاده البرقاني مثلا وأما الخفي فإنه يسوق
 الحديث كاملا أصلا وزاده ثم يقول أما من أوله إلى كيت وكيت
 فرواه فلان وما عدا ذلك زاده فلان أو يقول لفظه كذا زاده فلان
 ونحو ذلك وكلام ابن الصلاح واقع على الثاني وتعبير بيميز قوله فربما
 نقل من لا يميز يشعر بأن هذا مراده والالقاء فربما نقل الناقل ونحو ذلك

من العبارات الدالة على التعميم وانما تقع من لا يميز في ذلك لانه ينظر الحديث
 كما لا فيعزوه الى البخاري مثلا من غير ان ينظر ما بعده فيخطئ **قوله** خلاف
 ما اقتضاه كلام ابن الصلاح اي فانه لما ذكر من اين تؤخذ الزيادة على الصحيح
 فقال اما بالنسبة الى صحيحها من الكتب المشهورة او بوجودها في
 كتاب اشترط مصنفه الصحة ثم قال وكذلك ما يوجد في الكتب
 المخرجة على كتاب البخاري ومسلم من جهة لمخروفي او زياده شرح في
 كثير من احاديث الصحيحين قال وكثير من هذا موجود في الجمع من الصحيحين
 للحمدي فظاهر هذا ان ما وقع فيه من الزيادات محكوم بمعتمده هذا كلامه
 في التشرح الكبير وهو كذلك ولا مناقشة على فيه لانه جار على ما اصل
 من ان زيادات المستخرجات صحيحة وما في الجمع للحمدي منها وانما يناقش في
 الاصل كما مضى في بطل الفرع بابطاله **قوله** مراتب الصحيح ثم قال
 اعلم ان درجات الصحيح عبارة عن الصلاح في السابعة من الفوائد المتعلقة
 بالصحيح واذا انتهى الامر بمعرفة الصحيح الى ما خرجت اليه في تصانيفهم
 الكافية ببيان ذلك كما سبق ذكره فالخاصة ما سبه الى التنبية على اقسامه
 باعتبار ذلك فاولها صحيح اخرج البخاري ومسلم جميعا الثاني صحيح انفرد
 به البخاري اي عن مسلم الثالث صحيح انفرد به مسلم اي عن البخاري الخ
 ثم قال واعلاها الاول وهو الذي يقول فيه اهل الحديث كثير صحيح
 مشفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق
 الامه عليه لكن اتفاق الامه عليه لازم من ذلك وحاصل معه لا اتفاق
 الامه على ثلثي ما اتفق عليه بالقول وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته الى اخره
قوله والرابع ما هو على شرطها ان قيل ما وجه تاجير هذا عما اخرجها

ان الصالح

فصل

قيل الذي اخرجها احدهما تلقته الامه بالقول بخلاف ما كان على شرطها
 ولم يخرجها وان كان قد يعرض للفرق ما يجعله قايما كان يتفقا على حديثه
 ويخرج مسلم مثلا او غيرهما شيئا يبلغ مبلغ التواتر فلا شك في رخصته
 ولا يقدح في قولنا ما اتفقا عليه اعلى لانه باعتبار الاجمال **قوله** ما هو صحيح
 عند غيرهما اي باستيفاء الشروط التي ذكرها في حد الصحيح واورده
 على هذا خمسة اقسام اخر اولها المتواتر فيكون اعلى الاقسام الثاني
 المشهور الذي فقد بعض شروط التواتر الثالث ما اتفق عليه الستة
 وبقي هذا ما اتفق عليه الى اخر السبعة التي ذكرها الرابع ما اورد
 وهو الحادي عشر ما فقد شرطها كالانقسام مثلا عند من يعد صحيحا
 الخامس وهو الثاني عشر ما فقد تمام الضبط ونحو ما ينزله الى رتبة
 الحسن عند من يسميه صحيحا قال شيخنا ولا يرد منها الا المشهور وهو
 ايراد الحافظ صلاح الدين العلاي وانا متوقف في رتبته هل هو قيل
 ما اتفق عليه او بعدد واما المتواتر فلا يرد لانه لا يشترط فيه عداله
 الراوي وكلامنا في الصحيح الذي سبق تعريفه سلمنا وروده ولا يوجد
 متواترا لا هو فيها او في احدها واما ما اخرج الستة وهو ايراد
 الحافظ علاي الدين مغلطاي فلا يرد ايضا لانه قسم لا قسم فان ما
 اخرجاه لا يخلوا اما ان يفردا به او يوافقها عليه غيرها فهو حينئذ قسم
 مندرج تحته وتلك الاقسام متباينة من كل وجه فلا يرد عليها
 الا ما كان مبينا لكل منها قال وعلى طريق التفرع فكان ينبغي ان يقال
 ما اخرج الستة ثم ما اخرجوه الا واحدا منهم وكذا ما اخرج الامه
 الدين الثرموا الصحة ونحو هذا الى ان ينتشر الاقسام فتكثر حتى ينشر

حصرها قلت الذي يظهر لي ولم افهم غيره بعد محاور كثير من شيخنا ان
وارد لان قولنا ما اخرجنا الستة ثم ما اخرجوا الا واحدا وزان قولنا
ما اخرجنا الشيخان ثم ما اخرجنا واحدا وقولنا ما اخرجنا الشيخان
دون ما اتفق عليه الستة وزان قولنا ما اخرجنا احدا الشيخين دون ما اتفقا
عليه والله اعلم لكن قال الشيخ في المنك من لم يشترط في كتابه الصحيح لا يريد
تخرجه الحديث فهو نعم ما اتفق الستة على توثيق رواه اولي بالصحة
ما اختلفوا فيه واز اتفق عليه الشيخان وكلامه غير مسلم اولا واحدا
اما اولا فلان اصحاب السنن وان لم يشترطوا الصحيح فان لم يكونوا في
الامه اليهم وطائفتها وقع عظيم يفيد ما اخرجوه في كتبهم فهو اذا صح سند
لجلالتهم في النفوس والقطع بامانتهم مع كون كتبهم مبوبة لهم فيها
اخرجوه فيها في معرض الاحتجاج به واما اخر فلان اجماعهم على توثيق
الرجال لا يعادل اتفاق الامه على صحة المتن والله اعلم واما
الاشان الاخران فلا يردان لان الكلام في الصحيح الذي سبق تقريره
وقايد هذا التقسيم يظهر عند الترجيح **قول** لان المنساي قلت
ما اخرجنا من اجمع على ثبته الي حين تصنيفها والثاني ضعف بعد وجود
الكتابين فلا يفتح ذلك لانهم لم يثبتوا انه لا ياتي احد بعد ما يخالف في ذلك
فقال شيخنا تضعيف المنساي ان كان باجتهده او نقله عن معاصر
فياتي قولك هذا وان كان ينقل عن متقدم فلا قال والواقع في نفس
الامر ان نقل التضعيف موجود عن تقدم على عصرها ويمكن ان يجاب
عن ابن طاهر بان ما قاله هو الاصل الذي ينبغي عليه امرها وقد خرجنا
عنه لمزج يقوم مقامه **قول** هذا حاصل كلامه قال شيخنا كلامه

لبط

السط من هذا وهو انه عد الى الزهري للشم اصحابه فجعلهم خمس طبقات
الاولى من طالت ملازمته له بل ما انفك عنه حتى كان يزامله على الراس
في السفر ويلازمه في الحضر مع الاثنان التام الثالث من هم دون هؤلاء
في الاتفاق والملازمة السالنه من لم يلازموا اصلا او الايسر امع
اثنان ولكنه دون اثنان من قبله الرابع من يطلق عليه اسم الصدوق
ولم يسلم من عوائل الخرج الخامسة الضعفاء البخاري يخرج حديث الطبقة
الاولى وعن اعيان الطبقة الثانية وان اخرج عن الثالثه فيقل جدا
ويتلوه فيه حيث انه لا يسوقه مساق الكتاب بحديث او اجاز
بل يقول روى فلان وقال فلان وتابعه فلان ويخود ذلك قال
وهذا ما روي به البخاري عن مسلم فان مسلم يخرج حديث الطبقة
الاولى ان وجد حديث الثانية كاملا ثم عن اعيان الثالثه
ثم نقل جدا عن الرابعه ويؤخر حديثهم فجعله بوجه المتابعه
لكنه يسوق الكل مساقا واحدا جدا واخبرنا فلا يمين الاعراف
بالنزيات مور خارجيه قال وايضا فالبخاري اذا اخرج عن تكلم في حديثه
اقل جدا ما يخرج عنه واكثرهم من منسايه او من قرب منهم فيغلب
على الظن انه اطلق على صححه ذلك الخبر الذي يخرج عن احدهم بامور خارجيه
ويسلم بخلاف ذلك قال وياتي كلام الحارثي ايضا ما تقدم
في كلام ابن طاهر من ان هذا الذي قدره هو الاصل وقد خرجنا
عنه لمصلح يراها **قول** اذا كان طويل الملازمه الى ان طول
ملازمته يجبر وهنه لانه يعرف بذلك صحيح حديث من لا زمه من
سقيه ويسمع الحديث الواحد منه مرارا كثيره فتصير له ملكه قويه

يحدث قلت **قوله** كما دبر سلمه قال المصنف في التشرح الكبير بعد
 كلام ابن طاهر ثم قال فان كان للمصنف في رواية فضاء الحسن وان لم
 يكن له الا راو واحد وصح ذلك الطريق لما ذكره الراوي اخرجاه الا ان مسلما
 اخرج حديث قوم ترك البخاري حديثهم لشبهه وقعت في نفسه كما
 في سلمه وسهيل بن ابى صالح وداود بن ابي هند وابي الزبير والعلاني
 عبد الرحمن وغيرهم والبخاري لما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة
 ترك اخراج حديثهم استغناء بغيرهم فتكلموا في سهيل بن ابى صالح في
 سماعه من ابيه فقلل صحفه وتكلموا في حاد بانه ادخل في حديثه ما ليس منه
 وعند مسلم ما صح هذا التكلم فخرج احاديثهم لازالة الشبهة عنده وقال
 شيخنا في تهذيب التهذيب بعد ان نقل عن جماعة من الامة الثناء العظيم
 على حاد بالعلم والثقة والتصلب في السنة والدين والولاية حتى
 انه لو قيل له انك توت عدا ما قرر ان يزيد في العمل شيئا وانه اثبت
 الناس في ثابت حتى قال حاد ابن معين من خالف حاد ابن سلمه في ثابت
 قال قول حاد وقال ابن حبان كان من العباد المجابى الدعوة ولم يصب
 من جانب حديثه واجمع في كتابه باي بكر ابن عياش فان كان تركه اياه
 لما كان يخطي فغير من اقترانه مثل النوري وشعبه كما يخطون قال زعيم
 ان خطاه قد كثر حين تغير فقد كان ذلك في ابي بكر ابن عياش موجودا ولم
 يكن من اقتران حاد ابن سلمه بالبصره مثله في الفضل والدين والنسب
 والعلم والكتب والجمع والصلاح في السنة والتمتع لاهل البدع وقد
 عرض ابن حبان بالبخاري المجانته حاد ابن سلمه واعتد رابوا الفضل
 ابن طاهر عن ذلك لما ذكر ان مسلما اخرج احاديث اقوام ترك البخاري

حديثهم قال وكذلك حاد ابن سلمه اما ما ذكره مدحه الامة والحنو لما
 تكلم بعض منتحل المعرفة ان بعض الكذبة ادخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج
 عنه البخاري معتدا عليه بل استشهده في مواضع ليبين انه ثقة وخرج
 احاديثه التي يروها من حيث اقترانه كشعبه وحاد بن زيد وابي عوانه
 وغيرهم ومسلم اعتمد عليه لانه راى جماعة من اصحابه القدماء والمتأخرين
 لم يختلفوا عليه وقال الحاكم لم يخرج مسلم كما دبر سلمه في الاصول
 الا من حديثه عن ثابت وقد اخرج له في الشواهد عن طائفة وقال
 هو احاديث المسلمين الا انه لما كبر ساقطه فلما تركه البخاري وامس مسلم
 فاجتهد وخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سوى
 حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثا اخرجها في الشواهد ثم قال
 شيخنا وهو كما قال ابن المديني من تكلم في حاد ابن سلمه فاتهموه في الدين
 والله اعلم **قوله** قال انه اودعه عبارة ابن الصلاح كما مضى اودعه
 احاديث محرجه في الصحيح وهامنه في ذلك وهي احاديث كثير منها
 حديث ابي سعيد الخدري يرفو عالا نكتبوا عن شيئا سوى القرآن
 الحديث رواه الحاكم في مناقب ابي سعيد الخدري وقد اخرج مسلم
 في صحيحه وقد بين الحافظ ابو عبد الله الذهبي مختصا المستدرک كثيرا
 من الاحاديث التي اخرجها في المستدرک وهي في الصحيح **قوله** وليس
 ذلك منهم مجيد قال بل اجادوا واصابوا لان الحاكم استعمل كل من لم يهاهو
 اعم من ان تكون حقيقة او مجازا في الالاسايد او في المتن وذلك على ذلك
 صنيعه فانه تارة يقول على شرطها وتارة يقول على شرط البخاري
 وتارة على شرط مسلم وتارة صحيح الاسناد ولا يعزوه الى شرط

واحد منها وايضا فلو كان مقصود بكله مثل معناها الحقيقي حتى يكون المراد
اجمع بغيرها ممن فيهم من الصفات من العدا له وسائر الشروط مثل ما في الرواه
الذين خرجنا عنهم لم يقل قط على شرط البخاري فان شرط مسلم دونه فما كان
على شرطه فهو على شرطها لانه حوي شرط مسلم وزاد وكان المصنف
يقول لاي شيء حمل بن الصلاح ومن تبعه كله مثل في كلام الحاكم على احد
معنيها وهو البخاري حتى يكون الرواه اعيان الرواه الذين روي عنهم
وجعلوا خا رجه مخرج ما في قولك مثلك لا يفعل كذا اي انت وقد علت
دليل ما قالوه قال ووراد لك كله ان يروى اسنادا ملفق من رجالها
كان يقال ساك عن عكرمه عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم فقط لم
يخرج له البخاري وعكرمه انفرده البخاري والحق ان هذا ليس على شرط
واحد منها وادق من هذا ان يروى عن ائمة ثقات ضعفوا في ائمة
مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فحج عنهم حديث من طريق
من ضعفوا فيه رجال كلام في احد الكتابين او فيها فنسبته انه على
شرط من خرج له غلط كان يقال في ههنا عن الزهري كل من ههنا
والزهري اخرجه فهو على شرطها فيقال بل ليس على شرط واحد منها
لاننا اخرجا له ههنا من غير حديث الزهري فانه ضعف فيه
لانه كان حل اليه فادعه عن غير حديث فلقبه صاحب له وهو
راجع فساله رويته وكان ثم ربح شديد فذهبت بالاوراق من يد
الرجل فصار ههنا عجب بما علق منها بذهنه من حفظه ولم يكن انفق
حفظها فهو في شيا منها ضعف في الزهري بسببها وكذا ههنا ضعيف
في ابن جريح مع ان كلامها اخرجه لكن لم يخرج له عن ابن جريح شيئا فعلى

من يعز والى شرطها او شرط احدها ان يسوق ذلك السيد يسوق رتيه
به من نسبته الى شرطه ولو لم يوضع من كتابه فيكون حينئذ مع امنا
من ضعف روايته قدما من وجوده فيه او قادم من القوادح فان
الراوي قد يكون ضعيفا في روايته في غير ما تقدم ومن اغفل هذا القيد
ان الحاكم وغيره ممن خرجوا على شرطها فهو من له عظيمه والله الموفق **قوله**
صرح في خطبه كتابه عجيب مع قوله ويحتمل ان يراد الى اخره فان الصريح
ما لا يحتمل غيره والعذر عن المصنف انه راي الحمل على الحقيقة هو الاصل
وجعل غيره كالعدم وعبارته في المنكته ساله من مثل هذا فانه قال
بعد ان قرر ما فيه ابن دقيق العيد والذهبي عن الحاكم ولكن ظاهر
كلام الحاكم المدكور يعني ما نقله عن خطبه المستدرک يخالف ما فهم عنه
والله اعلم **قوله** وفيه نظر وجه النظر اننا اذا سلمنا ان الضمير
في مثلها يعود على الاحاديث لا يلزم منه ان المماثلة لا تحصل الا بالرواية
عن اعيان الرواه الذين اخرجا لهم او احدها بل تكفي المماثلة اي الموازاة
في الصحة قلت **قوله** وقد بينت المثلية في الشرح الكبير
عبارته فيه ثم ما المراد بالمثلية عندها او عند غيره فقد يكون
بعض من لم يخرج عنه في الصحيح مثل من خرج عنه او اعلى منه عند غيره
الشيخين ولا يكون الا من عندها تعرف اما بتخصيصها على ان
فلانا مثل فلان او ارفع منه وقلنا يوجد ذلك واما بالالفاظ
الدالة على مراتب التعديل كما يتقوا في بعض من احتج به ثقة او ثبت
او صدوق او لا بأس به او غير ذلك من الفاظ التوثيق فمخرجنا عنها
انما في ذلك او علامته في بعض من لم يحتج به في كتابها فيستدل

به لك على انه عندها في تنبيه من احتجابه لان مراتب الرواه معيار
معرفتها الفاظ التعديل والجرح ولكن هنا ارفيه مخوف لا بد من
الاشارة اليه وذلك انهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد طال الراوى
في العدالة والاتصال من غير نظر في اعيان بل ينظرون في حاله مع من روي
عنه في كثر ملازمته له او قلها او كونه من بلد ما رسل الحديثه او غير ما
من بلد من اخر عنه وهذه امور تظهر بتصحيح كلامهم وعلمهم في ذلك والله تعالى
اعلم **قوله** وعند التصحيح البيت لما ذكر اصح كتب الحديث والتصحيح
الراى على الصحيحين والمخرجات ثم ما يتعلق به لك من المراتب اشعر
باختصار الصحيح في ذلك فاشعر بسد باب التصحيح في هذه الازمنه
فصرح به **قال** شيخنا وهذا غير جيد لانه دفع غير مستند الى دليل ودعوى
لا برهان عليها والذي ينبغي ان يترز عليه كل قول ويرهن على ربحان احدها
قال وبالله التوفيق **مقدمه** عيان ابن الصلاح لانه ما من
اسناد من ذلك الا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه
عربا عما يشترط في الصحيح والحسن لا الا اعتماد على ما نص عليه ابيه الحديث
في تصانيفهم المعتمده المشهوره التي يومن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف
وصار معظم المقصود بالتداول من الاسانيد خارجا عن ذلك ابقا
سلسله الاسناد التي خصت بها هذه الامه انتهى فكيف ان يكون
احترز بقوله بمجرد اعتبار الاسانيد عن المتواتر فانه يحزم بالحكم
بصحته بالاسانيد مع ما انضم اليها من القرائن التي افادت القطع بصحتها
لا بالاسانيد فقط وقوله الشيخ عمن الضبط والاتقان فامر عن قول
ابن الصلاح عربا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان بقوله

في الصحيح يفهم انه لا يمنع الاستقلال بالجزم بالحسن لكن قوله عقبه فقال الامر
اذا في معرفة الصحيح والحسن لا الا اعتماد على ما نص عليه ابيه الحديث لا اخر
يمنع هذا المهوم ويوضح ان بان بالصحيح هنا المحتج به وقوله من الحفظ
الى اخره **قال** شيخنا كنت اظنه مجرد خطابه ثم ظهر لي انه يشير بذلك
الى ان الضبط الذي قدمه في هذا الصحيح ضبطان ضبط صدر وضبط كتاب
فاشار الى الاول بالحفظ والى الثانى بالضبط والاتقان يتعلق بكل منهما
وهو اشار الى تمام الذي ذكرناه في الحد واقصر هو في الحد على ذكر الضبط
واراد به الشيين لان الحدود يناسبها الإيجاز **هنا قسم** لا نسلم انه
ما من اسناد الى اخره لان هذا التقى يحتاج الى استقرار تام وان يكون
ذلك وايضا في الاحاديث ما هو مسلسل بالحفاظ لكن يدفع هذا بانه
لا يرد عليه الاحديث ليس حكوما بصحته اجمالا ولا تفصيلا ورجال
سند كلفه بقاء وهذا لا يوجد ومن ادعى الوجود فليبين فنسلم
حينئذ تمام استقرار الصلاح ولا نسلم تغذر التصحيح فان شروط
الصحيح التي احدها الضبط ليست مقصوده لذاتها في تحصيل معين
وانما المقصود حصولها في السند فالمقصود من الضبط الوثوق
بان هذا مع هذا الحديث مثلا من يشحه وهو ممن يصح تحله واداه وهذا
حاصل ان يشا الله تعالى اما اذا كان ضابطا فلا يباسر ولا فليس
الاعتماد على قوله انما الاعتماد على من ضبط سماعه وانته في طبق السماع
او على خطه مثلا وتصحيح الشيخ الضابط له فان قول الضابط الثقة
الذي انته هذا مع الكتاب القلاني مثلا من فلان قائم مقام **قوله**
بعض الحفاظ فيما عنده المدرس هذا الحديث سمعه هذا المدرس من شيخه

واذا وجد ذلك فلا نزاع في الحكم باتصاله ومحبته ان كان شيخ المدلس
ومن ثبوته من رجال الصحيح فليكن صنفاً مثبت الطبقة لهذا العزى
لذلك ويوضح لك ذلك اخراج البخاري في صحيحه عن تكلم فيه من مشايخه
لمعرفته صحه ما يخرج عنه بابور خارجيه عرفها بكنه ما رسته لحديث
ذلك الشيخ ومن ادعي قوماً فليبين قال وهذا عام في الكتب المشهوره
والاجزاء المنثوره وتختص الكتب المشهوره كابي داود مثلاً بالاحتجاج
فيها الى اسناد خاص منها الى مصنفها فانه تواتر عندنا ان هذا الكتاب
تصنيف ابي داود مثلاً حتى لو انكر ذلك منكر حصل لطلاب هذا الفن
من الاستخفاف بعقله ما يحصل لوقال لم يكن في الارض بلد تسمى بغداد
وعن الامام رحم الدين الزاهدي من ائمه الحنفية انه قال في القنيد ان
الكتب المشهوره لا يحتاج فيها الى اسناد خاص بل تقطع بنسبتها
الى من اشتهرت عنه فلا يحتاج حينئذ الى اعتبار رجال الاسناد
الذي يراى تصحيحه الا من ابي داود فصادعاً واوليك يوجد فيهم
الصابطون المتقنون الحفاظ بكثرتهم قال والى كون المصنفات
المشهوره تواترت نسبتها الى مصنفها نظر ابن الصلاح في تجويز
الحكم بصحة ما يضاف الى ائمه في مصنفه المشهور على تصحيحه وهذا واضح
من قوله قال الامراء في معرفه الصحيح والحسن للاعتقاد على ما يرض عليه
ايه الحديث في بقايتهم المعتبر المشهوره التي يومن فيها المشهوره من
التغير والتخريف فتلزمه من هنا بالمضيق الى ما قلنا من امكان التصحيح
او بالفرق فنقول الاسناد الذي وصل اليه في كتابه قوله ذلك المصنف
هذا حديث صحيح هو الذي وصل اليه به جميع ذلك الكتاب فاما ان يقتصر

في كل فرد من احاديثه واحكامه على بعض الاحاديث بالصحة واما ان لا
نعتبر اصلاً ويكون الاعتماد في جزئنا بنسبته الى مصنفه ما حصل
من شهرته ولا فرق في هذا بين الاحاديث والحكم عليها واسه الموفق **قوله** فاما
لا يتجاسر على جزم الحكم بصحته يقتضي انه لا يمنع ان يقال هذا صحيح فيما اثن
وما اشبه ذلك ما يشعر بالتردد وقوله الشيخ فقد صح غير واحد الى
احد لا ينقض دليله على ابن الصلاح فانه تأمل هذا الفصل فانه من القابض
قوله كابي الحسن ابن القطان قال الشيخ في التلخيص في العاصم من لا ين
الصلاح ابو الحسن علي ابن محمد بن عبد الملك ابن القطان ابي الفاسي صاحب
كتاب بيان الوهم والاهام وقد صح في كتابه المذكور عدة احاديث منها
حديث ابن عمر انه كان يوقضوا فعلاه في رجلية ويمسح عليها ويقول كذلك
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل اخرجه ابو بكر البزار في مسنده
وقال ابن القطان انه حديث صحيح ومنها حديث اسير كان اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم
فهم من نيام ثم يقوم الى الصلاة رواه هكذا قاسم بن ابي بصير ومحمد بن القطان
فقال وهو كما ترى صحيح وثق في ابن القطان هذا وهو على قضا جلاله
من المغرب سنة ثمان وعشرين وستايد ذكره ابن الابار في التكملة ومن
صح ايضاً من المعاصرين له الحفاظ ضياء الدين محمد ابن عبد الواحد المقدسي
لجمع كتابا سماه المحابيه النظم فيه الصحة وذكر فيه احاديث لم يسبق الى
تصحيحها فيما اعلم وتوفي الضياء المقدسي في السنة التي مات فيها ابن الصلاح
سنة ثلاث واربعين وستايد وهو حافظ زكي الدين عبد العظيم بن
عبد القوي المنذري حديثاً في جزاء له جمع فيه ما ورد فيه غفر له مات سنة

من دونه وما تاجز وتوفي الركني عبد العظيم سنة ست وخمسين وستمائة
ثم صح الطبقة التي تلي هذه ايضا فصح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن ابن خلف
الديلمي حديث جابر بن جابر ما رزق لما شرب له في حجة في ذلك اوردته
من رواية عبد الرحمن بن ابي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر ومن هذه الطرق
رواه البيهقي في شعب الايمان واما المروفي ورواه عبد الله بن المولى عن
ابن المنكدر كما رواه ابن ماجه وضعفه النووي وغيره من هذا الوجه ورواه
ابن عباس اصح من طريق جابر ثم صححت الطبقة التي تلي هذه وهم شيوخنا
فصح الصحيح تقي الدين السبكي حديث ابن عمر الزبيري في تضعيفه المتهور كما اصرح
به ولم يزل ذلك داب من بلغ اهليه ذلك منهم الا ان منهم من لا يقبل ذلك منهم
وكذا كان المتقدمون ربما صح بعضهم فانكر عليه تضعيفه والله اعلم **قوله** حكم العجوة
والتعليق عطية التعليق من عطف الحاضر على العام وصرح به لابي الفتح
بجاء بانه من حيث ضمه الى الصحيح نظيره الصحيح ومن حيث قطعه وسوقه
صان الكتاب بظن به غير ذلك **قوله** واقطع بوجه لما قال شيخنا لوقال
الذي موضع لما كان ارشوا قلت لا يقال **قوله** وقيل طنا غير متواتر
مع واقطع بوجه على محل واحد لان القطع في نفس الحديث والطرف معان
وما تضمنه من المعنى ويشهد لذلك قول ابن الصلاح انه مقطوع بوجه
والعلم اليقيني النظري واقع به لعله دعوى لا اول ترجع الى الصحة
والثانية الى المفاد بالخبر لان من المفاد بالخبر الذي اسنداه لسببته
الى من عزي اليه وليس المراد بالصحة الا هذا وهو مطابق هذه النسبة
للوافق وهذا هو المراد من قول العلم النظري واقع به بغير شك لان مدلول
الفاظ المتواتر يكون مرجحا في المعنى لا محتمل غيره وتان لا يكون فلو كان المراد

غير

غير صحة النسبة الى القائل لفصلوا فتدعيه العلم ان كان مرجحا في المراد
والالم يند والله اعلم **قوله** مصنف منه لبعض ابي الفتح بعض من
الحديث والاشهر مصنف قد ذكر فيها ولو قيل مصنفها بالنسبة لطرفه القائل
ان يكون المعنى روي حال كونه منها على ضعفه **قوله** ولها بلا سند اشياء
الاخرى يدلك على ان مراده التعليق قرينه قوله فان جرم فصح ويدخل هذا
من غير احتياج الى تقدير محدود فاصح جميع سند كان يقال **قوله**
فلان كذا وكذا ويدكر شي من مقول ذلك الرجل او يقال وقال النبي صلى الله
عليه وسلم كذا ويدخل فيه مع تقدير ما قطع سنده ما يتيها وذكر بعضه
من الاشياء لم يثبت يكون المراد بلا سند كامل **قوله** بانه لا يفيد في اصله
الا الظن يعني باصله الصحيح من حيث هو قبل احصائه بتلقي الامة او غير
من التوازين في ما سلم ذلك صار الصحيح المتلقى بالقبول والصحيح المجرد سوا
في الارضية وهذا ما لا يكون **قوله** لان ظن من هو مصوم اي هذه الامة
بمصومه فيما اجمعت عليه قال شيخنا انا اجمعوا على الحكم بجمته بمعنى انه ليس
فيه ما يوجب به بسبب فقد شرط من شروط الصحيح بل جميع ما فيه
جامع للشرايط في الظاهر وهذا لا يقتضي القطع بالصحة بمعنى ان روايته
لم يمتد احد منهم في نفس الامر مثلا وهو حينئذ من خبر الاحاد الذي اختلف
بالكثر ان يفيد العلم النظري لانه لا نزاع في انه ارجح من صحيح لم يحصل له
هذا التلقي والله اعلم وعلى تقدير تسليم انه مقطوع بصحة ينفى استناد
ما يتنا في معناه كاستثنى ما ضعفه بعض الحفاظ لان الصحيح في نفس
الامر لا يقع فيه الاختلاف الا ان يقال المعارض انما هو بالنسبة
اليها فاما في حين الاعتبار وقد يظهر للجهل نفسه في غير ذلك الوقت

اول غيره وجه الجمع وعلى تقدير ان لا يظهر فيجوز ان يكون ذلك لا يستلزم بعض الرواه
لفظه او هيه يؤول بها الاشكال والله اعلم **قوله** لا يحطى مسلم وهي لم
يحطى ظنها في الموافقة على صحتها بمعنى انه متجه للشرائط في الظاهر فان ذلك يتبعهم
بالقول وجوب العمل بها في الصحيحين مطلقا من غير نظر فيه بخلاف ما في غيرها
فانه لا يعمل به حتى ينظر فيه وتوجد فيه شروط العجيب **قوله** ابن طاهر القوي
المعدي حكى عن ابن الملقن انه قال واغرب بز طاهر فقتل في كتابه صفيون
التصوف الاجماع ايضا على ما كان على شرطها **قوله** المحققون والاكثرون
قلت ته كلام النووي لان اخبار الاطاد لا تعبد الا الظن ولا يلزم من
اجماع الامه على العمل بما فيها اجماعهم على انه مقطوع بانه من كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وقد استند انكار ابن برهان الامام على من قال
بما قاله الشيخ وبالغ في تغليطه قال الشيخ في النكت وقد عاب الشيخ
عزالدين ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا وذكر ان بعض المعتزله
يروون ان الامه اذا علمت بحديثا قضي ذلك القطع بصحة قال وهو مذهب
ردي قال بعض اصحابنا وقال ابن كثير بعد ان نقل كلام ابن الصلاح وهذا جدي
ثم نقل كلام النووي وقال قلت وانما مع ابن الصلاح فيها عول عليه وارشد
اليه وقال شيخنا كلام النووي مسلم من جهة الاكثرين واحا المحققون
فلا فقد افتر ابن الصلاح محققون ايضا منهم الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني
والقاضي ابو بكر بن نور **قوله** ولما ذكر ابن الصلاح انما السند اه اي او
اصدا فان عبارة ابن الصلاح عقب ما تقدم من نقل الشيخ عنه والامه
في اجماعها معصومه من الخطا وهذا كان الاجماع المبني على الاجتهاد مقطوعا بها
واكثر اجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول

بان

بان ما انفرد به البخاري او مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحة لثقل الامه
كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق
سوى احرف الخ **قوله** سوى احرف ليست قال في النكت قد اجاب
عنها العمل باجوبه ومع ذلك فليست بيسير بل هي مواضع كثيره وقد
جمعها في تصنيف مع الجواب عنها **قوله** كذا دار قطن قال شيخنا الدار قطن
ضعف من احاديثها ما يتين وعشره يكثر البخاري منها في اشتركا في كثير
وانفرد مسلم بما به قال وقد ضعف غيره ايضا غير هذه الاحاديث
وقال النووي في خطبه شرح صحيح البخاري ان ما ضعف من احاديثها
مبنى على علل ليست بقا وجه قال فكانه قال بهذا الى انه ليس
فيها ضعف وكلامه في خطبه شرح مسلم يقتضي تقرير قول من ضعف
قال شيخنا واظن هذا بالنسبه الى مقام الرجلين وان الشيخ يدفع
عن البخاري ويقرر على مسلم **قوله** لا يحتل بحزب اي لا يكون له مكان يحتل
ان يخرج منه فمعنى من الناس وذلك كتابه عن تقبله والاقبال على العمل
به والاذعان له **قوله** الاسرا يجوز عن المعراج قال الحديث السرا اليه
لم نذكر فيه قصه الاسرا وكانه ذكر باعتبار معناه اللعوي وهو مطلق
السير بالليل **قوله** والافه فيه من شريك قال شيخنا الحديث هو عن
انس ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء بلثه فقبل ان يوحى اليه وهو نايم
في المسجد الحرام قال اولم اتم هو فقال او سظم هو صرهم فقال اخرهم
حدواخيرهم فكانت تلك الليله فلم يره حتى اتوه ليله اخرى فبارى قلبه
وشام عينه ولا ينام قلبه وكذلك الانبياء تمام اعينهم ولا تلام قلوبهم
فلم يكلو حتى اقبلوا فوضعه عند زمزم فتولاه منهم جبريل فيشق جبريل

ما ينحصر الى لبتة حتى قال ثم عرج به الحديث فانكره هذا الحديث ذكره المراج
وشق الصدر قبل الوحي والجواب ان الحديث لا يتضمن ذلك فان قوله ثم جابوا
لا مانع من ان يكون زمن الحجة الثاني بعد تلك الليلة بدهر طويل او حالي في
اثنائه وليس في الحديث ما يعين ان الحجة الثاني كان في تلك الليلة والليله التي
تليها واما شق الصدر فعلى تقدير تسليم ان ذلك قبل الوحي فلا مانع منه فقد شق
صدر الشريف خمس مرات في بلاد بني سعد وهو في حدود الثلاث سنين
وعند المرافقة لما فقد حبه عبد المطلب وطاف بالبيت وتوسل في
رده عليه وانشد تلك الابيات الدالية التي فيها رد على من ادعى ان
بروجه في المنام وعند الاسراء بالروح والجسد في الميضة والخامسة
اظهرها عند البعث وشق الصدر في حديث الاسراء في كتاب البخاري من
روايه شريك ايضا **قوله** عن ابي زبيل هو بضم الزاي واسمه سمال بن الوليد
الحنفي ليس به بأس وقوله هذا حديث موصوع لا شك في وضعه **قال**
شيخنا اما عكرمة فلا شك في ثقته وامامته واما ثقه والتجاسر على الحكم عليه
بانه يضع شديدا لاسيما واما قاله يكن ان يوجه بانها بنت اخري اسمها ام جيبه
لكن يعكر عليه **قوله** النبي صلى الله عليه وسلم في جواب ذلك نعم او بانه
اراد ان يجد نكاح ام جيبه ام المؤمنين رضي الله عنها لكون النكاح الاول
لان بغير ارادته وبعده وجه قوله عندي وعلى تقدير عدم توجيهه
بوجه واضح فالذي ينبغي ان يقال في حق عكرمة وهم في حديثه اخطا خالفا للحفاظ
وتحذرك من العبارات ولا يتدرج ذلك في مطلق حفظه ولا في شيء من حاله **قوله**
وقد اوردت كتابا **قال** شيخنا هذا الكتاب لم يبيض وحدث مسوده
قوله بعد مقدمه الكتاب احترزه عن قوله في المقدمة وقالت عايشه

انما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنزل الناس منازلهم **قوله** وفيه
ان مسلم موافق اخر يسير **قال** شيخنا عدتها اثنا عشر في موضع
الذي ما ذكره الا نقلها ثلثه عشر **قال** وقد بينها الرشيد العطار
في الضرر المجموع وحررها في الكلام على مقدمه شرح مسلم انتهى وخط
بعض اصحابنا عن ابن كثير انها اربعة عشر وان ابا علي الفتناني ذكرها
انتهى وكرأها الشيخ في النكت اربعة عشر **قال** فيها بعد حديث
ابي الجهم **قال** مسلم في البيوع وروي اللين بن شعيب عن جعفر
بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب
ابن مالك انه كان له مال على عبد الله بن ابي جرد الاسلمي الحديث
وقال في الحدود وروي اللين ايضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسعود
عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله وهذا الحديثان قد رواهما مسلم
قبل هذين الطريقين متصلا ثم عقبهما بهذا الاسناد من المعلقين فعلى
هذا ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله الاثر
ابي الجهم المذكور وفيه بقيه اربعة عشر موضعاً رواه متصلا
ثم عقبه بقوله ورواه فلان وقد جمعها الرشيد العطار في الضرر
المجموع وقد بينت ذلك كله في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من احاديث
الفحصين بضعف او انقطاع واسم اعلم **قوله** وهذا ليس من باب التعليق
قال شيخنا بل قد ذكره اصحاب الاطراف في المعلق **قلت** واستدل له
على ذلك بانه قد وقع في السند من ليس من شرطه بلفظي بانه قد قاله بعد
في شرح قوله فان حرم من المعلق تارة يكون صحيحاً وتارة يكون غير صحيح
واسم اعلم **قال** وكذا ذكر وافيه قوله حدث عن فلان وهو في قوله

حدثني محمد بن فلان اذا كان كذلك وهو مافيه بهم لامن التعليق **قوله** فان حريم
فصح قال في الشرح الكبير كقوله في البخاري قال ابو هريرة صليت مع
النبي صلى الله عليه وسلم انتهى لكن ليس ذلك وان حكم بجمته من غلط الصحيح
المستدرك لانه وسم كتابه بالجامع لمسند الصحيح به عليه ابن كثير وادعته
بعضهم بان البخاري رعا جزم بالنسبة ولا يكون صحيحا لقوله في كتاب التوحيد
في باب وكان عرشه على المائتين احدى اى سقيد الخامس يصعقون يوم القيمة
فاذا انابوسى قال وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة
عن ابي هريرة فاكون اول من يعنف قال ورد البخاري على نفسه بنفسه
فذكر في احاديث الانبياء حديث الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل
عن الاعرج عن ابي هريرة وكذا رواه مسلم والبيهقي ثم قال قال
ابو مسعود انما يعرف عن الماجشون عن ابي الفضل عن الاعرج ذكره الشيخ
في النكت وقال ان ذلك لا ينظر بالبخاري فلا يمل ان يجزم بشي الا وهو صحيح
عنده وقوله البخاري في التوحيد وقال الماجشون بل اجزه صحيح عنده
بهذا السند وكونه رواه في احاديث الانبياء متصلا بغير مكان ابي سلمة
الاعرج لا يدل على ضعف الطريق التي فيها ابو سلمة ولا مانع من ان يكون عنده
الماجشون في هذا الحديث اسنادا وان شيخه عبد الله بن الفضل
سمعه من شيخين من الاعرج ومن ابي سلمة فرواه من عندها ومن عندها
ويكون الاسناد الذي وصله به البخاري اصح من الاسناد الذي علقه به
ولا يحكم على البخاري بالتوهم والغلط بقول ابي مسعود انه اشتكى انه انما يعرف
عن الاعرج فقد عرفه البخاري عنهما ووصله من عندها وعلقه من
عن هذا لا يرافقتنى ذلك فاوصل اسناده صحيح وما علقه وجزم به

حكى له ايضا بالصحة والله اعلم **قوله** واتصاله من موضع التعليق اى فقد
يكون غير متصل قال البخاري وقال طائفة من معاد ايتوني بعرض
نياب خيصر اولييس اهلون عليكم وخير لاصحاب محمد في المدينة وطائفة
لم يسمع من معاد وهذه العلة وخوها لا ينبغي الاحتجاج به الا اذا نظر
الاسناد من العلوة عنه الى منتهاه فوجد صحيحا وقد توهم بعض الفقهاء انه يحكم
بجمته مطلقا فيقولون في تصانيفهم اخذه البخاري تعليقا جازما به
كاو تقع لهم في الاحتجاج بما سكت عليه ابو داود لقوله انما سكت
عليه صالح وخفي عليهم انه يريد بصاح اعم من الصلاحية للاعتبار
اول الاحتجاج واشد من هذا ان يكون انما سكت عليه في الموضع الذي
نقلوه منه لتبينه حاله في موضع اخر ووراهدا كله انه يحتج بالضعف
اذا لم يجد في الباب غيره على طريقة الامام احمد فان ذلك عنده اول
من راي الرجال **قوله** فهذا ليس من شرطه اى لانه لا يحتج به لانه
لما ابرز جزم فقال وقال بهر لعمد الاسناد منه اليه وطائفة
في السند من فقال ويدكر عن معوية بن حيدة لا تجر الا في
البيت لمعوية جده بهر فهو بهر بن حكيم ابن معوية وادعته عن ابن الصلاح
في منه حديث جرهد الى حديث بهر بن ابي حديث جرهد صحيح قال
الشيخ في النكت وعلى تقدير صحة ليس عليه رد لانه لم ينف
صحة مطلقا بل كونه من شرط البخاري فانه لما مثل به وحديث بهر
قال فهذا قطع ليس من شرطه انا لان سلم ايضا صحة لما فيه الاضطراب
في اسناد فقيل عن زرعة ابن عبد الرحمن بن جرهد عن ابيه عن جده
وقيل عن زرعة عن جده ولم يذكر اياه وقيل عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

لم يذكر حبه وقيل عن زرعه بن مسلم بن جرهد عن ابيه عن جده وقيل عن زرعه
بن مسلم عن حبه ولم يذكر اياه وقيل عن ابن جرهد عن ابيه ولم يسم وقيل
عن عبد الله بن جرهد عن ابيه وقد اخرج ابو داود وسكت عليه والنسائي
من طرق وصححه وقال في بعض طرقه وما ارى اسناده متصل وقال
البخاري في صحيحه حدث انس بن مالك عن جرهد بن جرهد **قوله**
استعملنا في الضعيف اكثر وكذا تعبير ابن الصلاح بقوله لان مثل هذه
المباررات تستعمل في الحديث الضعيف ايضا يدفع الاعتراض بان البخاري
قد يخرج ما صح بصيغه التمثيل كقوله في باب الرقي بفتح الكتاب
ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفتح الكتاب
مع انه امسند الحديث في الباب بعدد ولفظه فانطلق رجل فقرا
بفتح الكتاب الى ان قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان احق
ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله ونبيه المصنف في نكته على ان البخاري قد
يضع ذلك لغرض اخر غير الضعف كما اذا ذكر الخبر بالمعنى لوجود الخلاف
في جواز الرواية بالمعنى وكذا اذا اختصر للخلاف في جواز ذلك خبر
ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالرقية
بفتح الكتاب وانما فيه تقريره على ذلك ونسبه ذلك اليه
مربحان كون نسبه معنويه ويؤيد ذلك ان البخاري يعلق بعض الاجاز
في باب ما يعطى في الرقية بفتح الكتاب بلفظه فعبر بصيغة الحزم فقال
وقال ابن عباس ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله **قوله** المصنف
على انه يجوز ان يكون الموضع الذي ذكره البخاري بغير اسناد عن ابن عباس
مرفوعا حديثا اخر في الرقية بفتح الكتاب غير الحديث الذي رواه نحو ما

وقع في حديث جابر المدكور بعده يعني ما اعترض به علي بن الصلاح وهو قوله
ويذكر عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق صدقة مع انه
صحيح ولفظه دبر رجل عبد اليس له ملك غير فباعه النبي صلى الله عليه وسلم
من تعيم ابن النخاس **قوله** الشيخ هو بغير لفظ بيع العبد المدبر بل الظاهر
ان البخاري لم يرد بالصدقة حديث جابر المدكور في بيع المدبر
بل حديث جابر في الرجل الذي دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يجذب فامس
فتصدقوا عليه فجا في الجملة الثانية فامر النبي صلى الله عليه وسلم
بالصدقة فقام ذلك المتصدق عليه فتصدق باحد ثوبيه فرده
عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني
ومن الاعتراضات قوله في باب ذكر العشا والعته ويدكر عن
ابن موسى كنا نتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشا
حدثنا محمد بن العلاء ابو اسامة عن يزيد بن ابي بركة عن ابي موسى
قال كنت انا واهل بي المدين قد موأمن في السفينة نزولا في
بقيع طحان والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فكان يتناوب النبي
صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشا كل ليلة نفرنا فوافقنا النبي
صلى الله عليه وسلم وله بعض الشغل في بعض امره فاعتم بالصلاة حتى اهبأ
الدليل فحرران مراد ابن الصلاح انا اذا وجدنا عند البخاري حديثا مدكورا
بصيغة التمثيل ولم يذكره في موضع اخر من كتابه مستندا او تعليقا
مجزوا ما به لم يحكم عليه بالصحة لانا علم بضعفه بمجرد ذلك **قوله** مشعر
بفتح اصله الخ غبار ابن الصلاح بعد ان اقر ما يتقاعده من ذلك عن شرط
الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الابواب

دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذي يشعر به اسمه الذي هما به وهو
 الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور سيدنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وسننه وأيامه والى الخصوص الذي بيناه يرجع مطلق
 قوله ما أدخلت في كتاب الجامع الإمامي وكذلك مطلق قول الحافظ
 ابن نصر الوائلي السجزي أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق
 أن جميع ما في كتاب البخاري ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح
 عنه ورسوله الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يثبت
 والمراهج لما في حياته وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحمدي في كتابه الجمع
 بين الصحيحين من قوله لم يحد من الأية الماضية من أفصح لنا في جميع ما جمعه
 بالعهدين الإماميين فإنا المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه
 ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها لأن بعض ما ليس من ذلك
 قطعاً مثل قول البخاري باب ما يذكر في النكاح وقوله في أول باب من أبواب
 الفسل وقال بهز الخ فإذا قطع ليس من شرطه ولذلك لم يورده الحمدي
 في جمعه بين الصحيحين فاعلم ذلك فإنه مهم خاف ذكره في الفقيه السادة
 من النوع الأول قال شيخنا وقد اعتبرت ما في البخاري من هذا فوجدته
 يقل فاذا ورد نحو هذا في مقام الاحتجاج وسكت عليه فإنه يكون محتاجاً
 صحيحاً أو حسناً لداته كحديث بهز أو لغيره كقوله ويذكر عن علي الدين
 قبل الوصية لا يروى عن علي إلا من طريق الحديث وهو ضعيف اتفاقاً لكن
 قوي بالاجماع فصار حسناً لغيره وهو مخطو الرتبة عن شرطه وإذا كان ضعيفاً
 به عليه هذا فله دائماً قول دون التراجم ونحوها عبارات ابن الصلاح هنا
 وما ذكرناه من الحكم في التعليق المذكور فذلك فيها ورود منه أصلاً ومقصوداً

لا فيها أو رده في معرض الاستشهاد فان الشواهد محتمل فيها ما ليس من
 شرط الصحيح معلقاً كان أو موصوفاً وقد مضى ما نقل عنه في القول قبلها
 قال الشيخ في التلخيص وما ذكره الوائلي أي من الحلف بالطلاق على نفي
 الشك عن صحة ما في البخاري لا يقتضي أنه لا يشك في صحته ولا أنه مقطوع
 به لأن الطلاق لا يقع بالشك وقد ذكر المصنف هذا في شرح مسلم له
 فإنه حكى فيه عن إمام الحرمين أنه لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في
 كتاب البخاري ومسلم ما حلفنا بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 لما نهته الطلاق ولا حديثه لا إجماع علماء المسلمين على صحتهما قال
 الشيخ أبو عمرو ولما قيل إن قوله أنه لا يثبت ولو لم يجمع المسلمون على
 صحته لا شك في الخفاء فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته
 لم يثبت وإن كان راداً به فاستقام عدم الخفاء حاصل قبل الإجماع فلا
 يضاف إلى الإجماع ثم قال والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع
 بعدم الخفاء ظاهره أو باطنه وأما عند الشك لم يحكم به ظاهره أصلاً
 وجوده باطنه فلهذا جمل كلام إمام الحرمين فهو لا يثبت حقيقة وقال الكندي
 في شرح مسلم ما قاله الشيخ في تأويل كلامه للمؤمنين في عدم الخفاء
 على ما اختاره الشيخ وأما على مذهب الأكثر فيحتمل أنه أراد أنه لا يثبت
 ظاهره ولا يستحب له التزام الخفاء حتى يستحب له الرجوع كما إذا حلف
 بمثل ذلك في غير الصحيحين فإنا لا نخشده لكن يستحب له الرجوع احتياطاً
 لاحتمال الخفاء وهو احتمال ظاهر قال وأما الصحيحان في احتمال الخفاء فيها
 في غاية الضعف فلا يستحب له الرجوع بضعف احتمال موجبها **قوله** وإن
 يكن أول الاستناد حذف إلى آخره نصب تعليقاً أما عياناً نزع الحافض إلى

عرف بالتعليق او انه ضمن عرف معنى فكانه قال سمي تعليقا ولا يصح نصبه
على الحال ومسألة التعليق ذكرها ابن الصلاح في الفرع الرابع من فروع
اتباعها بالمرسل والمنقطع والمعضل فقال التعليق الذي يروي ابو عبد الله
الحمدي صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المغاربة في احاديث من
صحيح البخاري قطع اسنادها وقد استعمله الدارقطني من قبل صورته
صوره الانتطاع وليس حكمه ولا خارجا وجد ذلك فيه من قبل
الصحيح الى قبيل الضعيف وذلك لما عرف من شرطه وحكمه بما ينهنا عليه
في القايده السادسة من النوع الاول يعني ما ذكرته عنه انفا ولا التفات
الى اي محرم بن حزم الظاهري المحفوظ في رده ما اخرجه البخاري من حديث
اي عامر بن مخنف عن ابنه اوردته قايلا فيه قال هشام بن عمار وساقه
باسناده فزع عمر بن حزم انه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله
جوابا عن الاحتجاج به على تخوم المعارف الخ قال الشيخ في التلخيص اعترض
عليه بان شرط البخاري ان سمي كتابه بالسند الصحيح والصحيح هو ما فيه من السند
دون ما لم يسندوه وهذا الاعتراض يوجب قول ابن القطان في بيان الوهم
والا بهام ان البخاري فيما يتعلق من الاحاديث في الابواب غير مبال بضعف
روايتها فانها غير معدوده فيها انتجب وانما بعد من ذلك ما وصل الاسباب به
فأعلم ذلك انتهى ثم قال والجواب ان المصنف انما يحكم بصحته الى من علقها
عنه اذ ذكر بصيغه الجزم اي لان ابن الصلاح احال على ما قال في القايده
السادسه وعبارته هناك ما اسند البخاري ومسلم في كتابيهما الاسناد
المتمصل فذلك الذي حكاه بصحته بلا اشكال واما الذي حذف من مبتدأ
اسناده واحدا واكثر واغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب

مسلم قليل جدا ففي بعضه فطره وينبغي ان يقول ما كان من ذلك ويحتمل
بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه الى اخر كلامه
في بيان حكم ذلك وحكم المرض وهذا توضح منه بالابتوجه معه عليه
هذا الاعتراض **قوله** من اول اسناد البخاري او مسلم مثال لكونه
في ذكر احكام الصحيحين وتعليقهما والا فالعليق لا يختص بهما بل متى وجدنا
نخصا ذكر حديثا واثر واحد في اسناده او بعضه مما يليه سميناه
تعليقا وقد علق ابو داود وغيره **قوله** اذا قال فلا يضره وكتوله في
الطب وقال عباد بن منصور عن ايوب عن اي قلابه عن اسيران
البنى صلى الله عليه وسلم اذن لاهل بيت من الانصار ان يرقوا من
الحمة وكتوله في هجر النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله
بن يزيد وابو هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم ولولا الحجر لكنت
امرا من الانصار **قوله** وقد تقدم اي في شرح الابيات قبل هذه
قوله من قطع الاتصال هو كذا من حيث ان تعليق الطلاق
سبب لقطع العصه على تقدير فعل المعلق عليه فهو قاطع للعصه في بعض
المصور وهذا وجه التسميه وهو كاف اذ لا يلزم المساواه من كل وجه
وان كان تعليق الحدار اشبه فهدم ما تشعب من الحدار شبيهه
بعض السند والخشب الذي يجل عليه في زمان التعليق شبيهه بذلك
الاسناد المحذوف فانه اتصال فيه خفا بالنسبه الى ما كان في اللوغه
واسه اعلم **قوله** ولم اجد الى اخره لم ادر ما حمله على ذكر هذا بالنسبه
ليلا وسط الاسناد واخره فان لكل سقط اسما يخصه كالعضل والقطع والارسل
كما ياتي ان شاء الله تعالى واما ما لم يحزم به فعدم وجدانه له لا يقدح في

تسميته تعليقا قلت قال في الشرح الكبير فيقولون ذكره البخاري تعليقا
بجزو ما او تعليقا مرضا والله اعلم **قوله** ذكره في الاطراف اعلم ان الزري
وقع له فيه وهم في الاطراف جعله من هذا السند انه كان عام كل يوم بنت
النبى صلى الله عليه وسلم نوب حريم وليس هذا منه ولو كان منه لم يكن فيه
دلالة على من صلى الله عليه وسلم ولا احد من الرجال له وانما منه حتى يندله
حريم فجعل اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم لتأويل سعد بن معاذ في الجنة
الين من هذا او كما ورد وكذا استعمله النووي وغيره الجوز ومرفقا في الزمان
بعد ان اورد حديث عائشة رضي الله عنها امرنا ان نزل الناس منازلهم
وقد ذكر مسلم في صحيحه تعليقا فقال ودكر عن عائشة قالت
امرنا قال الشيخ في التلث وكذا فعل غير واحد من الحفاظ يقولون ذكره
البخاري تعليقا بجزو ما او تعليقا بغير مجزوم به الا انه يجوز ان هذا
الاصطلاح بمقتضى فلا لوم على المصنف في قوله انه لم يجد **قوله** في
حرف كل الاسناد سيا في العضل ان ابن الصلاح قال وقول المصنفين
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كرام من قبيل العضل **قوله**
ولم يذكر الزري هذا في الاطراف هو فائدة زائدة لا تصلح ان يكون
الشي من كلام ابن الصلاح فان عدم ذكر الزري له لا يدل على كونه غير
تعلق فانه ليس من شرطه ان موضوع كتابه الاسانيد بين ما فيها
من اختلاف وغيره **قوله** فذكر عنه ليس كذلك بل المعتمد في ما قاله
ما حققه الحافظ الخطيب من انها ليست كمن فان الاصطلاح فيها
يختلف فبعض اهل الفن يستعملها في السماع دايا كجراح ابن موسى المصنف
الاغور فانه لا يقول فيما سمع من شيخه الا قال فلان دايا وبعضهم

فلا يستعملها الا فيما يسمعه دايا وبعضهم يستعملها تارة هكذا وتارة هكذا كالبخاري
فلا يحكم عليها بحكم مطرد بل من كان كجراح حلت في عبارته على السماع ابدا
ومن عكس ذلك حملنا ما عدا الانقطاع ابدا ومن كان كالبخاري او لم تعلم حاله
لا يحكم عليه بشي حتى تعلم حقيقة الحال في الواقع بحسب كل مكان وهكذا ذكر
استعماله ابو قيس موسى ابن طاروق في كتابه السنن في السماع لم يذكر سواها
فيما سمع من شيوخه في جميع الكتاب فن كان حاله حملنا ما في كلامه على السماع
والافضل ان تدعى بحقيق هذا المقام منع قوله فله حكم الاتصال **قوله**
بعض اصحابنا قال شيخنا حافظ العصر والذي طهر لي بالاستقراء من صحيح
البخاري انه لا يأتي بهذه الصيغة الا اذا كان المتن ليس على شرطه في اصل
موضوع كتابه كان يكون ظاهر الوقف او في السند من ليس على شرطه
في الاحتجاج فنر امثله الاول قوله في كتاب النكاح في باب ما جلي
من النساء وما يجوز قال لنا احمد ابن حنبل ثنا يحيى بن سعيد هو القبط
قد كبر عن ابن عباس قال حرم من النسب سبع ومن الصمير سبع الحديث
فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف وان كان يكن ان تلح له ما يلحقه بالمرفوع
ومن امثله **قوله** في المزارعة قال لنا مسلم بن ابراهيم ثنا ابان العطار
قد كبر حديث انس لا يفر من مسلم عن رساله الحديث قا بان ليس على شرطه
كما ذكره سلمه وعبر في التخرج لكل منها بهذه الصيغة لذلك **قوله** في النوع
الحادي عشر هو العضل **قوله** وبلغني عن بعض المتأخرين هو ابن القطان
قوله المتصل من حيث الظاهر الى اخره مسلم في قال لنا ونحوها
فان ظاهرها الاتصال بالنظر الى اللفظ ومن حيث احكامها لا لاجازة بطريق
احتمال الاتصال واما في الجرد عن ضمير التكلم فهي بعكس هذا ظاهرها

الانفصال ولها حكم الاتصال من حيث احتمالها له وتقيده ما نقل ابن الصلاح عن
 بعض المتأخرين **قوله** متى رايت البخاري يقول وقال لي فلان وقال لنا
 فلان فاعلم انه اسناد لم يذكر للاحتجاج به وانما ذكر للاستشهاد به وكثيرا
 ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المداكرات والمناظرات واجاديت
 المداكر قل ما يحجون بها **قوله** وما ادعاه علي البخاري مخالفا لما قاله من هو
 اقدم منه واعرف منه بالبخاري وهو العبد الصالح ابو جعفر ابن حماد النيسابوري
 فقد روي عنه انه قال كل ما قال البخاري قال لي فلان فهو عمن ومناوله
قوله قال القعني كذا بعد في كلام ابن الصلاح روي ابو هريرة كذا وكذا
 ما شبه ذلك من العبارات فكل ذلك حكم منه على من ذكر عنه بانه قد قال
 ذلك ورواه فلان يستجير اطلاق ذلك الا اذا صح عنده ذلك عنه ثم اذا
 كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال
 الاسناد بينه وبين الصحابي اي على الشرط الذي يقدم في الصحيح من الثقة
 والتمسك بالآخر الشرط ليحترز به عن مثل هذا وانظر ممن اخرج
 وليس على شرطه وكلامه هذا فيه تسوية للتصحيح الذي منعه فتأمل **قوله**
 مخالف لكلامه الذي قدمناه عنه اي نقلا عن التفرعات وانما حمله على عدم
 مخالفا لظنه ان التعليق عند ابن الصلاح خاص بالبخاري ومسلم وليس كذلك
 وانما اقتصر على ذكرها لانه في جمل الصحيح فليس في كلامه اختلاف فان
قوله عفان مثلا تعليق بالنسبة الى غير من اخذ عنه بل بالنسبة الى من
 اخذ عنه اذا عرف انه لم يسمع ذلك الحديث منه وعبار ابن الصلاح وافقه
 في ذلك من السناد من التفرعات المذكورة فانه قال مثال ذلك **قوله**
قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا الى ان قال وهكذا الى شيوخ شيوخ

فرد المحتمل من كلامه الى الصريح اولى من حمله على التناقض والله اعلم وقوله
 حدث عنه في مواضع من صحيحه متصلا انما يسلم بالنسبة الى القعني واما
 عفان فليس عنده عنه بلا واسطة الاموضع واحدا خالف فيه علي
 البخاري فبعضهم يقول فيه حدثنا عفان وبعضهم يقول قال عفان وخرج
 عنه بالوساطة كثيرا **قوله** وعلى هذا الاشارة الى قول ابن الصلاح
 قال القعني قال عفان بالنسبة الى من اخذ عنها **قوله** وقال
 فلان وهو تدليس غير صحيح وقد تقدم الانفصال عن ذلك بتفصيل الخطيب
قوله وكذلك مسلم غير صحيح فان مسلما لا يستعمل قال فيما يرويه
 عن شيوخ **قوله** الشيخ في التلخيص وهو مردود عليه اي ابن منده ولعمري
 يوافقه عليه احد علمته والدليل على بطلان كلامه انه ضم مع البخاري
 مسلما في ذلك ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدمة عن احد من شيوخه
قوله فلان وانما روي عنهم بالتصريح فهذا يدل على توهين كلام ابن منده
 لكن سياقي في النوع الحادي عشر وما يدلك على ان البخاري قد يدبر الشيء
 عن بعض شيوخه ويكون بينها واسطة **قوله** في الموضع المذكور وتيسر
 على ما ذكره المصنف اي من ان ما عبر فيه البخاري عن شيخ له يقال هو
 متصل ان البخاري قال في صحيحه في كتاب الجنائز في باب ما جاء في قتل
 التفسير **قوله** حجاج ابن منهال حدثنا جرير بن حازم عن الحسن بن احمد
 في هذا المسجد لما فسيناه الحديث فحاج ابن منهال احد شيوخ البخاري
 قد سمع منه احاديث وقد علق عنه هذا الحديث ولم يسمعه منه وبينه
 وبينه واسطة بدليل انه اورد في باب ما ذكر عن بني اسرائيل فقال
 حدثنا محمد بن حجاج ثنا جرير عن الحسن بن احمد فذكر الحديث

فهدا يدل على انه لم يسمع من حجاج وهداند ليس فلا ينبغي ان عمل ما علقه
 عن شيوخه على السماع منهم وجوز ان يقال ان البخاري اخذه عن حجاج
 بن منهاك بالمتناوله او في حالة المداكر على الخلاف الذي ذكره ابن الصلاح
 وسمعه ممن سمعه منه فلم يستحسن التصريح بايصاله بينه وبين حجاج لما وقع
 من تحله وقد صح عنه بواسطه الذي حدث به عنه في عدة في موضع بعيد
 التعليق وفي موضع اخر زايده الواسطه وعلى هذا فلا يسمى ما وقع من
 البخاري على هذا التقدير تدليسا انتهى وسياتي في التدليس عن الخطيب
 جواب اخر قال الشيخ وعلى كل حال فهو محكوم بجهته لكونه اتي به بصيغة
 الجزم كما تقدم فيما قاله ابن حزم في حديث البخاري عن هشام بن عمار
 المازني من انه ليس متصلا عند البخاري يمكن ان يكون البخاري اخذه عن
 هشام متناوله او في المداكر فلم يصرح فيه بالسماع وقوله انه لا يصح وانه موضع
 مردود عليه فقد وصله غير البخاري من طريق هشام بن عمار ومن طريق
 غيره فقال الاسعيلجي واختلف في محمد بن شيخ البخاري في حديث جندب
 ف قيل هو محمد بن يحيى الذهلي وهو الظاهر فانه روى عن حجاج بن منهاك
 والبخاري عاده لا ينبغي اذار روى عنه اما لكونه من اقربائه واما لما جرى
 بينها وقيل هو محمد بن جعفر السمناني **قوله** واحظ في ذلك من وجوه اي منها
 قوله لم يتصل ما بين البخاري وصدقه بن خالد واما حق العبارة على مراده
 ما بين البخاري وبين هشام لكن هذا على تقدير ان تكون هذه عبارة بن حزم
 والذي نقل ابن الصلاح عنه في الشفرجات في فن المعضل انه قال ينقطع
 فيما بين البخاري وهشام واللفظ الذي ذكره الشيخ عزاه الى المحلى وحمله
 اعتراضا على ابن الصلاح فقال اما قال ابن حزم في المحلى هذا حديث

ينقطع

منقطع فذكره ثم قال وصدقه بن خالد هو شيخ هشام بن عمار في هذا الحديث
 وهذا قريب الا ان المصنف لا يجوز تغيير الالفاظ في التصانيف وان
 اتفق المعنى انتهى ويكن ان يكون ابن حزم عبر عما ذكره ابن الصلاح في غير المحلى
 الثاني حكه عليه بعدم الاتصال وقد وصل من طريق والمدار في الصحة
 على الاتصال بالنقات لا على الاتصال من جهة البخاري وفي صحيحه
 قال بعض اصحابنا قال ابن كثير رواه احمد في مسنده وابوداود
 في سننه وخرجه البرقاني في صحيحه وغير واحد من اصحابنا متصلا الى هشام
 بن عمار وقال ابن عبد الهادي ورواه الطبراني عن موسى بن سهل
 الجوني البصري عن هشام السائي قوله ولا يصح في هذا الباب
 شي وقد صح **قوله** لا يصحها خلل الانقطاع قال الشيخ في التلخيص
 وقد اعترض على المصنف بان حديث جندب الذي ذكره في الجنايز
 صحيحه خلل الانقطاع بانه لم ياخذه عن حجاج والجواب عن المصنف
 انه لا يصحها خلل الانقطاع في الجملة بان يكون الحديث معروفا
 الاتصال اما في كتابه في موضع اخر حديث جندب او في غير كتابه
 حديث ابي مالك الاشعري فانه انما جزم به حيث علم اتصاله وصحته
 في نفس الامر كما تقدم والله اعلم **قوله** وقال الطبراني في مسنده الشاميين
 قال في التلخيص بعد هشام بن عمار ثنا صدقه بن خالد وقال
 ابوداود في سننه حدثنا عبد الوهاب بن نجدة نا بشر بن بكر كلاهما
 يعني صدقه وبشر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر باسناده انتهى ففي
 هذا بيان اتصاله من جهة غير هشام **قوله** نقل الحديث من الكتب
 المعتمدة الالف واللام في قوله المعتمد لما عهد من اشتراطه في الحكم بالصحة

ان نصر عليها الائمة المعتد و في مصنفاتهم المعتد اي المقطوع بصحة نسبتها
الي قائلها ويدل على ذلك قوله واحد حد يث من كتاب من الكتب المعتد
شرطه ان يكون ذلك الكتاب متبلا فعمل شرط المتابعة بعد كونه معتدا
فعلم ان مراده بالاعتماد غير ما ينشأ عن المتابعة وهو اشتها بالنسبة الى
من صنفه ويوضح لك ذلك ان ابن الصلاح لا يسوغ تصحيح ما لم يصححه الائمة
المعتد و في كتبهم المعتد ولا شك انه لا يجوز العمل والاحتجاج الا بما صح
او حسن ومتى لم يحل اللام على هذا العهد لزم منه جواز تصحيح ما لم يصححه فتابعه
جدا ثم راجعت كلام ابن الصلاح فدرايته يكاد يكون صريحا في ذلك فانه قال
في الثامنة من النوادر المتعلقة بالتصحيح اذا ظهر ما قد مناه انصار طريق
معرفة الصحيح والحسن الا في مراجع الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتد
فبيل من اراد العمل او الاحتجاج به لك الى اخره **قوله** ان كان ممن
يسوغ له العمل بالحديث اي من غير مراجع غيرهم بان يكون عالما بمعنى ذلك الحديث
له ملكة يفوق بها على معرفة المطلوب منه في ذلك ولا يقال ان مفهوم هذا ان
من اخذ حديثا غير عمل ولا احتجاج يجوز له اخذه من غير متابله لا نقول
اخذه حينئذ يكون للرواية وسياق اشتراط المتابعة لذلك قوله بمتابعه
ثقة اي حصل المناقل الوثوق به فان عبارة ابن الصلاح بعد قوله اذا كان ممن
يسوغ له العمل بالحديث او الاحتجاج به لذي مذهب ان يرجع الى اصل الحديث
قائله هو او ثقته غير باصول صحيحه الخ وعبارة غير صريحة في انه يشترط
ذلك بل هي محمولة كقول النووي في شرح مقدمه مسلم على الاستحباب
والاستظهار **قوله** اصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة
اي مثل البخاري مثلافه اذا اراد نقل حديث من روايه اي الوقت منه

لشرح

اشتراط عبد ابن الصلاح ان يحضر بله اصول فكثر تكون روايات متنوعة
كان يكون احدها مرويا عن كريمة والاخر عن ابي ذر والاخر بر واية الاصل
ثم يتابع عليها فاجتفت عليه تحقيق البخاري قاله فيسوغ له حينئذ نقله
وما اختلف فيه بوقف فيه لا في بعضها زايده على بعض ونقصا ولو كانت
الاصول جميعا بروايات اي الوقت لم يكتف بها الا اذا كانت مروية عن
اي الوقت بطرق متنوعة هذا ما يظهر من كلامه ويوضحه تمامه
بقوله ليحصل له بذلك معاشها هذه الكتب وبعدها عن ان يقصد
بالتعديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الاصول
والله اعلم انتهى فانها اذا كانت رواية رجل واحد قل الوثوق وان كان
ان يكون دخل عليه ليس في كتابه واسماعه لكن بقي ورا ذلك ان مفهوم
كلامه ان الذي لم تنفق عليه الروايات المتنوعة لا يسوغ له العمل به ولا
الاحتجاج به واذا كان كذلك فليت شعري ما الذي يعمل عنده هل يقول
انه يتقلل الى القياس ان قال به فقد جازع مع وجود نص صحيح في معتقده
ومعاد الله من ذلك وان قال غير ذلك فاموثر ان كان مراده بانفاق
النسخ الاتفاق في اللفظ كثر المختلف فيه جدا وان كان المراد في المعنى فقد سهل
الارتكاب لا فان لم يكن لذلك الكتاب لا طريق واحد اتفق فيه باصول
من غير قيد زايده ولا ضاعفت اكثر الاحاديث **قوله** باصل معتد
اي مضمون اعتماله يحقق اي غالب على الظن اعتماله كان يرى نسخة بخط شخص
من اهل العلم فيظن انها معتد وهو مع ذلك يجوز فيها الغلط ثم يتابعها فيصح ظنه
فيترجح ذلك الظن حتى يقارب التحقيق باعتماده **قوله** فينبغي حمل استعمال
ينبغي في الوجوب ولا نقض حينئذ بين كلاميه سلك ان المراد بها هنا

الاستحباب لكن فرق بين اصل الحكم وصفه فالاختلاف في متن الحديث اجماع
 الى اصل الحكم بحيث يوجب تغيير الحكم بسبب المخالفة بخلاف وصف
 الحديث بكونه صحيحا او حسنا فان ذلك لا يقتضي اسقاط ما وقع فيه
 هذا الاختلاف فانه ان كان حسنا جزما ساء العمل به وان كان صحيحا جزما
 فاولى وان جمع اللفظان وكان ذلك باعتبار اسنادين فلكل واحد اعتبار
 سند واحد لكن رد فلا يخفى عن درجه الحسن وهو المراد فهو محتج به على
 كل حال واحضر من هذه العبار ان يقال يفرق بين المخالفة في حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم فيجاء في مقابلته وبين المخالفة في كلام غيره
 فالأمر فيه اسهل **قوله** قلت ولا بن خير البيت قال شيخنا لم يقل
 قلت حتى ان خيرا متناغا نقل سوى مروي به اجماعا كان احسن من ان قول
 الناظر ان امتناع جزم مبتدأ واجماع ضربه يحتاج الى تنبيه وهو ان هذا
 المستدرك والخبر في محل رفع بالابتداء وخبر ذلك لا بن خير ويكون حينئذ
 الحكم على اللفظ الجمله اي هذا الكلام لا بن خير والاختيل ان لا بن خير اجنبى فانه
 فصل به بين المعطوف وهو امتناع وبين حرف العطف وهو الواو واما
 على هذا التقدير فيصير المعطوف داخلا على الخبر المتقدم او يقال
 لا بن خير متعلق بقوله اجماع واللام للاختصاص اي اجماع مختص بنقله
 لا بن خير فهو من تعلق الخبر فلم يفصل بين المعطوف الذي هو امتناع
 وحرف العطف اجنبى او يقال انه متعلق بوصف الخبر ويكون تقدير
 الكلام وامتناع نقل سوى مروي به اجماع متعلق لا بن خير وكانت اوله
 نقل ثم غيرها الناظر بقوله جزم هذا ما يتعلق بلفظه واما معناه فانه
 مشكلا جدا منطوقا ومفهوما وقد نقله الشيخ ساكتا عنه وكأنه ارتضاه

اما منطوقا فانه صريح في انه لا يسوغ لاحد الجزم بما وجد من الاحاديث
 الصحيحة التي ليس له بها رواية اصلا واما مفهوما فانه يقتضي انه اذا وجد
 حديثا له به رواية ساء له الجزم به سواء كان ضعيفا او غير ضعيف
 وهذا لا يوافق عليه احد ولكن تعليله بحديث من كذب على رسول الله
 ان كلامه ليس على ظاهره وان مراده الزجر عن الجزم بالمعروف
 كونه محتجا به وسكت عن بيان حاله اما اذا نقله بصيغة التثنية
 او غيرها ثم بين حاله من صحه وسقم فانه لا يمنع من ذلك وكان ابن
 خيرا اراد هذا المعنى فانقلب عليه التعبير عنه ولو قال حتى يكون
 عنده محتجا به قوله مروي الى اخره كان حسنا وكان الظاهر حينئذ
 يكون جزم بغير ثابت اجماعا واعلم ان شهر الكتاب كوطا مالک
 مثلا ولولم نقل نسبته الى مصنفه الى حد الثواتر اقوى من وجوده
 له مروي بطريق واحد وبطريق الاجازة او الوجدان مثلا او المقصود
 الوثوق بكونه محتجا به **قوله** القسم الثاني الحسن **قوله** اختلفت
 اقوال ائمة الحديث غير مسلم فليس بين اقوالهم اختلاف فان
 الخطابي والترمذي ما تواردا على ما في واحد بل كل منهما عرف نوعا
 منه واما ابن الجوزي فالظاهر انه لم يرد الحد وانما اراد الوصف
 بصفته تقرب الحسن من التمييز واسم الخطابي حمد بغير الف وغلط
 كثيرون فقالوا احمد بالف وخطاى واقع على الحسن لدراية
قوله ما عرف مخرجه اي رجاله الذين يدور عليهم فكل واحد من
 رجال السند مخرج خرج منه الحديث وقوله وعليه مدارا الى
 اخره كلام كاشف لانه داخل في الحديث **قوله** الشيخ في النكت ما جاه

من صيغة كلام الخطابي قد اعترض عليه فيه الحافظ ابو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد
 فيما حكاه الحافظ ابو الفتح اليعمرى في شرح الترمذي فقال انه رآه بخط الحافظ
 ابي علي الجبائي ما عرف بمخرجه واستقر حاله اى بالسبب الملهل وبالقاف
 وبالحال الملهل دون رافى اوله قال ابن رشيد وانا بخط الجبائي عارف
 انتهى قال الشيخ وما اعترض به ابن رشيد مردود وقال الخطابي قد قال
 ذلك في خطبه كتابه معالم السنن وهو في النسخ الصحيحه المسموعه
 كما ذكر المصنف واشتهر رجاله وليس لقوله واستقر حاله كبير معنى
 والله اعلم **قوله** بعض المتأخرين انما غراه ولم يجزم به من عند نفسه
 لتخصيص هذا المتأخر الاحترار بنهدين النوعين وينبغي تقيم الاحتراز في
 كل ما لم يتصل بسنده ويكره الاعتناء بهذا المتأخر فيعم كلامه بان يقال
 انهم يردون بالانقطاع معناه الاصطلاحى بل اراد كل خلل ظاهر في السند
 من جهة الاتصال واراد بالتدليس كل خلل خفى من تلك الجهة فالنقطع
 لم يعرف بمخرجه لان موضع الانقطاع لم يعرف الراوى الساقط منه الذي
 خرج عنه الحديث **قوله** قبل ان يتبين تدليسه هو مقصد مراده اسم
 المنقول اى قبل ان يتبين تدليسه اى الراوى الذى ليس المدلس فكل الحديث
 عنه فادان بين انه لم يسمع من ذلك الذي عنفته عنه وصرح بالواسطه
 فقد تبين تدليسه واذا بين الواسطه اعتبرنا هاهنا فان ابرزها بالعنفه
 ايضا كان كانه لم يبين فيوقف حتى تبين السماع وان ابرزها بصيغه من صنع
 السماع فيعتبر حال الواسطه في الشهور بالصدق وعدمها **قوله** وايضا
 فالصحيح قد عرف بمخرجه الى اخره قال شيخنا يعنى الخطابي فيقال
 الحديث هنا مرعيه لانه قد عرف الصحيح والصغير فينزل حد الحسن

على ما لم يكن ذكره في حد واحد منها وهو الامر المتوسط بينهما فعرف بمخرجه
 بمعنى لم يفقد سنده الاتصال ظاهرا كالانقطاع والارسال ونحوهما
 ولا خفيا كالتدليس واشتهر رجاله يعنى بالصفات المتوسطه بين صفات
 الصحيح والصغير فلا يشترط ان سلفوا الاتقان المشروط في رواه الصحيح
 بل يكون اتقانهم دون ذلك ولا ينزلون في خفه الضبط الى القدر الموصل
 الى الصغير وذكر الشيخ في النكت ان قول الخطابي ما عرف بمخرجه لقول
 الترمذي ويروى عن من غير وجه وقول الخطابي اشتهر رجاله يعنى
 بالسلامه من وجه الكذب هو كقول الترمذي ولا يكون في اسناده
 من يهتم بالكذب وزاد الترمذي ولا يكون شادا ولا حاجه الى حرم
 لان الشادينا في عرفان المخرج فكانه كره بلفظ متباين فلا اشكال
 فيما قاله ثم اعترض عليه بان كلام الخطابي لا يدل على ما قاله اصلا وانما راه
 في كلام بعض الفضلاء بانه احتراز عن المرسل ونحو احسن لان المرسل الذي
 سقط بعض اسناده وكذا المدلس الذي سقط منه بعضه لا يعرف فيما خرج
 الحديث لانه لا يدري من سقط من اسناده بخلاف من ابرز جميع رجاله فقد
 عرف بمخرج الحديث من انتهى قلت وقد روى الحديث من وجوه
 كثيره متباينه ويكون في كل منها سقط فتكون مجهوله المخرج وقوله
 ان الشادينا في عرفان المخرج ممنوع فانه ما يخالف التقه فيه من هو
 او ثقت منه فقد عرف بمخرجه وقد يكون راويه متعدد او خالفهم من
 هو في مثل عددهم وهم او ثقت منهم والله اعلم **قوله** اى ابن دقيق العيد
 ذكر من بعد الى اخره هذا اعتراض على جته الثاني وهو قوله وايضا فالصحيح
 الى اخره قال شيخنا والجواب عن ابن دقيق العيد انه انما دلر هذا

البعث وهو قوله ان الصحيح اخرا استظا دا وجوابا عن جمع الترمذي ومنى الصحيح
 والحسن الحديث واحد فذكر له كذا احتمالات يصحح بها كلامه منها العموم والخصوص
 واما مناقشته للخطابي ففي باب الحسن والقاعدة ان ما ذكره جثالا يلزم الباطل
 اختياره وان ما ذكر في بابيه هو المعتمد فالخاضع لا ينبغي اليه تناقص
قوله محل للصحيح الا عند التجوز وهو حاصل هنا فالصحيح انما يطلق عليه
 الحسن مجازا باعتبار ما كان لان مطلق الضبط مشترط فيه وفي الحسن شرط
 في الصحيح تمام ضبط راويه فدا اطلق عليه الحسن في النظر اليه باعتبار مطلق
 الضبط وجود الدرجة الدنيا لا في الدرجة العليا كما سيأتي عند قوله
 كل صحيح حسن لا ينعكس وان لم يرفع فيه الجواز فهو مباح للحسن لان الضبط
 المشترط فيه غير الضبط المشترط في الحسن فليس بسببه من الحسن كسببه
 الانسان من مطلق الحيوان لان القدر الجامع بينهما وهو الحياه موجود في كل
 من الانسان والفرس مثلا على حد سواء لا كذلك الضبط الذي في الصحيح والحسن
 والقول فيها كما نقول في الواجب والمباح فكما ان نز قال ان المباح جنس
 للواجب يقال له يلزمك ان تقول ان النوع وهو الواجب يسلزم التحريم
 في فعله وتركه فكذا يلزم من قال ان الحسن جنس للصحيح ان يقول ان النوع
 وهو الصحيح يستلزم وجود خفيه الضبط في راويه وكما انه لما قال هو مادون
 في فعله واخر الواجب بتقدير زايد وهو انه ممنوع من تركه رد عليه بانه ترك
 فعل المباح وهو انه مادون في تركه فكذا من جعل الحسن جنسا للصحيح لا يها
 مشروط في راويه الضبط واختصر الصحيح بالشرط مزيد الضبط في الراوي
 يرد عليه بانه ترك فعل الحسن وهو ان شرطه في صور ضبط راويه عن ضبط الصحيح
 وكما ان الواجب والمباح نوعان تحت الحكم فكذا للصحيح والحسن نوعان للمقبول

فانه يشتمل لانه خبر متصل بالسند ينقل عدل ضابط عن مثله او عدول
 بعدد منهم بعضا غير شاذ ولا معطل واسما علم قال الشيخنا الترمذي عن
 الحسن لغيره وادعانا ابن المواقف انه لم يميز ممنوع فانه يميز بشيخ واحد
 ان يكون راويه قاصدا عن درجة راوي الصحيح بل عن درجة راوي الحسن لدانته
 وهو ان يكون غيرتهم بالكذب فيدخل فيه التور والمجهول وخود ذلك
 وراوي الصحيح لا بد وان يكون ثقة وراوي الحسن لدانته لا بد وان يكون
 موصوفا بالضبط ولا يكفي كونه غيرتهم بالكذب وقد ذكر هذا ابن المواقف
 في تفسير اعترافه بقوله بل ثقات ولم يتنبه له فان الترمذي لم يعدل
 عن قوله ثقات وهي كلمة واحدة الى قوله لا يكون في اسناد من هم بالكذب
 الا ان راوه قصور روايته عن وصف الثقة كما هي حاله البلف في الخطابات
 والثاني ان روى من غير وجه حقه وهذا الذي استدركه عليه ابن سيد
 ان ابن قول قال ابو عيسى الترمذي لم يميز ابن الصلاح من ابن ثقل هذا
 فانظر عليه الحافظ عا دالدر من كثير فقال كاهكاه عنه الشيخ في التلث
 هذا ان كان قد روى عن الترمذي انه قال له ففني اي كتاب له قاله واين
 اسنانه عنده وان كان فهم من اصطلاحه في كتابه الجامع فليس ذلك بصحيح
 فانه يقول في كثير من الاحاديث هذا حديث حسن غريب لا يخرجه الا من
 هذا الوجه قال الشيخ وهذا الاثر عا ر عجب فانه في اخر العمل التي في اخر
 الجامع وهي دأله في سماعه وسماع المنكر لذلك وسماعه ان سر نعم ليست
 في روايه كثير من المفارجه فانه وقعت له روايه المبارك ابن عبد الجبار
 الصيرفي وليست في روايته عن اي يعلى اجماع ابن عبد الواحد وليست
 في روايه اي يعلى عن اي على السفي وليست في روايه اي على عن اي العبال

المحبوبي صاحب الترمذي ولكنها في رواية عبد الجبار بن محمد الجبزي
 عن المحبوبي ثم اتصلت عنه بالسماع الى زماننا مصر والشام وغيرها من البلاد
 الاسلاميه ولكن استشكل ابو الفتح البكري كون هذا الحد الذي ذكره الترمذي
 اصطلاحا عاما لاهل الحديث ثم ساق عبارته ثم قال فقيده الترمذي تفسير الحديث
 بما ذكره في كتاب الجامع فلهذا قال ابو الفتح البكري ما شرح الترمذي انه لو قال
 قيل ان هذا انما اطلق عليه الترمذي ساكتا به هذا ولم ينقله اصطلاحا عاما كان
 له ذلك فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بل ذلك مطلقا في الاصطلاح
 العام ويخط بعض اصحابنا ان شيخنا افاد ان هذا الاصطلاح لبعض مشايخ الترمذي
قوله ابن المواق اي ساكتا به بغيره التقاد **قوله** صفة لا تحضر هذا القسم
 اي الحسن من حيث هو حسن لا تحضر هذا القسم الذي اندرج تحت حد الترمذي
قوله ولم يشرط ذلك في الصحيح **ق** الشيخ في التكت هكذا اعترض ابو
 الفتح على ابن المواق بهذا في مقدمه شرح الترمذي ثم خالف ذلك في اثناء الشرح
 عند حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا خرج من الخلا **قوله** فتا له حصل التامل وظهر ان سيد الناس فهم مراد
 الترمذي وانما يشترط في الحسن الذي اعترض ابن المواق على حله محبة من وجه
 اخر وهو الحسن لغوي وهو الذي يقول فيه الترمذي حديث حسن من غير وصف
 اخر ولا يشترط ذلك في الحسن لدانته وهو الذي قد يعنف بكونه صحيحا وكونه
 غريبا ونحو ذلك واسم اعلم **قوله** وهو ايراد الترمذي للاحض جواب
 ابن سيد الناس هو المعتد كانه اذا حسن الفرد اراد الحسن لدانته واداه حسن
 المعتد فانما حسنه لجموع الطرق فهو الحسن لغوي حديث اذا خرج من الخلا
 اخرجه مع الترمذي اصحاب السنن الثلاثة **قوله** واجاب ابو الفتح اي في

شرح

شرحه الترمذي وقال الغريب على اقسام غريب سند او متنا لا سند
 وسندا لا متنا وغريب بعض السند فقط وغريب بعض المتن فقط وكلها
 قد ترتقي لاي درجة الصحة ان يضر او يلحقها بما حمل او يخط عن ذلك بحسب الخطا
 وليس فيها ما يقبل الحسن منفردا به الا الغريب سند لا متنا اذا سلم
 راويه من الخطا عن درجة الحسن وسوا قيدت غرابته براو معين
 كقوله غريب من حديث فلان عن فلان لا يعرفه الا من هذا الوجه
 اولم يقيد **ق** اما غرابه بعض المتن وهي الزاوية المتصلة بالحديث
 فلا يتأتى فيها التحسين لان غرابته راجعه الى المتن فقد بين ان الغريب
 قد يقبل الوصف بالصحة او بالحسن او بهما معا على ما تقدم وكما ياتي عند
 ايضا ولا يقبل الوصف بواحد منهما فلا يورد على الغريب الموصوف بوصف
 اخر الا من وجهه موصوف به في القسم الذي يمتنع وصفه به كما بينا وما اخلاله
 بجه **قوله** ليس مضبوطا بما يعتنى به ابن الجوزي بمثل ما اعتنى بالخطا
 ويقال بل هو مضبوط ان كان عرف الصحيح والضعيف بالحديث وهي ان ضعفه
 بالنسبة الى الصحيح واحتماله بالنسبة الى الضعيف اي فيكون متوسطا بينهما
 لا يعلوا الى رتبة الصحيح لما فيه من الضعف ولا يخط الى رتبة الضعيف
 لما فيه من قلة الضعف ويؤيد ذلك انه قال عقب ما نقل عنه ويعلم للعل
 به فوصفه بوصف هو بين بين في الصحيح بوصف بانه يجب العمل به
 والضعيف اعلى يقال فيه يعمل به في القفا بل لا مطلقا والله اعلم **قوله**
 وليس في كلام الترمذي والخطا بل لا يميز بل فيه ما يميز لان الحسن نوعان
 وكل واحد منهما عرف نوعا كاسياني في كلام ابن الصلاح في المقوله الايته
قوله وما بكل قول الى اخره ان قدر النظم هكذا احتمل ان يكون الحد حصل

بالمجموع لان نفي حصول الحد بكل واحد لا ينفى حصوله بالمجموع والكلام صحيح على هذا
التقدير فان الحد النوعي الحسن لم يحصل بكل واحد وانما حصل بالجميع من الحدود
اي لم يحصل بكل واحد منها بل حصل بأكليهما وان جعل تقدير النظم والمجموع
هذه الحدود وحصل حدان نفي ان يحصل الحد بواحد منها من باب الاول الا ان
يقال انما نفي حصوله بالمجموع من حيث هو مجموع **قوله** وزاد كونه ماعلا لاي
اخره نفي العلة والتكاد زايه على كل منهما ونفي الشد ويجتزأ بالخطابي
فان الترمذي شرط نفيه عن نفس حده قال وليست هذه الزيادة
ضرورية بحيث يحتمل الكلام بدونها بل غايتها ان يكون سارا لان قول
الخطابي ما عرفت مخرجه يخرج المعلن فانه لم يعرف مخرجه والشاهد قسم
من اقسام المعلن والمنكر معلن على كل حال اما عند من يسوي بينه وبين
الشاهد كما بن الصلاح فالقول فيه كالمقول فيه واما عند من يثبت شرط
ان يكون المخالفه وقعت بين ضعيفين احدهما اقوى من الاخر فكذلك
لانه معلول وايضا فانه يخرج بقوله واشهر رجاله واما بالنسبه
الى كلام الترمذي فانه احتراز عن الشاهد والمنكر مثله والمعلول بعلة
غير الشدود والتكاد ما دخل في حد الترمذي من المرسل والمنقطع ونحوهما
اذا اعتضد قوى **قوله** فثمان احدهما الخ اعترض عليه الشيخ تقي الدين
ابن دقيق العيد في الافتراح اجمالا فقال بعد ان حكى كلامه وعليه
فيه ملاحظات ومناقشات نقل ذلك الشيخ في النكت ثم قال
وقال بعض المتأخرين يرد على القسم الاول المنقطع والمرسل الذي
نارجاله مستور وروى مثله او نحو من وجه اخر ويرد على الثاني المرسل
الذي اشهر راويه بما ذكر قال فلا حسن ان يقال الحسن ما في اسنانه

المتصل

المتصل مستور له به ثنا هذا مشهورا صرح عن درجه الاتقان وخلا
من العلة والشد ودانته **وعندي** انه لا يرد عليه شي لان لم يسلك
بما ذكر مسلك التعريف وانما جعله شرحا لكلام الترمذي والخطابي والترديد
قد حكم على ما عرف به بان لا يكون في اسنانه من تنهم بالكذب وهذا فرع معرفه
الاتصال فالساقط في المنقطع والمرسل لا يسوغ الحكم عليه به كذب لا عدا
لان الحكم على الشئ فرع تصوره والخطابي اشترط معرفه المخرج والمرسل ما
عرف مخرجه والله اعلم **قوله** ويعتبر في كل هذا مع سلامته الى اخره
شرح لكلام الخطابي وقد تقدم ما فيه واعلم انه كان ينبغي له ان يقدم الكلام
على حد الخطابي من وجوه منها انه قد ذكر في القول التي قبلها ومنها انه هو
لدائه ومنها ان بعض اهل الحديث يسميه صحيحا **قوله** مقتضرا كل واحد
منها الى اخره لان مسلم ذلك اما الخطابي فانه قصد الى ذكر كل من المعجم والحسن
بالاصاله وغايتة انه سكت عما عداها فلا ينسب الى عقله ولا اشكال
وزيلا يوافق على تسميه الحسن لغرض حسن لانه بالنظر لادائه ضعيف
وانما يوصف بالحسن في المال وكذا الكلام على تركه وترك غير حد الصحيح
لغيره واما الترمذي فلا ينسب الى عقله لانه يتعلل الحسن لدائه في
المواضع التي يتول فيها حسن غريب وخودك ويكن ان يدعي فيه انه عرف
ما راي انه مشكل لانه مخرج الحديث احيانا ويقول فلان ضعيف لا يثبت
في سنده ثم يقول هذا حديث حسن فحشنى ان يشكك ذلك على الناظر فيعتبر
عليه بانه يحسن ما يصرح بضعف راويه او انقطاعه وخودك فعرفه
انه انما حسنه لكونه اعتضد بتعدد طرقه **قوله** مصدر اعم
من قول الفقهاء كان ينبغي ان يقول ومنه قول الفقهاء لان الجمع كلام العرب

لا قول الفقهاء قلت واقترب ما ذكره ان يكون من الاطالة والاكثار قال في
القاموس المعنى الطويل والكثير فمضى اعنت النظر اطلته واكثرته اى استقصيت
فيه وبالفقهاء جدا والله اعلم وقال الشيخ في التلخيص وقد انكر بعض العلماء
التأخر في لفظ الامعان وقال انه ليس عربيا وكذلك قول الفقهاء في التيمم
اعنى في الطلب وخودك وقد نظرت في ذلك فوجدته مأخوذا من اعنى الفرس
لا عدوه او من اعنى الما اذا استنبطه واخرجوه وقد حكى الازهرى في تهذيب
اللغة عن الليث ابن المظفر اعنى الفرس وغيره اذا تباعد في عدوه وكذلك قال
الجوهري في الصحاح وحكى الازهرى ايضا اعنى الما اذا اجراه وعمل به من اعنى
اذا اكثر وهو من الاضداد قال ابو عمر والمعنى القليل والمعنى الكثير والمعنى الطويل
والمعنى القصير والمعنى الاقرار بالحق والمعنى المحذور والكفر بالنعم والمعنى الما الظاهر
انتهى قلت وما دته بآي ترتيب كان تدور على المعنى بمعنى المطر والماء
وتارة يكون خيرا ويجرى في تباعد وتارة يكون قليلا وتارة يكون سهلا
يسيرا وهو في نفسه خروجه المعروف وتارة يعترف به فيوجب
الانتقاد وتارة يحمد وتارة يجمع وتارة يبدل وتارة النعم فينبغي ان
العز والنعم والنعم والخضرة والسواد فتشبه به الظلم والله الوهم
وقوله في التهذيب اى الازهرى **قوله** والفقهاء هذا بقية كلام
الخطابي في الحد المتقدم وفصله عنه فدل على انه فهم انه ليس من تارة
الحد بل موضح له وهو كذلك **قوله** العلماء اقم من الفقهاء فيمثل الحديث والاولين
وغيرهم وانا حظه بعلم لان من اهل الحديث من شد في كل علم سوا كانت
قاده امر لا فتدروي عن ابن ابي حاتم انه قال سالت ابا عبد الله فقال
اسناده حسن فقلت يحتمل به فقال لا وقوله يستعمله اى يعمل به فالاستعمال

اخبر من القبول **قوله** متقاصر عبارة ابن الصلاح يتقاصر عن الصحيح في
ان الصحيح من شرطه ان يكون جميع روايته قد ثبتت عند التمسك وضبطهم وانما
اما بالنقل الصحيح او بطريق الاستفاضة بما سببته ان شاء الله تعالى
اى غير يقبل روايته ومن ترد وذلك غير شرط في الحسن فانه يكتفى فيه
بما سبق ذكره من محي الحديث من وجه وغير ذلك بما تقدم شرحه واذا استبعد
الحق قال الشيخ في التلخيص اعترض عليه بان جميع رواه الصحيح لا يوجد فيهم
هذه الشروط الا في التزوير اليسير قال والجواب ان العدالة تثبت
اما بالتصحيح عليها كالمعرج بثبوتهم وهم كثيرون او يخرج من التزم
الصحة في كتابه له فالعدالة ايضا تثبت بذلك وكذلك الضبط والانتان
درجاته متفاوتة فلا يشترط اعلا وجوه الضبط كاللح وسبعة بل
المراد بالضبط ان لا يكون مغفلا كثيرا لغلطه وذلك بان يعتبر حديثه حديث
اهل الضبط والانتان فان وافقهم غالبا فهو ضابط كما ذكره المصنف في السلسلة
الثانية من النوع الثالث والعشرين يعنى من يقبل روايته ومن ترد
واذا كان كذلك فلانما نع من وجود هذه الصفات في رواية صحيح الاحاديث
وقوله في الحسن يكتفى فيه بما سبق ذكره من محي الحديث من وجه وفيه نظر
اذ لم يسبق اشتراطه من وجه بل من غير وجه كما سبق ذلك في كلام
الترمذي وعلى هذا محي من وجهين كاف في حد الحسن والله اعلم وسياتي
في شرح قوله طرق اخرى وقوعة فيما اعترض به هنا على ابن الصلاح **قوله**
ومن اهل الحديث من لا يقر بنوع الحسن اى بل جعل الحديث قسمين مقبولا
ومردودا يسمى المقبول صحيحا لانه كله محتج به والمردود ضعيف وكذا ان
الضعيف انواع فلكذلك الصحيح بعضه اصح من بعض **قوله** وهو الظاهر

من كلام الحاكم قال شيخنا وكذا شيخنا بن حبان و شيخنا بن حبان بن خزيمة
قوله فان قيل يحتج بالضعيف هذا ايراد على القول بالاحتجاج بالمتين لانه قيل
انهم اجتجتم بالمتين وقد قلتم انه نوعان حسن لهاته ولا اشكال عليه وحسن
لغيره وهو ما يكون في اسناده من ضعف بلجمله او سوء الحفظ ونحو ذلك ويعتضد
بجبهه من وجه اخر ولو كان الوجه الاخر مساويا للاول في الضعف وعلى هذا
يلزم الاحتجاج بالضعيف اما الطريق الاول في الامر فيه وافصح واما الثانيه
فان قيل تقدير كونها مساوية الاولى فيجب ان تضعيف انهم الى ضعيف قلنا
مسلم ولكن ضعيفا في بعضا من قويا والقوى جات من الصور المجموعه وايضا
فانما اردنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق منه الصبط
فيه ولا ردنا في الحفظ لانهم يحفظون الاحتمال انه لم يحفظوا اذا اعتضد بجبهه
من طريق اخر ولو كان زاويا في درجته غلب على النظر انه يحفظ والعبر
في هذا العلم بالنظر واحسن ما يدفع به هذا الايراد التواتر في تعيين القطع
مع انه احاد ائمتنا وربما كان كل من افراه في غاية الضعف **قوله** من
النسب الشافعيه لان غيرهم يحتج بالمرسل مطلقا او يرد مطلقا والشافعي
لا يحتج به الا اذا انضم اليه مرسل او مسند فكما ان الاضمار هنا افاد ذلك
في خبر المستور وغايه هذا انه الزام للشافعيه وانما المحجه العامه لهم
ولغيرهم في ما تقدم انفا واليه اننا بقوله بان يكون ضعفه ناشيا من
ضعف حفظه الى اخر كلامه وقوله جاعل مسندا اعترض بان الاحتجاج جيبه
بالمسند واجاب **ب** الامام فخر الدين في الحصول بان المراد مسند لا يقوم
به لو ان فرد حجه وبهذا عجب عن قول ابن الحاجب وعلى الثاني
اي واعترض من على قول من احتج بالمرسل عند اعتضاده بالمسند بان الاحتجاج

جيبه

جيبه بالمسند قال وهو وارد فقد وضح بكلام الفخر عدم ورودوه واجاب
غير الامام فخر الدين بان ثمرته يظهر عند ما لو عارضه مسند مثله
فردنا نخرج هذا المسند الذي عاضده المرسل فيصير تقرير كلام الشافعي
جيبه بان يقال **ب** المرسل اذا عاضده مسند فان كان صلاح الاحتجاج
به وجه ظهرت التزم عند الترجيح وان كان لا يقوم به حجه لو ان فرد
منواله في عاضده المرسل مطلقا ويرتقي كل منها بالآخر الى درجه الاحتجاج
به قال **ب** شيخنا لكن كلام الشافعي انما ياتي بشمول العاضده المسند للضعيف
فانه قال كما ذكره الشيخ عند قوله لكن اذا فصح لنا مخرجه ما نصه والمنقطع مختلف
فمن شاعرا محاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا
منطقا الى ان قال فان شريكه الحفاظ المأمونون فاسنده الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بمنزل معنى ما روى لما حقه فقوله الحفاظ المأمونون يخرج
الاسناد الضعيف لان الحفاظ المأمونين اذا شركوا التابعي الذي ارسل
كانوا ايضا تابعين فقلت وفيه نظر لهما ان يروى المأمونون من التابعين
عن تابعين ضعفاء فيكون المسند الموصول ضعيفا لضعف من بعد المأمونين
واعترض الشيخ في النكت على ابن الصلاح من حيث انه لم يقيده بالتابعي والشافعي
قيله بان كبارهم كاساني نقل ذلك عنه في حجب المرسل قال في طلاق الشيخ
النقل عن الشافعي ليس بجديد وقد تبعه على ذلك الشيخ محي الدين اعلمه كتبه
ثم تنبه لذلك في شرح الوسيط المسمى بالتنقيح وهو من اخر تصانيفه فقال
فيه واما الحديث المرسل فليس محجبه عندنا الا ان الشافعي قال يجوز الاحتجاج
بمرسل الكبار من التابعين بشرط ان يعتضد باحد او اربعة فذكرها
وقوله **ب** النووي هنا يجوز الاحتجاج اخذه من عبارة الشافعي في قوله

كذب ولا غيره وكذا ما ضعفه واور
 طرق لا تخلو واحده منها عن غيره ثم نقل عن
 ابن دقيق الحديقه انه قال فان توقف نفسي في
 احد على ذكر طريق الله فيها والاكلام في روايته فليوقف
 في ذلك لئلا يعتب ذلك ضعفه في نفسه فيكون
 استغنى عن غيره وهذا الوجه انتهى وهو
 لو اني سلمت في حربه وقفت عن ذلك ما عرفت اني اورد
 وتبين ثقتي امام حافظ وتقلد حربه بذلك امام
 اكسنت الدار فطهره من جيل الكفط ولا تفتان فلو لا ذلك
 لا ادرى الطريق المذكوره في المشايخ والاولى من هذا
 معناه لا يهضم لداخره بدعي في الجليل والاولى من هذا
 علمه قال ان الواقع في عدم علمه في ان النور
 قال ان الخطب حكاة عن الراعي بأكديته فاستغنى
 ابراما على ضعفه ولم يوجد في حديثه شيء يستغنى
 باقاه الحكم وما رواه من جامع عن عبد الله بن زياد عن
 ابن سيرين انه علم في الدار فان الراعي وان كان ليس في
 روايته من ينظر في حاله لا يستوي بينه وبين غيره
 فان قالوا انهم انما علموا من الراعي فان خطبته في حديثه
 وهو وان كان قد اخرج من حديثه ما لا يكون صحيحا
 الا ما عرفت اني سلمت في حربه في كماله في روايته
 كذا ما رواه عن الراعي بأكديته فاستغنى
 وان كان قد فتوا المذنبين وان رقت فيه الجبهه قلن وفي

في هذا ما ضعفه
 في هذا ما ضعفه
 في هذا ما ضعفه
 في هذا ما ضعفه

فيه غير شيخ الاول فعلم انه وجه اخر **قوله** من وجه اخر قال بعد وذكرنا
 ايضا ما حكاه الامام ابو المظفر السعدي وغيره عن بعض اصحاب الشافعي
 من انه تقبل روايه المستور وان لم تقبل شهادته المستور ولذلك وجه
 منه كيف وانما تكلف في الحديث الحسن مجرد روايه المستور على سابق
 انقا والله اعلم **قوله** ثم قال في جواب سوال اخر الصبر في قال
 لابر الصلاح وصدر ذلك السؤال لعل الباحث الفهم يقول انما نجد
 احاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت باسناد كثير من وجه
 عديده مثل حديث الادنان من الرازي وخو هذا جعلتم ذلك وامثاله
 من نوع الحسن لان بعض ذلك عصفه بعضا كما قلتم في نوع الحسن كما سبق
 انقا وجواب ذلك انه ليس كل ضعيف الخ قال الشيخ في النكت
 اعترض عليه بان هذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه واليوافق ابن حبان
 اخرجه من روايه شهر بن حوشب عن ابي امامه وشهر ضعفه الجمهور ومع
 هذا من قول ابي امامه موقوف عليه وقد بينه ابو داود في سننه
 عقب خروجه له عن سليمان بن حرب قال يقول ابو امامه وقال حاد بن زيد
 فلا ادرى اني من قول النبي صلى الله عليه وسلم او ابي امامه وكذا ذكر الترمذي
 قول حاد بن زيد ثم قال الترمذي هذا حديث ليس اسنا بهدك
 القائم انتهى وقد روى من حديث جملة من الصحابه عنهم ابن الجوزي في
 العلل المشاهير وضعفها كلها والله اعلم **قوله** وذلك كالضعف الذي ينشأ
 من اخر مراده والله اعلم بالساده هنا ما رواه ضعيف بعد عن وجه
 من صحيحه وهو الذي قال انه الشاذ المنكر كاساني في بابيه وانما ضعفه
 بذلك لان كلامه هنا في ضعفه لا يجبر بالعارضه وعلى كل حال كان ذكره

مطروحه في هذا الكلام في قوله في الحديث الصحيح الذي سنده صحيح وهو صحيح

التشديد فقط يثبت ان المتهم بالكذب لا خبر من باب الاول على ان هذا الضعيف
الواهي ربما كثرت طرقه حتى اوصلته الى درجة راويه المستور والسلي
الحفظ بحيث ان ذلك الحديث اذا كان مرويا باسناد اخر فيه ضعف قسب
محمل فانه يرتقى مجموع ذلك الى مرتبه الحسن وقد جعلنا مجموع تلك الطرق
الواهي بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير فصار ذلك بمنزلة طريقين
كل منها ضعفه يسير والله اعلم **قوله** والحسن المشهور بالعدالة الى
اخره ذكر في هذه الايات ان الحسن لذاته اذا اعتقد صار صحيحا وهذا
هو الصحيح لغيره وعليه في فعله وقوله مواخدا **قوله** الاول انه ان نظر الى كون
اصله حسنا حتى يسوغ له وضعه في باب الحسن لزمه ان يذكر الحسن
لغيره في باب الضعيف نظرا الى اصله وان نظر الى بانه لزمه ذكره في
باب الصحيح **وجاب** بان الشيخ ابا عمر رحمه الله ايلي الكتاب
شيا فشيئا في دار الحديث الاثر فيه بدستور فذهل عنه في باب
الصحيح لذاته فاستدركه هنا وراي في ذكره ما يغني العظم عن ذكر الحسن
لغيره في قسم الضعيف وايضا فالذي حمل على ذكر الحسن لغيره هنا وعدم
ذكره في الضعيف اراد جمع المقبول في باب واحد ولو اخرج الى الضعيف
لفاته ذلك بخلاف الصحيح لغيره فانه مع مراعاة اصله لم يخرج به
ذلك عن باب المقبول الثانيه قوله طرق جمع كثير ولا يشترط
في جعله صحيحا بحجه من طرق كثيره فان قيل هذه الصيغة تطلق ايضا
في القله قيل سلمنا ولا بد حينئذ من اربعة طرق الطريق التي تريد
ان ترفها الى الصحة وثلاثه غيرها لانه وصف طرقا بقوله اخري اي غير
تلك الطريق ولا يشترط ذلك فان اعتنى به فقبل ان اقل الجمع اثنان

فيل

قيل فيكون اقل ما يرقى الى الصحة طريقين مع تلك الطريق وهو غير مسلم
ايضا بل اقل ما يحصرها طريقين بشرط ان يكون مساويه لها واعلى بشرط
القصور عن درجة الصحة ان كان الحكم على المنزلة لكن عبارته فيها حسن من حيث
انها تشمل ما اذا توبع بطرق وانه فاذا انضم بعضها الى بعض صار حسن
لغيره فترتقى بها تلك الطريق الحسنة لذاتها الى الصحة فانه انضم حسن
لثله ولا يضركون احدها لذاته والاخر لغيره وتكون هذه اقل مراتب
الصحة ولعل هذا هو الحامل للشيخ على ذكر هذا النوع هنا فانه شاذ فيه
الصحيح باعتبار ماله والحسن باعتبار اصله والضعيف باعتبار اصله
ايضا لما بيناه من ان الحسن لغيره يرقى ايضا لما تارة رتبة الانواع
الثله قصد الى ذكره في اوسطها والعبارة المختصه ان يقال اذا
روي من غير وجه فهو كاف في الترمذي في الحسن لغيره وكما قد
فيه ايضا ابن الصلاح بان روى مثله او نحو من وجه اخر او اكثر لخص
هناك لما تكثير الطرق احوج لانها ثم ضعاف وهما عتج بكل منها على
انفرادة فقلت **وعبارة** ابن الصلاح هنا اذا كان روى الحديث اخرا
عن درجة اهل الحفظ والاتقان غير انه من المشهورين بالصدق
والستر وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوم
من المجتهدين وذلك يرقى في حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح
مثاله حديث محمد بن عمرو الى اخره فقوله من المشهورين بالصدق
والستر دون قول الشيخ مشهور بالصدق والعدالة وقوله
بعد ذلك فلما انضم الى ذلك كونه روي من وجه اخرنا دلالة عن ابن
الصلاح بلغوظ الجمع مخالف لما رايت في كتاب ابن الصلاح في نسخة

يحفظ بعض الفضلاء عليها حظ الشيخ زين الدين بقراءته لها عليه بلفظ من وجه
آخر بالافراد وقد اعترض هو نفسه في النكت على ابن الصلاح في اشتراط
الرواية من وجوه كما سبق عن قوله متفاد عن الصحيح فلو قال الشيخ
طريق آخر لا نزل البيت وسلم وفهم منه التصحيح بطريقين فمأذنا
من باب الاول والله اعلم وانما قيل نحوها ليعلم منه ان المتن اذا كان
بلفظه سواء كان اول بالتنصيح الثالث تنبيهه بحديث لولا ان استقر
والمواخذة في قوله كثر اشد فان الحديث نفسه صحيح متفق عليه
وانما كان ينبغي التمثيل بحسن مساو له في مرتبه الحسن سواء كان الحسن
لداته او لغيره فيفهم منه استفادته تفحيح الحديث انا توابع بالحسن
منه او بصحيح من باب الاول وايضا فالمتابعة القاصرة انما
تعتبر اذا لم يبارحها معارض كان روى عن شخص من خالفه وهناك قد
روى عن شيخ محمد بن عمرو من خالفه وذكر في الحديث فقصه ومن
القواعد ان الراويين اذا اختلفا قدم الذي ذكر قصه في حديثه
لان ذكرها مظنه لزياده ضبطه فروى محمد بن اسحق عن ابي سلمة عن
زيد بن خالد الجهني قال كان اسواك من اذنه بمنزلة القلم من اذن
الكاتب لا يقوم الا صلاه الا استن فذكره فخالف وذكر قصه ولم يتابع
احد فمحمد بن عمرو في روايته عن ابي سلمة عن ابي هريرة ورواه الناس عن ابي
هريرة من غير طريق ابي سلمة في متابعه لابي سلمة لا للراوي عنه محمد بن عمرو
فكلمنا من بني اخرون حناروا محمد بن اسحق لكن انما صحنا طريق محمد بن عمرو
لان الترمذي قال انه سأل البخاري عن ذلك فصحح الحديث عند ابي سلمة
عن زيد بن خالد وعنه ابي هريرة لا مجرد متابعه من تابع ابا سلمة وقوله

ليس

ليس لطلق هذا الحديث اي لفظه الحديث تشمل المتن والسند فلا يقل
مثال الحسن الذي يروى من غير طريق فيصح حديث لولا ان استقر بلفظه
بكونه من طريق محمد بن عمرو لان المتن نفسه صحيح متفق عليه **قوله** امر صبيه
بالصاد المهملة والياء الموحدة مصغر وربما وقع في بعض النسخ غير ذلك
وهو خطا **ق** بعض اصحابنا كان في الشرح الكبير مولى امر صبيه
يعني جارية مملوكة مفتوحة وموحدتين من اصله بخطه صبيه بالصاد المهملة
وعلم تحت الصاد بصاد صغير وشد التختا فيه فعل فلك في موضعين
ووقع له موضع ثالث صبيه سالم عن الاصلاح **قوله** قال ومن فظنه
الحسن الايات ذكر في هذه الايات مظنه الحسن كما ذكر في
الصحيح مظانه حيث قال الصحيح الزايد على الصحيحين واول كلامه في الصلاح
في هذه المسئلة كتاب ابي عيسى الترمذي اصله في معرفة الحديث
الحسن وهو الذي نوه باسمه واكثر من ذكره في جامعه ووجوده في تفقات
من كلام بعض مستمعيه والطبعة التي قبله كما حد ابن حنبل والبخاري
وغيرهما ويختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا حديث حسن
وهذا حديث حسن صحيح وخود ذلك ونظر الدارقطني في نسخة على كبير
من ذلك ومن مظانه الخ استدرك الشيخ في النكت على ابن الصلاح
فقال وقد وجد التعبير به في شيوخ الطبعة التي قبله ايضا كالساجي
رحم الله تعالى فقال في كتاب اختلاف الحديث عند ذكر حديث
ابن عمر لقد ارتقيت على ظهريت لنا الحديث حديث عن محمد بن حسن
الاسناد وقال فيه ايضا وسمعت من روى باسناد حسن ان ابا بكر
ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم انه ركب دون الصف الحديث قال

وقد اعترض ايضا على المصنف في قوله ان الزمدي اكثر من ذكره في جامعنا بان يعقوب
 بن شيبة في مسنده وابعلى الطوسي شيخ ابي حامد اكثر من قولها حسن صحيح انتهى
 وهذا الاعتراض ليس بحجة لان الزمدي اول من اكثر من ذلك ويعقوب وابو علي انما
 صنف كتابهما بعد الزمدي وكان كتاب ابي علي الطوسي مخرج على كتاب الزمدي
 لكنه شاركه في كثير من شيوخه والله اعلم وقول **ابن الصلاح** عرفناه بانه من
 الحسن عند ابي داود وموافقا للشيخ في نظره وشرحه ليس بحجة فليس
 بمسلم ان كل ما سكت عليه ابو داود يكون حسنا بل هو مهم الى من جهة ان ابا داود
 يريد به قوله صالح الصلاحية للاختصاص ومن فهم ان اصح في قوله وبعضها اصح من
 بعض يقتضي اشتراكا في الصحة وكذا قوله انه يذكر في كل باب اصح عرفه فيه
 وليس الامر بذلك كذلك اما من جهة قوله صالح فلانه لا يحمل ان يريد
 صلاحيته للاختصاص فكذلك لا يحمل ان يريد صلاحيته للاعتبار فان ابا داود
 قال في الرسالة التي ارسلها الى من سألته عن اصطلاحه في كتابه ذكرت فيه
 الصحيح وما يشبهه وبقا ربه وما فيه وهن شديد يثبت وما لا يصلح
 وبعضها اصح من بعض واشتمل هذا الكلام على خمسة انواع **الاول** الصحيح
 وجوز ان يريد به الصحيح لداته والثاني مشبهه ويكن ان يريد به الصحيح
 لغيره والثالث مقاربه ويحمل ان يريد به الحسن لداته والرابع الذي فيه
 وهن شديد وقوله وما لا ينهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد فهو قسم
 خامس فان لم يعتد كان صالحا للاعتبار فقط وان اعتد صار حسنا لغير
 اي للمنيه المجموعه وصالح للاختصاص وكان فيهما سادسا وعلى تقدير تسليم ان
 مراده صالح للاختصاص لا يستلزم الحكم بحسن ما سكت عليه فانه يرى الاحتجاج
 بالصحيح اذا لم يجد في الباب غير ما سكت عليه فاما ما سكت عنه فهو حسن انتهى على تقدير

قال عبد الله بن احمد سالت ابي عن شخصين في مصر من الامصار احدهما محدث
 لا يدري صحيح الحديث من سنيته والاخر فقيه يفتي بالدرى فنزلت نازلة من
 يستفتي فيها قال الحديث الموصوف على انه قد نقل عن الشافعي ما يتارب
 ذلك فان لما وردى على انه محتج بالمرسل بشرطه في سبعة مواضع وعدمه سبعة
 هي موجود في كلام الشافعي وعد سابق وهو ان لا يوجد في الباب غيره قال
 شيخنا وهذا المزمع في كلام الشافعي واما من جهة اصح فلا يخفى عليك ان شراحه
 بانه يحتج بالصحيح بوضع ان مراده الفاصلة بينها في الاحتجاج اي وبعضها
 اقوى في باب الاحتجاج من بعض لا المشارة في نفس الصحة وعز ابن
 كثير ما حاصله ان قوله بعضها اصح من بعض يقتضي الصحة الا ان يحاب بانه
 على رأي المتقدمين في تسمية الحسن صحيحا او ان المراد بالاصحية الامر النسبي
 اي ان بعضها اقل وهما من بعض فظهر بهذا ان مراده بصالح المعنى العام
 اي صالح للاختصاص ان لم يكن في الباب غيره او كان في الباب غيره واعتد
 وصالح للاعتبار ان كان في الباب غيره ولم يعتد وان اصح ليست
 على بابها وقوله وقد يكون ذلك ما ليس بحسن الاخر قال شيخنا ويكن
 ان يكون فيه ما ليس بحسن عند ابي داود نفسه وهو الذي فيه وهن
 ليس بشديد ويقال **ابن الصلاح** اذا جاز ذلك فكيف يطلق عليه اسم الحسن
 وان قلت حسن غيره فزنا من ذلك والحال ان قوله صالح يصلح لان يجعل
 متعلقا للاختصاص والاعتبار واعتراض ابن رشيد على قوله بانه من
 الحسن عند ابي داود متجه كما قال الشيخ وجواب الشيخ برده احتمال
 ان يكون ذلك الحديث ضعيفا فاين الاحتياط قلت ونقل عن ابن كثير انه
 قال ويروى عن ابي داود انه قال وما سكت عنه فهو حسن انتهى على تقدير

صح الرواية عنه بذلك بطريقه احتمال الحسن للاحتجاج به وان ما يسكت عنه
قد يكون ضعيفا ليس في الباب غير فيكون ما عجز به عنده فلا يفيد لك
الحسن الاصطلاحي **قوله** وقد ذكرته بعد هذا بسبعة ابيات ضرب
الشيخ في شرحه الكبير على ايات وجل يد لها بيوت وما اذرى لم يضع ذلك
ثم رايت عن شيخنا الامام برهان الدين انما كانت في هذا الشرح الصغير
ايضا بيوت فاصلها بعد قراته له عليه ابيات وكأنه لكون السبعة عددا
قليل كما تقدم وافعال من جوع القله **قوله** قال ابو الفتح البكري اى في
شرحه لجامع الترمذي والله اعلم **قوله** كما عبر هو عن نفسه قال الشيخ
في النكت وهكذا رايت الخافظ ابا عبد الله ابن المواقف يقول كتابه بعينه
التنادي يقول في الحديث الذي سكت عليه ابو داود هذا حديث صالح انتهى
قال بعض اصحابنا وقد منى الشيخ على ما قاله ابن الصلاح فانه اخرج في
تخرجه احاديث الاحياء في اساميه بن زبيدة الليني عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن عبد الله بن عمرو عن ابيه عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من اغتسل يوم الجمعة فذكر الحديث وفي اخره ومن اغتسل فغاب
الناس كانت له ظرا قال واسناده حسن سكت عليه ابو داود واسناده
ابن زبيدة وان اختلفوا في الاحتجاج به فتداحج به مسلم انتهى قلت ولم
يحسنه الشيخ لاجل سكوت ابي داود فقط حتى يكون موافقا له وانما اداه
اجتهاده الى تحسينه ولما كان التنادي قد اختلفوا فيه احتاج الى ترجيح ما ذهب
اليه فاستدل له باحتجاج مسلم به وسكوت ابي داود فان الاول
مؤنه والثاني انه ليس فيه وهن شديد فثبت له مدعاه وهو كذلك فان
شيخنا وصف زبيدة في تقرب التهذيب بانه صدوق لهم وليس بين

هذه المرتبه ومرتبه من يقول فيه ثقه او ثبت الامر تبه واحده
وحديث هذا الضرب حسن لذاته والله اعلم **قوله** ولل امام البكري
بالفتح نسبة الى يعرب القم والفتح بن شداخ بفتح المعجم وتشديد الهاء
واخره معجمه من بن ليث ويروى عن ابن مضر **قوله** وعلمه في ذلك شبيهه
يوجد في بعض النسخ بذلك وكذلك كانت اولاً ترجعها الشيخ بعد فراه
شيخنا البرهان الشرح عليه في ذلك **قوله** انه اجتنب الضعيف
محول المصدر في قوله بعمل مسلم اى عمل مسلم هو انه اجتنب الى اخو
فعل ابي داود شبيهه بعمله في هذا وحاصل اعتراف ابن سعيد
الناسر انه يلزم ابن الصلاح ان يقول ان في صحيح مسلم غير الصحيح وان
كل ما في سنن ابي داود صحيح والجواب من اوجه الاول لان مسلم
ان العلين متشابهان من الحثيه التي ذكرها وليس بينهما اشتباه الا
في ان كلاهما في اقسام وهي في سنن ابي داود راجعه الى تنوع الحديث
وفي مسلم الى رجال الحديث وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه
منافاه كما سياتي تحرير بل قد يكون حديثه صحيحا لا اعتضاده من طرف
اخرى وهذا كل مسلم فابن هو بمن قسم الحديث نفسه في كتابه الى
صحيح وغيره الثاني بعد تسليم ما قاله من اتحاد العلين هو ما ذكره
الشيخ في الشرح من ان مسلم التزم الصحة في كتابه دون ابي داود
الثالث ان ابا داود قال وما كان فيه وهن شديد بينته
فهم من تقييده بشديد ان ثم شيا فيه وهن غير شديد لم يلزم
بيانه الرابع وهو ارضاه ان يسلم انما يروى عن الطبقة الثالثة
في المتابعات ويعتني حينئذ بتكثير الطرق بحيث يخبر ذلك القصور

الذي رواه ذلك الراوي الذي من الطبقة الثانية ومع ذلك فانه نقل من
 حديثهم جدا بحيث انه ليس في كتابه الحديث ابن ابي سليم وانظروا للاحق
 عشر احاديث واما ابوداود فان صنعه في ذلك مخالف لصنعه
 في الامرين معا يسووا احاديث هو لا يحتاج ويكثر منها جدا بحيث ان
 كتابه طاف بدلك ورا هذا كله ان يسلم لا يترك حديثا لاهل هذه الطبقة
 وهو وحده عند الطبقة الاولى مثال ذلك ابن عوف وعوف الاعرابي
 كلاهما روي عن ابن سيرين وابن عوف من الطبقة الاولى والاعرابي من الثانية
 فلا يروى مسلم عنه وعن امثاله شيئا وهو وحده لابن عوف وامثاله ومان
 بالاثنيان حديث الطبقة الثالثة تقوية حديث الطبقة الثانية بحيث
 يرقيه الي درجتها الاولى فلما حصل ان علم مسلم اهل الطبقة الاولى فان علم
 بعدها اني بالثانية فان لم يجد من ساق حديثه منهم متابع من تلك الطبقة
 التي يتابعه من الثالثة فبين العلين فرق كبير كما تري والله الموفق وقوله
 اصح لانهم نقله به حجة وذلك لان اطلاق الفعل يكون حينئذ بحسب الاثر
 لان غير الصحيح اقل والعرب تقول هذا احلى من هذا ويكون في الثاني الخلو
 وغيره او ان اصح ليست على بابها واهل هذا الشأن يكثر من
 من استعملها كذلك فهذا الترمذي يكثر من ان يروي عن ضعيف حدثا
 ثم يروي اخر عن غير ضعيف ويقول هذا اصح من حديث فلان او يكون
 ضمن اصح معنى اولي او ارجح وخود ذلك وقد تقدم قريبا ما ينفع هنا
قوله ويحتاج الى نقل قال الشيخ في التلخيص ان بعض من احتصر كتاب
 ابن الصلاح تعقبه بتعقيب اخر وهو الحافظ عماد الدين ابن كثير فقال
 ان الروايات لسنن ابي داود كثيرة ويوجد في بعضها ما ليس في الاخرى

ولاي عبيد الاجري عنه اسيله في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليق
 كتاب مفيد ومن ذلك احاديث ورجال قد ذكرها في سننه فقوله
 ابن الصلاح ما سكت عنه فهو حسن ما سكت عليه في سننه فقط او مطلقا
 هذا ما ينبغي التنبه عليه واليقظ له انتهى كلامه وهو كلام عجيب
 وكيف يحسن هذا الاستفسار بعد قول ابن الصلاح ان من مظان
 الحسن سنن ابي داود فكيف يحتمل حمل كلامه على الاطلاق السنن وغيرها
 وكذا لفظ ابي داود مرخ فيه فانه قال في رسالته ذكرت في كتابي
 هذا الصحيح الى اخر كلامه واما قوله ابن كثير من ذلك احاديث ورجال
 قد ذكرها في سننه ان اراد به انه ضعف احاديث ورجال في سوالات
 الاجري وسكت عليها في السنن فلا يلزم من ذلك لها في السوالات
 بضعف ان يكون الضعف شديدا فانه يسكت في سننه على الضعف
 الذي ليس بشديد كما ذكره هو نعم ان ذكر في السوالات احاديث
 او رجالا بضعف شديد وسكت عليها في السنن فهو وارد عليه واحتج
 حينئذ الى جواب والله اعلم **قوله** اي على كتاب ابي داود جوز في
 الشرح الكبير ان يكون ضمير عليه لاي داود نفسه وقدمه على يكون
 هنا **قوله** والبغوي ادقسم المصاحبا البيهقي قال البيرزقي ما
 معناه لا ازال اتعجب من الشيخين يعني ابن الصلاح والنووي حيث
 عبارته في مختصره في اعتراضها على البغوي مع انه من المقرر انه لا مسأ
 في الاصطلاح قال شيخنا وعندى ان ابن الصلاح لم يسوق كلامه
 اعتراضا على البغوي وانما اراد ان يعرف ان البغوي اصطلاح لنفسه ان يسمى
 السنن الاربعه الحسنان لم يغتنى بذلك عن ان يقول عقب كل حديث

بخرجه منها خرجه اصحاب السنن وبعضهم وكلامه يكاد يكون صريحا في ذلك
 حيث قال **هـ** هذا اصطلاح لا يعرف فيمن انه اصطلاح وانما حدث
 ثم قال **و** ليس الحسن عند اهل الحديث عبارة عن ذلك حتى لا يظن ظان
 انه ليس فيها الا الحسن الذي يقدم تعريفه ثم صرح بما افهمه كلامه
 فقال **و** هذه الكتب تستعمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه قال
 شيخنا **ق** حاصل اننا لانسلم ان البغوي اراد الحسن المقدم تعريفه ولا نسلم
 ان ابن الصلاح اعترض عليه سناد ذلك من الجانبين ولا نسلم ان الاعتراض
 صحيح بل الجواب ان ما فيها من الصحيح قد علمت صحته من قوله من الصحيح
 وما فيها من غيرها فقد ذكر في الخطبة انه محدث منه ما كان وهيه شديدا
 وبين ما كان منه عزبا فالذي ينبغي بعد هذه الاقسام غالبه
 حسن بل الضعيف فيه نادر جدا فالحكم على الجميع بالتحسين باعتبار الغلبة
 حينئذ كما هو الجواب عن اطلاق من اطلق على الاربعة او بعضها الصحة
 وليس ذلك بمتكسر قال **الشيخ** في التلث **واجاب** بعضهم بان البغوي
 بين في كتابه المصباح عقب كل حديث كونه صحيحا او حسنا او غيرهما
 قلت **ليس** كذلك فانه لا يبين الصحيح من الحسن فيما اورد من السنن
 وانما يبين القريب غالبا وقد بين الضعيف ولذلك قال في خطبه
 كتابه وما كان فيها من ضعيف او غريب اشترت اليه انتهى فالاراد بان
 في مزجه صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن وكانه سكت عن بيان ذلك لاشتراكها
 في الاحتجاج به والله اعلم **قوله** كان ابوداود اقوى ما وجد الابيات
 ابوداود انما يري الضعيف اقوى من راي الرجال اذا كان صالحا لان جبر وكان
 مندرجا تحت اصل عام وهو قول الامام احمد فانه قال ان ضعيف الحديث

احب

احب اليه من راي الرجال ووجه الاتفاق على انه لا يعيد الى القياس
 الا بعد عدم النص قال **قيل** هذا ليس بنص صحيح قلنا ليس غايته ان يكون
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف حينئذ بين احمد من المسلمين
 في وجوب العمل به ما لم يمنع مانع والقياس غايته ان يوافق الصواب فيجى
 الخلاف في جواز ولا شك ان احتمال كون النبي صلى الله عليه وسلم قاله اخرج
 من احتمال كونه قال ما ادى اليه القياس وايضا فالقياس ولو وافق الصواب
 لا يجوز ان يقال انه قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف
 الحديث الضعيف على تقدير صحته ولا فرق في هذا القول بين الاحكام وغيرها
 وفي المسئلة قول ثمان وهو ترك العمل به مطلقا قاله القاضي ابو بكر بن
 العربي والصحيح التفصيل فيستحب العمل به في الغضاي لا ان يكون موضوعا
 ولا يعمل به في الاحكام الا ان يكون في العمل به احتياط وورع ذكره النووي
 في اول الادكار وعزاه للعلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم لكن لا يعتد
 عند العمل به بثبوته لئلا يكون مثقولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل يعتد الاحتياط او انه لا مانع منه لا ندر اجمعت اصل معمول
 به **قوله** ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه كلامه قال ابن منده
 وكذلك ابوداود السجستاني ياخذ ما حذر ويخرج الاسناد الضعيف
 اذ لم يجد في الباب غيره فتقوله ياخذ ما حذر ظاهر في انه يخرج من لم يجمع
 على تركه وقوله ويخرج كلام اخر مستأنف زاد به على النسائي قال
 شيخنا الحافظ برهان الدين فخر رضى هذا على المصنف فوافق عليه فنظمه
 في بيت فقلت وقال في الارزدي ايضا مثله كداله وشيخنا اهلله
 وقال فتقولي وقال اي ابن منده وتولي الارزدي هو ابوداود وتولي

كذا له اي ابن الصلاح وشيخنا اي العراقي انتهى ما وجدته عنه وما نقل عن النسائي
 وعن اي داود كانه شيخنا البرهان غير مقيّد بكتاب فكيف يحله المصنف
 علما هو ظاهر صنعه في النظم والشرح على المراد ان ذلك صنع النسائي
 في كتاب السنن فانه يمكن ان يكون هذا مذهبه لكنه مقرر في سننه
 وهو الواقع فانه اذا اخرج فيه عن ضعيف يستدرك بان يقول انما اخرجت
 حديث فلان للتنبية عليه او لئلا يسقط من البين ويخوذلك وقد نقل
 الدارقطني عن شيخه اي طالب احمد بن نصر انه قال من يصبر على ما صبر عليه
 النسائي عنده حديث ابن لهيعة يعلو ولم يخرج منه حديثا واحدا ونقل
 ابن طاهر عن سعد الزنجاني انه قال ان لا يروي عبد الرحمن شرط في الرجال
 اقوي من شرط البخاري ومسلم قال شيخنا ومع ذلك فالظاهر انه يريد اجماعا
 خاصا عن طائفة مخصوصه لا اجماع جميع المسلمين **قوله** ومن عليها اطلق العجا
 البيت **قوله** حيث قال يعني السلفي في الكتب الخمسة هي ما عدا
 كتاب ابن ماجه واول من ضم ابن ماجه اليها ابن طاهر المقدسي فلم يقلد ذلك
 فلما صح منه الشيخ عبد الغني اليها في كتابه الكمال تابعه الناس **قوله**
 اتفق على صحتها اي صحاحها لا يقال المراد محمد نسبتها الى مصنفها
 كما اعتد به بعضهم لانه لا اختصار لها بل كتاب اشتهر كالموطأ
 ومسند احمد وعبد ابن حميد وخوها فهو كذلك فليس جديده هذه الخمسة
 مزيه ويحمل قول السلفي ومن والا على الاكثرية ومن وصف النسائي
 بالصحيح الحاكم وابو احمد بن عدي وابو علي النيسابوري ولم يعيل الى ابن السكن
 الا الصحيحان وابو داود والنسائي فوصفها بالصحة عبارة ابن الصلاح
 في اول هذه المسألة من اهل الحديث من لا يفرق بين نوع الحسن ويحمله مندرجا

في انواع الصحيح لاندراجها في انواع ما يحتج به وهو الظاهر من كلام الحاكم
 اي عبد الله الحافظ في تصريفاته واليه يوصى في تسميته كتاب الترمذي
 الجامع الصحيح ثم سمي الواسع لها او لبعضها بالصحيح وقال وهذا تساهل
 لان فيها ما صرحوا بكونه ضعيفا ومنكر او خرد ذلك من انواع الضعيف وصرح
 ابو داود فيما قد مرار وايته عنه بانقسام ما في كتابه الى صحيح وغيره
 والترمي يصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن فمران من سمي الحسن
 صحيحا لا ينكر انه دون الصحيح المقدم البين او لا هذا اذا اختلف في العبارة
 دون المعنى والله اعلم قال الشيخ في التلث وانما قال السلفي بصحة
 اصولها اذ ذكر في مقدمه الخطابي فقال وكتاب اي داود فهو واحد
 الكتب الخمسة التي انفرد اهل الحل والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث
 الاعلام اليها على قبولها والحكم بصحة اصولها انتهى ولا يلزم من كون النسائي
 له اصل صحيح ان يكون هو صحيحا فقد ذكر ابن الصلاح عند ذكر التعليق
 ان ما لم يكن في لفظه جزم مثل يروي فليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عنه
 قال ومع ذلك فإيراه له في اننا الصحيح مشعر بصحة اصله انتهى فلم يحكم في
 هذا بصحة مع كونه لما اصل صحيح انتهى وعن ابن كثير ان الترمذي احدث
 كثير منكر وفي النسائي رجال مجهولون اما عيننا او طلالا وفيهم المخرج
 وفيه احاديث ضعيفة ومعللة ومنكر **قوله** ودونها في رتبة البين
 اي ودون السنن المرتبة على الابواب من السنة وغيرها في رتبة الاحتجاج
 الكتب المجوعة على المساينة فان من شأن المسند ان يذكر فيه ما ورد عن
 ذلك الصحابي جميعه فيدعي الحديث فيه الدعوى الحفلا اي العامة للضعيف
 وغيره بخلاف المرتبة على الابواب فان شأنه ان يساق الحديث فيه للاحتجاج

والمجتبى من شأنه ان لا يورد لاثبات دعواه الا المقبول فالمقبول اذا قال
باب كيت وكيت فكانه قال انا ادعي ان الحكم في المسئلة القلانية
كدا وكدا دليل ما حدثنا فلان عن فلان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كدا وكدا هكذا قال وليس بمسلم له ذلك طردا ولا عكسا **فهم**
هذا هو الاصل لكن قد يعكس الامر فينتفى ما يجب المسند فلا يذكر الا
مقبولا كما صنع الامام احمد فانه قال **انتقيته** من سبعي الف وخمسين الف
حديث فما كان ينبغي له ان يتركه لما دون السنن وان كان المصنف
قد قال **في النكت** ان فيه الموضوع فان شيخنا قد روي ذلك وصنف
كتابا في المدب عن المسند وكذا البزار انتقى مسنده واذا ذكر فيه ضعيفا
بين حاله في بعض الاحاين واما اعتذر عن ايراد بانه ما وجد في الباب
غيره او بغير ذلك فاسحق ابن راهويه يخرج امثلهما ورد عن ذلك العجاي
وجمع البواب كابن ماجه فيذكر ما له تعلق بترجمه ذلك الباب ضعيفا كان او عيما
لا سيما اذا قال ما جاء في كيت وكيت فان قيل انما الضمير في ذواتها للكتب
الحمسة فقط قيل لو كان كذلك لما قالها بالمسند بل كان يقول ودونها
غيرها من المرتب على الابواب ودون الكل المسانيد وعبار ابن الصلاح
الذي نظم الشيخ كلامه كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة
التي هي الصحيحان وسنن ابى داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما
جاء في غيرها في الاحتجاج بها والركون لما يورد في مطلقا كسند
ابى داود والطائلي وسند عبيد الله بن موسى وسند احمد بن حنبل
وسند اسحق ابن راهويه وسند عبد بن حميد وسند الدارمي وسند
ابى يعلى الوصلي وسند الحسن بن سفيان وسند البزار ابى بكر واسماها

فهذه عاداتهم فيها ان يخرجوا في مسند كل عجاى ما روي من حديثه غير متعبد
بان يكون حديثه محتجا به فلماذا تأخرت مرتبتها وان حلت جلالة مولفها
عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الابواب
واسمها علم فقد تبين ان قول الشيخ في رتبة الصحة غير جيد لان ابن الصلاح
عبر بالاحتجاج وهو اعلم من الصحة لسمو له الحسن وعبار الشيخ في كتبه
على هذا الوضع اعترض **على المصنف** بالنسبة الى صحة بعض هذه المسند
بان احمد بن حنبل بشرط في مسنده ان لا يخرج الاحدنا صحيحا عنده قاله
ابو موسى المديني واما اسحق بن راهويه يخرج امثلهما ورد عن ذلك
العجاي ذكره عنه ابو زرعه الرازي واما سند الدارمي الملق عليه
اسم الصحيح وغير واحد من الحفاظ واما سند البزار يميز فيه الصحيح
وغيره انتهى ما اعترض به عليه والجواب **انا** لا نسلم ان احدا شترط الصحة
في كتابه والذي رواه ابو موسى المديني بسنده اليه انه سيل عن حديث
فقال انظر به ان كان في المسند والافليس بحجة وهذا ليس صريحا
في ان جميع ما فيه حجة بل فيه ان ما ليس في كتابه ليس بحجة على ان ثمر احاد
صحيحة بحجة في الصحيح وليست في مسند احمد منها حديث عايشة
في قصة امر زرعه واما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه احاديث
موضوعة وقد جعته في جزء قد ضعف الامام نفسه احاديث
فيه فن ذلك حديث عايشة مرفوعا رايت عبد الرحمن بن عوف
يدخل الجنة جوا وفي اسنانه عمار وهو ابن زاذان قال **انا** امام احمد
هذا الحديث كذب منكرو قال وعمار يروي احاديث مناكير وقد
اورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وحكى كلام الامام

احمد المذكور وذكر ابن الجوزي ايضا في الموضوعات ما في المسند حديث
عمر ليكن في هذه الامة رجل يقال له الوليد وحديث انس ما من عمر يعبر
في الاسلام اربعين سنة الا صرف الله عنه نواعا من الجبل الجنون والجدام
والبرص وحديث انس عسقلان احدي العرب ستين سنة من يوم
القيامة سبعون الفا لا حساب عليهم وحديث ابن عمر من اجترأ الطعام
اربعين ليلة فقد برى من الله الحديث وفي الحكم بوضع نظره وقد صححه
الحاكم ومثله ايضا من المناكير حديث بريرة كوتوا في بئس خراسان ثم زلوا
مدينة مرو فانه بناها ذو القرنين **قوله** بعد الله بن احمد في المسند ايضا
زيادات فيها الضعيف والموضوع فمن الموضوع حديث سعد بن مالك
وحديث ابن عمر ايضا في سد الابواب الا باب علي ذكرها ابن الجوزي
ايضا في الموضوعات وقال انها من وضع الرافضة واما مسند
اسحق ابن راويه ففيه الضعيف ولا يلزم من كونه يخرج امثله ما يجد
للعامة ان يكون جميع ما خرج صحيحا بل هو امثل بالنسبة لما تركه وما فيه
من الضعيف حديث سليمان بن ابي نافع العبدى عن ابيه قال وهذا المنذر
بن ساء من الجبرني حتى اتى مدينه النبي صلى الله عليه وسلم ومعه انا
وانا غلتيه امسك جالم فسلموا علي النبي صلى الله عليه وسلم ووضع المنذر
سلاحه ولمس ثيابا ومسح لحيته بدهن وانا مع الجال انظر فكان في انظر
النبي صلى الله عليه وسلم كما انظر اليك قال ومات وهو بن عشرين
وما يرق قال صاحب الميزان سليمان غير معروف وهو يقتضي ان
نافعا عاش الى دولة هشام انتهى والمعروف ان اخرا الصحابة موتا ابو
الطفيل كما قاله مسلم وغيره والله اعلم **واما** مسند الدارمي ولا يخفى

ما في

ما فيه من الضعيف لخال روايته اولا رساله وذلك كثير كما تقدم واما مسند
اليزاري فانه لا يبين الصحيح من الضعيف الا قليلا الا انه يتكلم في تفرد
بعض رواة الحديث ومتابعه غيره عليه والله اعلم انتهى وعز ابن كثير
انه قال **واما** قول الحافظ ابى موسى محمد بن ابى بكر المديني عن مسند الامام
احمد انه صحيح فنقول ضعيف في رتبة احاديث ضعيف بل وموضوعه
لا حديث فصايل مرو وعسقلان والبرق الاحمر عند حمير وغير ذلك
كما نبه عليه طائفة من الحفاظ قال وقد فاته في كتابه هذا مع انه لا يوارى
كتاب مسند في كثرة وحسن سياق تاخر حديث كثير جدا بل
قد قيل انه لم يقع له جامع من الصحابة الذين في الصحيحين قريبا من اثنين
قوله ويقال انه اول مسند صنف الذي حل قال هذا القول
عليه تقدم عصر ابى داود وعلى عمار من صنف المسانيد وظن انه هو
الذي صنفه وليس كذلك فانه ليس من تصنيف ابى داود واما هو جمع
بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس بن جبيب خاصة
عز ابى داود ولا يروى من الاحاديث التي لم يدخلها المسند وقد
او الكثر بل قد شغل عنه كثير من روايه يونس عز ابى داود قال وشبهه
بمسند الشافعي في انه ليس تصنيفه واما لقطه بعض الحفاظ النيسابوري
من مسموع الاصح من الام وسعه عليه فانه كان سمع الام او غالها على الربيع
عن الشافعي وعمر فكان اخر من روي عنه وحصل له هم فكان في السماع
عليه مشقة **قوله** فدعي فانه سببه اي فيسبب جعله على المسانيد
لزم ان يدعي الحديث اليه الجفلا لانه اذا ذكر صحابيا فكانه قال ذكرنا هذا
الصحابي من الحديث **قوله** وعنه للداري اجاب بعضهم عن ابن الصلاح

بأنه يجهل أن يكون أراد داريا آخر قال فذكر الشيخ أنه وجد حاشية بخط ابن الصلاح أنه أراد بالدارمي عبد الله بن عبد الرحمن فاتفق ذلك قلت لكن قد قال الخطيب قيارا بآيته بخط المصنف في القطعة التي وجدتها من شرحه الكبير من ترجمه الدارمي هذا أنه صنف المسند والتفسير والجامع فلهذا ابن الصلاح اطلع على المسند ودرست نسخة بعد ذلك فلم ير شيئا منها كغير من الكتب التي لم ير غير اسمها والله أعلم قال شيخنا وأما هذا السنن المسمى بمسند الدارمي فإنه ليس دون السنن المرتبة بل لوضعه إلى الخسة كان أولى من إبرازها فإنه أمثل منه بكثير قال الشيخ في المكث واشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخاري كتابه المسند الجامع الصحيح وإن كان متباينا على الأبواب لكون أحاديثه مسنده إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسله والمنقطعه والعصله والمقطوعة والله أعلم **قوله** كثر به عن كون المسانيد كان من حق العبارة أن يقال فيها كثر به عن سبب كون المسانيد إلى آخره هكذا كانت مسخى ثم رأيت في غيرها كثر به عن بيان كون المرم فاستقام حينئذ لا زعمناه أن الدعاء الجفلا بين لنزول رتبة المسند لانه يصددان يدكر كل حديث يروى عن الصحابي مسندا كيف كان **قوله** فإن الدعوى عند العرب على قسمين الدعوى عندهم على إقسام كثير وأما الذي على قسمين فهو المدعوى فإن يكون على ما كان يكون خاصا قلت كذا قال شيخنا والذي يظهر أن كلام المصنف أحسن وأن الذي هو أنواع إنما هو الطعام المدعوى إليه والاسم العام لجميع أنواعه المادة وأما الدعوى بفتح الدال وضها التي هي دعاء الناس إلى الطعام

نفي

ففي قسما نخاصه وعامة وهذا امر لغوي يرجع فيه إلى كلام أهل اللغة وهما إذا ذكر لك ما رأيته من ذلك عن الامام أبي الفتح عثمان بن جني وفي القاموس للامام محمد بن الفيروزي وكتاب الاسماء والصفات للحسن بن عبد الله العسكري وما كان عن ابن جني في خطه فقلت قال قال ابو عبيد سمعت ابا زيد يقول يسمى الطعام الذي يوضع عند العرس الوليه والذي عند الاملاك النقيعه تفتت نفوعا وأول ما يلا ما العسكري الوليه ما يطعم في الاملاك القاموس والوليه طعام العرس او كل طعام صنع لدعوى وغيرها وأول صنعها ابن جني القرا والنقيعه ما صنعه الرجل عند قدومه من سفر يقال انفتت انقاعا القاموس ما كان قوع وكسفيه طعام القادم من سفر وكل جزو جزرت للضيافة وطعام الرجل ليله يملك ابن جني وعند النبايينه الرجل في دار العسكري وعند بنا الدور الوكيل وقد ذكرت توكيرا القاموس الوكرم ويجرك والوكير والوكير طعام يعمل لفواخ البنيان وقد ذكرت كرم كرمه عند الختان عذار القاموس العذار طعام البناء والختان وإن استفيد شيئا جديدا فتجد طعاما تدعوا اليه اخوانك كالعذار والعذير والعذير فيها ابن جني وعند الولاده الحرس من ما الذي تلمعه النفس بنفسها وهو الحرسه وقد حرس است أي تحرب يسا القاموس الحرس من الضم طعام الولاده وبها طعام النفسا وحرس على المراه تحرب يسا اطعم في ولادتها وتحرس هي اتخذته لنفسها ومنه تحرسى بانفس لا تحرسه لك قالت امرأه ولدت ولم يكن لها من يتم لها يضرب في اعتنا المرء بنفسه

ابن جنى وكل طعام بعد صنع لدعوه هو مادبه ومادبه وقد أدبت اودب
 ايدبا باغيره اي غيرا لى عبده وادبت ادا بالعسكري والمادبه الدعوى
 القاوسر الادب بالفتح اي ثم يسكون مصدر ادمه مادبه دعاه الي
 طعامه كاد به ايدبا وادب يادب ادا باحركه عمل مادبه والادبه
 بالضم والمادبه طعام صنع لدعوه او عرس ابن جنى ابو زيد يقال للطعام
 الذي يتجلل به قبل الغدا السلفه والاهنه وقد سلفت للمقوم ولمنت
 لهم اي تسليفا وتليفا القاوسر والسلفه بالضم اللجج بالضم والجيم وهي
 ما يتجلل به قبل الغدا والتسليف اكل السلفه والاهنه بالضم ما يهديه
 المسافر والهجج العسكري والاهنه ما يهديه الرجل اذا قدم من سفر
 يقال لقنونا ما عندكم وقال ابو زيد الالهنه ما يتجلل به الصيف
 قبل الطعام ابن جنى الاموي ولججهم ايضا بمعناه اي تلجج القاوسر
 والهجج بالضم اللجج ولججهم تلجج اطعمهم ايها ابن جنى غير اي غير
 اي زيد القفى اي بوزن غنى الذي كبره الرجل يقال قفونه
 القاوسر والقفى كفى الضيف المكرم وما يكرم به من الطعام
 واقفى اكل العسكري والخبير الدعوى على عقيقه الغلام القاوسر
 والخبير بالضم اي والخالججه والموحده الطعام والخبير ما قدم من شئ
 وطعام يحمله المسافر في سفره والخبير اي ضم الممله واسكان
 الفوقانيه الوكير كالحخير وحتر لم تحير اعداهم وكير نوقال
 والخبير اي بممله ثمثله الوكير والعقيق شعر كل مولود من الناس
 والبهائم كالعفه بالكسر وكسفينه والعقيقه ايضا الشاه التي
 تدج عند خلق شعر المولود وعزلة القبي وعق عن المولود دج عنه

القاوسر ايضا والعسكري والوضيه طعام الماتر القاوسر
 حرق العبي القران والعل لضرب وعمل حرقا وحرقا وحرقه
 بكسر الكل والحرقه بالكسر الاسم تعله كله ومرفيه وبوم حرقه
 بوم حقه للقران وقال الخفه بالضم البر واللفظ والظرفه جمعه
 تحف وقد اخفته تحفه والنزل بضمين المنزل وما هي للضيف
 ان ينزل عليه كالنزل جمعه انزال والطعام دو البركه كالنزيل والفعل
 والعطا والبركه والتوم النازلون وقرى الضيف يقريه قري بالكسر
 والقصر والفتح والمدافضه كاقتراه واستقوى واقتر او اقري
 طلب ضيفه وهو يقري للضيف ومقرا ومقرا ومقرا والمقرا
 ايضا القصفه يقري فيها والمقارى القدره وقد نظم بعض الفضلاء
 اكثر ذلك فقال اسامى الطعام انسان من بعد عشر سائر دمايق
 وليه عرس ثم خرس وكاده عقيقه مولود وكير بان ومنه دى بوشه
 عذيره او اعدار بوم ختان ومادبه الخلان لاسبب له اعدار صغيره
 وعاشره في النظم تحفه زائر قري الضيف مع نزل له بقران وقد علمت
 من كلام العسكري والقاوسر ان قوله لاسبب لها معناه انها غير مقبده
 بسبب دون سبب لا يعني انها مقبده بنفى السبب في اعم الكل انتهى وكل
 من هذه الانواع ينقسم الى قسمي الدعوه الخاصه والعام فالدعوه العامه
 الجفل بحيم وفالحركه ومادته تدور على التقطع والتبدد فالمرمى بلزله
 ذلك وكذا الكثير في الغالب وكذا المسرع ينقطع ويفترق من كل ما غير
 عليه قال الامام عبد الحق في كتابه الواعى خلت المتاع اي رست
 بعضه على بعض ويقال الجفل القوم كلهم اي تقطعوا وتبددوا وفي صفه

الرجال جال الشعراى كثير **قال** ابو عبد الله الجفالي الكثير من الشعر
والجفالي له الجمع الكثير من الناس **قال** **قال** سم الجفالي الموف **قال**
ابو عبد الله **يقال** جفل الرجل واجفل اذا سارع في عدو خوف
هو جافل وجفل **ويقال** فلان يدعو الجفلى اذا كان يعم بالدعوة الى هو
يدعو الكثير من الناس **ويقال** الاجفل ويروى كذلك شعير طرفه
اي المذكور وهي لغه وقد انكرها بعضهم **وقال** ابن فارس في الجمل
والجفل ان يدعو الناس الى طعامك عامه من غير اختصاص وفي القاموس
ودعاهم الجفلى بحركة والاجفل اي جماعتهم وعامتهم وجا الاجفل الجماعة
من كل شئ **وقال** العسكري والجفل والاجفل ان يدعو القوم كلم
والنقري اي بنو **وقال** فوهله بحركة مقصورا ان تحضر قوما دون
قوم وقد انتقر وفي القاموس ودعوتهم النقري اي دعوه خاصه
وهو ان يدعو بعضا دون بعض وهو الانتقار ايضا **وقال** عبد الحق
في الواعى ونقر الرجل باسم صاحبه ينقر اذا دعاه استخصامه
وكذا سماه من بينهم وقد انتقر انتقارا اذا فعل ذلك وهي النقري
وفلان يدعو النقري اذا حضر دعوته والانتقار الاختصاص
وقال ابن فارس نقرت بالرجل اذا دعوته اليك من بين الجماعة ومنه
النقري انتهى وهو ما خرد من قولهم رجل نقار ومنقرا اذا كان ينقر
الامور والاجبار اي يجث والماله كلها تدور على الحضرة الفقير وهو
النكتة التي ظهر النواه ومنه ثبت النخلة والادب في البيت اسم فاعل
من الادب ينتج ثم يسكون وهو الدعوى الى الطعام **قال** ابن فارس في الجمل
والادب دعا الناس الى طعامك والادب الداعي اليه انتهى وقد تقدم

لبسط ذلك والمشتاه بفتح الهمي الشتا قاله ابن فارس في الجمل والقاراي
في ديوان الادب واستشهد عليه في الجمل بيت طرفه هذا **وقال**
قال الخليل الشتا معروف والموضع الشتا اي بفتح الهمي مقصور
وقال في ديوان الادب في باب مفعول بفتح الهمي والعين من الواوى
الشتى الشتا **وقال** في القاموس الشتا ككسا اخر ارباع
الازمنة الاولى والله اعلم **قوله** والحكم للاسناد البيهقي **قال**
شيخنا اعيانا توجيه كلام ابن الصلاح في هذا الفصل فان اخره يدفع
اوله منهوم قوله غير ان المصنف المعتمد الى اخره عدم التفصيل
وانا نحكم على الحديث بالصحة دائما اذا صح المعتمد اسنادا ولم يعقبه
بقادح **وصدور** كلامه مصرح بالتفصيل وهو اننا نصح الاسناد
حينئذ دور المتر ولا يتخيل ابدأ ان الكلام الاول فميز لا يعتد
والثاني فميز يعتد لان غير المعتمد لا يعتد في الحكم على الاسناد
ولا غير اللهم الا ان **يقال** ان مراده بالمعتمد الغاية في العمد وهو
التقاضي الذي له اليد الطولى في معرفة العلل فانهم قليل جدا وغالب
المحدثين وان سموحفا لا يبلغون هذه الدرجة فهم وان كانت فيهم
اهلية التصحيح والتضعيف لا يصلون الى رتبة اوليك فيكون المعنى
ان الناقد اذا **قال** صحيح الاسناد ولم يعقبه بقادح فكانه **قال** فثبت
فلم احب هذا الحديث بطله وقد فرض انه ناقد وان فيه ملكه العمد
الثامة وقد علمت فيما مضى فثبت الصحيح ان عدم اطلاعه بعد المحضر
كاف في نفي السند ودو العلة اذ ليس المراد انتقاؤها في نفس
الامر فان ذلك ما يقصر عنه علم البشر فاخل ذلك الى ان قوله تارة

صحيح واخرى صحيح الاسناد ثقتن في العبارة ليس غير اذ قد اتفق ان عدم
 وجدان النامد العلم والشدة ود بعد الفخر لا في التصحیح او قال
 ان المفهوم لقوله المصنف لا لقوله المعتمد ويكون معناه ان المعتمد الذي
 لم يبلغ درجة التصنيف اذا قال صحيح الاسناد لا يستفيد منه
 صحة المتن ولو لم يعقبه بقادح وكذا الذي بلغ اعليه المصنف لكن قال
 ذلك في غير تصنيفه قلت وقد كنت ارى ان كلام ابن الصلاح
 فيه تقدم وتأخير اذ ارباب اتفق المصنف وتقدم حكم المصنف المعتمد
 في الاسناد بالصح من غير تعقيب بقادح حكم المتن ايضا بالصح غير انه
 دون حكمه في المتن بالصح من اول الامر واظن ان ابن الصلاح اراد هذا
 المعنى فلم يوف به عبارة وهو هذا لا ينقصر من جلالته رحمه الله ثم
 ظهر لي ان الكلام صحيح موقوف بالمعنى ما فيه تقديم ولا تأخير فالجمله
 الاولى ادعى فيها ان الحكم على الحديث بانه صحيح الاسناد دون الحكم عليه
 بانه نفسه صحيح فهذا كما ترى ظاهر القول منه باشتراكها في الصحه
 غير ان احدهما على لطرفه احتمال كون المصنف اراد ان السند صحيح
 وان المتن شاذ او معلل والجملة الثانيه من كلامه وهي قوله غير ان
 المصنف الى اخره كالتعليل لتصحیح الحديث الذي قيل فيه صحيح الاسناد
 مع انه قد قرر انه لا ملازمه بين صحة المتن وصحة السند قال
 شيخنا والذي لا شك فيه ان الامام منهم لا يعيد عن قوله صحيح الى
 قوله صحيح الاسناد الا لامر ما قلت وقد بارزك ازهدا مراد ابن
 الصلاح والله اعلم قال والذين يتعمل ذلك الخالم في استدراكه فثان
 يقول صحيح على شرطها وتارة على شرط احدها وتارة يقول صحيح الاسناد

ولا علم له وتارة صحيح الاسناد وليسكت قال ونتم مناقشة اخرى
 في قوله لان عدم العلم والقادح هو الاصل والظاهر فانه هنا حكم
 بالصح من غير بحث عن عدم العلم وجعل في قسم الصحيح انتفا العلم
 شرطا له وقضيه كون عدمها فيه شرطا ان بحث عن حاله حتى يغلب
 على الظن انه لا علم له قلت وحاصل الاعتراض انه اكتفى هنا
 بعدم وجعل الشرط هناك اثبات عدم والفرق بين الامرين
 مقرر في بحث الموجه المعدوله والسالبه البسيطة من علم
 الميزان وعندى انه لا منافاه بين الموصفين وقوله لان الاصل
 اي الاصل هنا وفي كل مدعى عدم حتى يثبت الوجود والظاهر
 هنا اي الغلب على الظن عدم العلم والقادح من شد ودون لاجل
 سكوت هذا الامام المعتمد الذي من شأنه البحث والارشاد
 وعنده غاية الملكه لذلك فنولم يصح اسناده الا بعد ان بحث فلم يجد علمه
 ولا قادحا فلم يلزم ابن الصلاح الى تصحيح ما وصف بانه صحيح الاسناد
 الا لظن ان هذا الامام المعتمد بحث عن القادح فلم يجد وهذا
 معنى ما تقدم وقد عرف ان الشرط غلبه الظن لا القطع في تفسير
 الامر والله اعلم **قول** ولست تشكك الحسن مع الصحه الابيات
قول لقول الكرمي وغيره اتفاق وغيره حتى لا يظن
 ان الجمع بين الموصفين اتفاق في كلامه فقط فقد جاف في كلام غير لعل ابن
 الديني ويعقوب بن شبيب **قول** اذا كان حسن اللفظانه حسن
 قال ابن دقيق العيد بعد ذلك وذلك لا يقول احد من الحديث اذا جردوا
 على اصطلاحهم نقله عنه الشيخ في التلخيص قلت قد اطلقوا

على الحديث الضعيف بأنه حسن والآداب أحسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي
فروى ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم حديث معاذ بن جبل
مرفوعا تعلوا العلم فان تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومداكرته تسبيح
والجنت عنه جهاد وتعلمه لمن لا يعلمه صدقة وبدله لاهله قربه
لان معالم الحلال والحرام ومنا رسل اهل الجنة وهو الانس والوحش
والصاحب في العزبة والمحدث في الخلوة والدليل على الشراء والضرارة
والسلاح على الاعداء والزين عند الاحلام رفع الله به اقواما فيجعلهم في
الخير قاله وايمه تقتصر انما هم ويقتدى بفعالهم وينتهي لياراهم ترغيب
الليكة في خلتهم وباجتحتها تسبحهم ليستغفر لهم كل رطب ويايسر وحيثان
البحر وهوامه وسباع البر والفكاه لان العلم حياة القلوب من
الجهل ومصابيح الابصار من الظلم يبلغ العبد بالعلم منازل الاخيار والدرجات
العلیٰ الدنيا والاخرة التفرقة بعد ذلك الصيام ومدارسته
تعد القيام به توصل الارحام وبه يعرف الحلال من الحرام هو
امام العدل والعدل تابعه يلهم السعداء وحرمه الاشقياء **قال** ابن عبد البر
وهو حديث حسن جدا ولكن ليس له اسناد قوي انتهى كلامه فاراد
بالحسن حسن اللفظ قطعنا نه من روايه موسى ابن محمد البلقاوي
عن عبد الرحيم بن زيد العمي والبلقاوي هذا كذاب كذبه ابو زرعة
وابو حاتم ونسبه ابن حبان والعقيلي لما وضع الحديث والظاهر
ان هذا الحديث مما صنعت يداه وعبد الرحيم ابن زيد العمي متروك ايضا
وروي عن ائمة ابن خلد **قال** قلت لشعبه حديث عن محمد
بن عبيد الله العرزمي وندع عبد الملك بن ابي سليمان وقد كان

حسن

حسن الحديث قال من حسنهما قدرت انتهى ولا بد من دقيق العبد ان يتفصل
عن ذلك بقوله اداجر واعلى اصطلاحهم والالزام الصحيح ما قاله شيخنا
من انه كان يلزم على قوله ان لا يوصف حديث بعينه الا والحسن تابعه
فان كل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم حسنة الالفاظ بليغة فلما
راينا الذي وقع هذا في كلامه كثيرا بغير قفارة يقول حسن ويطلق وتارة
يقول صحيح فقط وتارة يقول حسن صحيح وتارة يقول صحيح غريب ونحو
ذلك عرفنا انه لا محالة جازع الاصطلاح وايضا فهو قد قال في العلل
في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فاذا اردنا به حسن اسنا
عندنا فقد صرح بأنه انما اراد حسن الاسناد فان شئنا ان نزيد حسن اللفظ
فقلنا يمكن ان يحيب مدعى هذا باجتمعه به من ان هذا الكلام خاص
بما يقول فيه حسن من غير منه اخري فقال بل هذا شامل للجميع
والذي يختص بما خصه بقوله حسن هو الكلام الذي بعد هذا وهو قوله
كل حديث يروى لياخره وانما يرد تخيير اهل هذا الشأن الضعيف
متي راكنا يقول ابن عبد البر احيانا حديث حسن اللفظ وليس له اسناد
قائم **قوله** وهذا معنى قوله فكيف ازوره قال الشيخ في التلخيص
وقد اجاب بعض التاخرين عن ابن الصلاح بان الترمذي حيث **قال**
هذا يرد به تفرد احد الرواه به عن الاخر لا التفرد المطلق **قال** ويوضح
ذلك ما دلل في الفتن من حديث خالد الخداع عن ابن سيرين عن ابي هريرة
يرفعه من اشار الى اخيه بجديك الحديث **قال** فيه هذا حديث
حسن صحيح غريب من هذا الوجه فان تغربه من حديث حله لا مطلقا
انتهى وهذا الجواب لا يمتشي في المواضع التي يقول فيها لا تعرفنا الا من هذا

الوجه كحديث العلاء بن عبد الرحمن هكذا قال الشيخ وستعرف ما فيه في ما يليه
قوله كحديث العلاء بن عبد الرحمن لا يخفى ان قول الترمذي على هذا اللفظ يشعر
 بانه روى من غير هذا الوجه على غير هذا اللفظ وهو كذا فان اصله لا يرد
 رمضان بصوم يوم ولا يومين وهو مروي من غير هذه الطريق وللترمذي
 في تفسيره عن ذلك انواع من التقييدات لا يتنبهون لها كما يقول غريب
 من هذا الوجه غريب بهذا السياق لا يعرفه الا من هذا الوجه بهذا التام
 ونحو ذلك فلا يمنع ان يكون روى من وجه اخر او وجه اخر من غير ذلك الوجه
 وبغير ذلك السياق وبغير ذلك التام ووراد لك كله انه اذا اقتصر على قوله
 غريب احتل ان يكون مراده الغرابه النسبيه اي ان ذلك الراوي يفرد به
 عن شيخه وذلك مثل قوله غريب من هذا الوجه فلا يمنع ان يكون رواه العبد
 الكثير عن غير ذلك الشيخ فليثبت له ذلك كله **قوله** ولا يفتتح قال شيخنا
 حاصل جواب ابن دقيق العيد ان قولهم حسن صحيح مثل قولهم هذا الراوي صدوق
 ضابط فان صدوقا فقطقا صرحنا او ضابطا للصحيح وضابط من او ضابط
 فكما ان الجمع بين هذين الوصفين لا يضر ولا يشكل فكذا الجمع بين الحسن والصحة ظاهر
 قوله واما ان ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل ان مراده بالحسن هنا غير المعنى
 الاصطلاحي لان الاستعمال الشائع في مثل ان كان كذا وكذا واما ان كان كذا
 فكذا ان ما بعد اما غير ما قبلها لكن قوله لان وجود الدرجة العليا الى اخره ينبغي
 ذلك ويشعر بان المراد المعنى الاصطلاحي وحينئذ يقال ان كان الضبط الذي
 في راوي الحسن هو عين الضبط الذي في راوي الصحيح فالجواب مسلم وان كان غير
 وهو الحق فليس جوابا صحيحا فان الضبط الذي في راوي الحسن مشروط فيه بالقصور والذكر
 في راوي الصحيح مشروط فيه التام فهما حقيقتان مختلفتان وهذا مثل قول من جعل

المباح جنبا للموجب لكن كل منهما ما دون ما فيه والجواب بما قال ابن الحاجب
 قلت تركتم فصل المباح اي وهو عدم الدم لتاركه وهذا كذا كذا سوا من جعله
 للصحيح للاجتماع في القبول غفل عن فصل الحسن وهو ان تراها في قصور رايه
 وقد تقدم بالسطر من هذا الكثر يعني ابن دقيق العيد بان مراده ان الحسن
 حيث انفرد يقصد معناه الاصطلاحي وهو المشروط فيه ذلك القصور فاذا
 لم ينفرد يجوز ان يراد المعنى الاصطلاحي ايضا ويلاحظ فيه القصور لكن لا يلاحظ
 انه على وجه الشرط حتى يمتنع ارتفاعه عن تلك الدرجة وهذا كما تراه بحث
 بحثه والمباح قد جاوز في توجيه الكلام ما لا يعتد به الظاهر من معناه
 فضلا عن ان يعتد به الحق وقوله ولا يفر على هذا الى اخره يشعر بعدم رخصه
 له والمعتد ما قدمه في اول فصل الحسن في اعتراجه على الخطا في اثره ان يكون
 الحسن في مراعاة رتبة الصحيح فان واكل الكلام في محله والقاعده ان ما ذكر في
 محله هو المعتد فاللائق بهذا الكلام الى دالك كما فعل البرزلي حيث اراده
 رد ذلك الى هذا **قوله** شيخنا هذا ما يتعلق بما اوردته في النظم من الاجوبه
 وينبغي جواب رابع وهو التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد
 فيخصر جواب ابن الصلاح بان يكون له اسنادان فصاعدا وجواب ابن دقيق العيد
 بان يكون فرداه وجواب خامس وهو الذي ارتضيه ولا غبار عليه
 وهو ان الحديث ان كان متعدد الاسناد فلو وصف راجع الى الحديث باعتباره
 الاسنادين او الاسناد كانه فيل حديث حسن بالاسناد الفلاني صحيح بالاسناد
 الفلاني وان كان الحديث فردا فلو وصف وقع بحسب اختلاف النقاد
 في راويه فيرى المجتهد منهم كالترمذي بعضهم يقول صدوق مشدود بعضهم
 يقول ثقة ولا يترجح عنده قول واحد منهما او يترجح ولكن اراد ان يشير الى كلام

الناس فيه فيقول حسن صحيح اي حسن عند قوم لان راويه عندهم صدوق صحيح
عند اخرين لان راويه عندهم ثقة وهو نظير قول الفقيه في المسألة قولان
او بحسب تردد المجتهد نفسه في الراوي فتارة يوديه اجتهاده باعتبار
حديثه وعمره على حديث الحفاظ ويخود ذلك الى قصور منبطه وتارة الى ثبته
فكانه حينئذ قال حسن او صحيح وغايته انه حذف كلمة او وحذفها شايع
في كلامهم كما في اثر عمر رضي الله عنه في الصحيح صلى في قيسر وازار في بيان وردا
في كذا وكذا الى اخره وكان في حديث عدي بن حاتم رفعه صدوق رجل من درمه
من دينار من ضاع ثم الخ ذكره بن مالك في شواهد التوفيق وهذا الحديث
رواه مسلم في الزكاة عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه ان ناسا من الاعراب جاؤا
فراى سوا حالهم فخطب الناس ثم حثهم على الصدقة وقال هذا الكلام وفي
صحيح مسلم ايضا في البر والصلة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اللهم اني اتخذ عندك عهدا في المسلمين اذ يتبع شتمته لعنته جلده
فاجعلها له صلاة وركعة وقربة وروي ابو داود والنسائي وابن حبان
في صحيحه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان الرجل ليصرف وما كتب له الا عشر صلاته تسع منها سبعا
سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها وروي ابو يعلى قال المندري ورجاله
يحتج بهم في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ذكرت قيام الليل فقال
بعضهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نصفه ثلثه ربعه فواو حطب
ناقة فواو حطب شاه ويتفرد على هذا الجواب سوال من اجاب فيه
من غير تفصيل اخطا وهو ان يقال ما ارفع ما يقال فيه صحيح فقط او ما يقال
فيه حسن صحيح والجواب انه ان كان متعدد الاسناد فاجمع الوصفان فيه

اعلامه لم يكن له الا اسناد واحد صحيح لانه زاد عليه بالطريق الحسنه وان كان
ثردا انا اقره وصفه بالصحة على ما لا ترد فيه والله اعلم وقد ذكر الشيخ
في التلخيص عن الحافظ عمار الدين اسماعيل ابن كثير جوابا بوردته فقال **اجاب**
بما حاصله ان الجمع في حديث واحد بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين
الصحيح والحسن فقال والذي يظهر انه يشرب الحكم بالصحة على الحديث
بالحسن كما يشرب الحسن بالصحة قال فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح
ليما رتبته عنده من الحسن ودون الصحيح ويكون حكمه على الحديث بالصحة
الحفصة اقوي من حكمة عليه بالجمع مع الحسن انتهى قال الشيخ وهذا الذي
ظهر له حكمه لا دليل عليه وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي انتهى وقد ظهر
بما حره شيخنا انه ليس بمعيد فانه واقع على ما هو فرد والله اعلم **قوله**
ويؤيده قوله حسن ليس كذلك فان المتقدمين الذين اطلقوا وصف الحسن
على ما هو صحيح كما لسانه في وغيره لم يكن يقرر عندهم الاصطلاح على ان الحسن
قصر عن الصحيح ولو تقرر لما ظاهره **قوله** واوردوا الى اخره هذا الاعتراض
لا يرد على واحد من ابن دقيق العيد وابن الواثق ان سلم وجود الدرجة الدنيا
لاشافي العليا لان الحسن الذي اشترط فيه ان يروي عن غيره هو الحسن
ليفرم فكل صحيح حسن لذاته لم يقل واحد منها كل صحيح حسن لذاته وليفرم ولا قال
كل حسن صحيح حتى يشمل الحسن بقسميه بل السور لم يرد الا على الصحيح
فمثل كل صحيح واذا صح وصفه باحد نوعي الحسن كفي ولا يضر تخلف وصفه
بالنوع الاخر لان السور لم يرد على الحسن حتى يشمل كلاما من نوعيه والله اعلم
ولو كان ابن سيدة الناس يعتقد ان الترمذي يشترط في كل حسن ان يروي
من غيره وجه لا يعتد رتبته بذلك لكنه قدم ان الترمذي انما قال ذلك

في نوع من الحسن **قوله** كحديث الاعمال بالنيات هذه امثله للافراد العجيبه
 فهذا تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم وتنفرد به عنه عليه واستمر الثمرة
 الى يحيى بن سعيد وحديث السفر تفرد به ذلك وحديث الولاء تفرد به عبد الله
 بن دينار **قوله** اذا لم يبلغ رتبة الصحيح انما عبر بهذا ولم يقل اذا كان في رايه
 مستورا كما مضى لان المسئلة مفروضة في الحديث الموصوف بالصحة والحسن
 لكن كان من جهة ان يقول اذا لم يبلغ رتبة الحسن لدانته فان الحسن لدانته
 لم يبلغ رتبة الصحيح ولا يشترط ان يروى من وجه اخر **قوله** القسم
 الثالث الضعيف في عبارة ابن الصلاح ضبط للذهن وتنبيه على فوائد
 قال كل حديث لم يجمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث
 الحسن المذكورات فيها تقدم هو حديث ضعيف واظهر ابو حاتم ابن حبان
 البستي في تقسيمه فبلغ به حيز قسمي الا واحدا وما ذكرته ضابط جامع
 لجميع ذلك وسبيل من اراد البسط ان يعود الى صفة معينة منها فيجعل
 ما عرفت فيه من غير ان يحلفا حار على حسب ما تقر في نوع الحسن
 قسمي واحدا ثم ما عرفت فيه تلك الصفة مع صفة اخرى معينة قسمي
 ثانيا ثم ما عرفت فيه مع صفتين معينتين قسمي ثالثا وهكذا الى ان
 تستوفي الصفات المذكورات جميعا فيجود وتعين من الابتداء صفة
 غير التي عينها او لا تجعل ما عرفت فيه وحدها قسمي ثم القسم الاخر ما عرفت
 فيه مع صفة اخرى ولكن الصفة الاخرى غير المبدوء بها لكون ذلك سبق
 اقسام عدم الصفة الاولى وهكذا لم حرا الى اخر الصفات ثم ما عرفت فيه
 جميع الصفات هو القسم الاخر الارذل وما كان من الصفات له شروط
 فاعمل في شروطه بخودك فتضاعف بذلك الاقسام والذي له لقب

خاص معروف من اقسام ذلك الموضوع والقلوب والشاهد والمعلل والمفطر
 والمهيل والمنقطع والمعضل في انواع سياقي عليها الشرح ان شاء الله تعالى
 والمحفوظ فيها نور ومن الانواع عموما انواع علوم الحديث لا خصوص انواع التقسيم
 الذي فرغنا الان من اقسامه **قال** الشيخ في التلخيص جعل المصنف
 ما عرفت فيه هذه الصفات هو القسم الارذل وظاهر ذلك في النوع الحاد
 والعذر من اي وهو الموضوع فقال علم ان الحديث الموضوع شر لا حديث
 الضعيف وما ذكره هناك هو الصواب ان شرا قسام الضعيف الموضوع
 لانه كذب بخلاف ما عرفت فيه الصفات المذكورة فانه لا يلزم من فقدتها
 كونه كذبا انتهى **وسياقي** في الموضوع انه لا اعتراض على ابن الصلاح فان كلامه
 لا يقتضي ان القسم الارذل يلزم ان يكون كذبا بل انه قسم تحت نوعان
 مطلق الضعيف الواهي والموضوع ومن في الموضوع انه شر النوعين **قوله**
 اما الضعيف الالبيات الشرطية مستد وهي الضبط والعدالة والافتقار
 وفقد السند وفقد العلة وعدم العاصد عند الاحتياج اليه فالاول
 يتنازع الصحيح والحسن فيا كان في اعلاه فهو صحيح وما كان في ادناه فهو حسن
 والسادس يختص به الحسن والاربعه الباقية ليستر كان فيها فاذا اردت
 تقسيم الضعيف بحسب ما تنقله من هذه الشروط انحصرت في ستة
 اقسام وطريق الحصر ان الخبر لا يخلوا اما ان يفقد شرط من هذه الشروط
 او شرطين او ثلثة او اربعة او خمسة او الكل وهي ستة اذ انواع ما يدخل
 تحت هذه الستة يبلغ بالسبر والتقسيم ثلثة وستين صورة فبالقسم
 الاول وهو ما فقد شرط شرط تحت ستة صور الاول ما فقد الخبر
 فيه الشرط الاول الثاني ما فقد الثاني الثالث ما فقد الثالث

الرابع ما فقد الرابع الخامس ما فقد الخامس السادس
 الثاني ما فقد شرطين شرطين تحت خمسة عشر صوت الاول ما فقد
 الاول والثاني الثاني ما فقد الاول والثالث الثالث ما فقد
 الاول والرابع الرابع ما فقد الاول والخامس الخامس ما فقد
 الاول والسادس السادس ما فقد الثاني والثالث السابع
 ما فقد مع الرابع الثامن ما فقد مع الخامس التاسع ما فقد
 مع السادس العاشر ما فقد الثاني والرابع الحادي عشر
 ما فقد مع الخامس الثاني عشر ما فقد مع السادس الثالث عشر
 عشر ما فقد الرابع والخامس الرابع عشر ما فقد مع السادس
 الخامس عشر ما فقد الخامس والسادس سارت احدى وعشرين
 الثالث وهو ما فقد ثلثه ثلثه تحت عشرة صوت الاول
 ما فقد الاول والثاني والثالث الثاني ما فقد مع الرابع الثالث
 ما فقد مع الخامس الرابع ما فقد مع السادس والخامس ما فقد
 الاول والثالث والرابع السادس ما فقد مع الخامس السابع
 ما فقد مع السادس الثامن ما فقد الاول والرابع والخامس التاسع
 ما فقد مع السادس العاشر ما فقد الاول والخامس والسادس
 الحادي عشر ما فقد الثاني والثالث والرابع الثاني عشر
 ما فقد مع الخامس الثالث عشر عشر ما فقد مع السادس الرابع
 عشر ما فقد الثاني والرابع والخامس الخامس عشر ما فقد
 مع السادس السادس عشر ما فقد الثاني والخامس والسادس
 السابع عشر ما فقد الثالث والرابع والخامس الثامن عشر

ما بعدها

ما فقد مع السادس التاسع عشر ما فقد الثالث والخامس
 والسادس العشرون ما فقد الرابع والخامس والسادس سارت
 احدى واربعين صوت الرابع وهو ما فقد اربعة اربعة تحت خمسة عشر
 صوت كالثاني الاول ما فقد الاول والثاني والثالث والرابع الثاني
 ما فقد مع الخامس الثالث ما فقد مع السادس الرابع
 ما فقد الاول والثاني والرابع والخامس الخامس ما فقد مع
 السادس السادس ما فقد الاول والثاني والخامس والسادس
 السابع ما فقد الاول والثالث والرابع والخامس الثامن
 ما فقد مع السادس التاسع ما فقد الاول والثالث والخامس
 والسادس العاشر ما فقد الاول والرابع والخامس والسادس
 الحادي عشر ما فقد الثاني والثالث والرابع والخامس الثاني عشر
 عشر ما فقد مع السادس الثالث عشر عشر ما فقد الثاني
 والرابع والخامس السادس عشر ما فقد الثالث
 وما بعدها سارت ست وخمسين صوت العاشر وهو ما فقد
 خمسة خمسة تحت ست صوت الاول ما فقد خمسة الاول
 الثاني ما فقد اربعة الاول والسادس الثالث ما فقد
 الاول والثاني والثالث والخامس والسادس الرابع ما فقد
 الاول والثاني والرابع وما بعده الخامس ما فقد الاول والثالث
 وما بعده السادس ما فقد الثاني وما بعده سارت اثنتي عشرة
 صوت السادس تحت صوت واحد وهي ما فقد الستة فتلك ثلاث
 وستون صوت يتفرع منها صور كثير بالطريق التي ذكرها المصنف

وهي انك تأخذ ما يدخل تحت فقد الاتصال مثلا فتجد اربعة وهي المعلق
والمرسل والعقل والمنقطع فتصير الصور الواحدة صور اربعة وعلى
هذا المنوال ينبغي ومن هنا يعلم ان قول الشيخ لما فقد فيه الاتصال
قسم ويدخل تحته قسمان معترض الظاهر حيث افهم الاختصار في التفسير
واسم اعلم وقد وضعت لهذه الصور الثلاث الستين حدا ولا يضبطها وبها
كتبت فيه عن الشرط الاول بالالف وعن الثاني بالباء وعن الثالث بالجيم
وعن الرابع بالذال وعن الخامس بالهاء وعن السادس بالواو وقد كتبت
فيه الصور الاحياء وهو **هـ**

ابجدهو	ا	ب	ج	د	هـ	و
اب	اج	اد	اه	او	بج	ب د
به	بو	ح د	ج هـ	ج و	ده	دو
هو	ابج	ابد	ابه	ابو	اج د	اج هـ
اجو	اده	ادو	اهو	بج د	بج هـ	بج و
بده	بدو	بهو	جده	ج دو	ج هـ و	د هـ و
ابجد	ابج هـ	ابج و	اب ده	اب دو	اب هـ و	اج ده
اج دو	اج هـ و	اده و	بج ده	بج دو	بج هـ و	بده و
ج ده و	ابج ده	ابج و	ابج هـ و	اب ده و	اج ده و	بج ده و

قال شيخنا وانا اري هذا التقسيم تقب ليس وراه ارب فانه لا يخلو
اما ان يكون لاجل معرفته ما كان من اقسام الضعيف اضعف من بعض او لا
فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون لاجل ان يعرف ان ما فقد من الشرط اكثر

اضعف

اضعف اولاف ان كان الاول فليس كذلك لان لما يفقد شرطا واحدا يكون
اضعف مما يفقد الشرط الخمسة الاخر وهو ما يفقد واحد بعض ما يقوم
به العدالة وهو الصدق وان كان الثاني فما هو وان كان الثاني وهو ان
يكون لاجل معرفة معرفة الاضعف فلا يخلو من ان يكون لاجل تخصيص
كل قسم باسم اولاف ان كان الاول فليس كذلك فانهم لم يسووا من ذلك
الا القليل كالعقل والمرسل ونحوها وان كان الثاني فلا يخلو من ان
يكون لاجل معرفة معرفة كسر بلع قسما باليسط اولاف ان كان الاول فانه ثم
مره وان كان الثاني فما هو **قوله** في الشرح وقول ابن الصلاح الى اخره
اعترضه عليه غير محجة لانه يمكن ان لا يجمع صفات الحسن ويكون صحيحا
وذلك انه قد تحرر في سلف انها بما بين الشرط الصحيح فاذا اشقي
الضبط المقيد بالقصور لم يتنع ان يكون الضبط الموصوف بالتام واذا
اشقي كون المراد مستورا او مجهولا لم يتنع وجود الثقة الضابط على
هذا نعم عيا رب الشيخ هي التي لا يحتاج معها الى ذكر الصحيح من اجل تعيين
سلف وهي بلا حظ فيها كون البالغ كان قبل صراغ تلك الرتبة التي لها
ويكون معناها ما قصر عن رتبة الحسن **قوله** لان ما قصر من الغراب
فانه لا يصح تعليلا لمراد قول ابن الصلاح الا اذا عبر بانه القاصر عن
رتبة الحسن او ما في معنى ذلك وتعيينه لم يجمع لاجل قصر او لم يبلغ لكن هذا
كله بناء من الشيخ على ان الحسن جنس للمصحيح بدليل قوله وان كان بعضهم
الى اخره ولو سلم له هذا لكان لا اعتراض من شيخنا لانه اذا انشئ العام اشقي
الخاص لكن قد مضى فسا له **قوله** حيث لم يحبر المرسل قال شيخنا
المنقطع ونحن كذلك فكان الصواب حرفا لقيد ليلانهم اختصاصا

او يقيد المنقطع بذلك ايضا وانه اراد بالانقطاع المعنى اللغوي حتى يشمل المفضل
وخو فلدالم يقيد لكون المفضل لا يجبر بتعدد طرقه وغريبتنا ان الاولى
ذكر كل منها وتقييد المنقطع بخط بعض اصحابنا فيه نظر لاحتمال ان يكون
الساقط لا يصلح للاعتبار فلا يجبر **قوله** وادخلت اليها الفروء الفقيه
ليس كذلك فان هذه الباليست لأم الفعل التي تذهب من اخر الامر
بل هي الاطلاق **قوله** السابع والثلاثون هذا القسم هو الثالث والثلاثون
فلتأمل فان المراد بقوله كذلك كثير الخطا ولا يظن ان المراد المفضل الذي
ليس بعدل لانه سيقول ان السناد لا جامع الضعيف اقله بعض اصحابنا
فيما رايت بخطه **قوله** لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح ليس كذلك بل يمكن
لان تفرد الثقة لا يمنع ان يكون غير من رواه ذلك الحديث ضعيفا
او مستورا وخود ذلك وفائدة ذلك كثر الضعف لكثرة الاسباب
وهذا مثل ما مضى في قوله في فقد الشرط الثاني وهو العدالة الحادي عشر
مرسل فيه بنا دقان وصفه بالضعف فاما جازمه احتمال كون المرسل عنه ضعيفا
فعلى هذا الاحتمال يكون قد اجتمع السند ودوا الراوي الضعيف وكذا قوله
الخامس عشر مرسل بنا دفيه عدل لضعف كثير الخطا فانه لا يمكن وصف
المفضل الكثير الخطا بالثقة لانه عاب عن جمع العدالة والضبط وهذا ان
كان عدلا فهو غير ضابط الي غير ذلك وهو اذا لم يكن ثقة كان ضعيفا والله اعلم
ويخط بعض اصحابنا لكن يقال اذا كان السند ضعيفا بحال ما في الخبر
من تغيير عليه الا ان عرف من خارج ان المخالف من الثقة **قوله** تفرد
الثقة يعني مع مخالفة الناس له كما ياتي في موضعه **قوله** وعده البستي
الحق **قوله** شيخنا الذي اطلع عليه ابن الصلاح لم يقع لنا فيما راينا من كتب

ل

ابن حبان وله كتاب الضعفاء وضع له مقدمه قسم فيها الرواه الى نحو
عشرين قسما وقول الشيخ وعده تسعة كانه ضمن عدمه في عده
باللام التي بمعنى الي قال ولوقال وعده البستي فيما ادعى مستوعبا
خمس من الانواع لكان احسن من جهة زوال ما في تعديه عده بحرف الجر
من الثقل على السمع ومن جهة السلامة من امكن تقييد تسعة بسبعة
بتقديم البستي ثم موحه ومن جهة موافقة عاب ابن الصلاح فانه قال
واطنب ابو حاتم ابن حبان البستي لا تقييده فبلغ به خمسين قسما
الا واحد او يكون فيه من وجوه الحسن ايضا موافقة القدر العظيم
في قوله تعالى في الف سنة الاخيرين **قوله** المرفوع وسم مرفوعا البستي
فرض ابن الصلاح سايلا قال له انت قد قلت ان اصل هذا السناد قسم
لثلاثة اقسام صحيح وحسن وضعيف فانه الانواع التي تذكرها بعد
ذلك هي عند غير اهله امر اصطلاح جديد امر ما ذاك فقال المحفوظ في قوله
من الانواع عموم انواع علوم الحديث لا خصوص انواع التقسيم الذي فرغنا
الان من شرح اقسامه **قوله** شيخنا وقبل الحوض في ذلك يقول الكلام
في هذه الانواع كلها لا يخلوا اما ان يكون ضعفه للاسناد او للمتن او حكما
على احدها فالاول كالعلو والمنقطع والمفضل والثاني كالمرفوع والمقطع
والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفنا الاسناد بضعفه
فخصه كان يقال منقطع مثلا لم ينظر الى الحديث اصلا بل تارة يكون صحيحا
وتارة يكون حسنا وتارة يكون ضعيفا فاذا وصفنا المتن بضعفه فخصه
كان يقال مرفوع لم ينظر الى السند اصلا بل سوا كان ينقطع ام مفضلا
ام غير ذلك **قوله** مضافا للبني اي سوا اضافه الصحابي امر الثاني

ام من اليوم قول واشترط الخطيب قال شيخنا لم يشترط الخطيب ذلك
والذي حمل الشيخ على قوله هذا عنه هو ظاهر هذه العبارة التي ساقها
عنه وعندى ان كلامه انما خرج مخرج الغالب ادغالب ما يضاف
الى النبي صلى الله عليه وسلم هو من اضافة الصحابي وقوله ومن يقابل
اي كان يقول ارسله فلان ورفع فلان فانه يريد بقوله ورفع وصله
فالتنظر حينئذ في معنى رفعه الى المعنى اللغوي لا الاصطلاحي قال
في القاموس فترش مرفوعة اي بعضها في بعض او مقربة لم وقيل في
في الواعى رفعت فلانا الى الحاكم اذا قدمته اليه ورفعت هذا الامر الى
السلطان اذا بلغته اياه ورفعت الشيء رفعا قربته من غيره وفي التنزيل
وفرش مرفوعة اي مقربة اليهم انتهى والذي اضطرنا الى هذا انه لا يمكن ان يكون
الرفع بالمعنى الاصطلاحي متابلا لارسل لانه من صفات المثنى والارسل
من صفات الاسناد فحينئذ ينبغي ان يعنى به المتصل اي من عند التابعي
سواء كان مادونه متصلا ام منقطعا ام معضلا ام غير ذلك **قوله** ما اضيف
عبارة ابن الصلاح هو ما اضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصته
ولا يقع مطلقة على غير نحو ذلك نحو الوقوف على الصحابة وغيرهم **قوله** والمسند
المرفوع البيتين **قوله** لومع وقف قال شيخنا الذي اظنه ان هذا من
كلام الخطيب ونظر الشيخ انه من عند ابن الصلاح فافصح في الشرح به
قلت والظاهر مع الشيخ فان ابن الصلاح قال ذكر ابو بكر الخطيب
ان المسند عند اهل الحديث هو الذي اتصل بسنده من اوله الى منتهاه
واكثر ما يستعمل الاخر فلو كان من تنته كلام الخطيب **قوله** فقال وان
اكثر ما يستعمل او كان يعبر يقال موضع ذكر فينتظر الكلام

وبما قرره الشيخ سندفع بما ذكرنا النكت انه اعترض من بعض ائمة الصلاح بانه ليس
في كلام الخطيب دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم لافي الكفاية ولا في الجامع
وقوله لومع وقف ليس الوقف شرطا في قوله وصل فواد العطف
محدوفه منه كما حدث في نظائره والتقدير ولو كان مع وقف فانه يسمى
مسندا ايضا كما هذا القول وقوله الحاكم فيه قطعاً يستعمل بان الحاكم يشترط
ان يكون متصلا بصيغته صريحا او ما يقوم مقامها وكلام الحاكم بآبائه فانه
قال المسند ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم بسند يظهر فيه
الاتصال فقوله يظهر فيه يدخل فيه عنعن المحدث والارسل
الحق ويحويها ما ظاهره الاتصال وقد يقتضيه فيوجد منقطعاً وكلام
ابن الصلاح من الخطيب ما خود هو من تلامذته وكل ما يلزم على قول
الخطيب يلزمه فلا فرق نقل عن شيخنا البرهاني وهو ظاهر **قوله**
فدخل فيه المقطوع وهو قول التابعي لما اخره مناف لقوله بعد ذلك
في تعريف المتصل ولم يروا ان يدخل المقطوع وجمع بين كلاميه
بان الباحث يلزم خصه بما يقتضيه كلامه وان كان لا يراه ولا شك
ان قول الخطيب ما اتصل بسنده الى منتهاه يشمل ما اتصل بسنده مثلاً
الى نحو ما لك وانقطع عنه فكانه نقول ان عبارة الخطيب قاصره
يدخل فيها ما مرخوا بانه لا يدخل في المتصل فكان من حقه ان يخرج به بان
يقول ما اتصل بسنده الى من فوق التابعي او خود ذلك من العبارات قال
ومحصل هذا ان بعض اهل الحديث جعل المسند من صفات المثنى وهو
القول الاول فادقيل هذا حدث مسند علمنا انه مضاف الى النبي
صلى الله عليه وسلم ثم قد يكون معضلا ومرسلا الى غير ذلك قال بعض

اصحابنا وكلام الدارقطني منطبق عليه حيث قال في جواب سوال الحاكم عن
سعيد ابن عبيد الله الثقفي هذا ابن عبيد الله ابن جبر بن جيه وليس
بالقوي بحيث باحاديث ليسندها ويقفها غيره انتهى وبعضهم جعله من
صفات الاسناد وهو القول الثاني في ذلك قيل هذا سند علمنا انه
لا بد وان يكون متصل الاسناد ثم قد يكون موقوف وقد يكون رفوعا
وبعضهم نظر اليه بحسب المتن والاسناد معا وهو قول الحاكم وهو الذي
اختاره وله ترجيحان **الاول** ان المسند في القولين الاولين يكون رفعا
لغيره والاصل عدم الترادف وان كل اسم من هذه الاسماء يخص نوعا من
الانواع **الثاني** راجع الثاني انه الموافق لاستعمالهم وبيانهم ان التخص
منهم اذا جمع مسندا واخرج فيه موقوفا او ظاهرا لا نقطعا ونحو ذلك
اعترضوا عليه وقالوا اخرج في مسنده وهو موقوف ونقطعه ونحو
ذلك واعتدروا عنه بان قالوا اظن فلانا صحابيا فاخرج حديثه في
سنده وليس بصحابي ونحو ذلك ولا يزلون يخرجون في المسانيد
معنعنات المدلسين فلا يكره ذلك احدا فان منعن المدلسين في
الاتصال وان كان في الواقع بخلاف ذلك من حيث كونه نقل ذلك الحديث
عن شيخه الذي قد عرف لقائه اياه وسامعه منه ومن تأمل كلامهم ولا حظ
منيعهم تفهم له ذلك **قوله** وبه جزم الحاكم عبارة ابن الصلاح
وبهذا قطع الحاكم ما اثاره الا ظهور الاتصال كيدخل فيه المنع من
المدلس كما مضى لنا وقد خالف الشيخ ترتيب ابن الصلاح فان الصلاح
ذكر المسند او لا لانه جمع بين الطريق والفايه وهي المتن فكان الاهتمام
به استندتم قدم المتصل في المرفوع لان معرفة الطريق قبل معرفة

الرفوع

الطريق لاجله ثم ذكر المرفوع لانه اصل وما سببته تقديم الموقوف
على المقطوع واضحه واما الشيخ فانه ذكر المرفوع لانه هو المقصود من
هذا العلم وهو ايضا اعم من المسند ولا بد من معرفته العام قبل معرفته
الخاص وبنى بالمسند لانه جمع الاسناد والمتن ولانه ينزع الى كل ما
هو بينهما ثم نزلت بالمتصل لانه معرفة الطريق ولم يبق الا هي لتقدم
معرفة المتن خاصة على المركب منه ومن الطريق والباقي واضح **قوله**
وان متصل بسند منقول لا يدين جعلوا المتصل والموصول بمعنى واحد
وهو ان يسلم السند من ابتداءه الى انتهائه من السقط حقيقته
وحكاية مخرج عز ذلك معنعنات المدلسين فانها محكوم عليها
بالانقطاع الا ان فتش فيما ان الاتصال فالمتصل والموصول بل
غايروا فجعلوا النقطه من مباحث من مباحث الاسناد والمقطوع من
مباحث المتن **قوله** متصلا موصولا مراده وبوصوله يعني انها
اسمان لشي واحد مترا دقان لكن النظم حقائق عن اثبات واوالعطف
قوله ولم يروا ان يدخل المقطوع كالشرح لعبارة ابن الصلاح والنقص
بفهمها وانما فردوا من الاصطلاح على ان يسموا نوعا واحدا متصلا
مقطوعا لنفور الطبع من وصف شي واحد بوصفين متضادين لغه
قوله وسم بالوقوف البيتين **قوله** بصاحب اي على بعض اصحاب
الشيخ علي بن عبيد الله وسلم اي جعلته مقصورا عليه يحتاج ورده الى من
سواه **قوله** وصلت او قطعت غير محتاج اليه لانه لما جعل اتصال
السند شرطا في تسميته الموقوف متصلا علم انه اذا زال الشرط
فزال المشروط وهو التسميه بالموقوف سواء كان منقطعا او متصلا

او غير ذلك ما دخل تحت عدم الاتصال وفي قوله سواء الموقوف التصريح
 بان الموقوف قد يكون متصلا **قوله** ما قصرته بواحد من الصحابة قوله
 له او فعلا او نحوها غير مانع اذ يرد على طرده ما ليس للراي فيه مجال
 من ذلك فانه فعل الصحابي قطعاً وقوله في الخالص وهو غير موقوف حكماً بل
 محكوم برفعه فالترقيع اعم من المعروف فينبغي ان يرا د فيه بعد قوله نحوها
 ما للراي فيه مجال ليصير مساوياً للعرف **قوله** عن الصحابة قال
 ابن كثير فيما نقل عنه وهو الذي يسميه كثير من الفقهاء والمحدثين **قوله**
 وسمي بالمقطوع البيتين السابقين قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح
 وكذا وصفه لبعض الاطادث التي على شرط الشيخين بانه حسن في ذلك
 يقع في عبارته رحمه الله **قوله** ووجدته ايضا في كلام الحمدي كالشرح
 لقول ابن الصلاح وغيرها **قوله** قول الصحابي البيتين لما تقدم
 ان المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم والموقوف ما اقتصر فيه
 على الصحابي احدى في التنبية على صيغ يقتصر بها على الصحابي ويكون حكمها
 حكم الاضافه الى النبي صلى الله عليه وسلم افاق **قوله** الصحابي من السنه
 كذا انصرف الى السنه النبي صلى الله عليه وسلم وبطريقه احوال ان يكون
 اراد به سنه البلد او سنه الخلفاء الراشدين او احدى فانه يلزم اتباع
 ذلك قال صلى الله عليه وسلم كما اخرج احمد وابوداود والترمذي وابن
 ماجه عن العرياض ابن ساري رحمه الله عنه عليكم بسنتي وسننه
 الخلفاء الراشدين في ذلك ان الصحابي مجتهد او هو في مقام الاحتجاج والفتوى
 بعد احوال ان يرد سنه غير النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يقد
 مجتهدا مثله وكذا كلما قرب عصر القائل بن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال المختار

فالاحوال في قول عمر مثلاً اضعف من الاحوال في قول عثمان رضي الله عنهما و
 بعضهم الخلاف بغير ابي بكر رضي الله عنه قال اما اذا قال ابو بكر رضي
 الله عنه من السنه كذا فينا يرد النبي صلى الله عليه وسلم جزءاً لا
 سنه اذ دال غير سنه وصار طه انه كلما قرب العهد بعد الاحوال
 وكلما بعد العهد قرب الاحوال وقوي هذا توجيه والشيخ رحمه الله لم يرد
 واحداً من القولين وانما رجع بالكثرة وجزم الراجح في الباب الثالث من التيمم
 في قول ابن عباس رضي الله عنهما من السنه ان لا يصلي باليتين المكتوبه
 واحده بان السنه في كلام الصحابي تنصرف الى سنه النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال الاسنوي في المهمات انه راي السله كذا في الام في باب عدم كفن
 الميت قال لكن راي في شرح المختصر للداددي وهو المعروف باليهود
 ان هذا هو القديم قال والجديد انه ليس بحج ذكر ذلك في كتاب الجنائز
 في باب اسنان اهل الخطا وقد بسطت ذلك في شرح منهاج الاصول
 انتهى قلت وسياقه في الام يدل على انه مذهبه في الجديد فانه قال
 في التكبير على الميت وما يفعل بعد كل تكبيره وابن عباس رضي الله عنهما
 رضي الله عنهما رجلان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولان
 السنه الا لسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الله احب
 بعض اصحابنا عن ليث بن سعد عن الزهري عن ابي امامه رضي الله عنه
 قال السنه ان يقرأ على الجنان بفاخته الكتاب السابقين واصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولون بالسنه والحق الا لسنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الله هذا نفسه بحروفه
قوله فاصح انه مسند مرفوع نقل عن شيخنا ابن عبد البر حكى فيه

الاتفاق واستبعد بان للشافعي قولين في اصل المسئلة وذهب غيره ايضا
الي انه غير رفوع كما سياتي في كلام الشيخ **قوله** الاسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صاحبنا العلامة شمس الدين ابن حسان فيما قرأته بخطه غير
ان اللفظ لا يعزى الي النبي صلى الله عليه وسلم فقد نهى احمد بن حنبل الفريابي وكذا
نهي ابن المبارك عيسى بن يونس الرهلي عن رفع حديث ابي هريرة المخرج عند
ابي داود والترمذي قال حذف السلام سنة لفظ الترمذي وقال هذا
حديث حسن صحيح وقال ابو داود عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم حذف السلام سنة قال المؤلف في تخرج احاديث الاحياء
الكبير بعد ذكر الحديث قلت يعني نهاه ان يعزى واللفظ الي النبي
صلى الله عليه وسلم والاقول الصحابي السنة كذا له حكم الرفوع على
الصحيح عند اهل الحديث والفقه والاصول قال وقد ضعف ابو الحسن
ابن القطان هذا الحديث بقره ابن عبد الرحمن انتهى **قوله** وما يجب
اتباعه ان قيل ليس كلما كان سنة النبي صلى الله عليه وسلم يجب فعله قيل لم
يقبل المصنف ذلك وانما قال يجب اتباعه ولا شك في وجوب اتباع
كل ما بلغ درجه الاحتجاج من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولو باعته فادانه
حق ظاهر قوله انه اذا افصح بالمراد فقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم
يتفي الاصل وليس ذلك في كل صورة فينبغي ان يتفقد الكلام في سياقه
وخوذلك فان مثلها اخرج الدارقطني من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم علمه ام الولد
شهران بطرقه احتمل ان لا يكون عنده مخرج في حق موصى هذه ام الولد
بل قال ذلك فيما سأل عنه محققه علمه واراد لا تلبسوا علينا

ما لا يشك فيه من ان هذه تشبه تلك **قوله** وغيرها نقل عن شيخنا
انه قال كافي بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من الظاهرية **قوله** فلا يحمل
على سنة ينبغي ان يقيد الاختلاف بما اذا كان في غير محل الاحتجاج اما اذا
سأله مساق الاحتجاج فلا لان المجتهد لا يقلد مثله فلا يزيد الاسنة
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا قوله امرنا ونهينا **قوله** من نوع الرفوع
والسند انما يتأني الحكم على ذلك بانه مسند اذا قلنا ان المسند مراد
للمرفوع **قوله** وخالف في ذلك فريق فقالوا ليس من نوع الرفوع
لانه بطرقه احتمال كون غير النبي صلى الله عليه وسلم هو الامر من حليفه
وكون **قوله** وجزم به اي يقول هذا الفريق وهو انه ليس من قبيل
المرفوع قال شيخنا البرهان رحمه الله هذا الخلاف قد ايت في كلام
بعض العلماء انه في غير الصديق رضي الله عنه واما الصديق فتيقن في ذلك
كان مرفوعا باختلاف قال وما قاله ظاهر حسن ورايت معناه بخط بعض
الفضلاء معز والمقدمة جامع الاصول في الفرع الثالث في الكلام في
مراتب الاخبار انتهى قلت صاحب الجامع وقال بعضهم في هذا
تفصيل وذلك انه ان كان الراوي الصديق رضي الله عنه فيحمل على الامر
النبي صلى الله عليه وسلم لان با بكر لا يقول امرنا الا والا من النبي صلى الله
عليه وسلم لان غيره لا يامر ولا ينهاهم امر غيرهم ولا تامر عليه احد
من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** امر بلال كان ينبغي التمثيل بغيره فقد
نقل انه عند اي عوانه بالبراز الفاعل **قوله** ولا فرق بين ان يقول
ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم او بعده لان احتمال ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم نصب امير اعلى سريه او غيرها فامرهم بطريقه وان كان

بعيد **قوله** داود هو الظاهري **قوله** فلا اعلم فيه خلافا اي في كونه مرفوعا
 فالاستثنا حينئذ غير سايق على تقدير كونه متصلا فالاستثنى وهو
 كونه حجة ليس من جنس المستثنى منه وهو كونه مرفوعا **قوله** الا ان
 يريدوا بكونه لا يكون حجة اي في الوجوب **قوله** هذا مرادهم بغير شك
 لانه يطرقة احتمال ان يكون الامر للندب **قوله** تعليله اي ابر الصباغ
قوله كان له وجه اي في الجملة لا في الحقيقة صحيح فان الحق ان الصحابة رضي الله عنهم
 من اهل اللسان عارفون بمواقع الكلام العزى فلا يقول احد منهم امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وقد علم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وجه الخطاب بصيغة افعول وسال سائل هل يستثنى من الصحابة من
 لم يكن عربيا حتى لا يبدل قوله ذلك على الوجوب فقال نعم **قوله** وقوله
 كنا نري الايات تضمنت لانه اقوال اولها مفصل والاثنا مطلقان
 القول الاول وهو الذي اختاره ابن الصلاح والخطيب انه ان اضافه
 الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم كان مرفوعا ومفرومة انه ان لم يضيفه
 اليه لم يكن مرفوعا وانما صرح بهذا المفهوم في قوله اولا فلا ليرتب عليه
 القول الثالث القول الثاني انه لا يكون مرفوعا مطلقا سوا اضيف
 الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم اولا والضمير في قوله قلت لكونه مطلقا
 يكن مضافا الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم المفهوم من قوله ان كان مع
 عصر النبي والمصرح به في قوله اولا فلا اي القول الثالث المرفوع مطلق
 ولولم يضيف الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الحاكم والرازي
 وقوله وقيل لا معترض حجة ان يخر عن قوله اولا فلا فتقديره ان قال
قوله الصحابي كنا نري كذا وكذا فيه للعلل لانه اقوال القول الاول

ان كان قوله كنا نري مذكورا مع اضافته الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم
 فهو من قبيل المرفوع وان لم يكن مضافا الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم فليس
 مرفوعا فكذلك ابن الصلاح والخطيب القول الثاني لا يكون مرفوعا
 مطلقا سوا اضيف اولم يضيف القول الثالث ان يجعل ما لم يضيف
 الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا كقوله الحاكم والرازي فيكون ما اضيف
 اولي بالرفع قال ابن الصلاح ومن هذا القبيل اي قبيل اضافته الى زمانه
 صلى الله عليه وسلم قوله الصحابي كنا نري باسبغاء ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم فينا او كان يقال كذا وكذا على عهد او كانوا يفعلون كذا وكذا
 في حياته صلى الله عليه وسلم فكل ذلك وسببه مرفوع مستند مخرج
 في كتب المسانيد **قوله** الحاكم وغيره من اهل الحديث اي وهم الجمهور
 كما نقل عن عبارة الشيخ محي الدين النواوي **قوله** لان ظاهر ذلك انهم
 اي لان روايتهم كانت متوفرة على سواه صلى الله عليه وسلم عن جميع الاثر
 التي كانوا يفعلونها وان قلت اذا لم تكن مما عرفوا حكمه حتى ان بعضهم كان
 يفعل الشيء المباح كالتيقيل في الصيام فلا يقدر ان ينيام ولا يقر له قرار
 حتى يرسل بيال عن ذلك فيجبهه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل له فلا يزيد ذلك الا قلقا ويقول
 اجل الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ما شاؤا فلا يرجع دورا من عصر النبي
 صلى الله عليه وسلم على ان ذلك لا يختص به صلى الله عليه وسلم وانه خلال
 لغیر ولا نقا لانه مرفوع ولولم يطلع عليه لانه لو لم يكن حازا لمر بقرهم
 الله عليه ولا يطلع عليه صلى الله عليه وسلم على ذلك لانه لا ينسب اليه
 الا ما اطلع عليه ولو احتمل لا فيجيبه يكون مرفوعا حكما وان كان محتمل مع ما تقدم

ان يريد قايله كناري اجماع الصحابه ويحمل ان يريد نفسه ومن وافقه
وان لم يكن جميع الصحابه لكن يترجح الاول ان اضافتهم الاشياء لاسيما
ما يتعلق بالتعليق والتحريم الى النبي صلى الله عليه وسلم هو المستعمل الكثير
الفاشي بينهم واستنادهم الى اجماع الصحابه نادر جدا وايضا فان الصحابي
لا يجرم بالاجماع لانه لا يأتى له النقص عن اقوال جميع الصحابه مع تشتملهم
في البلاد وايضا فان داعيته ليست متوفرة على السؤال عن اقوال
الصحابه مثله انما يسأل عن على الامور وهو ما يضاف الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بخلاف التابعين فان دواعيهم متوفرة على الوجه الى الصحابه
وفي جميع الاقطار والنقص عن اقوالهم واحوالهم فاحتمل استنادهم الى الاجماع
ويحتمل فتزجج الاول **قوله** يترجح ظاهر او مقابله وهو القول الثاني شاذ
قوله فانها اي السنن المرفوعة اقواله وافعله وتقريره ان اراد السنن
التي تلقى منها الاحكام كما يقصد الاصوليون فانهم لا يحسنون الا ما ينفع
عليه الاحكام فلا اعتراض عليه وان اراد مطلق الاحداث المرفوعة وهو
الظاهر من كلامه فان وظيفه المحدث ان يبين المرفوع من غيره سواء
ان دحا امر لا يبرده عليه ما ليس كذلك باليسر فيه قول ولا فعل
ولا تقرير **قوله** اني حجيت رضى الله عنه رايت النبي صلى الله عليه وسلم
وكان الحسن بن علي رضى الله عنه يذهب اخرج به البخاري في صفة النبي
صلى الله عليه وسلم وكذا الاكاديب التي فيها ذكر صفة النبي صلى الله عليه
عليه وسلم من انه كان ارق اللون انور التجرد اشكال العينين اقنى الانف
ضليع الفم وخود ذلك فان مثل هذا مرفوع اتفاق وليس فيه واحد من
الثلاثة **قوله** وسكوته عن الانكار ان قيل كان من حقه حرف الواو

او يقول وهو سكوته لان ذلك هو التقرير قيل المراد بالتقرير
هنا ان يحسن فعل الفاعل او قول القائل بان يقول نعم ما فعلت او قلت
او احسنت ونحو ذلك **قوله** وبلغني عن البرقي ان ابا اسحق بن عمار جمع بينه وبين
كلام غيره بان يحمل ما عليه ابن الصلاح كلام الخطيب الا في قوله بعدها
من انه يريد ليس مرفوعا لفظا وكذا ما تقدم عن الامام احمد في قوله من السنة
كذا فيكون المعنى ان البرقي سأل الاسماعيل هل هو مرفوع فذكر ذلك اي
انكر قعد الاطلاق فان لفظ مرفوع اذا اطلق انصرف الى كونه مضافا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم صريحا ولو سأل ما حكم هذا القول له
حكمه الرفع فكلامه حينئذ موافق لسيرته مخالفة وقرا بعض اصحابنا
السامع في حاشيته كتابه ان الشيخ ابا اسحق السيرازي فصل
فقال ان كان ذلك الامر الذي اضافته الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم
من الامور المشهورة التي لا تخفى عنه صلى الله عليه وسلم فالبا كان
حكمه الرفع والافلافت **قوله** شيخنا ما تقدم هو المقيد لما بينا من العلل
لكن ينبغي هذا التفصيل في الترجيح فاننا نرى من هذا القبيل
احدها من الامور المشهورة التي لا تخفى غالبا والآخر بخلافه رجحنا الاول
قلت بل ينبغي ان لم يكن الثاني ارجح ان يكونا على الاستواء فان الامور التي
لا تخفى غالبا يشكون على شيوعها فلا يسئلونه فيها صلى الله عليه وسلم
وقد لا يطلع عليها بخلاف الامور الخفية فان دواعيهم تتوفر على سؤاله
صلى الله عليه وسلم عنها **قوله** كقول ابن عمر رضى الله عنهما كنا نقول
ورسول الله صلى الله عليه وسلم هي افضل الامه بعد نبينا الحديث
قلت في مسند احمد من حديث ابن عمر ايضا كنا نقول في مثل

رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير
الناس ثم أبو بكر ثم عمر ولقد اعطى ابن أبي طالب ثلاث خصال لان يكون لي
واحد منهم احب الي من حرم النعم الحديث فانه يلفظ ثم لكن فيه التصريح
بإطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه **قوله** في الجمع الكبير قال صاحبنا العلامة
شمس الدين محمد ابن حسان القدسي في رايته بخطه وهو عنده في الاوسط
بلفظ فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر علينا
وعند ابن عجل بلفظ فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا ينكره وفي فضائل عثمان رواه عبد الله ابن احمد بن حنبل بلفظ
كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خير هذه الامة
بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فلا ينكر انتهى **قوله** فجز ما يابى من قبيل الموقوف اي لانه لو كان
نعصر النبي صلى الله عليه وسلم لتصر عليه فسكوته عنده دال على استناذه
الى اجماع الصحابة او اهل بيته منهم قال المصنف في النكت وتبع المصنف
في ذلك الخطيب فانه كذلك جزم به في الكفاية والخلاف في المسئلة مشهور
واختلف في كلام الابه ايضا في الصحيح وقد حكى النووي الخلاف في مقدمه
شرح مسلم وكل ما جزم به المصنف عن الجمهور من الحديث واصحاب الفقه
والاصول **قوله** الحاكم اي في علوم الحديث والرازي اي في المحصول
وقوله جعلاه من قبيل المرفوع لما تقدم من نذر استنادهم الى اجماع وكثر
استنادهم الامور اليه صلى الله عليه وسلم **قوله** ومقتضى كلام البيضاوي
الى اخره اي فانه قال ما معناه اقوال الصحابة رضي الله عنهم بسبعه ثم قال
السابعه كما نرى في عهد والمختصر ونشأ حون انفسهم في حرف وخون

فلا يزيدون كله الا ولها معنى فتولم لكن قوله في عهد قيد لم يقبله وكان مع
حدفه يفهم ان ما اضيف الى عهد صلى الله عليه وسلم مرفوع من باب الاول
قوله وهو قوي من حيث المعنى اي من حيث ان ظاهر ذلك ينصرف الى الصحابة
وان الشارح صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك فاقترع او سكت عليه لان
بذلك ينقطع النزاع وينقاد الخصم المحتج عليه للحكم وعبارته النووي في مقدمه
شرح المذهب وظاهر استعمال كثير من المحدثين واصحابنا في كتب الفقه
انه مرفوع مطلقا سواء اضافه او لم يصفه وهذا قوي فان الظاهر من قوله
كما نفعل او كانوا يفعلون الاحتجاج به بما وجهه بحقه ولا يكون ذلك الا في
زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغه وعن شرح مسلم غرض من
ان ذلك الفعل ان كان ما لا يخفى غالبا كان مرفوعا والا كان موقوفاً وهذا قطع
الشيخ ابو اسحق الشيرازي انتهى قال شيخنا رحمه الله ولم يتعرض من
الشيخ ولا ابن الصلاح لقولهم ما كنا نرى بالامر القلاني باسا وكذلك
جميع عبارات المصدر بالنفي وذلك وجود في عباراتهم وحكمه حكم
ما تقدم قلت بل قد ذكر الشيخ له مثالا وهو قول عايشه رضي الله
عنها كانت اليد لا تقطع في الشيء الثاقه وعزاه لابن الصباغ وتقدم ايضا
عن ابن الصلاح كما لا نرى باسا بكرا وسكت ابن الصلاح عن قول التابعي
كما نفعل كذا وعنه وعن قوله امرنا بكرا وقوله من السنه كذا ودكرها
الشيخ في النكت قال ما المسئلة الاولى في اذ قال التابعي كما نفعل
فليس مرفوع قطعا وهل هو موقوف لا يخلو اما ان يضيفه الى زمان
الصحابة ام لا فان لم يصفه الى زمانهم فليس بموقوف ايضا بل هو مقطوع
وان اضافه الى زمانهم فيجوز ان يقال انه موقوف لان الظاهر اطلاعه

على ذلك وتقريرهم ويحتمل ان يقال ليس بموقوف ايضا لان تقرير الصحابي
قد لا ينسب اليه بخلاف تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فانه احد
وجوه السنن واما اذا قال التابعي كانوا يفعلون كذا فقال النبوي
في شرح مسلم انه لا يدرك على فعل جميع الامم بل على البعض فلا حجة فيه الا ان
يصرح بنقله عن اهل الاجماع فيكون نقلا للاجماع وفي ثبوته بخبر الواحد
خلاف واما المسئلة الثانية فاذ قال التابعي امرنا بكذا او نهينا
عن كذا فجزم ابو نصر ابن الصباغ في كتاب العدة في اصول الفقه انه مرسل
ودكر الغزالي في المنتقى فيه احتمالين من غير ترجيح هل يكون موقفا او
مرسلا وحكى ابن الصباغ في العدة وجوب فيها اذا قال ذلك سعيد بن المسيب
هل يكون ذلك حجة ام لا والحا المسئلة الثالثة اذا قال التابعي من السنن
كذا كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة السنن تكبير الامام يوم الفطر
ويوم الاضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات رواه البيهقي في
سننه فهل هو مرسل مرفوع او موقوف متصل فيه وجهان لاحكام الشافعي
حكاها النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وشرح الوسيط قال في الصحيح
انه موقوف انتهى وحكى الداودي في شرح مختصر المزني ان الشافعي كان يرى
في القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه لانهم قد ثبتوا
ويردون سننه بالبداهة انتهى وما حكاه الداودي من رجوع الشافعي عن ذلك فيما
اذا قال له الصحابي لم يوافق عليه فتدريج في بواضع من الحديث فيمكن ان يحل قوله
ثم رجع عنه اي عما اذا قال له التابعي والله اعلم **قوله** لكن حديث البيهقي هذا
اعتراض على الخطيب والحاكم والزامهما بالتناقض فانه قد تقدم عن الخطيب
انه ممن يحكم على ما اضيف الى عصره صلى الله عليه وسلم بالرفع والتناقض كلام

الحاكم

الحاكم اطرافا انه يحكم بالرفع على ما لم يصف الى عصره صلى الله عليه وسلم ايضا
فكيف ما لا يحتمل عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه الا احتمالا واهيا
فقال قائل يحتمل احتمالا قويا ان يكون انما كان يقرع بعد موته صلى الله
عليه وسلم **فقال** الاحتمالات هنا لانه ان يكون في عصره وهو في ذلك
البيت ليس الا وهو الظاهر وان يكون في عصره وليس هو في البيت
وهو مرفوع عاهد بن الاحمالين لانه مضاف الى عصره صلى الله عليه وسلم
وان يكون بعد عصره فيكون الخلاف كثيرا فاشيا في انه ليس مرفوعا
وهذا احتمال من ثلاثة فضعف بهذا الاعتبار وايضا فانه لو كان بعد عصره
صلى الله عليه وسلم لم يطلق بل كان يقيده ببيت عائشة رضي الله
عنها مثلا او غيرها من نساء صلى الله عليه وسلم ورضي عنها وايضا
فانه بعد موته صلى الله عليه وسلم وان كانوا في الادب بعد صلى الله عليه وسلم
في الدرجة العليا لكنهم لا يبلغون فيه ما كانوا يبلغون في الحياة الا ترى قول
عروة ابن الزبير لعائشة رضي الله عنها من وراء الحجاب يا ام المؤمنين
الى ما تقول ابو عبد الرحمن يعني ابن عمر رضي الله عنهما الحديث في الاعتناء
في رجب اخبره مسلم وغيره وايضا فلو كان بعد عصره صلى الله عليه وسلم
لم يحصيه بالصحابة بل اضاف به هذا الادب الى التابعين او الى ايضا فانهم اكثر
اخلاقا الى امهات المؤمنين من الصحابة لاجل استغنائهم رضي الله عنهم
وقول الشيخ في نظره حكما ليس مجبدا فان ذلك ليس في عاب الحاكم
ولا ابن الصلاح مع ان كان تأويله كما قال ابن الصلاح فالتصرف فيها بما يوافق
الاعتراض ووجب التناقض غير حسن فكان ينبغي ان يقال ما وقف
لفظ ويقال والرفع عند الكل **قوله** في نظير اي حديث جابر بن عبد الله

انفا قول وهذا الحديث رواه المعين ابن شعيبه رضى الله عنه قال
 شيخنا فقهاء الناس في التفتيش على روايته من حديث المعين فلم يظفروا
 بها وانما هو من حديث النضر رضى الله عنه كذا أخرجه البخاري في الادب
 المفرد والشيخ تبع في عزوه الى المعين ابن الصلاح وهو تبع الحاكم في علوم
 الحديث والله اعلم **قوله** نعمتا ولنا له ما يورثه هذا التاويل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم ذكر لفظا في هذا الحديث فيتبادر الى الذهن حينئذ انه
 مرفوع لفظا فاحتاج الحاكم والخطيب الى استثناءه من ذلك نفي هذا الاحتمال
 وبقي كونه مرفوعا حكما واطلا في كلامها في اشكال ذلك مقتضا بان حكم الرفع **قوله**
 وانما جعلناه مرفوعا من حيث المعنى اى وكذا كل ما تقدم من اقوال الصحابة
 السنه كذا وامرنا بكذا وكذا نرى كذا موقوف لفظا وهو موجود في كلام
 ابن الصلاح في هذا الموضوع فانه ليس بجيد **قوله** وعديا فسر المعنى
 البيت سيل ما موقع الفاء في قوله محمول فقال النظم يتسارع فيه فقلت
 قد تشعب بتفصيل فتكون مقصوده له كان الثايل ان تفسير الصحابه مرفوع
 اجل قوله ومن حقه ان يفصل فيقول تفسير الصحابه لا يخلوا ما ان يكون
 للراى فيه مجال اولاقا اول لا يكون مرفوعا والثاني لا يخلوا اما ان لا يوجد
 عن غير النبي صلى الله عليه وسلم خوا سباب النزول او لا الثاني لا يكون
 مرفوعا لاحتمال اخذه عن اهل الكتاب والاول مرفوع فلم يرتضه فليتأمل
 ولوقال الشيخ في الرفع محمول لا تزن وانما كان التفسير المقتضى باسباب
 النزول مرفوعا لانهم شاهدوا النزول وتلقوا عنه صلى الله عليه وسلم القرآن
قوله ونحو ذلك عطف على قوله تفسير وشبيه ذلك هو لا يخلوا ان يوجد
 الا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل بيان اسما من نزلت فيهم الآية وكذا كل

ما لا مجال للراى فيه اذا كان المعنى من لم ياجد عن اهل الكتاب فنظم الشيخ
 جنيده غير وان بخلام ابن الصلاح حيث لم يأت بما يدل على قوله ونحو ذلك
 فلو قال رفعنا اذا ما كان كالا سباب لوقى **قوله** على اضافته شي الى الحكم
 ولا قول **قوله** وقولهم يرفعوا الايات قلت ايراد هذا اول الفروع
 البيت حتى يبقى قول الصحابي صرحا وقوله تاويل في فصل واحد قال شيخنا
 ولم يذكر رواه بلفظ الماضي وقد وقعت في عباراتهم ولا ذكر واما حكم هذه
 الحديث لو قيلت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد ظفرت لذلك
 بنال في سند البزار عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرويه اى عز به عز وجل جنيده
 من الاطاديت القدسيه **قوله** قلت من السنه الخ كان ايراده عند قوله قول
 الصحابي من السنه اليقين اولى وان كان له معنا مناسبة ما هو ذكر الثاني
قوله حكم المرفوع قال صاحبنا العلامة شمس الدين ابن حنبل فما وجه
 خطه قال النووي كله مرفوع متصل بلاحاف واخرج البخاري عن علي
 هو ان المدينى عن سفيان عن الزهري عن حميد بن المسيب عن ابي هريره
 رواه الفطره خمس وخمس من الفطره الختان والاستعداد ونسب لابط
 وتعليق الاظفار وقصر الشارب ووقع في روايه حسد عن سفيان
 عن اى داود يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية اى بكر بن ابي
 عن سفيان عند مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن احب
 في روايته ان سفيان كان تارة يكنى وتارة يصرح **قوله** السفياني لان
 الحديث ان قيل قوله وانى انى عن الكى يدل على الرفع فلا يحتاج الى قوله
 رفع الحديث قيل انما يدل ذلك على رفع الحديث عن الكى فيبقى ما عدا ذلك ويكون
 كانه قيل وقال النبي صلى الله عليه وسلم انى عن الكى **قوله** على راعه

اليسرى في الصلاة هذا الحكم بما خالف ما كافيا محابده مع كونه في الموطأ **قوله**
 وقد رواه البخاري من طريق القعنبى ليس بجيد فان عادتهم ان يقولوا من
 طريق فمن بين المخرج وبينه واسطه فكان ينبغي ان يقول عن القعنبى
قوله فصرح برفعه قال ابن الصلاح بعد ابراه به بعض هذه الاحاديث
 فكل هذا وانما له كتابه عن رفع الصحابي الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحكم ذلك لما اخره **قوله** فهو مرسل عبارة ابن الصلاح واذا قال الراوى
 عن التابعى رفع الحديث او يبلغ به فذلك ايضا رفوع ولكنه مرسل رفوع
قوله قلت من السننه هذه العبارة او لى بالاحمال من ائمة وما يورده
 قول الزهرى لمن ساله عن قول سالم المجاج ان كنت تريد السننه
 فافعل كما يريد سننه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعوز
 بذلك الاستننه فكان ذلك مقرر عندهم لا يحتاج الى تأمل ولا توقف **قوله**
 ثم رجع عنه تقدم في اول هذه الفروع عن الشافعى من كلامه في باب المناير
 من الام ما يدل على انه مذهب في الجهد يد بالنسبه الى الصحابه ولم يرجع
 عنه والله اعلم **قوله** يكن ان يحاب بان قوله رفع الحديث يصرح بالرفع
 بخدشه ان هذه الالفاظ وارده قبل تقرير الاصطلاح على ان الرفع لا يقتضيان
 الى النبي صلى الله عليه وسلم بسند يظهر فيه الاتصال فتقولك يصرح
 بالرفع مستلكن ما المراد الا الرفع اللغوي ويصدق بان يرفعه التابعى الى
 الصحابه فيرويه عن بعضهم بل وبان يرويه عن تابعى الكبريه فان الصراحه
 في الرفع الاصطلاحي وهذا بخلاف ما اذا قال التابعى ذلك عن الصحابي
 فانه يكون رفوعا لضعف الاحمال ثم لانه يرجح رجحانا واضحا ان الصحابي
 لا يرفع الا الى ائمة الناس وهو صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم

ويضعف

ويضعف احتمال غيره بخلاف هذا الحال في حق التابعى قال الاضاليز فيه على حد
 سواء او متقاربان **قوله** هل يكون حجه كونه مبنى على الحكم بارساله لان
 راى سيل ابن السبب حجه وانما جاز الوجه الثانى لان هذا وان حزم يكونه
 مرسل بطريقه احتمال الوقف تضعف بخلاف المرفوع صريحاً فانه مرسل قطعاً
قوله وما اتى عن صاحب البشير قوله في المصنوع كان ينبغي عزوه لمن
 اقدم من صاحب المصنوع واجل فانه موجود كما هو في الشرح في كلامهم
قوله نحو من اتى هذا المثال ليس بصحيح لانه يمكن ان يقال من جهة الدراى
 فان الحديث جاء فى بعض طرقه تقييده الكفر بان يصدقته والعراف يدعى
 علم الغيب فمن صدقه فى هذه الدعوى فقد كذب بقوله تعالى قل لا يعلم
 من في السموات والارض الغيب الا الله ومن كذب به جرف من القرآن
 فقد كفر وايضا فقد اضر النبي صلى الله عليه وسلم انهم ليسوا بمتبعين وانهم
 كذبه فمن صدقهم فقد كفر بتكذيبه صلى الله عليه وسلم ومن اتى الساجد
 مصدقاً بسحره اى موشى بانه حق او انه يورث بطبعه فقد كذب بقوله تعالى
 وما هم بغارزين به من احد الا باذن الله الايه كلها ثم ان القول السديد في
 اصل المسئله ان ما ياتي عن الصحابه مما لا مجال للدراى فيه ان كان حكما من الاحكام
 فهو رفوع لان الاحكام لا تؤخذ الا بالاتجاه او بقول من له الشرع وقد فرضنا
 انه مما لا يجتهد فيه فاحصر في انه من قوله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن من
 الاحكام فان كان ذلك الصحابي لم يأخذ عن الاسرايليات قلده لان ما لا مجال
 للدراى فيه لابد للصحابي فيه من موقف فيكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ
 المسئله تفروضه فيمن لم يأخذ عن اهل الكتاب والافقوف لاحمال ان
 يكون سمعه من اهل الكتاب وما يرد عن اهل الكتاب يحصر في ثلثه اقسام

ان يكون شرعا قد جاء بتصديقه فالعمل بشرعنا جليل او بتكذيبه فلا عمل
نقله مسكوتا عنه او يكون شرعنا ساكنا عنه فهذا هو الذي نقله
الحجابه عن اهل الكتاب لاحتمال ان يكون صدقا ويحتمل ايضا ان يكون قد بدل
في كذب ففى البخارى عن معاوية رضى الله عنه انه قال اصدق هؤلاء الذين
يحدثوننا عن اهل الكتاب كعب ومع ذلك قال النبيلوا عليه الكذب قال
شيئا يعنى ان الخبر الذي ينقله وفيه اخبار ببعض ما ياتي قد لا يقع كالمخبر
لكونهم قد بدلوه ولم يطلع كعب على ذلك لانه نفسه يكذب فانه يفتنه ما هو
رحمه الله قلت **فان قيل** كيف يوجد عن بني اسرائيل او يتقل من كتبهم
وقد روي البخاري في التفسير والاعتصام من صحيحه عن ابي هريره رضى
الله عنه قال **كان** اهل الكتاب يقرؤون التوراه بالعبرانيه ويفسرونها
بالعربيه لاهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا
اهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا امنا بالله وما انزل الينا الايه وللغوى
في تفسير قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ليستدلوا
باسم عن ابي غنم الانصاري رضى الله عنه انه بينا هو جالس عند النبي
صلى الله عليه وسلم جاء رجل من اليهود ومريجانا فقال يا محمد هل تكلم
هذه الجنان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اعلم فقال
اليهودى انها تتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثكم به اهل
الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا امنا بالله وكتبه ورسله فان
كان باطلا لم تصدقوه وان كان حقا لم تكذبوه واحمد والدارمي والبيهقي
في الشعب عن جابر بن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
انا نسمع احاديث من يهود نجينا افترى ان كتب بعضها فقال امهولون

انتم كاثوكت اليهود والنصارى لقد جئتكم بها بيضا نقية ولو كان موسى حيا
لما فسخه الا اتباعي ولقد الداري عن جابر رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسخة من التوراه فقال
يا رسول الله هذه نسخة من التوراه فسكت فجعل يقرأ ووجه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتغير فقال ابو بكر رضى الله عنه تكلمت النواكل
ما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر عمر الى وجه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعود يا الله من غضب الله
وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
دينا ونجده نبيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفس
محمد بيده لو بدلكم موسى فاتبعتوه وتركتموني لعطلتكم عن سوا السبيل
ولو كان حيا وادرك نبوتى لا تبعنى وفي سنده بحال من سعيد وليس
بالقوي وقد تغير في اخر عمر **قول** مهتوكون قال ابن قيس الهول الحق
والتهوك الوقوع في الاشياء وقال ابن القطاع هو كقولهم كاهنوا وايضا خبر
وقال عبد الحق الواعي والهوك والتهوك الخير في الامور وقول
امتهوكون اي تخيرون ورجل هواك ومتهوك اذا كان شغ في الامور
بحق والاهوك الاهوج واصله الذي تهوك في الامور اي تخير فيها والدارمي
ايضا عن يحيى ابن جعفر مرسل قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بكثف فيه
كتاب فقال كفى يقوم ضلالا ان رعبوا عما جاء به بينهم الى ما جاء به من غير
بينهم او كتاب غير كتابهم فانزل الله اولم يكفهم انا انزلنا عليك كتابا فيه
فالجواب ان هذه الاحاديث التاميه تحمل على تصديقهم فيما لم يكن شرعا
ما يصدر قد وبكذب جمع بينهما وبين احتجاجه صلى الله عليه وسلم لمخو اعنى

ولوا به وحدوا عن بني اسرائيل ولا حرج كما في البخاري في ذكر بني اسرائيل والترمذي
 والدارمي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقوله تعالى قل يا بني اسرائيل
 فأتواها ان كنتم صادقين وقوله عز وجل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه
 وعلى هذا ينزل قول الخطابي حديث ابي هريرة هذا الحديث اصله في وجوب
 التوقف عما يشكك من الامور فلا يقتضي عليه صحة ولا بطلان ولا تحليل ولا حرام
 انتهى وادفع دليل على ذلك قوله تعالى وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما
 بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه اي شأنا هذا ورقيا فاما صدقه صدقناه
 وما كذبه كذبناه على انه قد نقل عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم السماع
 من اهل الكتاب والنقل عنهم وهذا فرق المحدثون كما ترى في هذه المسئلة
 بين ما يكون راويه ممن حل عن اهل الكتاب فلا يحكم له بالرفع وبين غيره
 فيحكم له به فلعلمهم حملوا النبي في الحديث الاول والثاني على التنزه وان
 ذلك الحكم كان قبل ان يتم نزول الكتاب المهيمن وبكل الدين فيعرف بها الله
 من الكذب وقيدوا به الحديث الثالث وما بعده على تقدير الصحة بحياته
 صلى الله عليه وسلم خوف من تشعب الامر قبل تقرير الدين باتباع ما لم
 ياذن به الله او ما نهى الله عنه ولفظ الدارمي ظاهر في ذلك وقراره من دخول
 اللبس على من كان يقول عنادا انما يعلمه بشر او التمسك في وجدان
 المطعن لهم بان يقولوا انه يتعلم من اهل الكتاب فلما تقرر الشريعة وكل الدين
 وتم انزال الكتاب مهيئنا على كل كتاب زالت هذه الاحتمالات كلها واما
 غرضه وتغيير وجهه صلى الله عليه وسلم فقد يكون من فعل المكروه بل ومن
 خلاف الاول اذا صدر من عالي المرتبة كمن يطول معاد رضي الله عنه الصلاة
 ومن التفسير في فهم الامر الواضح كالذي سأل عن ضالته الا بل وللمجد والوعظ

وخود لك والله الهادي قل شيخنا شيخ الاسلام ابن حجر في اواخر شرحه
 للبخاري بعد ان ذكر بعض ما ذكره اصحاب السلف في الزجر عن استنباط الكتاب
 كما هو مشهور في باب الاحداث وفي باب السير والاول في هذه المسئلة
 التفرقة بين من لم يتمكن ويصير من الراخين في الايمان فلا يجوز له النظر في شيء
 من ذلك بخلاف الراخي فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج الى الرد على المخالف
 ويدل على ذلك نقل الآية قديما وحديثا من التوراه والزاهم اليهود بالصحة
 محمد صلى الله عليه وسلم بما يشرحونه من كتابهم ولو لا اعتقادهم جوار النظر
 فيه لما فعلوه وتواردوا عليه انتهى واذنا بل كلام ائمتنا وامامهم ارشده
 الى ذلك قل **ل**نا في وجه الله في الام في باب ترجمه كتب الاعاجم
 ما رخصه وما وجد من كتبهم فهو مضمك كله وينبغي للامام ان يدعو من ترجمه
 ان كان عالما من طب او غيره لا مكروه فيه باعه كما يبيع ما سواه من المعاني
 وان كان كتاب شرك شقوا الكتاب فاشفعوا باو اعينه وادانه فباعها
 ولا وجد لمخرجه ولا دقته قبل ان يعلم ما هو ولو كان ترى قد علم ولم يخبر
 توراه ولا غيرها وقيد ما شق بكونه كتاب شرك وابطاح الانتفاع
 بما لا مكروه فيه وجعل معيار ذلك النظر في وجهه ان لا فيه قبل معرفته
 فكل ما صدقه كتابا بل ما لم نكده لا مكروه فيه وكل من نصر على التوراه والآل
 من اصحاب علم ذلك بالتبديل فيجعل ذلك هو المدار وادعاه في الكل
 مكابيه فيختصر ما يدل منها بشهادة الذكر الحكيم وق **ل**نا في الغوى انه يجوز
 للجنب قراتها وادفع منه في جواز مطالعتها واجترامها نقل الشيخ محي الدين
 النووي في شرح المذهب عن المتولي انه ان ظن ان فيها شيئا غير مبدل
 كره منه اي الحديث ولا يجزم واقعه عليه والله الموفق **قوله** تحسينا

للظن به اي ان الصحابي الذي لم يعرف انه اخذ عن اهل الكتاب بحسن الظن به وجعل
حاله على انه كفت عن السماع عنهم والرواية عنهم لتغير النبي صلى الله عليه وسلم
عنهم **قوله** فيقول عهدنا بهم يعني ان ابن حزم يقول في هذه المسئلة بالكف
مشيا مع اللفظ داراى القائلين بالرفع تركوا حديثا من هذه يلزمهم بذلك
التناقض فيقول عهدنا لهم يقولون لا يقال مثل هذا من قبل الراي يعني تلامي
نبي لا يعلمون هذا الحديث **قوله** ولا تكاره وجه اذا قيل بالانقياض القيد
اشفى ان يكون لا تكاره وجه **قوله** ففعل بعض ذلك سمعه ذلك الصحابي قد علمت
ان هذا الاجري الا في حق من قتل اخذ عن اهل الكتاب واما من جهل حاله فحسب
الظن به كقات الامام ولا يحمل ذلك الا على سماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم
ان كان منقولاً عنه التفسير عن اهل الكتاب والزجر عن السماع عنهم فهو احرى
بان يحكم على ما قاله بالرفع **قوله** وما رواه عن ابن هدير البيتين الا حسن
تحريكها الثاني وسكونها فيجوز لا يصير في الثانيه سناد الردف
نحو قوله بردف والبصر غير مردف وقوله عجيب هو عجيب لان ابن
سيرين قد صرح كما في الشرح بان كل ما يروى عن ابن هدير فهو مرفوع فاشفى
التعجب من الحكم على ما كور فيه قال بل ومن الحكم على ما لم يكر فيه فانه لم يثبت
قال شيخنا فلو قال وذا تجرب كان احسن لان هذا الاصطلاح لم
يعرف الا لهما ابن سيرين من اهل البصر قلت انا لوقال ودافق
كان احسن لان هذا اقرب في كونه مرفوعا مما تقدم ولا سيما اذا انضم اليك
كونه لا محال للراي فيه والثالث لان اللذان اوردهما لاحتجاج بهما الى شئ
من ههنا فان كلاهما قد ورد بمسندا **قوله** اما المسند قال شيخنا
ليس بين الحمار وبين حماد بن زيد غير واحد فلو ابرق الشيخ كان اولي

مع عدم الاخلال باختصار لكن كان الشيخ كتبه من حفظه فلم يستحضر الولا
قوله المرسل قلت هو من الرسالة واصحابها الاطلاق لا ما بينك وبينه بون
فلما كان بين المرسل والمرسل اليه واسطة هي المرسل عنه كان كانه قد ارسل
الحديث اليه بتلك الاداة التي اضافها بها اليه فاشبهه البعيد الذي وصلت
ما بينك وبينه برسول بلغه عنك ما تريد **قوله** مرفوع تابع الخ دخل
في التعريف ما اذا سمع الكافر من النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يسلم حتى مات
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه تابعي اتفاقا فمقتضى التعريف
ان يكون حديثه الذي سمعه منه صلى الله عليه وسلم مسلا وليس كذلك
بل هو موصول لا خلاف في الاحتجاج به وذلك كالشيوخ في رسول الله
وفي روايه فيصير فقد اخرج حديثه الامام احمد وابو يعلى في مسنديهما
وساقاه مساقا لحديث المسند من حديث احداثا التابعين
سعيد ابن ابي راشد انه حدثه انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ثوب وكان له معه قصه طويلة منها ينظم الى حاتم النبوة ومنها انه
صلى الله عليه وسلم قال له وكتبتم الى قيصر فرفع كتابي فلا يزال الناس
تذكر كلته ما كان في العيش خير وفي رواية احمد وكتبتم الى صاحبكم
فامسكوا فلا يزال الناس يحدون عنه باسمادام في العيش خير ويخرج
منه ما اضافته الصحابي الذي اخبرنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم
غير محيز كسعيد الله ابن عدي بن الحيار الذي ضل به كبار التابعين كان
اباه قتل يوم بدر كافر اعلى ما قال ابن حزم كولا وعدا بن سعد اباه في مسيله
الفتح وكهما بن ابي بكر الصديق رضي الله عنهما فانه ولد عام حجة الوداع فقل
مقتضى التعريف لا يكون مسلا بل موصولا لانه من اضافته صحابي الى النبي

صلى الله عليه وسلم وليس كذلك بل هو مرسل عني فيه ما يحتمل المراسيل ولا يقال
 انه مقبول كمراسيل الصحابة لان روايتهم بالصحابة اما ان يكون عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وعن صحابي اخر والكل مقبول واحتمال كون الصحابي الذي ادرك
 وسمع بروي عن التابعين بعينه جدا على ان ذلك استقري فلم يبلغ غير ما حدث
 بخلاف مراسيل هؤلاء فانما عن التابعين بكثره فتقوي احتمال ان يكون الساقط
 عن صحابي وجا احتمال كونه غير مقبولا بـ **قوله** ان ما جزم به يقبل قطعا
 لانه صحيح عنده لان الساقط قد يكون ثقة عنده ولا يكون ثقة عندنا فلو كان
 لا يمكن ان يطلع فيه على جرح فلو كان مرفوعا بـ **قوله** مرفوعا بـ **قوله** مرفوعا بـ **قوله** مرفوعا
 من النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** او سقط راو عطف على مرفوع بقدر بـ **قوله** مرفوعا
 اي المرسل مرفوع التابعي او دو سقط راو من سنده وجعل راو يا اسم جنس
 بدليل تقسيم اياه في الشرح بقوله ما سقط راو من اسناده فاكتر في ذلك
 شخت وهذا القول ظاهره مشكل جدا فانه يقتضي انه لو كان احد في هذا
 الزمان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا يقبل ولو اسقط
 جميع السند عند من يقبل المرسل وما اظن احدا يقول بهذا فيعلب على النظر
 انه مقتيد بالقرون الثلاثة كما روي عن ابي حنيفة رحمه الله فقلت
 لكن قوله من اسناده ياي ذلك فان من فيه للتبعية فيلزم ان يكون
 من السند والله اعلم وقوله من قال المرسل قول غير الصحابي
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان المراد بالغير التابعي لما تقدم **قوله** فالمنشور
 انه ما دفعه اي ولو كان **قوله** من كبار التابعين مثل ثلثه انفس كل منهم من طبقة
 فبعيد الله له روي وهو صحابي من جهة وتا بعي من جهة الدراية وقيس
 ابن ابي حازم الجلي مخضرم ما سلم الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم

على ان لا يه صحبه وسعيدا بـ **قوله** بكل اعتبار هكذا حفظت هذا عن شيخنا
 ابن ابي الخياط له روي وقد قال المصنف في النكت انه اعترض على ابن
 الصلاح بان سعيد الله ذكر في جملة الصحابة **قوله** وهذا الاعتراض
 ليس بصحيح لانهم انما ذكر وجروا على قاعدتهم في ذكر من عاصره لان سعيد الله
 ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل انه راي النبي صلى الله عليه وسلم
 كما ذكر واقيس ابن ابي حازم وامثاله ممن لم ير النبي صلى الله عليه وسلم
 لكونهم عاصروه في القول الضعيف في حد الصحابي وانما روي بعينه الله
 ابن عدي عن الصحابة عمرو وعمن وعلم في اخرين ولم يسمع من ابي بكر فذا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** كالزهري وابي حازم هو سليل ابن خنيس
 وليس هو قريش بالقيس **قوله** بل هي منقطع كان ينبغي معضلة فان
 المرسل والمنقطع وان اشتركا في الساقط من كل منهما واحد لانه صحيح بالغا
 بينهما فانقطع ما سقط واحد قبل الصحابي والمرسل ما سقط منه واحد
 هو الصحابي والفرق ان التابعي اسقط من بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 والظاهر ان ذلك تابعي وصحابي لان فرض المسألة انه تابعي صغير كبير
 الرواية عن التابعين فصار الساقط اثنين متواليين في طبق عليه
 تعريف العضل **قوله** ابن الصلاح وهذا المذهب فرع لمذهب
 من لا يسمي المنقطع قبل الوصول الى التابعي مرسل او اما من يسمي مرسل
 سواء كان انقطعه بسقوط اثنين متواليين كراهم لا فهذا عنده مرسل
 لان المراد بالتابعي قوله قبل الوصول الى التابعي من ليس بينه وبين
 النبي صلى الله عليه وسلم واسطه في ذلك الحديث الا الصحابي واسانيد
 هؤلاء الصغار يحتمل ان يكون سقط فيها قبل ذلك التابعي واحدا فاكتر احتمالا فتويا

فكون منقطعاً عن كيف ما كان السقط على ان العواكب كما قال المصنف في التلث
 ان يقول قبل الوصول الى العاين فانه لو سقط الثاني ايضاً كان منقطعاً لا سيما
 عند هؤلاء ولكن هكذا وقع في عبارة الحاكم فتبعه عليه **قوله** ولم يلتزموا من العجايب
 الا الواحد والاثني ليس ذلك قديماً بل ولولوا اكثر من ذلك فان العجم بكسر
 المرواية عن التابعين لا يلتزم لتمام العجايب والكبير من راي الكابر العجايب والصغير
 من لم يلزمه اصغرهم لا كما يفهمه كلامه **قوله** ابن عباد قال في التلث بكسر العين
 وخفيف الموحدة وقال سمع منهم كلام ثم استثنى عبد الله ابن جعفر وعبد الله بن عمر
 كما ذكر في الشرح **قوله** وعبد الرحمن ابن ازهر قال في التلث وقال ابن جهم
 انه لم يسمع ايضاً من عبد الرحمن ابن ازهر ثم حكى عن احمد ابن صالح الصري انه قال لم يسمع
 منه فيما اري ولم يدركه قلت وكذا قال احمد ابن حنبل ما اراه سمع منه قال
 ومعه ما ساه يتولا عنه انه سمع منه ولم يسمعنا عندي شيئا ثم قال وسمع من
 جماعة اخر من مختلف في محبتهم فقد منهم ابا امامة ابن سهل ابن حنبل وقال
 فهو لا سبعة عشر ما بين محابي ومختلف في محبته كذا قال غير ان الذين ذكر في
 الشرح والتلث انما هم ستة عشر ثم قال وقد تشبه المصنف لهذا الاعتدال
 فاعلى حاشية على هذا المكان من كتابه فقال قوله الواحد والاثني كالمثال والا
 فالزهري قد قيل انه راي عشرة من العجايب وسمع منهم انسا وسهل ابن سعد
 والسائب ابن يزيد ومحمد بن الربيع وسنين اباجميلة وغيرهم وهو مع ذلك
 اكثر روايته عن التابعين والله اعلم **قوله** فقد لقي من العجايب اعتراض غير متكر
 لان لقاها لم لم يرفع عن رتبة من لقي الواحد والاثني فقط بالنسبة الى الرواية
 كما تقدم على ان بعضهم راها روي مجرده من غير سماع فقد اختلف في سماعه من عبد الله
 ابن عمر كما قال الشيخ بل واختلف في لقائه له وسماعه من ابن جعفر بعبد

والله

91 واختلف في سماعه من عبد الرحمن ابن ازهر وبعضهم لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 شيئا او انما سمع حرفا او حرفين فسهل ابن سعد هو الساعدي ادرك من حياه
 النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سنة وربعه ابن عباد بكسر الهمزة
 وتخفيف الموحدة الذي راي النبي صلى الله عليه وسلم في سوق عكاظ في العشر
 على القبائل وعبد الله ابن جعفر ابن ابي طالب ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولد بالمحبشة في العجم اليها وادرك من حياه النبي صلى الله عليه وسلم
 عشر سنين والسائب ابن يزيد هو الكندي وقيل اردي وقيل غير
 ذلك يعرف بان اخذ النمر روي عنه قال حج بي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 وانا ابن ست سنين وسنين ماله ونونين معضرا بوجهيل يفتح الجيم ابن فرقد
 السلي وبقا الفري وعبد الله بن عامر ابن ربيعة السلمي العنزي يسكنون
 النون حليف بني عدي كان عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ابن
 خمس او اربع سنين وابو الطفيل هو عامر وقيل عمر وابن واهله بالمشقة اليثي
 ولد عام احد في درك خوخا في سنين ومحمد ابن الربيع الخزرجي عجل من النبي
 صلى الله عليه وسلم بجهة من بركات في دارهم والمسور ابن مخرمة
 الزهري ادرك خوخا في سنين وعبد الرحمن ابن ازهر روي عنه انه كان يفتح مكة
 محمدا وله حديث واحد هذا ما في الزهري ويعترض على العبارة ايضا باي
 حازم فقد قيل انه لقي جماعة من العجايب منهم ابو هريرة وابن عمر وابن الزبير والحسين
 ابن علي رضي الله عنهم **قوله** فعل هذا المرسل والمنقطع واحد اي الفصل **قوله**
 وجه قطع الخطيب قال النووي على ما نقل عنه وجماعة من الحديث **قوله** وعلى هذا
 فيكون قوله راي ليس كذلك بل التحقيق انه مقيد للقول السابق كانه لما قالوا
 ما سقط من اسنانه لا اذ كان كثر قال بشرط ان لا يكون تمليسا بان لا يكون

للراوى سماع من فوقه فيعمل ذلك الاطلاوع على كلامه واما القول الرابع الذي
 لا بد منه قول من يسوى بين المرسل والمنقطع فيقول المرسل ما سقط من
 اسنانه راو واحد وهذا موجود في استعمال اهل الحديث فقد روى البخاري
 خبرا عن ابراهيم النخعي والفضائل المرفوعة عن ابي سعيد بن قيس قال ابراهيم عن ابي
 سعيد مرسل وعبارته ابن الحجاج في مختصره المرسل قول غير النخعي
 قال صلى الله عليه وسلم قال بعض اصحابنا كاحكام ابن كثير شانه التناوله
 غير النابغى فعلى هذا بعد قول اخر فتأمل **قوله** واحتج ملك الابيات
 مضمون هذه الابيات لم يبين من مباحث هذا الفن وكذلك لم يستقص
 تقا ربيعة علي والحنفية لا يقبلون المرسل الا اذا كان مرسله من اهل القرون
 الثلاثة الف ضله فان كان من غيرها لم يقبلوه لقوله صلى الله عليه وسلم
 في حديث عمر رضي الله عنه ثم نفثوا الكذب اخرجوه النسيان بسند صحيح
 وهو في الصحيحين غيرهما عن عثمان بن حنيف عن ابي هريرة بلفظ اخر اني قرني
 ثم الدين بلونهم ثم الدين بلونهم ثم الدين بلونهم وفي رواية فلا ادري اذكر بعد ثوبه
 مرتين او ثلاثا ثم ذكر قوما يشهدون ولا يستشهدون ويحسبون ولا يحسبون
 ويندرون ولا يغفون وهو بمعنى نفثوا الكذب والله اعلم وقال ابو بكر الباجي
 من المالكية وابو بكر الرازي من الحنفية لا يقبل المرسل الا من عرفناه لا
 يرسل الا عن ثقة اجماعا ومذهب احدى روجه الله في روايته عنه قبول المرسل
 عالم بغير رضى بسندا وهذا من فروع عمله بالضعيف الذي لم يجد في باب
 غيره فلا ادري لم لم يبينه على مذهبه فيه لكن ورد عنه روايه بالرد والاول
 اشهر نقل ذلك عنه جماعة من الشافعية وعن شيخنا البرهان انه نقله عنه من الخليل
 الشيخ نعم الدين بن قيم الجوزية **قوله** والى فيما بين عبد الهادي **قوله**

شيخنا

شيخنا البرهان ونظمت في حيت فقلت قلت عزى لاحد من حنبل
 شيعته احتجاجة بالمرسل انتهى والشافعي يقبله بالتشروط السبعة المذكورة
 عنه فلا يعلم احدها المرسل مطلقا بل ذكر عن بعضهم انه قواه على المسند وقال
 من اسند لك فقد احالك ومن ارسل فقد تكفل لك نعم شذبا و اسحق الاسفرائيني
 وابو بكر الباقلائي فردا كل مرسل حتى يرسل العصابة **قوله** الى ان المرسل
 ضعيف يعني مطلق المرسل والافقد يكون حسنا وذلك اذا تقوى واعتضد
 وعبارته ابن الصلاح وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه
 هو المذهب الذي استقر عليه اراجاهمير حفاظ الحديث ونقاد الانرو و تداووه
 في نقض بينهم ولما ذكرنا نقل عن مسلم سليل شيخنا عن الذي يجب مسلم بعد من هو
 فقال على ان المديني وانما اجهت نسبة رد المرسل للمسلم لان خصه نقل
 اتفاق الحديث عارده ثم نقص جميع كلامه غير هذا الموضع منه فلو لا ان ذلك شايخ
 عندهم لرده عليه بان هذا لا يعرف او قد قال فلان او خودك قلت **قوله**
قوله مسلم قوله مسلم انما هو في ما سقط من اسنانه راو سوا ان بعد
 الثاني او قبله فيتم المرسل والمنقطع **قوله** خصه الذي رد عليه الضمير المستتر
 لمسلم والمجور والذي اي هذا الكلام ذكر مسلم عن خصه الذي رد مسلم
 عليه اشتراط بنوت اللقي في الاسناد المعنعز وذلك انه حكم عن بعض الناس
 انه لا يقبل الاخبار المعنعزة عن الثقات الا اذا نقل ان الراوي لقي من روى
 عنه بالنعنعنه ونحوها واول مرة من الدهر ولولم ينقل انه سمع منه واما اذا لم ينقل
 لقيه له فانه يوقف خبره ولو كان العلم جاحدا بامكان لقاياه له لادراك حيايه
 والضمير في قوله قلته للاشتراط اي فان قال هذا الخصم قلت اشتراط
 بنوت النفا ولفظ مسلم وقد تكلم بعض مستحلي الحديث من اهل عصرنا بقوله

لوضربا عن حكايته صفا لكان رايا متينا الى ان قال زعم ان كل اسناد
 حديث فيه فلان عن فلان وقد احاط العلم بانها قد كانت في عصر واحد وهايز
 ان يكون الحديث الذي روى الراوي عن من روى عنه قد سمعه منه وشافه
 به غير انه لا يعلم له منه سماعا ولم يجد في نفي من الروايات انها التقيا قط
 او تشابها حديثا من الحجج لا تقوم عنده بكل خبر جاز هذا المجي حتى يكون عنده
 العلم بانها قد اجتمعا من وجهين فصاعدا وتشابها بالحديث بينهما او
 برده خبر فيه بيان اجتماعها او تلاقيهما من وجهين فاقا فوقها انتهى وفي اوله
 اختصار **قوله** لكن اذا صح لنا مخرجه الالبيات حكى عن شيخنا البرهان الخليلي
 انه قال ينبغي على شيخنا في كلام الشافعي الذي ساقه في جوارز العمل بالمرسل
 شرطان اخران وقد نظمتهما فقلت او كان قول واحد من محجب
 خير الانام عجم وعرب او كان فتوى جل اهل العلم وشيخنا اهل
 في النظر اهل المدكور وموال شرطان المذكوران **قوله** المرسل الاول
 هو بكسر السين يوضحه قول الشافعي من اخذ العلم عن غير رجال التابعين الاول
قوله هو مجزوم الى اخره الشاهد في قوله نصيبك وهو فعل الشرط
 فان جزمه با دال على جزمها للجزا الا انه ليس لنا اداة تجزيم الشرط فقط
 بل متى صح جزمها له جزم الجزا وبالعكس ولو جعل الشيخ في موضع اذا لكان
 جازيا على الكثير الناشي ولم يحتج الى ان يخرج على مذهب الكوفيين او كان
 يبقى اذا ويسقطها ويقول يقبل منوعا **قوله** الخصاصه هي الفصد
 وكذا الخصاص من **قوله** فقتل الجيم اي فظهر الجليل ولا تشكك حاله الى غير ذلك
 ظنك وقوله الى اخر البيوت الاربعه يعني من اول هذه المقوله وقد اصله
 الشيخ بان قال الالبيات قاله شيخنا البرهان **قوله** في نوع الحسن

تمه كلام ابن الصلاح هنا ولهذا احتج الشافعي برسالات سعيد بن المسيب
 فانها وجدت مسانده من وجوه اخر ولا يختص ذلك عنده برسالة
 ابن المسيب كما سبق ومن انكر هذا انما ان الاعتماد جليل يقع
 على المسند دون المرسل فيقع لغوا لا حاجة اليه فجوابه بالمسندتين
 صحة الاسناد الذي فيه الارسال حتى يحكم له مع ارساله بانها اسناد
 صحيح تقوم به الحجج على ما مهدنا سبيله في النوع الثاني وانا ينكر هذا
 من لا مذاق له في هذا الشأن انتهى وسياتي له مزيد بيان في حاشية
 قوله فان يقل فالمسند المعتمد مع ما سبق في نوع الحسن **قوله** انه
 حكاه هناك اي ابن الصلاح ذكر كلام الشافعي في نوع الحسن والناظم اسقطه
 ونبه عليه بقوله كما يحكي **قوله** ووجه الاعتراض عليه لا يقال
 الجواب عنه انه ارشد الى بنية كلام الشافعي ليعلم بنية الشروط
 لانا نقول العادة في مثل هذا ان يكون الكلام المطوى لا حاجة اليه
 في المسئلة المدكور **قوله** كما راى التابعين الظاهر ان المعيار انما هو كون
 جل روايه التابعي عن الصحابة ولو كان صفرا واما اذا كان جلا روايته
 عن التابعين فانه لا يقبل مسلسلة ولو كان كبيرا والى ذلك يرشد كلام
 الشافعي الاتي في قوله والاخر كثر الاحاله الى اخر **قوله** مع وجود
 الشرطين اي هذه الثلاثة شروط معتبره مع كل قرينه من السبع
 التي قوى بها الشافعي المرسل **قوله** باسنادها اليه عجيب اما اوله
 فان كلامه من الطرفين ينتهي الى الاصح فالاسناد ان ينتهيان جليل الى الاصح
 ومن ثم الى الشافعي طريق واحد وهي الربيع عن الشافعي واما ثانيا
 فان من كل من الخطيب والبيهقي وبين الاصح واحد فقط فلو ابرز لم يحل

بالاختصار او كان يقول عن شيخيهما بدل باسناديهما وقول الشافعي رحمه الله
ما قبل عنه لفظه قبل مثل هذا الموضع مراد بهما اذ وصل وروي
قوله فلا اعلم واصلايهم يقبل بالضم على البناء للجهول مرسله مرفوع
لنبايته عن الفاعل **قوله** احييت ان يقبل مرسله قال الشافعي
بعد هذا ثم لا تنتهض الحجة به انتهى بها بالحديث المسند وكان ينبغي
الاكتفاء بهذا الشرط ولا يحتاج الى تقييد كونه من كبار التابعين لا بقوله
اذا كان من صفارهم او كثرت روايته عن التابعين وان كان كثيرا غلب
على الظن ان بينه وبين الصحابة اثنان فلو سلم لنا كون شيخه ثقة لم ندر
ما حال شيخ شيخه قال شيخنا لكن مع وجود الشرطين وهما كونه اذ سمى
لا يسمى الا ثقة وكونه من كبار التابعين ينبغي ان لا يحتاج الى عاضد **قوله**
فليحل النظم الخ الظاهر ان المحل الاول اظهر وانجح لان الكلام في المرسل
وهو انما ورد للمحل بهذا المحدث فاذ اعلم انه لا يحذف الا ثقة سوى
ذلك ولا يضر كونه يروي المسندات عن الضعفاء لانه با برار رجاله
المسند مخلص من العهد وتقدير البيت في قوله وافقهم لا ينقص
لفظ وافقهم فان خالفهم رد مرسله الا اذا كانت مخالفته بالنقص
وهل المراد بالمخالفة المناقاة او ما مواعم حتى يدخل ما اذا ورد احدها
مطلقا والاخر مقيد وخبر الظاهر ان المراد ما مواعم فان زاد احدها
زياده مستقلة فحكم حكم الحديث المستقل فيتوقف فيها حتى يعتد
قوله فان يقل البيت سبق بيانه وان الفخر الرازي حمله على ما اذا كان
المسند ايضا لا يتوهم بنفسه فكل منها جيد يعتد بالآخر وان
المختار ان يركب من كلامه وكلام ابن الصلاح الذي سبق فربما يجواب

فيقال

فيقال فائدة تظهر بان ينظر فان كان ضعيفا يصلح لان خبره هامجيد
كالمرسلين كل منها يعتد بالآخر كما تقدم في كلام الشافعي وان كان فوق
ذلك افادنا المسندان ذلك الساقط في طريق المرسل مقبول ثم يرجح
هذا المسند بانضمام المرسل اليه على سند آخر في رتبته لم يعتد
قال شيخنا وقول الشافعي فان شركة الحفاظ المأمونين لا تسهل ما اذا
كان المسند ضعيفا وقد تقدم ما فيه عند قوله فان يقل يحتج بالضعيف
قوله تبيننا صحة المرسل اي صحة ذلك الموضع الساقط منه ما بين
التابعي وبين النبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك الساقط مقبول
وهذا كما ترى يتعلق بالطريق واما المتر فربما عارضه شي فترجح حينئذ
بما عضده **قوله** ورسموا منقطع عن رجل البيت معنى رسموا رسومات
من الرسم وهو الاثر والمادة تدور على الاعلام قال في القاموس
الرسم الاثر وبقيته والرسوم الداهية وطالع يطبع به راس الخاطيه
كالراسوم والعلامون وبم رسم لحظ مخطط وقال ابن الصلاح بعد
ما نقل عن الحاكم وهو في بعض المصنفات المعتبر في اصول الفقه معدود
في انواع المرسل وعن شيخنا الحافظ برهان الدين ان جمهور اهل الحديث
على ان عن رجل متصل اسناد به مجهول وقد نظره فقال **قوله**
قلت الاصح انه متصل لكن في اسناده من مجهول وهذا هو التحقيق
ان هذا ليس مرسل ولا مشقطع لانه لا ينطبق عليه تعريف واحد منها
بل هو متصل في اسناده وراوهم وهذا اذا لم يمنع كما اذا قيل رجل
قال حدثني فلان فان عنعن الرجل اليهم لم يحكم عليه بالاتصال لاحتمال
ان يكون ذلك اليهم مدلسا فيقال هذا ظاهر الاتصال فيه بهم

وعبار الشيخ في التكت اقتصر المصنف على هذين القولين اي انه مرسل
 او منقطع وكل من القولين خلاف ما عليه الاكثر في الاكثر من ذهبوا
 الى ان هذا متصل في استناده مجهول ثم قال وما ذكره المصنف
 عن بعض المصنفات المتبرع ولم يسمه فالظاهر انه اراد به البرهان
 لاما من الحرمين ثم قال وما ذكره المصنف عن بعض كتب الاصول
 قد فعله ابو داود في كتاب المراسيل فيروي في بعضها ما اهتم فيه
 الرجل وجعله مرسل بل زاد اليه في سننه فجعل ما رواه
 التابعي عن رجل من الصحابة لم يسم مرسل وليس هذا منه بحيداهم
 الا ان كان يسميه مرسل وجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب
 وقد روى البخاري عن الحميدي قال اذا صح الاستناد عن الثقات
 الى رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة وان لم يسم ذلك
 الرجل وقال الاثر قلت لا يسمي عبد الله يعني احمد بن حنبل
 اذا قال رجل من الثقات يعني حديثي رجل من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم وقد ذكر المصنف
 في اخر هذا النوع للتاسع ان الجماله بالصحابي غير قادحة لانهم كلهم
 عدول وحكامه الخافض ابو محمد بن عبد الكريم الخليلي في كتاب الفتح
 المعلق عن اكثر العلماء انتهى بغير فرق ابو بكر الصيرفي من الشافعية
 في كتاب الدلائل بين ان روي التابعي عن الصحابي معنعنا او مع
 التصريح بالسامع فقال واذا قال في الحديث بعض التابعين عن
 رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل لاني لم اعلم سمع التابعي
 من ذلك الرجل اذ قد حدث التابعي عن رجل عن رجلين عن الصحابي

ولا ادري هل امكن لقادلك الرجل امر لا فلو علمت مكانه منه لجعلته
 كدرك العصر قال واذا قال سمعت رجلا من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل لان الكل عدول انتهى كلام الصيرفي وهو حسن متجه
 وكلام من اطلق قبوله محمول على هذا التفصيل واسه اعلم انتهى كلام
 الشيخ في التكت ولا يتجه كلام الصيرفي الا بعد تقييد المعنفين
 بكونه مدلسا واسه الموفق **قوله** وفي البرهان لاما من الحرمين
 الى اخره هو من فروع تسمية المنقطع مرسل بعد تسليم ان هذا من
 المنقطع **قوله** التي لم يسم حاملها اي انه يحتمل ان يكون ذلك الكتاب
 جوابا وذلك الحامل رسول المكتوب اليه اعيد الجواب على يد وهو
 كما في **قوله** اذا سمى الاصل باسم لا يعرف به يدخل فيه المهل كما اذا قال
 حدثني محمد مثلا وفي مشايخه جماعة كل منهم اسم محمد وبعضهم ضعيف
 والمجهول كما اذا قال حدثني فلان ابن فلان الفلاني باسمه واسم
 ابيه ونسبه مثلا وكان مع هذا مجهولا لا يعرف **قوله** كالمرسل
 اي في انه مردود الا ان اعتضد **قوله** قلت الى اخره منصب الى هذه
 الصور الاخيرة **قوله** في قوله اما الذي ارسله اليك يسمى
 في اصول الفقه قال الشيخ في التكت اعترض عليه بان الحديثين
 ايضا يذكرون مراسيل الصحابة فاوجه تخصيصه باصول الفقه
 والجواب ان الحديثين وان ذكروا مراسيل الصحابة فانهم لم يختلفوا
 في الاحتجاج بها واما الاصوليون فقد اختلفوا فيها ثم ذكر قول
 الاستاذ وان عامه اهل الاصول خالفوه فاجابها **قوله** اذ قد
 سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين استقرى في وقع من روايه

الصحابة عن التابعين فلم يوجد فيه حكم من الاحكام وانا ذلك مجرد قصص
 واخبار هكذا حفظت من شيخنا وقت لا شيخنا المصنف ان ذلك انما هو بحسب
 الاكثر في ذلك وقد صنف الحافظ ابو بكر الخطيب وغيره في رواية الصحابة
 عن التابعين غالبها ليست احاديث مرفوعة وانا هي من الاسرار البليات
 او كليات او موقوفات وبلغني ان بعض اهل العلم انكر ان يكون قد وجد شيء
 من روايه الصحابه عن التابعين عن الصحابه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فرائيت ان اذكر هنا ما وقع لي من ذلك للتفايده فمن ذلك حديث سهل بن سعد
 عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم املا عليه لا يستوي
 القاعدون من المؤمنين فجا ابن ام مكتوم الحديث رواه البخاري والفتاوى
 والترمذي وقال حسن صحيح وحديث السائب ابن زيد عن عبد الرحمن
 ابن عبد القاري عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام
 عن حربه او عن شيء منه فقراه ما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كنب له كتابا
 قراه من الليل رواه مسلم واما كتاب السنن الاربعه وحديث
 جابر ابن عبد الله عن ام كلثوم بنت ابى بكر الصديق عن عائشة ان رجلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يغسل هل عليه من عمل
 وعائشه طالسه فقال اني لا افعل ذلك انا وهذه ثم نفعل اخرجه
 مسلم وحديث عمرو بن الحارث المصطلق عن ابن ابي رينب امراه
 عبد الله بن مسعود عن زينب امراه عبد الله بن مسعود قالت خطبت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معشر النساء تصدقن ولو
 من جلبكن في بكن اكثر اهل جهنم يوم القدره رواه الترمذي والنسائي والحديث
 متفق عليه من غير ذكر ابن ابي رينب حبله من روايه عمرو بن الحارث عن زينب

نفسها والله اعلم وحديث يعلى ابن اميه عن عنبسه ابن ابي سفيان
 عن اخته ام جيبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى نيتي عشر
 ركعه بالنهار او بالليل نيتي له بيت في الجنة رواه النسائي وحديث
 عبد الله ابن عمر عن عبد الله بن محمد ابن ابى بكر الصديق عن عائشة قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم ترى ان قومك حين بنوا الكعبه
 قصر وا عن قواعد ابراهيم الحديث رواه الخطيب في كتاب روايه الصحابه عن التابعين
 باسناد صحيح والحديث متفق عليه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله ابن عبد الله ابن محمد ابن ابى بكر اخبر عبد الله ابن عمر عن عائشة
 بذلك فعمله من روايه سالم عن عبد الله بن محمد وهذا يشهد لصحة طريق
 الخطيب ان ابن عمر سمعه من عبد الله بن محمد عن عائشة والله اعلم
 وحديث ابن عمر عن صفية بنت ابى عبيد عن عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في الخفين عند
 الاحرام رواه الخطيب في الكتاب المذكور والحديث عند ابى داود
 من طريق ابن اسحق قال ذكرت لابن شهاب فقال حديثي سالم
 ابن عبد الله كان يصنع ذلك يعني قطع الخفين للمراه الحجه ثم حدثت
 صفية بنت ابى عبيد ان عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد كان رخص للنساء في الخفين فترك ذلك وحديث جابر ابن
 عبد الله عن ابى عمرو مولى عائشه واسمه دكران عن عائشة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يكون جنب فيريد الرقاد فيتوضا وضوء
 للصلاه ثم يرقد رواه احمد في مسنده وفي اسناده ابن ابي عمير وحديث
 ابن عباس قال اني عا زمان وانا اقول اولاد المسلمين مع المسلمين

واولاد المشركين مع المشركين حتى حدثني فلان عن فلان ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل فقال الله اعلم بما كانوا عاملين قال فلقيت
الرجل في خبرني فسكت عن قوله رواه احمد في مسنده وابوداود والطبراني
ايضا في مسنده واسناده صحيح ورواه عن الطيالسي وهو يونس
ابن حبيب ان الصحابي المذكور في هذا الحديث هو ابى بن كعب وكذا قال
الخطيب ورجحه في روايه الصحابه عن التابعين عبد الله بن عباس
عن صاحب لابي بن كعب وحديث **ابن عمر** عن ابيهما بنت زيد بن
الخطاب عن عبد الله بن حنظله ابى عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم
امر بالوضوء لكل صلاة طاهرا او غير طاهر فلما شق ذلك عليهم امر بالسواك
لكل صلاة رواه ابوداود من طريق ابن اسحق عن محمد بن علي بن عيسى عن عبد الله
ابن عبد الله بن عمر قال قلنا ارايت تؤضون عن كل صلاة طاهرا
او غير طاهر نعم ذلك قال حدثنا ابي بن كعب عن ابي الخطاب ان
عبد الله بن حنظله ابى عامر حدثنا فذكر في روايه علقا ابوداود
واسناده الخطيب عبيد الله بن عبد الله بن عمر كذا اورده الخطيب
في روايه ابن عمر عن ابيهما والظاهر انه من روايه ابنه عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن ابيهما وان كانت حديثا عن ابن عمر نفسه وكذا اجل
المرى في تهذيب الكمال الراوى عنها عبد الله بن عبد الله بن عمر
وحديث **ابن عمر** عن ابيهما بنت زيد بن الخطاب عن عبد الله بن
حنظله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشق على
امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة رواه الخطيب فيه وحديث
سليمان ابن مردويه عن نافع ابن جبير بن مطعم عن ابيه قال نذاكروا غسل

الجنابه عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال اما انا فافيعن علي راسي لا ثا الحديث
رواه الخطيب وهو متفق عليه من روايه سليمان بن جبير ليس فيه نافع وحديث
ابى الطفيل عن بكر بن قريش عن سعد بن ابى وقاص عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيطان الرد هه يجدد رجل من مجله الحديث
رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده قال صاحب الميزان بكر بن قريش
لا يعرف والحديث منكر وحديث **ابى هريره** عن ام عبد الله بن
ابى ذياب عن ام سلمه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ما ابتلى الله عبدا ببلا وهو على طريقه يكرهها الاصل الله ذلك
البلاء كفاره رواه ابن ابى الدنيا في كتاب الرضا والكف رات ومن طريق
الخطيب وحديث **ابن عمر** عن صفيه بنت ابي عبيد عن حفصه عن النبي
صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصوم قبل الصبح فلا صوم له وحديث
ابن عمر عن صفيه عن حفصه عنه صلى الله عليه وسلم لا يجرم من الرضاغ
الاكثر رضاءات فصاعدا رواها الخطيب وفي اسناده محمد بن عمر الواقدي
وحديث **عن** قيس بن ابي ربيعة عن ابي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل ان ادم انك من ذنوب
من شبرا ذنوب منك ذراعا الحديث وحديث **ابى الطفيل** عن
عبد الرحمن بن ابي ذر عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخبرني انهم لم يسلطوا على قتلى ولم يفتنوني عن ديني الحديث
وحديث **ابى امامه** عن عبيد بن ابي سفين عن ام جيبه سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم يحافظ على اربع
ركعات قبل الظهر واربع بعد الظهر فتمسه النار وحديث

الى المطيل عن حلام ابن جزل عن ابي درمر موعا الناس ثلاث طبقات
 الحديث روي هذه الاحاديث ايضا الخطيب باسناد ضعيف
 فنده عشر وثمانين من روايه الصحابه عن التابعين عن الصحابه
 مرفوعه ذكرتها للفائدة والله اعلم **قوله** وروي كعب ايضا عن النضر
 يعني فحمل ان يكون ذلك الذي رواه الصحابي عن كعب وخوف قدر رواه
 كعب عن تابعي اخر لكن لم يوجد في سند من الاسانيد صحابي شي
 تابعي ذلك لثابت بن شيعة في ذلك السند تابعي **قوله** وفي بعض كتب
قال في النكت وفي بعض شروح المنار في الاصول للحنيفة الخ هذه
قال الاستاد ابو اسحق وكذا قال الفاضل ابو بكر الباقلائي وهو
 عجيب من القاضين في مالكا واتباعه يقبلون الرسل مطلقا فكيف
 اذا كان من رسل صحابي ونقل عن ابن كثير انه **قال** وذكر ابن الاثير وغيره
 في ذلك خلافا وكذا نقل عنه انه **قال** والمخالف السهقي في كتابه
 السنن الكبير وغيره يسمي ما رواه التابعي عن رجل من الصحابه
 يعني بلفظ الالهام مرسلان فان كان يذهب مع هذا الى انه ليس بحجة
 فيلزمه ان يكون مرسل الصحابه ايضا ليس بحجة انتهى **قوله** وسم
 بالمنقطع الذي سقط الابيات **قوله** واوقف اي في الموضع الواحد
 وذلك ان الراوي للجنس فانما يكون وحده الساقط من الرواة فيدا
 بالنسبة الى موضع والا فلو تعددت المواضع لم يضر تعدد الساقط
 في تسميته منقطع ما لم يتوال فلو سقط من السند اثنا عشر فضا عدا
 لاعلى التوالي بل من كل موضع واحد فقط كان منقطع من موضعين او مواضع
 كما ذكر في الشرح **قوله** وقال لانه الاقرب ربما التبس منه الامر

على من لم ينظر الشرح فلا يدري هل هذه الف الاطلاق فيصير الضمير
 ليا ابن الصلاح او الف التشبيه فيصيرها الى الشيخين لانها من اهل
 الاصطلاح وجايز ان يقولوا ان هذا اقرب لكن قرينة كتابه الاستعمال
 اي استعمال من لزم الاصطلاح بتعداد ان يكون المراد الشيخين لانها من
 الاقدمين واوليك بيده ان يقولوا الاصطلاح عن غيرهم فانهم
 هم اهل الاصطلاح وقوله الاقرب اي من حيث اللغة **قوله**
 اثنا عشر فضا عدا اي مع التوالي كما في الشرح وقضا عدا معول
 لفعل محذوف اي فاذهب في المسقوط صاعدا وشرط التوالي
 لانهم من النظم فكان ينبغي التنبيه عليه بعد هذه الابيات الاربع
 بان يقول او كان ساقطا بموضعين فليس معضلا بغير ميزان
 نقل هذا عن شيخنا البرهان وهو عارفا بفلو **قوله**
 والشرط في ساقطه التوالي والانفراد ليس بالاعضال
 لكان احسن والله اعلم **قوله** ومنه قسم ثان ازيل هو داخل
 في قوله اثنا عشر فضا عدا فاجواب المنع لان الضمير في قوله
 منه يرجع الى السند فتقدر قوله والمعضل الساقط من اسناد
 اثنا عشر والنبى صلى الله عليه وسلم من اسناد اليه وليس هو من السند
 وايضا فاعضال من مباحث الاسناد واذا ذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم كان الكلام في الرفع وهو من مباحث المتن وكذا اذا ذكر
 ذكره صلى الله عليه وسلم كان الكلام في الوقوف وهو من مباحث المتن
 ايضا وكذا اذا حذف الصحابي ايضا فان يكون مقطوعا وهو من مباحث
 المتن ايضا فلا يضل ذلك في قوله اثنا عشر فضا عدا لان ذلك كالمستثنى

مرحبا في قواعد هذا العلم حتى لا يختلط البحث في الاسناد بالبحث في المتن
فاحتاج ان ينص عليه لوجود صور سقط اثنين مع التوالى **قوله** وقال
ابن عبد البر الى اخره يقتضي اذا المنقطع يطلق على جميع الانواع التي ترجع الى
السقط من السند وخص كل منها باسم كالمعضل والمعلق والمرسل وان كلا
منها داخل تحت المنقطع دخول الاخر تحت الاو **قوله** عن بعضهم هذا القول
يشبه ان يكون قول من جاز المرسل بانه ما سقط من اسناده راو **قوله**
ما رواه من دون التابعين عن الصحابة يفهم اشتراط الوصول الى الصحابي
وليس كذلك فانه لو ذكر ان عن دون الصحابة وسقط من انسابه رجل
من منقطع ما يدخل في كلام ابن الصلاح ايضا لو سقط منه ان زفعا عدا
ولو مع اتوالي فانه قال من دون التابعين وذلك يشمل من دونه بتقليل
او كثير ولا يخفى ما فيه اللهم الا ان يعتني به فيقال المثال يخصصه
والله اعلم **قوله** والمعضل قال ابن الصلاح وهو لقب ترويع خاص
من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضل وقوم يسمونه
مرسلا كما سبق **قوله** من موضع واحد قال الشيخ في التلخيص
وهذا مراد المصنف ويوضح مراده المثال الذي مثل به بعد وهو قوله
ومثاله ما يرويه تابع التابعي الى اخره **قوله** وهو معضل بفتح الضاد
ينبغي ان يعلم ان ذلك غير مطرد بل قد يستعملون لفظة معضل
بكسر الصاد وذلك لانه يوجد في كلامهم احيانا وصف الحديث
الذي لم يسقط من اسناده شي بانه معضل فهذا انما يرويه انه مشكل
وهو مكسور الضاد قلت قوله وهو اصطلاح مشكل من حيث اللفظ
اي لان يفتح العين لا يكون الا من ثلاثي لازم عدى بزايه اللهم وهذا

لازم مع الزايه واجاب بانه وجد له قولهم امر عصيل اي مشغلق شديد
قلت يريد ان من المقرر ان فعلا مبالغة فاعل لا يكون من رباغي
وانما يكون من ثلاثي وهو هنا لازم لتفسيرهم له بمشغلق شديد
فيكون مثل جليس وكريم من جلس وكريم فيقال عضل الاساذ الشدد
كما يقال عضل في ذاتت انه من ثلاثي لازم عدى بالهمزة فقول اعطله
كما يقال اكرمه واجلسه والمعضل في الاصطلاح من هذا لانهم اعطوه
فيصير كاق لو اظلم الليل واظلم هو واظلم الله هذا ما كان طرأ لم يجدت
ما يورده مراده في التلخيص في التلخيص ان المصنف امل حين قراءة الكتاب
عليه ان فعلا يدل على الثلاثي قال فعلى هذا يكون لنا عضل في صرا
وانعضل متعد يا و قاصرا كاق لو اظلم الليل واظلم الله الليل
انتهى قال الشيخ وقد اعترض عليه بان فعلا لا يكون من الثلاثي
القاصر والجواب انه انما لا يكون من الثلاثي القاصر اذا كان فعلا
معنى مفعول والجواب فاما اذا كان بمعنى فاعل فيجوز الثلاثي القاصر
كقولك حريص من حرص وانما اراد المصنف بقولهم عصيل انه بمعنى
فاعل من عضل الامر فهو عاضل وعصيل والله اعلم وقراءت **قوله** يحط
الحافظ مشرف الدين الحسين على الصيرفي على نسخة كن كتاب ابن الصلاح
في هذا الموضع ولنا قولهم عصيل على ان ما فيه عضل فيكون اعطله منه
لا من اعطله هو وقد جازم الليل واظلم الله واظلم الله واظلم الله
واعطشه الله انتهى وعطش معجمة ثم مهمله ثم معجمة اي اظلم **قوله** ولا الفات
في ذلك الى معضل بكسر الصاد اي التثنية يشكك على ما مضى من اثبات
كونه متعديا وان كان مثل عصيل في المعنى ان في اللزوم من جهة ان معناه

متعلق شديد ليجب ذلك انه غير متعدي مع وجود المنع فحينئذ لا يكون للمنع
ان في التعدي فلا يصح معضل بالفتح لانه لا يكون الا من متعد لا التفات الى ذلك لانه
ليس باول فعل استعمل لازما ومتعد يلحقوا سلم الرجل فهو مسلم واسلمته انا الى
كذا وامن هو موطن وامنته انا من فلان والله اعلم هذا توجيه كلامه على ان وجبت
النصر في كلام اهل اللغة على ان اعضل متعد قال الامام عبد الحق في كتابه الواعي
العضل الداهية التي اعضلت اي غلبت وقال اعضل الامر اذا اشتد ودا
عضل اي شديد اعني الاطباء واعضلم فلم يقووا به وقال صاحب القاموس
عضل عليه ضيق وبه الامر اشتد كما عضل واعضله وتعضل الداء الاطباء
واعضلم ودا عضل كفوا بعمى غالب انتهى والمادة تدور على الاشتداد
من عضله الساق وهي الجذع التي باطنه ونقل عبد الحق عن قاسم انها كل لحم
اجتمع قال وقال الخليل كل لحم اشمكت على عصبه انتهى وتارة يكون
الاشتداد ناظرا الى المنع وتارة الى الضيق والغلبة فالمعنى اذا ان الذي
اسقط من الحديث راو من متواليين شدد في المنع من فهم المساقطة فانه اذا
كان الساقط واحدا لمكان ان يعرف من تكهيد وشيخه فاذا زاد السقوط واحد
يليه زاد الاشكال هو ان بعضه والله اعلم **قوله** ومثل ابو بصير **قال**
ابن الصلاح قبل ذلك ومثاله ما يروى في تابعي التابعي قايلا فيه **قال**
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك ما يروى من دون تابعي التابعي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن ابن بكر وغيره غير ذلك
للو ساطع بينه وبينهم **قوله** بقول ملك بلغني عن اي هريه رضي الله عنه
اي فانه ورد في بعض طرقه خارج الموطأ ملك عن محمد بن عجلان عن ابيه عن
ابي هريه فبين ان الساقط اثنان متواليان وهذا يوجب ما اسلفنا

في الاسناد الذي فيه راو بهم مثل رجل من انه لا يستمي متصلا فيه بهم
الا اذا مر ح ذلك اليهم بالتحديث فمن فوقه لان مالك اضر عن اصحاب ابي
هريه وقوله هنا بلغني يعني من مبلغ وهو بهم فلولم تسترط الحديث
لقلنا متصل فانه كثيرا ما يكون بينه وبين اي هريه واحد فقط وقد
تبين بخلاف ذلك وان منها اشين وهذا يدفع ما استشكل به قول
ابي نصر من انه يجوز ان يكون الساقط بين ملك وبين اي هريه واحدا السماع
ملك من سعيد القنيري ونيهم الجرح ومجذر المنكر وغيرهم من اصحاب ابي
هريه والله الموفق **قوله** من قيل المعضل قال ابن الصلاح لما تقدم
اي من سقط اثنان فصاعدا من اسناده انتهى وهو من قبيل المعلق ايضا
ولا يختص بقولهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لو قال
احدهم قال الشافعي او ملك مثلا كان الحكم كذلك **قال** ابن الصلاح
وسماه الخطيب ابو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسل ذلك على مذهب
من يسمى كل ما لا يتصل اسناده مرسل كما سبق **قوله** ومنه قسم ثان
هذا له شرطان احدهما ان يحس مندر من طريق ذلك الذي وقع عليه
والثاني ان يكون ما يجوز نسبته الى غير النبي صلى الله عليه وسلم
مثل ان يكون للرأي فيه مجال او يكون ما يكثر احده عن الكتابيين فان
لم يأت مندر من طريق ذلك الرجل من وجه من الوجوه فانه لا يكون
معضلا لانه محتمل ان يكون قاله من عند نفسه فلم يتحقق انه سقط
منه اثنان ففات شرط التسمية وان كان ما لا يجوز نسبته الى
غير النبي صلى الله عليه وسلم كان بقوله التابعي اسرى في اورايت
رني وخودك ما يعلم انه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع

حكما وان لم يصرح به **قوله** باستحقاق اسم الاعمال اولى من اسم القطع
 والارسال نظرا الى الصور **قوله** ومحوا وصل بمعنى الآيات قال
 شيخنا من حكم بالانقطاع دايما شدة وعلية من شرطه طول الصحبة ومن
 اكتفى بالمعاصرة سهل والمذهب الوسط الذي ما بعده الا التفت
 مذهب على ابن المديني والبخاري من انه يشترط التلقا فقط وما اوردته
 مسلم عليهم من انه يلزمهم رد المعنعن دايما لاحتمال عدم السماع ليس
 بوارد لان المسئلة مفروضة في غير المدلس ومتى فرضا لم يسمع
 ما عنعنه كان قد لسا فتعفى المسئلة من اصلها **قوله** معرفة
 الراوي بالاصح عنه لا يطابق قوله في الشرح ان يكون معروفا بالرواية
 عنه فان الاصح احض من الرواية فالاصح عن الشخص التلقا منه بلا
 واسطه والرواية عنه النقل عنه سواء كان بواسطة امر لان لعبار
 المساويه لما في الشرح ان يقال معرفة الراوي بنقل عنه **قوله**
 وللقطع في البردجي اي وللقطع في الخبر الذي رواه الراوي بازيهوها
 من الصيغ المشبهة بعز في كونها محتمل عدم السماع مطلقا اي سواء كان
 قائلها مدلسا او لا لقى من روى ما عنعه امر لا **قوله** من اريد الحديث
 وغيرهم قال ابن الصلاح عقبه واودعه المترطون للمعجم في
 تصانيفهم فيه وقبلوه **قوله** بشرط سلامة الراوي الذي رواه
 بالنعنة من التدليس اي فان كان قد لسا لم يقل عنعنه حتى
 يتبين سماعه لذلك الحديث من عنعنه عنه فكذلك انفع في باب
 تثبيت خبر الواحد واقلية الحديث حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن
 مدلسا ولا قبل 2 الشاه الاسمت او رايت او شهدى قال

الامام ابو بكر الصيرفي في شرحه لان فلانا عن فلان اذا القمه فهو على السماع
 حتى يعرف خلافه وليس الناس على ان عليهم ديونا حتى يعلم خلافه فليشبهه
 مختص بان يحتاج فيها من هذا الوجه وقال الشافعي فقال يعني شخصا
 ناظر في ذلك قبلت من لم تعرفه بالتدليس ان يقول عن فلان فيه ان يكون
 لم يسمعه فقلت له المسلمون العدو عدول اصحاب الامر في انفسهم وقال
 الصيرفي المعنى اني اذا عرفت العدل فهو على العدل حتى اعلم الجرح وكذلك
 اذا عرفت السماع فهو على السماع حتى اعلم التدليس فاذا علمته وقفت و
 لم تجز له فهو موقوف على الاختيار **قوله** وتشرط بنوت ملاقاته
 اي فان لم تثبت ملاقاته لم ين عنعنه عنه وقف الحديث حتى ثبت التلقا
 فقد عنعننا انا من عن لم يلق مثل حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان اذا ركع
 لم تشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وكان اذا رفع راسه
 من الركوع لم يسجد حتى تستوي قايما وكان اذا رفع راسه من السجدة
 لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان
 يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهي عن عقبه وفي
 روايه عقب الشيطان وينهي ان يفرش الرجل ذراعيه افتراس
 السبع وكان يجتم الصلاة بالتسليم اوردته صاحب العدة في طائفة
 انه ما انفك عليه الشيطان وانما رواه مسلم فقط عن ابى الجوزا اوس
 ابن عبد الله الترمذي عن عايشة رضي الله عنها ولم يلقها قال شيخنا في
 تهذيب التهذيب عن ابن عدي وابو الجوزا روى عن الصحابة وارقوا
 انه لا بأس به ولا تصح روايته عنهم انه قد سمع منهم وقول البخاري

في سنده نظر يعني انه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشه وغيرهما لانه
ضعيف عنده **قال** شيخنا وذكر ابن عبد البر في التمهيد ايضا انه لم يسمع
منها **وقال** جعفر النرياني في كتاب الصلاة **حدثنا** اجماع ابن شعبة
نا ابن المبارك نا ابراهيم بن طهمان نا بديل العقيلي عن ابي الحوزا **قال**
ارسلت رسولا الى عائشه رضي الله عنها يسالها فذكر الحديث يعني كان
يتفتح الصلاة بالتكبير الى اخره فهذا ظاهره انه لم يشأ فيها لكن لا
مانع من جواز كونه توجه بعد ذلك فتشافهها على مذهب مسلم في
امكان اللقاء والله اعلم **قوله** فقد ادعاه فيه نظره فان ابن عبد البر
لم يصرح بذلك انما ادعى الاجماع على قبوله كافي التمهيد لكن يلزم من ذلك
ان يكون متصلا وعبارته كما نقلها الشيخ في المكتة اعلم وفقك الله
اني تأملت اقاويل ائمة الحديث ونظرت في كتب من اشترط الصحيح
في النقل منهم ومن لم يشترطه فوجدتهم اجمعوا على قبول الاسناد المعتبر
لاخلاف بينهم في ذلك اذ اجمع شروط ثلاثة وهي عدالة المحدثين ولقاء
بعضهم بعضا بحالسه ومشاهدته وان يكونوا برأ من التدليس
ثم **قال** وهو قول ملك وعامة اهل العلم انتهى لكن نقل عن شيخنا
الحافظ برهان الدين الحلبي ان ابن عبد البر **قال** في مقدمه التمهيد
لاخلاف في ذلك أي في كونه متصلا بين ائمة الحديث **قوله**
وادعى ابو عمرو والداي في الاخره ينظر كلام ابي عمرو في كتابه في القراءات
هل الشرط داخل في الاجماع او هو قيد الاجماع من عنده **قوله**
مستدركا على ابي عمرو ولكن قد يظهر عدم اتصاله اي لا يلزم من كونه معروفا
بالرواية عنه ان يكون متصلا فان الشخص قد يكون النقل عن شخص فيعرف

بالرواية

بالرواية عنه ولا يكون اجتماعه اصلا او يكون اجتماعه ولم يسمع منه شيئا قلت
والمسئلة مفروضة فمن ثبت لقائه وهو مع ذلك غير مدلس من روى عنه
لم يجمع به فقد شرط الاول فلم يرد عليه الشق الاول من الاعتراض
ومن روى عن اجتماعه ولم يسمع منه شيئا لم يلفظ عن روىها كان مدلسا ففاته
الشرط الثاني فسلم من الشق الثاني وليس طول الصفة شرط لمعرفة
الراوي بالاحد عن الشخص فقد يلقاه بعض يوم ويحل عنه احادته فيمن
ينشرها فيشيع انه يرويها عنه فتقبل الرواه اليه ويشتهد ذلك وانما
كان اجتماعه بعض يوم والله اعلم **قوله** والبخاري وغيرهما منهم ابو بكر
الصيرفي الكوفي والمحققون **قال** له النووي فيما نقل عنه قيل انه يريد
البخاري والظاهر انه يريد علي ابن المديني فانه يشترط ذلك في اصل
مجموع الحديث واما البخاري فانه لا يشترطه في اصل الصحيح ولكن التزم ذلك
في كتابه الصحيح **قوله** او تشافه وقد اُلزم مسلم من اشترط اللقاء
لاحتمال الارسال ان يرد المعنعذ اياها **قال** فان كانت العلل
في ضعيفك الخبر وترك الاحتجاج به اما ان الارسال فيه لزومك
ان لا تثبت اسنادا معنفا حتى ترى فيه السماع من اوله انتهى
وهذا ليس بلازم لان المعنعذ لو كان بينه وبين من روى عنه بعض
واسطة كان مدلسا والمسئلة مفروضة في غير المدلس كما **قال**
شيخنا في شرحه لنخبة **وقال** ابن الصلاح في تفرعات هذا الباب
الثالث قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره
الراوي عن لقيته بأي لفظ كان وهكذا اطلق ابو بكر الكوفي الصيرفي ذلك
قال كل من علم له سماع من انسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم انه لم يسمع

منه ما صلاه وكل من علم له لقاء انسان فحدث عنه فكله هذا الحكم وانما قال
هذا فيمن لم يظهر تدليس من الجبه في ذلك وفي سائر الباب انه لو لم يكن
قد سمعه منه لكان باطلا في الرواية عنه من غير ذكر الواسطه بينه وبينه بل
والظاهر السلامة من وجه التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس ومن
امثله ذلك قوله قال فلان كذا وكذا مثل ان يقول نافع قال ابن عمر ولدك
لو قال عنه ذكر او فعل او حدث او كان يقول كذا وكذا وما جاز ذلك
فكل ذلك محمول ظاهرا على الاتصال وانه تلقى ذلك منه من غير واسطه بينها
مما ثبت لقاؤه له على الجملة **قوله** وفيما قاله مسلم نظرا لاي لانهم كثيرا ما يروون
عن عاصره ولم يلقوه **قوله** قال وهذا الحكم اي المسله من اصله وهي
المنعنه اي لان المتأخرين ليس لهم اعتماد بامر الرواية في الكتب العلميه
انما جل مقصودهم ابداء القوايد من غير نظر الى اسناد **قوله** ابو الحسن
القاسبي قيل وهو حسن لو رب هذه الامور المزيه كالفعل النودي
كان احسن فانه قال بعد ذكر مذهب البخاري وغيره وقد زاد جماعه
من المتأخرين على هذا فاشترط ابو الحسن القاسبي ذكره وزاد ابو المظفر
السعاني فاشترط طول الصحبه بينها وزاد ابو عمرو والدايني ليا اخر **قوله**
ادراكا بينا اي ادراكا يكتنه فيه لقاء والسامع منه والافلا في يد في
كونه ادركه بالسنن ثمرات المروي عنه قبل تبينه وهذا مراد مسلم
في انفايه بالمعاصره ولاجل هذا قال الشيخ وهذا داخل فيما تقدم
وكذا مراد من اشترط اللقا ان يقتصر باللقا ان كان السامع والافلو ورد
في القصه التي ثبت لها اللقا فادل على عدم السامع لم يعتمد بذلك اللقا
وانما تركوا الاختراز عن ذلك لان المقام يدل عليه والمتقدمون كانوا يكتفون

في

في عباراتهم بالاشارات والثلوثات وما يدل عليه المقام وجود ذلك
وعلى هذا جنى كلام العرب وانما جاز الاختراز في الالفاظ وشده التقيد
بها من حين ظهور المنطق المله الاسلاميه لان منبأه على حقها بالاشيا
وذلك لان الذي اخترعه كان يونانيا في اذاري كلاما اسك حروفه
وحث فيما يدل عليه من غير اعتبار لشئ زائد على تلك الالفاظ هكذا
قال شيخنا وفيه نظرك في المناطقه تارة يكون الكلام على القوه وتارة
على الفعل وهذا تارة يكون بالضرورة وتارة بالامكان ليا غير ذلك
ما هو مشهور قال شيخنا ووجدت في بعض الاخبار ورود عن فملا
يكبر ان يكون الراوي سمعه من رواه عنه وان كان لقبيه وسمع منه الكثير
اخرج عن ابي اسحق عمر و ابن عبد الله السبيعي عن عبد الله بن حبيب
ابن الارث انه خرج عليه الحرو ربه فقتلوه حتى جرى دمه في النهر
فهذا كما تراه لا يكبر ان يكون ابو اسحق سمعه من ابن حبيب كما هو ظاهر العبارة
لانه هو المقتول فهذا لا يوصف بالتدليس وان كان ابو اسحق مدلسا
لظهوره فهو غير داخل في تعريف التدليس فانه ان روى الشيخ
عن لقبيه شيئا لم يسمعه منه بصيغه محتمله والله اعلم **قوله** من قيل
المرسل والمتقطع اي لا يحتج به نقل عن النووي انه قال هذا
المذهب مردود باجماع السلف **قوله** لا جماعهم على ان الاسناد
المحصل بالصحابي ليا اخر قياس الحال غير الصحابي في اتيانه بان
وحوها على حال الصحابي مع وجود الفارق بوجود مانع في الفرع وهو
احتمال كون من ليس بصحابي غير ثقة ووجود شرط في الاصل وهو بوث
عداله جميع الصحابه وفقد في الفرع فانما قبلوا من الصحابي مطلقا حتى

بالصيغة المحتملة لان اسم داييرين ان يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
 او من صحابي اخر والصحابة كلهم عدول فلا يضر الجهل بالساقط منهم واحتمال
 كونه سمعه من بعض التابعين بعيد جدا لا سيما ان كان ذلك الخبر حاكما للحكم
 دايير على ظن فلا يوترفيه هذا الاحتمال واما غير الصحابي وان كان تابعيا
 فانه يحتمل احتمالا قويا ان يكون سمعه ممنعنه او موثقه من غير صحابي وان يكون
 ذلك المسوع منه غير ثقة **قوله** قال ومثله راي ابن شبيب في الآيات
قوله ومثله اي ومثله ما يحكي اليه البردعي **قوله** ووجدت مثل
 ما حكاه اي ابن عبد البر **قوله** الفحل ابن الصلاح يصف هذا الرجل
 بانه فحل اشار الى انه قد بلغ الغاية من معرفة هذا الفن ويصف منته
 بالقوله ايضا اشار الى انه في غاية التحرير **قوله** عن محمد بن الحنفية
 نسبت كذلك لانها من سبي بن حنيفة واسمها خولة قال شيخنا وقد
 بشر النبي صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه بانه محمد بن جعفر جازا
 ابن كامل ان النبي صلى الله عليه وسلم راي الحنفية في بيت فاطمة رضي الله
 فقال لعل انك ستزوج هذه ويولد لك ولد منها فسمه محمد **قوله**
 فكان نقله لذلك رسالا اي من حيث اللفظ والافعال فالتحديرا من ما اتى من
 هذه الصيغة ان كان لم يأت الا كذلك فهو مرسل وان اتى بوصولا من طريق
 اخرى بعجز او غيرها من الصيغ فان الحكم للوصول فيحكم على تلك الطريق المرسلة
 بانها موصولة نظر الى بان تلك الطريق الاخرى وهنا قد وصل من
 الطريق الاولى فيعتوب اننا حكم على ظاهر لفظ الطريق الثانية ليعلم منه
 ما شابه **قوله** فهو مرسل محابي من هذا ما ذكره ابن الصلاح عقب
 قصه عمار التي ذكرها ابن شبيب فقال ثم ان الخطيب مثل هذه المسئلة

اي مسئلة المونا بن حديد نافع عن ابن عمر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اتيام احدا وهو جيب الحديث وفي رواية اخرى عن نافع عن ابن عمر
 قال يرسل الله الحديث ثم قال يعني الخطيب ظاهر الرواية الاولى
 ثوجب ان يكون من سند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والثانية
 ظاهرها يوجب ان يكون من سند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قوله ابن الصلاح ليس هذا المثال ماندا لما خضع له لان الاعتقاد
 فيه في الحكم بالاتصال على مذاهب الجمهور راي في التوجه بين ان وعنه ان
 حكمها الاتصال بشرط ثبوت اللقاء والسلامة في المتكلم ليس انما هو على
 اللقاء والادراك وذلك في الحديث مشترك متروك لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم
 وبمروجه الراوي ابن عمر رضي الله عنهما لهما فقتضى ذلك من جهة كونه رواه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن جهة اخرى كونه رواه عن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انتهى وهو يريد انه محكوم باتصاله على كل حال فليس
 هو مثل بقية من الحنفية فان الرواية الثانية محكوم بارسالها ولولا الرواية
 الاولى لم نعلم اتصالها هذا ما قاله وفيه فرفعه عنها نظرا فيهما متساويان
 لان روايته عن عمر الثانية محكوم بارسالها من غير شك في مساوية
 لرواية ابن الحنفية الثانية وان كان لسرواية عمر حكم الاتصال
 على كل حال لانه ان كان ادرك سوال ابيه فلا شك في اتصاله
 والا فهو مرسل محابي وله حكم الاتصال ويتضح الفرق بين الرواية
 الاولى والثانية وكذا بين ما ياتي نقله عن احمد بان يحمل موضع
 عن حديثي واخرى **قوله** فهو منقطع اي لم يتصل لانه حكي عن فضل
 الصحابي او قوله للنبي صلى الله عليه وسلم شيئا ما ادركه ولا يقال

انه مقطوع لان المقطوع ما قاله التابعي من عند نفسه **قوله** كان متصلا
قال في النكت ولو لم يصرح بما يقتضي الانتقال ان سلم ذلك للتابعي
من وجه التذليل **قوله** واستند هاهنا سند حكايته الى الهادي
قال في النكت بلفظ عن او بلفظ ان فلان قال او بلفظ قال **قال**
فلان في متصله ايضا كرواية ابن الحنفية الاول عن عمار بن ربيعة السلمي
من التذليل كما تقدم **قوله** ولا بد من اعتبار السلامه من التذليل هو
معنى قوله بالشرط الذي تقدم **قوله** الحديث عند ابي داود مرسل
اي لفظا وهو متصل كما لا يهتد من طريق اخرى عبد الرحمن بن طرفة
عن جده انه قطع انقه يوم الكلاب وهو يوم الكاف مخففا اسم موضع كانت
به وقعه من وكنا بجمع ورايت عن شيخنا البرهان انه يومان من ايام
العرب المشهور بالكلاب الاول والكلاب الثاني واليومان موضع
واحد وقيل هو اسم ما بين البصر والكوفة على سبع ايام من ايامه وكانت
وقعه في الجاهلية **قوله** كافي هذا الحديث **قال** في النكت وذكر
اي ابن المواقف بخودك ايضا في حديث ابي قيس بن عمرو ابن العاص
كان على سريره الحديث في التيمم من عند ابي داود ايضا وكذا فعل غيره
وهو امر واضح والله اعلم **قوله** لم يسند ذلك الى عائشة هو واضح في
عدم الاستناد اليها ولا ادرك القصص الراوي وهو عروة لم يدرك
من قولها ذلك لترسل الله صلى الله عليه وسلم **قال** شيخنا الذي استقصى
ان الذي سبل عنه احمد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها كانت
تدخل راس رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ عن عروة ان عائشة
رضي الله عنها كانت ترحل فعمم لم تدرك من ترجيل له صلى الله عليه وسلم

فانها تابعية وهي بنت عبد الرحمن بن سعد بن زراره وهو مرسل لفظا
وان كانت الطريق الاولى بنت واصله ولا استقصى قصه عروة فانه
اعلم **قوله** فاستند ذلك اليها بالنعمة اي لان التقدير عن عائشة انها
قالت برسول الله ويوضح ذلك ان تضع موضع حديثي فلو قلت **قال** اللفظ
الاول حديثي عروة ان عائشة رضي الله عنها قالت لا تنظم الكلام
وكان لفظ هرا في ان عروة ادرك من قولها ولو قلت **قال** حديثي عروة **قال**
حديثي عائشة انها قالت برسول الله لم يكن معنا انه ادرك من
قولها وانما هو ظاهر في انه ادرك حديثها له وهو كذلك وكثر استعمال
عن البيت لما تقدم الكلام على حكم اتصال الحديث وعدمه اذا كان في
سند لفظه عن اراد ان ينسب اليها حيث حكينا باتصال ما فيه عن ابن
المتقدمين اتصاله بالسامع بخلاف المتأخرين فان اتصاله فيهم انما هو بال
قوله وظن به انه رواه بالاجازة هو فعل امر وانما امر بالظن
ولم يطلق الحكم لان من لم يكن تقرر الاصطلاح ان ذلك الاجازة
وانما كان قد فسد ذلك الاستعمال فيهم وامام في هذا الزمان في حديثنا
حديثنا **قال** حديثي فلان مثلا عن فلان فانما يحقق ان ذلك اجازة لان
الاصطلاح تقرر على ذلك **قال** شيخنا وحكم ان في المتأخرين ايضا حكم
عن اذالم يحكم بها الاخبار او الحديث سند الى فيه ونحو ذلك لكن
استغنا عن اقليل فاذا **قال** الحديث اخبرني فلان ان فلان **قال**
حديثنا فلان ونحو ذلك كان المراد بان الاخبار الاجازي وهو الاجازة فان
حكى بها الاخبار بان يقول حديثنا فلان ان فلانا اخبرني ونحوه في
السامع وهذا كله في المسارقة واما المغاربة فالامر عندهم مشكل

جدا في عن واحدنا واخرنا ونحوها فانهم يستعملون كلام من ذلك في السماع والاطلاق
 فلا يحمل شي منه على السماع الا اذا اصرح بان يقول قراءه من عليه او حدثنا فلان
 من لفظه او خودك **قوله** وقن بفتح الميم اي ليسلم من السناد فانه
 لو كسر الميم على اللغة الاخرى كان من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ما
 قبل الروي المقيد على ان مثل هذا السناد كثر في شعار العرب كثر حملت
 بعض علماء العروض على منع كونه سنادا **قوله** في تقاض من الوصل والارسال
 واهلهم بوصل ثقه الالبات كان لا يلقى ذكر هذا فمن زيات الثقات فانه
 من جملتها فان الوصل يستلزم الزاوية على الارسال لكن الرفع قد لا يزيد على
 الوقف مثل ان يروي ملك عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب
 عن غير ملك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في رفعه ولا يدرك عمر
 رضى الله عنه فهذا كما ترى ليس فيه زيا في العدد على الوقف بل ربما يقضى
 للموقوف هنا ويقال ان من رفعه مشي على الجاه فالذي خالفها معه زيا
 علم لكن الاغلب الزاوية فدجها بمسلة زيات الثقات كان انساب
 ولم يحل هنا الا اربعة اقوال ويمكن ان تزداد من زيات الثقات ان
 ابن الصلاح خط هذا طريقه المحدثين بطريقه الاصوليين على احوال المحدثين
 في هذه المسئلة نظرا احرم بحكمه وهو الذي لا ينبغي ان يعدل عنه وذلك
 انهم لا يجيئون فيها بحكم مطرد وانما يدورون في ذلك مع القرائن ولذلك حكم
 البخاري بوصل حديث لانكاح الابوي لا لانه زيا به ثقه ولا لان سفيان
 وشعبه اختلف عليها فروياه من مراسلا ومن متصلا والطريق
 التي روي بها مراسلا اليها ضعيفة بل لا تهاون كما ناهى جليلين في الحفظ فلا بد
 ووصلوا مسجده منهم اسرائيل ابن يونس ابن ابي اسحق السبيعي عن جده

ابي اسحق فاذا جعلنا كلاما من شعبه وسفيان بن جابر او بن لاثة كان الواصلون
 اكثر على كل حال وايضا فان يونس ابن ابي اسحق سمع مع ابيه من ابي برة ورواه
 متصلا واسرائيل اثبت منها في حديث جده لكثير مما رسته له فهذا
 وجه مزجج فاذا تابده بروايه ابيه يونس عن ابي برة صار بمنزلة روايه
 شعبه وسفيان فتيقارضان ويتزجج الوصل بروايه السسته الباقيين
 وايضا فان شعبه وسفيان سمعا في مجلس واحد دليل روايه ابي
 داود الطيالسي في مسنده قال حدثنا شعبه قال سمعت
 سفيان الثوري يقول لابي اسحق السبيعي حدثك ابو برة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فزججا كما في واحد فان شعبه انما رواه
 بالسماع على ابي اسحق بقراءه سفيان وحكم الترمذي في جامعه بان روايه
 الدين وصلوه اصح قال لان سماعهم من ابي اسحق في اوقات مختلفة وان
 كان شعبه والثوري احفظ واثبت من جميع هؤلاء الدين ورواه عن
 ابي اسحق هذا الحديث لان شعبه والثوري سمعا هذا الحديث من ابي
 اسحق في مجلس واحد ثم استدك بما تقدم عن الطيالسي وايضا فسفيان
 لم يقل لابي اسحق ولم يجدك به ابو برة الا مراسلا فهو حديثه به عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن بواسطه ولو ابرز له الواسطه لقال
 نعم وهذا كما لو قلت لشيخ اسحق البخاري على فلان من روايه الفقيه
 فقال نعم فجاخر فقال لشيخ اسحق البخاري على فلان من روايه فلان
 لما ان يقول لنا الفهرري نا البخاري فلا يكون من الكلامين تقارص
 وكان سفيان قال له اسمعت الحديث من ابي برة فقصدته انا هو السؤال
 عن سماعه الحديث لا عن كيفية روايته له والله اعلم **قوله** كما صح الخطيب

قال ابن الصلاح وان خالفه غيره سوا كان المخالف له واحدا او جماعة **قوله**
 في الفقه واصوله نقل عن النووي انه عزاه للحقوقي ايضا من اصحاب الحديث
قوله الحكم لمن ارسل وكذا الموقوف قيل ان النووي قال ان الخطيب حكاه ايضا
 عن اكثر اصحاب الحديث **قوله** ان الحكم للاكثر عن سؤالات الحاكم لا يوافق الدارقطني
 قلت خلافا من حيث قال خلافا لثقة انا اخطا في حديث واحد حديث النوري
 عن ابي عيل عن عمرو بن حريث عن عمر بن قرفة واثقه الناس وفيه قلت
 مسجود ابن عبيد الله الثقفي قال هذا ابن عبيد الله ابن جبر بن حبه
 وليس بالقوي حديث با حادثة يسندها ويثقفها غير انتهى قال بعض
 اصحابنا فقد ضعفه بذلك انتهى قلت ولا يظن انه انما ضعفه لان
 القاعده ان من لم يوثق وخالف الثقات ضعف بذلك فان هذا قد وثقه
 من قبل الدارقطني فنقل شيخنا في تهذيبه ان احمد وابن معين وابان رعه
 قالوا ثقه قال وقال النسائي ليس به بأس ثم ساق ما عن الدارقطني
 وقال واستكر البخاري له حديثين في تاريخه فلم يبق الا ان الدارقطني
 قضى للاكثر **قوله** في مسنده وفي عدالته وفي اهليته زياده بيان
 والا فالقدح في العدالة مستلزم للقدح في المسند والاهلية هي العدالة
 وانما لم يقدح ذلك فيه على الاصح لاننا لم نرده الا احتياطاً مع انه يمكن ان يكونا قويا
 ان يكونا الصواب معه وان يكونا لا يخطئون **قوله** لا يخطئ ما خفي عليه
 قاله عقبه ولهذا الفصل يتعلق بفصل زياده الثقة في الحديث وسياتي
قوله هكذا صحه ابن الصلاح قال الشيخ في المثلث وما صحه هو الذي
 رحمه اهل الحديث وعن تخرجه لاحاد الاحياء انه قال بعد ان اورد حديثا
 اختلف على راويه في رفعه ووثقه قال صحيح الذي عليه الجمهور ان الراوي

اذا روي الحديث موقوفا وموقوفا فالحكم للرفع لان معه في حاله الرفع زياده
 وهذا هو المرح عند اهل الحديث ثم ساق كلام الاصوليين وهذا التفسير
 عنهم قد خالف ما تقدم من حكاية عنهم ان الحكم للوصول الا ان يفرق بين اختلاف
 الرواه واختلاف الراوي الواحد **قوله** واما الاصوليون فمخو ان
 الاعتياد وما وقع منه اكثر زمانا فاقرب قبول الوصول ولو كان من ارسل
 اكثر وتبيننا بذلك ملاحظتهم القريه فتوى نظر الحديث في دوراهم معها
 والله اعلم **قوله** تدليس الاسناد والابيات التدليس ما خود من
 الدليس بالتخريك وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الاشياء
 عن البصر قال دلس فلان على فلان اي ستر عنه العيب الذي يتناعه
 كانه اظلم عليه الامر واصله ما ذكرنا من الدليس انتهى وهو في الاصطلاح
 راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط من الاسناد دنيا فقد غطي
 ذلك الذي اسقطه وزاد في التغطية في اتيانه بعبارة موهمة وكذا
 تدليس الشيخوخة في الراوي يغطي الوصف الذي يعرف به الشيخ او
 يغطي الشيخ بوصف غير ما يشهر به **قوله** على ثلاثة اقسام
 ان اراد اصل التدليس فليس الا ما ذكر ابن الصلاح من كونها اثنين
 باعتبار اسقاط الراوي او ذكره وبعبارة وصفه وازاد الانواع
 فهي التزوير لانه لما ياتي من تدليس القطع وتدليس العطف **قوله** يسقط
 اسم شيخه ويرتقى لما شيخ شيخه يعني بالنسبة الى هذا الحديث بعينه ولا
 فشرط هذا الذي سماه شيخ شيخه ان يكون شيخه نفسه حتى يحصل الالهام
 وقد يكون شيخه في هذا الحديث تلميذه او قرينه في الحسن في العبارة

ان تقول تدليس الاسناد ان سند عن لقيه ما لم يسمع منه بلفظ موهم
وعبار ابن الصلاح وهو ان روى عن لقيه ما لم يسمعه منه موها ان سمعه
منه او عن عاصره ولم يلقه موها انه قد لقيه وسمعه منه ثم قد يكون
بينها واحد وقد يكون اكثر انتهى **والاول** حسن والثاني جله شحنا
ارسالا خفيا ولم يجعله تدليسا فان امر فيه ظهور بالنسبه الى
التدليس وقال الشيخ في التلخيص وقد جعل غير واحد من الحفاظ ما هو
من هذا وذكر تعريف ابن القطان والبرزاري ثم قال ويقبل هذا القول
في تضيق هذا التدليس القول الاخر الذي حكاه ابن عبد البر في التمهيد
فذكره ثم قال وما ذكره المصنف في هذا التدليس هو المشهور بين اهل
الحديث وانما ذكرت قول البرزاري وابن القطان يعني علي بن محمد بن عبد الملك
ليلا يكثر بها من وقف عليها فيظن موافقة اهل هذا الشأن لذلك والله
اعلم **قوله** لا يقتضي الاتصال او قربا منه وظاهرا او يقتضيه في الجمله
ولولا انه يقتضيه ما اوههم وقول **او قال** فلان يقتضي ان عن
وان وقال علي بن حديد في هذا الباب وليس كذلك فقد قال
الخطيب في الكفايه نقل عن اهل الحديث ان قال لا يحمل على السماع
اصلا الا اذا عرف من عاله الراوي انه لا يستعملها الا في السماع كحاج ابن
محمد المصيصي قلت **ويها يرد كلام ابن حزم** فيه نفسه الى الجاري
من التدليس وتأيد قاضي القضاة الحافظ ولي الدين كذا رعه احمد
ولد المصنف لكلامه حيث قال مثاله اي التدليس قال البخاري في كتاب
الجنائز في باب الجنائز في باب ما جاني قال التفسير وقال حاج ابن
نهار نا جري ابن حازم عن الحسن نا جندب في هذا المسجد في انسياناه

وما تخاف ان يكذب جندب علي النبي صلى الله عليه وسلم قال كان
برجل جراح فقتل نفسه الحديث فحاج احد شيوخه سمع منه وقد
علق عنه هذا الحديث ولم يسمعه منه بذلك ان قال في باب ما ذكر
عن بني اسرائيل **حدثنا** نا محمد نا حاج نا جري عن الحسن نا جندب
فذكر الحديث وهذا هو التدليس انتهى وقد تقدم لهذا في التعليق
عن التلخيص للمصنف على ابن الصلاح وانما جعلنا ما نقله الخطيب
واذا المذا من حيث انه اذا كان السامع عنده اهل الفن جلهما على الانقطاع
من ليست له عادة مطردة فاطلاقا منه فيهم يسمعون جارا على الاصطلاح
فان يكون تدليسا ولا سيما في من لم يثبت عنه انه مدلس قال
شيخنا واما قوله فاك لنا حكمه الاتصال لكن انما يعدل عن قوله حديثا
وتحوى لكتبه بدعيه فتارة يكون الحديث ظاهرا الوقف وهو لم يقع
كتابه الا للحديث المسند لكن يكون فيه شايبه الرفع اذا دقق
النظر وقوله قد عاصر المروي عنه فيمحلط المرسل الخفي بالمدرس
فان المرسل الخفي هو ان يضيف الشخص الى من عاصره ولم يلقه حديثا
لم يسمعه موهم للسامع فالصواب في العبارة ان يقال وانما يكون تدليسا
اذا كان المدرس قد تلقى المروي عنه فخرج العاصر الذي لم يلق ويدخل من
سمع غير ذلك الحديث الذي دلسته وتعرف اي الحسن القطان
اقرب الى الصواب وهل يمتد عن قوله عن قد سمع منه بانه خارج خارج
الغالب والغالب ان الذين اذا التقيت حديثا حتى يدخل فيه من لقيه وثبت
انه لم يسمع او جعل قيدا يخرج جاله فيلحق بالمرسل الخفي فيه نظروا كان ينبغي
له ان يذكر قوله من غير ان يذكر انه سمعه منه فيقول بلفظ موهم فانه انصر

وعباس الشافعي في الرسالة في باب تثبيت خبر الواحد ولا تقوم الحجج
بخبر الخاصه حتى يجمع امور منها ان يكون كذا الى ان قال برياً من ان يكون مدلساً
يحدث عن لقي مالم يسمع منه وقال الامام ابو بكر الصيرفي اذا عرفنا ان ليس
لم يقبل فيه حتى يقول حديثي وسمعت ذلك انه قد كشف عن حال
بعضهم فكان اذا اظهر من سمعه كان غير ثبت فيكون بينه وبين الثقة
رجل غير ثقة وهذه النكتة في رد الرسل لان الواسطة بين الثقة والثقة
قد يجوز ان يكون غير ثقة فانما على مثل ما يحجب النبي صلى الله عليه وسلم
وانما يحدث بعضهم عن بعض وما قال ابن عباس ما كل شيء عندكم سمعناه
من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يحدث بعضنا بعضاً فان احباب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات لا يرد خبر احد منهم ولا يكشف احد منهم ولا يفتن
ثم قال وقال قائل ان من حدث بحديث عن لقي مالم يسمع منه فليس
بتدليس وهذا ارسال قيل له الارسال ان يقول الرجل قال فلان
ومعلوم انه لم يلق كقول الحسن قال النبي صلى الله عليه وسلم وكقول
مالك قال سعيد بن المسيب واذا لقي الرجل الرجل وسمع منه في داخل
عنه مالم يسمع فانما لم يدرجه بعض ليكون في الظاهر كأنه سمعه منه الا
تري ان تعرف بذلك وقف في حديثه فقتل له سمعه من فلان فيقول
لا جبر فيه فلان فربما اطل على ثقته وربما اطل على غير ثقته فهذا الضرب
سمي تدليساً والذي به وقفنا المدلس هو الذي يردد به المرسل
لانه يجوز ان يكون من غير عن الرواية عنه **قول** فاجعلوا التدليس
لاخره هذا هو الذي سمي تدليساً بالتسوية ويؤيده قوله
فما سلم من التدليس احد لا ملك ولا غير يعني فان ملكاً مثلاً يريد ان يخرج

من

من حديث ابن عباس ولم يقع له الا من طريق عنده وهو عنده ضعيف
فيقول اخبرنا ثور عن ابن عباس ولا يسقط علمه من نور واهل
عباس وثور لم يدرك ابن عباس وماراد ابن عبد البر هذا رد قول
من سماه تدليساً والتشنيع عليه فان الاتفاق واقع على ان ما للتدليس
مدلساً فقتضى ان التسوية ليست تدليساً ويؤيده ذلك ان ابن
القطان اول من اخترع اسم التسوية ولم يسمها تدليساً ولا ادخلها
في انواعه هكذا قال شيخنا ان هذا تدليس التسوية وفيه
نظر فان قوله يحدث الرجل عن الرجل مالم يسمع منه يقتضي ان الحديث
هو الذي حذف من بينه وبين الحديث عنه وهذا العمز ان يكون الحديث
عنه شيخاً او لا فثابت ان مدخل فيه المرسل الخفي والمعلق وتدليس
التسوية الحادف فيه غير من وقع الالهام بانه سمع من فوقه فيقول
فلان هذا سماه شيخنا حافظ العصر تدليس القطع فيكون رابعا وقد
نظم بعضهم فقال ودكر الشيخ وحذف الالة ايضا من التدليس
في الرواية وزاد شيخنا تدليس الحطف فتصيرا لاقسام خمسة
ومثله ما فعل هـم فيها نقل الخطيب ان احبابه قالوا له تريد
ان تحدث اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم املئ
عليهم مجلساً يقول في كل حديث منه حديثا فلان وفلان
ثم يسيو في المسند والمتن فلما فرغ قال هل دليست لكم اليوم
شيئا قالوا لا بل كل ما قلت فيه وفلان فاني لم اسمعه منه
فيكون تقدير الكلام حينئذ حديثا فلان وفلان روي قالان
فلان او حديثا فلان وروي فلان او حديث فلان وخود ذلك

قوله سمعته من الزهري قال العلامة شمس الدين محمد بن حسان القدي
فيما قرأته بخطه ووقع لابن عيينه باستقاطه لانه وذلك انه قال الزهري
ثم افصح بالساقط فقال عن ابن المديني عن ابي عامر عن ابن جريح عن الزهري
قوله مطلقا اي من السماع او لم يبين **قوله** يقبل تدليس ابن عيينه
اي فيكون حكمه حكم مراسيل سعيد ابن المسيب لانه اشتركا في العلة الوجه
للقبول وهي ان التفتيش ابان ان الامر لا يخرج عن الثقة فصار ذلك
سببا لوقوع الظن وهو كاف في التصحيح كما مر وقد نظم ذلك بعض الفضلاء
فقال اما الامام ابن عيينه فقد اغتفر والتدليس من غير رد **قوله**
عن ثقة مثل ثقته اي مثل ثقته نفس ابن عيينه **قوله** كبار التابعين
فانهم لا يرسلون الا عن صحابي هذا الحصر ممنوع والا لقبيلت مراسيلهم
اتفاقا لكن القالب ارسلهم عن الصحابة وارسالهم عن تابعي كبير
قليل وعن تابعي صغير نادر جدا والصنف في كبار التابعين نادر
فارساهم عن صغير نادر جدا ثم وجدت في نسخة مراسيل الصحابة
وفي نسخة مراسيل كبار الصحابة **قوله** عمو من كبار التابعين فكان
الشيخ غيره اخيرا والله اعلم **قوله** كان تدليسه عنده اهل العلم
مقبولا غير مسلم فان غايته ان يكون كالتوثيق بهما كان يقول
حدثني الثقة وقد عرف ان ذلك غير مجد لاحتمال ان يعرف غيره
من حاله ما خفي عنه قلت هذا اذا قال انا لا ارسل الا عن ثقة
ولم يفتش عنه واما اذا افتش فبان عن مثل حال ابن عيينه فانه يخرج
به **قوله** في كتاب الدلائل الى دلائل الاعلام في شرح رسالة الشافعي
وقول الشيخ وهكذا رايته وهم انه مصرح به في كلام الصيرفي الذي

حكا

حكا عنه وليس كذلك بل هو معنونه كما ترى **قوله** فقبل برده حديثهم
مطلقا ينبغي ان يفصل في شأنهم بتفصيل غير ما ياتي عن ابن الصلاح
فيقال ان حمل الانسان على التدليس ضعف الراوي رد حديثه
لان تقطيعه محرمه عليه لكونها غشيا وغورا وان لم يكن الحامل له
على التدليس تزويج الضعيف فلا **قوله** فان صرح بالانقلاب
ينبغي ان يزيد فيه ولم يحمله على التدليس ستر الضعيف وترويضه
قال الشافعي في الرسالة وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول
سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث
واحد منهم عن لقي الا ما سمع منه فزعمناه بهذا الطريق قبلنا منه
حدثني فلان عن فلان ومن عرفناه دلسر مره فقد ابان لنا عورته
في روايته وليس تلك المور بكذا فيردها حديثه ولا على
النسخة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من اهل النسخة في الصدق
فقلنا لا تقبل من دلسر حديثا حتى يقول فيه حدثني او سمعت قال
الصيرفي لان قول الانسان عن فلان ليس بكذا وانما فيه
كتمان من سمع منه فلانا احتجبا الى معرفته ان لا يكون رضي قلنا
لمساننا من منك ما حرساه من التدليس فابنه لنا ليزول العيب
الذي ظهر منك والحاجتنا الى معرفته الملتوم ما بينك وبين من لقيت
فاذا قال ليس بيننا احد قبلنا قوله واذا قال ينبغي وبيننا انسان
قلنا سمعنا لثبوت عدله من جرحه وقال الشيخ في تكملة وقد ادعى ابو
الحسن ابن القطان نفى الخلاف فيه اي في قبول ما صرح المدلس به
بالسماع فذكر في كتابه بيان الوهم والايهام ان يحيى ابن ابي كثير كان

يدلسر انه ينبغي ان يحرى فيه معنونه الخلاف ثم قال اما اذا صرح
بالسمع فلا كلام فيه فانه ثقتة حافظة صدوق فيقبل منه ذلك بخلاف
انتهى كلامه والشهور ما ذكره المصنف من اثبات الخلاف فقد حكاه
الخطيب في الكفاية عن فريق من الفقهاء قال واصحاب الحديث وهكذا
حكاه غيره والمثبت الخلاف مقدم على الثاني له والله اعلم **قوله**
في كلام بعضهم هو الشيخ يحيى الدين النووي في شرح المذهب فان
الشيخ قال في نكتته زاد النووي على هذا اي حكاه في القول عن جمهور
من يحتج بالمرسل فقط المذهب لان البعض يرويه فحكي في شرح المذهب
الاتفاق على ان المدلس لا يحتج بحديثه اذا اعتنع وهداسته افراط وكان
الذي وقع النووي في ذلك ما ذكره البيهقي في المدخل وابن عبد البر
في التمهيد مما يدل على ذلك اما البيهقي فذكر ما في الشرح واما ابن
عبد البر فانه لما ذكر في مقدمته التمهيد الحديث المصنف وانه يقبل
بشروط ثلاثة قال الا ان يكون الرجل معروفا بالتدليس فلا يقبل
حديثه حتى يقول حدثنا او سمعت قال فهذا ما لا اعلم فيه ايضا خلاف
انتهى كلامه وما ذكر من الاتفاق بعد محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل
خصوصا عبار البيهقي فان لفظ سائر قد يطلق ويراد به الباقي
لا الجميع والخلاف معروف في كلام غيره مما حكاه الحاكم في كتاب
المدخل فانه قسم الصحيح الى عشرة اقسام خمسة متفق عليها
وخمسة مختلف فيها فذكر من الخمسة المختلف فيها المراسيل واحاديث
المدلسين اذ الم يذكر واسماعتهم الى اخر كلامه وحكي الخلاف ايضا لحافظ
ابو بكر الخطيب في كتاب الكفاية فحكي عن خلق كثير من اهل العلم ان خبر

المدلس

المدلس مقبول قال وزعموا ان نهايه امره ان يكون مرسل او مدلس
قوله من لا يحتج بالمرسل قلت او يحصر الاتفاق من بعد القرون
الثلاثة **قوله** على ان بعض من يحتج بالمرسل لا يقبل معنونه المدلس
ينبغي حمله على من يدلس بعد القرون الثلاثة اما من ذكر منهم فلا فرق بينه
وبين المرسل والله اعلم **قوله** بعد رواه من المدلسين اي روي عنهم
بالعنونه قال ابن الصلاح في هذا لان التدليس ليس كذب او انما هو ضرب
من الابهام بلفظ محتمل **قوله** هشيم مصنف ابن زبير بن عتيق الموحدة
مكبر **قوله** عن النووي محمول على ثبوت سماعه من جهة اخرى قال
قاضى الفقهاء شيخ الاسلام تقي الدين السبكي شيخ الزمان وحافظه
ابا الحاج المزي عن ذلك هل وجد في الخارج التصريح فيه بالسمع فقال
ما تم لنا الاحتياط من الظن فانا نعرف عدة احاديث من هذا النوع عليس
لها الا ذلك الطريق المعنعن قال شيخنا وكشف ذلك من قوايد
المستخرجات اي بان يروى ذلك الحديث من غير تلك الطريق فيصرح
فيها بالسمع في الموضع المعنعن والله اعلم واعتبار صاحب العصر لطريق
العنعنه على الطريق المصريح بالسمع لكون المصريح ليس على شرطه **قوله**
في القدر المحلى اي في الاعتراض على المحلى لابن حزم الظاهري **قوله** وضمنه
شعبه دو الرسوخ الاسات **قوله** يصف الشيخ سيا في ما فيه **قوله**
بما لا يعرف غير حديثه لا بد وان يعرف بذلك الوصف في الجملة فلو
قال ان يصف الشيخ بشئ ما اشتهر به وبالنسبة يحصل الفرق كان
احسن **قوله** واستقصا الوقت له بدله واستجدار الحاصل للجناس
الحظي فان الراوى الذي يعنى ذلك الراوى بان يصفه بما لم يشر به اذا فعل

ذلك استغفارا له فقد استكر نفسه عن الرواية عنه وانما جعله خبرا
لكان ولم يجعله مفعولا له لئلا يفهم انه من الشر وقوله والشافعي ائتمنه
كان ينبغي جعله صدقه هذه الايات **قوله** وقال لان ائتمني منه
بعضهم بالماله ثم موحد معنوم المرفق **قوله** فان الربا اخف من الزنا
وقال وفيه ايضا مناسبه وهو ان الربا اصله الكثير والزيادة
ومن دلس فقد كثر مروي به بذلك الشيخ الذي ارتقى اليه واوهى
كثر من شايحه عند ما عني او صافهم **قوله** شيخنا وقوله ان الربا
بالموحده اخف ليس كذلك ففي بعض الاحاديث لان ياكل الرجل درهما
واحد من ربا اشد من كذا وكذا زنيه قلت **قوله** ظلم الغير والزنا
ظلم النفس **قوله** فابقي الاما **قوله** ابن الصلاح من اجل على المبالغه
في الزجر **قوله** وذو نه التدليس للمشيوخ ان قيل ليس كذلك فان
تدليس الاسناد فيه محذور واحد وهو ان يكون الساقط ضعيفا
وبقيه الاسناد ثقات فيقتسب لي قبول ما لم يسمع عن النبي صلى الله
عليه وسلم وفي هذا محذوران احدهما ان يصف ضعيفا بغير ما يشر
به فالعله يسار كبه بعض من يكون في تلك الطبقة من الثقات
انذا نظر الناظر ظنه ذلك الثقة فقل الحديث الثاني ان يكون
ثقة فيصفه بالاعرف به فيصير مجهولا فيطرح ذلك المروي فيكون
سببا في ترك حكم من الاحكام وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم على
التبليغ وتوعد على الكتمان وهذا في حكم من لم يتم فغايد المحذور في تدليس
الاسناد ان يوازي هذين المحذوران فيكونان سلوا قيل الحق ان الاول
اشد من هذا يعرفه الماهر من اهل الصنعة ودال لا يطلع عليه

الامن

الامن قبله اما باعترافه بانه لم يسمع هذا الحديث من ذلك الشيخ او بان
يرويه من اخرى فيدخل بينه وبينه راويا وينضم الى ذلك من القرائن
ما يعرف به انه لم يسمعه من شيخه الذي رواه عنه او كما بالفظ المحمل
الا بواسطه **قوله** **قوله** ابن الصلاح امره اخف منه لوقد الاول
اشد من هذا لكان اولي لانه ليس في واحد منها خفة لكن تارة يطلقون
افعل ولا يريدون معناها حقيقة انما يجعلون ذلك على سبيل الفرض
كحديث لكان ان يلقي في النار احب اليه من ان يعود في الكفر وليس الا لقا
في النار شي من الحب وانما المعنى لو فرض ان يكون الكفر محبوبا والنار
كذلك لكان الا لقا في النار احب اليه ثم ظهر لي ان مثل هذا الحجاز عن اقل
من مندا ما خذا اشتقاق افعل والعلاقة فيه الضديه كما بينته في كتابي
نظم الدرر ومن تناسب الاي والسموع عند قوله تعالى رب السجن
احب الي مما دعوتني اليه فالعنى هنا هذا اقل شد من الاول وكذا
ما اتى لك من امثاله والله اعلم **قوله** وهو ان يصف المدلس شيخه
الذي يسمع منه ذلك الحديث لا يختص بذلك بشيخه الذي يسمع منه بل لو فعل
ذلك في شيخ شيخه ومن فوقه الى اخر السند كان حكمة كذلك فكان ينبغي
له ان يقول ان يصف الراوي مسكنا لئلا ينكسر الوزن **قوله** السجستان
قوله ابن الصلاح وروي يعني ابن مجاهد عن اي بكر محمد بن الحسن التتاش
المفسر فقال حدثنا محمد بن سند نفسه الى جده **قوله** قلت
والمروي ايضا ليست زبانه محضه انما هي كالشرح فانه اذا ضاع
المروي عنه لزم منه ضياع المروي **قوله** باختلاف المقصد يجوز كسر
الصاد على اراه محل المقصد **قوله** ومن يفعل ذلك كثير الخطيب
قوله ينبغي ان يكون الخطيب قدوة في ذلك وان يستدل بفعله

على حوائجهم فانه انما يعنى على غير اهل الفن واما اهله فلا يخفى ذلك عليهم لوقوعهم
 بالمراجحة ولم يكن الخطيب يفعلها ايها ما لكثرة فانه مكثرت من الشيوخ والمرويات
 والناس بعد عياله عليه وانما يفعل ذلك تقنا في العباد ودرما دت
 ضروره التصنيف الى تكرار الشيخ الواحد عن قرب فتتويع او صافه ليللا
 بصير متبدلا ينقل السمع منه للتكرار المحض والله اعلم **قوله** ابن الصباغ
 فقد غلط اى الذى فعل هذه الفعلة من تعجبه الداوى وصورتها ان يكون
 شيخه ضعيفا عند الناس ثقة عنده فيصفه بوصف لا يعرف به ثم يقول
 وهو ثقة او ثبت او نحو ذلك ويكون من اهل الجرح والتعديل فيقلده
 من لم يطالع على حقيقته ذلك **قوله** وكفى الخطيب اى ويكون لايها
 الكثر كفى الخطيب **قوله** اصل التدليس ليس بحيد فالتدليس
 من جنس هو هو ترك فيه الاقسام الثلاثة لكن فتم مراده بقوله
 لاهل القسم الثاني فكان ينبغي له ان يقول اى تدليس للاسناد **قوله**
 فقد اجراه الشافعى **ق** شيخنا **ق** الشافعى فن عرفناه دلس
 فقد ابان ذلك عن عوار في حديثه فان كان ثقة لم يقبل من حديثه الا ما
 صرح فيه قلنا وقد عدم نقله عن ابي عن ابي في كتاب الرسالة
 قريبا لفظ الثالث في فيها وكان المصنف ما راجع الرسالة في حاجة الى
 نقله من كتاب المدخل **قوله** لم يذكر ابن الصلاح وهو تدليس التسوية
 قال عندي ان ما فعله ابن الصلاح هو الدلائل والتحقيق انه ليس لنا
 الايمان الاول **ق** تدليس الاسناد والثاني تدليس الشيوخ ويفرع
 على الاول تدليس الخطيب وتدليس الحديث واما تدليس التسوية
 فيدخل في القسمين فتارة يصف شيخا بالسند وتارة يستطاع الضعف
 فيكون تسوية السند وهذا يسمى التداخيلا فيقولون خوله فلان

يردون

يردون ذكر من فيه من الاجواد وحذف الادنيا **قوله** وهل الحديث
 عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني **ق** شرطه ان يكون الثقة الاول
 قد سمع من الثقة الثاني غير هذا الحديث وان يرويه بلفظ محتمل والا
 فليس بتدليس **ق** وجه كون هذا من الاول ان القسم الاول
 مختار فيه من موضع واحد وهو عن ثقة ذلك المدرس واما من عرف بالتسوية
 فيخر الناظر ما حديثه من اول السند الى اخره فينه من شيخ الاوتمل
 ان يكون حرف دونه او فوقه ضعيفا **قوله** قد لا يكون معروفا
 بالتدليس **ق** في التكت عقبه ويكون المدرس قد صرح بسماعه من هذا
 الشيخ الثقة وهو كذلك فتدول منه تدليسه فيقف الواقف على هذا
 السند فلا يرى فيه موضع علم لان المدرس صرح باقناله والثقة
 الاول ليس مدرسا وقد رواه عن ثقة اخر فيحكم له بالصحة وفيه ما فيه
 من الافة التي ذكرناها وهذا قادم فيمن تعمد فعله والله اعلم **قوله**
 عن الاوزاعي عن نافع الى اخره قد سمع الاوزاعي من نافع والرهري وحيث
 ان سعيدا كان تدليسا **قوله** ضعف الاوزاعي قد وقع ما طافه
 القسم فان احد سيل عن الاوزاعي فقال راي ضعيف وحديث ضعيف
ق الخطيب وكان الاشر والنوري وبقية يفعلون
 مثل هذا وقا **ق** الشيخ في تكته على ابن الصلاح وهذا قدح فيمن تعمد فعله
 انتهى وسالت شيخنا هل تدليس التسوية جرح فقال لا شك انه
 جرح فانه خيانة لمن ينقل اليهم وغرور قلنا فكيف بوصفه النوري
 والاعمش مع جلالتهما فقال احسن ما يعتد به في هذا الباب
 ان مثله لا يفعل ذلك الا في حق من يكون ثقة عنده ضعيفا عنده

قوله وقد سماه ابن القطان تدليس التسوية **قوله** شيخنا ليس
كذلك فان ابن القطان انما سماه تسوية لم يذكر معه لفظ التدليس
وانما يقول سواء فلان وهذه تسوية وخبر هذا والتحقيق في هذا
القسم ان يقال متى قيل تدليس التسوية فلا بد ان يكون كل من التبت
الذين خدفت بينهم الوسائط في ذلك الاسناد فراجعت الشخص منهم شيخ
شيخه في ذلك الحديث ولان قيل يسويه من غير ان يذكر تدليس اصلا
ودفع في هذا فانه يروي عن ثور عن ابن عباس وثور لم يلق ابن عباس
وانما روي عن عمر بن الخطاب فاسقط ملك عمر به لانه غير محقق عنه فان قيل
ما الفرق بين هذا القسم وبين المنقطع قيل هذا شرطه ان يكون الساقط
ضعيفا فهو منقطع خاص **قوله** وذو الشدود ما يخالف الثقة
الابيات **قوله** الملام الاشراف ولا شك ان الشرف في كل شيء
فالاشراف في هذا الفن من حفاضة فالشرط بخالفه الثقة لمن هو اعلى منه
صحة كان بخالف واحدا هو او ثلث منه او عدد كان بخالفنا من مساوئ
له في الثقة فاكثر **قوله** والحاكم قال شيخنا اسقط من قول الحاكم قيد الابد
منه وهو انه قال وينقدح في نفس الناقد انه غلط ولا يقدح على اقامه
الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله وذكر انه يغير المثل فظاهر انه لا
يفاسد الا من هذه الجهة وهي كونه لم يطالع على علمه واما الرد فمما ذكرنا
فيه ويوضحه قوله والشاهد لم يوقف فيه على علمه كذلك ان المثل يميل
وقف على علمه حدس لكن نسخ الشرح علمه بالخير وفي عبارة ابن
الصلاح لم يوقف فيه على علمه بالتنكير قال شيخنا وهذا على هذا اذن
من المثل كثير فلا يكل من الحكم به الا من صار من الغزاية المارسة وكان

الدرج

الدرج من الغم الثاقب ورسوخ القدم في الصنعة فزرقة الله تعالى
به الملكة والمخلص الاقوال ان الشافعي قيد بقيد من الثقة والمخالفة
والحكم قيد بالثقة فقط على ما قال الشيخ والخليل لم يقيد بشئ فيها ناظر ان
الى الشاهد من حيث اللغة وادعيان الاصطلاح لذلك **قوله** ورد ما
قالا لان الصحيح قد تقدم ان من جملة تعريفه ان لا يكون شافعا في الاسناد
لا يكون صحيحا ومتى لم تشرط المخالفة ورد علينا ما في الصحيح من الاحاد
العزيمه فيقتضي عدم محبتها او التوقف فيها كما قال الخليل وما كان
عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به وقد حصل الاتفاق على الحكم بوجه ما في
الصحيح من غير المستثنى فيكون صحيحه غير صحيحه او معولا بها متوقفا فيها
وذلك محال وهو لازم للخليل واما الحاكم فبعد علمك بالقيده الذي قاله
تعلم انه لا يرد عليه ذلك لان ما في الصحيح من ذلك مما مثله الشيخ ما
شكك له لم تقع في قلب احد من النقاد ضعف قلت والظاهر ان كلام
الخليل يقيد بما قيد به الحاكم او بخلافه والاكابر كلامه ساقط لانه لم
ذكر فيه ان شرط العدد في الصحيح **قوله** ان من يقرب من ضبط غير
واف يقول ابن الصلاح فان كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ
الصائب المقبول تفرد به لان الحافظ الموصوف هو التام الصبط الذي
تقدم بحرر الكلام فيه في تعريف الصحيح فالقرب منه من كان ضابطا
ولكنه في ادنى درجات الصبط المعتبر فلو قال ان من دان تمام الصبط
فرد حسن لم يوفى واسد اعلم **قوله** مواضع التفرد منه عبارة
فانه حديث فرد تفرد به عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم تفرد به عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب عن محمد بن ابراهيم

ثم عنه يحيى ابن سعيد على ما هو الصحيح عند اهل الحديث قال الشيخ في التلخيص
وقد اعترف عليه بامر من احدهما ان الخليلي والحاكم انما ذكر انفراد الثقة فلا يرد
عليها انفراد الحافظ لما بينهما من الفرقان والامر الثاني ان حديث النسيه لم ينفرد
به عن بل رواه ابو سعيد الخدري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيما ذكره الدارقطني وغيره انتهى ما اعترف به في الجواب عن الاول ان الحاكم
ذكر مطلق الثقة والخليل ذكر مطلق الراوي فيرد على اطلاقها انفراد العدل
الحافظ ولكن الخليل يحمل لفرد الراوي الثقة شاداصحيا وتفرد الراوي
غير الثقة شاداصحيا فلهذا استشكله المصنف اي لانه يجر الشك
بالمردود وعن الثاني انه لم يصح من حديث ابي سعيد ولا غيره سوى
عمرو قد استار المصنف الى انه قد قيل ان له غير طريق عن ياقوتة على ما
هو الصحيح عند اهل الحديث فلم يبق للاعتراض عليه وجه ثم ان حديث
ابي سعيد الذي ذكره هذا المعتبر صرحوا بتعليق ابن ابي رواد الذي
رواه عن مالك وممنعه في ذلك الدارقطني وغيره وادق اعترض عليه
في حديث عمر هذا فلهذا اعترض عليه في الحديث الذي بعده فقد ذكر المصنف
انه اوضح في التفرقة من حديث عمرو وهو حديث عبد الله ابن دينار عن ابن
عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته كما سيأتي وما استوفى حكايته
في حديث عمر في رايته في المستخرج من احاديث الناس لعبد الرحمن
ابن منته ان حديث الاعمال بالنيات رواه سبعة عشر من الصحابة
وانه رواه عن عمر غير علقه وعن غيره غير محمد بن ابراهيم وعن محمد بن ابراهيم
غير يحيى ابن سعيد وقد بلغني ان الحافظ ابا الحاج الزبي سئل عن كلام
ابن منته هذا فانكره واستبعده وقد تتبعته كلام ابن منته المذكور

فوجدت اكثر الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب انما لم احادث ائري
في مطلق النسيه حديث يبعثون على نياتهم وكحديث ليس له من غلة
الامانوي ونحو ذلك وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول
وفي الباب غير فلان وفلان في نه لا يريد ذلك الحديث المعين وانما يريد
احاديث اخرى ان يكتب في ذلك الباب وان كان حديثا اخر غير
الذي يرويه في اول الباب وهو عمل صحيح الا ان كثيرا من الناس
يفهمون من ذلك ان من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه
في اول الباب بعينه وليس الامر على ما فهموه بل قد يكون كذلك وقد
يكون حديثا اخر يبعث ايراه في ذلك الباب ثم اني تتبعته الاطراف
التي ذكرها ابن منته فلم اجد منها بلفظ حديث عمرو فربما من لفظه
بمعناه الاحدث لابي سعيد الخدري وحديثا لابي هريرة وحديثا
لانس ابن مالك وحديثا لعلي ابن ابي طالب وكلها ضعيفة ولذلك
قال الحافظ ابو بكر البزار في مسنده بعد خروجه لا يصح عن النبي
صلى الله عليه وسلم الا من حديث عمر ولا عن عمر الا من حديث علقه
ولا عن علقه الا من حديث محمد بن ابراهيم ولا عن محمد بن ابراهيم الا من
حديث يحيى ابن سعيد والله اعلم وذكر المصنف بعد هذا
في النوع الثالث ونسب الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى **قوله**
واوضح من ذلك اي من التمثيل بحديث الاعمال في ذلك اي التمثيل
للسدود ووجه ارجحته في الوضوح ان حديث الاعمال وردت
له متابعت فلوليس يفرد وان كانت تلك المتابعات كلها واهية
جدا بخلاف حديث بيع الولاء فلم يرد له متابع الا في قول من ادرك

في الكامل فصار حديثا عنه ابن عمار البخاري حديثا ابراهيم بن محمد بن مسلم

عبد الله بن عمر وقد صرحوا بطلان ما سألوا فيه الغفر فقد قال القاضي
ابوبكر ابن العزيم في السبيلية لما ادعوا تفرد ملك به قد كتبه من لاه
عشر طريقا غير طريق ملك ثم سألوه ان يلى عليهم ذلك فبطاه فقالوا لهم
يا اهل حمص ومن بها اوصيكم بالبر والتقوى وصيه مستقر
فقدوا عن العزيم اسرار الدجى وخدوا الرواية عن امام متقنى
ان الفتى ذرب اللسان مذهب ان لم يجد خيرا صحيحا يخلو
وانما قال حمص لان اهلها تزلوا بالسبيلية عندما فتحت فصار
تسمى حمص قال شيخنا فاما انه بلغ ابن العزيم ذلك فعلم تعنتهم
فعله الحق على كتمان ذلك عنهم اولم يبلغه وعاقبه عن الوثائق فقد جعت
طرقه فوصلتها الى سبعة عشر طريقا فظهر صدق ابن العزيم وقال
الشيخ في التكت بعد ان اورد كلام ابن الصلاح في انه ليس لكل منها الا
استاد واحد تفرد به نفع فيه امران احدهما ان الحديث الاول
وهو حديث النبي عن سبيح الولا وهبته قد روي من غير حديث عبد الله
ابن عبد الملك بن ابي الشوارب ثنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر فذكره ثم قال والصحيح عن عبد الله بن دينار وعبد الله
قد تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر ويحيى بن سليم اخطا في حديثه وقال
الترمذي ايضا في الجامع ان يحيى بن سليم وهم في هذا الحديث قلت
وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم عن نافع رواه ابن عدي عن محمد بن دينار
عن يونس يعني ابن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره اورد في ترجمه ابراهيم
ابن هند بن حكيم وقال لم اسمعه الا من عصبه عنه ثم قال وسائر احاديث
ابراهيم بن هند مناكير وهو نظم الامر وحكى ايضا ان ابن عباس كان اذا حدث

عن

عنه يقول **حد** ثنا ابراهيم بن حكيم بن حاتم بن حبيب بن ابي حنيفة انتهى والجواب
عن المصنف انه لا يصح ايضا الامور واية عبد الله بن دينار كما تقدم
في حد سب الاعمال بالنيات والله اعلم **الاصح** الثاني ما حديث
الغفر قد ورد من عدة طرق غير طريق ملك من رواية ابن ابي الزهرى
وابن اويس عبد الله بن عبد الله بن ابي عامر ومعه والا وراعي كلام
عن الزهرى فاما رواه ابن ابي الزهرى عنه فرواها ابو بكر البرزاني
مسند واما رواه ابى اويس فرواها ابن سعد في الطبقات
وابن عدي في الكامل في ترجمه ابى اويس واما رواه معمر فذكرها ابن عدي
في الكامل واما رواه الاوزاعي فذكرها الزري في الاطراف وقد ثبت
ذلك في شرح الترمذي وروى ابن عدي في مجمع شيوخه ان ابوبكر ابن الزهرى
قال لابي جعفر ابن المرحى حين ذكر انه لا يعرف الامن حديث ملك
عن الزهرى قد رويته من ثلاثة عشر طريقا غير طريق ملك فقالوا
له افدنا هذه الفوايد فوعدهم ولم يخرج لهم شيئا فغضب ابن مسعود
هذه الحكاية بان شيخه فيها وهو ابو العباس العتبات كان متعصبا على
ابن العزيم لكونه كان متعصبا على ابن حزم والله اعلم **قوله** وقد قال
مسلم بن الحجاج اى في باب من حلف باللات والعزى من باب الايمان
والندور **قوله** باسا بنديا ديتبادر منه قبول نفس المشن
فلا يقال بحتم ان يراد جوقه الا ساند من الزهرى لما ابني على الله
عليه وسلم بل الظاهر ان الله الجوه في جميع السند من مسلم الى اخر
قوله على تفصيل بينه ليس في هذا التفصيل من الشاذ الا ما قاله
اولا وهو الذي عرف به الشافعي واما الثاني فهو صحيح غريب واما

الثالث فهو حسن لدانته غريب واما الرابع فانه ضعيف اذا لم يتابع
 ما رخصنا لغيره وتسميته له شاذ انظر الى شخص التفرد فهو نظر لغوي
قوله خا رساله اي الخبر فانه لو حصل له متابع لخير فصار صحيحا
 لغيا فالنفرد هو الذي قصر به عن درجة الصحيح قلت قوله فينظر
 في هذا الراوي الى اخره قوله منه بامكان التصحيح في هذا الزمان وقد تقدم
 نفيه له في شرح قوله وعند التصحيح ليس يمكن فكا نه نسي قال
 هناك ولا يقال انه عن قبول الخبر من جهة انه حسن لانه من جهة الصحة
 لانه لا يكون حينئذ بينه وبين حديثه فرق فيثبات الكلام واسه اعلم
قوله والمنكر الفرد الى اخره **قوله** كذا البرديجي ما اطلقه البرديجي
 موجود في كلام احمد فانه يعنى ما تفرد به بعض الثقات بالمنكر
 ويحكم بما يعجز رجال الصحيحين انهم مناكر لكن يعلم من استقرار كلامه
 انه لا بد مع التفرد من ان يتقدح في النفس ان له عليه ولا تقوم عليها
 دليل على نحو ما تقدم عن الحاكم في السناد ويؤيده قول مسلم ان المنكر
 ان يعذر الرجل ليا مثل الزهري في كرم اصحاب فينفرد من بينهم عنه
 برواية حرف لا يوجد عنه احد منهم فمثل هذا تقوم في النفس فيه
 ريبه مجرد التفرد وقد لا يقدر على التعبير عنها **قوله** فهو بمعناه
 اي بالمنكر معني السناد ليس كذلك بل كل منها اسم لشيء مخصوص
 فالسناد اسم لما خالف فيه الثقة من هو او يثق منه او تفرد به
 الحنفية الضبط والمنكر اسم لما خالف فيه الضعيف الذي يخبر اذا
 توبع او تفرد به الاضعف اي الذي لا يخبر وهيه بتابعه مثله
قوله وملك عطف على كلوا اي نحو كلوا ونحو ملك في تسميته ابن عثمان

عمر وهو على حد من مضان اي ونحو تسميته ملك فكا نه قتلما سمي قال
 سمي ابن عثمان عمر فالخا صل ان مر به نحو هذا الحديث ونحو هذا السند
قوله لاسر الوجه الذي رواه منه الى اخره اي لا يعرف الا عنه
 لا يتابعه تامه ولا يتابعه قاصر والى ذلك اشار بالوجه الذي رواه
 منه ولا يشاهد والى ذلك اشار بالوجه الاخر **قوله** في كلام كثير
 من اهل الحديث اي كما تقدم عن احمد ومسلم ويأتي عن ابي داود **قوله**
 نحو كلوا اللحم بالتمرقان ابن ادم اذا اكله غضب الشيطان وقال عاشر
 ابن ادم حتى اكل الحديد بالخلق فيمن التكاره وجران الاول
 تفردا اي زكرو وهو غير ضابطا نه صدوق خطي كثيرا وهو وان كان
 في عدد من يخبر لكنه لما اتى بهذا المتن الركيك الالفاظ البعيدة من القواعد
 كان كانه خالف من هو اقوى منه **قوله** فيه شيخ صالح اخذ من
 الحافظ ابي يعلى الخليل القزويني في كتابه الارشاد قال له الشيخ
 في النكتة **قوله** شيخنا والمراد انه صالح في دينه وليس مرا به
 ما يتبادر الى الدهن من انه صالح الحديث ويؤيد ذلك قوله غير
 انه لم يبلغ مبلغ من عمل تفرد به **قوله** اخرج عنه مسلم في كتابه
 اي غير هذا الحديث في موضع واحد وانما ساقه متابعه كما قال
 الشرح **قوله** الشيخ في النكتة وقد اطلق الائمة عليه القول
 بالتضعيف فقال يحيى ابن معين في رواه عن اسحق الكوفي ضعيف
 وقال ابو حاتم ابن حبان لا يحتج به وقال العجلي لا يتابع على
 حديثه واورد له ابن عدي اربعة احاديث مناكير انتهى **قوله**
 الثاني من تكراره كما كه معناه وعدم انطباقه على الحسن الشيبه

لان الشيطان لا يغضب من مطلق حياه ابن آدم بل من حياهه مسلما طيعا
 بل ولا يغضب من حياهه كد لك لطمه في الخوايه بل ولا نظر له في غضبه الى
 الحياه اصلا انا نظم الى بقايه على الطاعه ولو مات عليها لا يغضب ذلك
 ولو كان الامر اليه في حياهه لسر ان يموت في عمره رجلا استدرأه وايضا
 فانه على غضبه جمع الحريد والعتيق ومجرد دخول زمان هذا على الاخ
 كاف من غير احتياج الى اكله له او رويته واسه اعلم **ومثل ابن الملاح**
جديث لا يرث المسلم الكافر والشيخ جديث وضع الخاتم عند دخول
 الخلاه انا يبع على طريقتيها في جعل المنكر بمعنى السداد فان المثلين لم يقع
 فيها المخالفه الا بين ملك وهما في غايه الصبط والانتان وهما
 نعه احتج به الجماعة فهما من قبيل السداد لا المنكر على الراي الاسد
 ومن القرايب انما لك ارحمه اسه روي جديثا من طريق معاويه ابن الحكم
 السلمي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فخالف الحفاظ في
 تسميته فقال عمر ابن الحكم بضم العين كما وقع له في عمرو بن عثمان سوا
 ووقع لتسميه من هذا القبيل انه روي عن شخص اخر يسمى عمرو بن عثمان
 فخالف الناس فيه وقال عن محمد بن عثمان **موله** وذكر مسلم في التمييز
 هو كتاب وضعه مسلم في العلل **موله** وفيه نظر من حيث ان هذا
 الحديث ليس بمنكر الى اخره اعتراضه وانه جاف فان ابن الملاح لم يدع ان
 الحديث سداد وانما قال ما نصه المنكر على قسمين **مثال الاول**
 وهو المنكر والمخالف لما رواه الثقات روايه ملك لا اخره ولا شك
 ان المنكر بهذا المعنى كما يطلق على المتن يطلق على السند وهو على موضع منه
 وهذا منه وهو دعوى ابن الملاح وربما وقع صريح الشيخ في محذور

لف

اخره وانما فهم انه يشرط الشدود في السند والمتن معا حتى
 يستشاد او كذا النكاره فيها حتى يتحقق اسم النكاره وليس كذلك بل
 يكفي شدود واحد او نكارته على ان هنيئا قد شد في متنه ايضا فرواه
 عن الزهري عن عمرو بن عثمان عن اسامه فقال لا يتوارث اهل بيتين
 فخالف الناس بهذا اللفظ ومن الغريب في حديث ملك ان الرواه
 عنه لم يتفقوا بل رواه بعضهم عنه فقال عمرو بن عثمان اي يفتح العين
 فوافق الجماعة لكنه شد عن اصحاب ملك قال ابن عبد البر المحفوظ عن
 ملك بضم العين وقال الشيخ في النكت رواه النسائي في سننه
 من روايه عبد الله بن المبارك وزيد بن الحباب ومعه ابن هشام
 ملاهم عن ملك فقالوا في روايتهم عمرو بن عثمان كروايه بغيره اصحاب
 الزهري لكن قال النسائي بعد الصواب من حديث ملك عن
 عمر بن عثمان قال ولا تعلم احدا تابعا لكا على قوله عمرو بن عثمان انتهى
 وقال ابن عبد البر في التهذيب ان يحيى ابن بكير رواه عن ملك على الشك
 فقال فيه عن عمرو بن عثمان او عمرو بن عثمان **والثاني** عن ملك
 عمرو بن عثمان كروي يحيى وتابعه القعني والكثير الرواه انتهى وقد خالف
 ملكا في ذلك ابن حرج وسفيان ابن عيينه وهشيم ابن بشير ويونس
 ابن يزيد ومعاوية بن راشد وابن الهاد ومحمد بن ابي حفصه وغيرهم فقالوا
 عمرو وهو الصواب وقد رواه سفيان الثوري وشعبه عن عبد الله
 ابن عيسى عن الزهري فخالف فيه الفريقين معا سقط منه ذكر عمرو بن
 عثمان وحده من روايه علي بن حنين عن اسامه والصواب روايه الجمهور
 والله اعلم قلت وهذا يتصور منه لغزو وهو ان يقال لنا محفوظ

بوصف بالشدة ودان المحفوظ عمر وفتح العيز ورواه كدلك عن ملك
 فقد شد والله اعلم وقال الشيخ في التلخيص المتز على كل حال صحيح لان
 عمر وعمر كلاهما ثقة **قوله** فهذا اسناد معلل عبارة ابن الصلاح فهذا
 اسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيح **قوله** يعلى
 ابن عبيد فيه اي في الاسناد المتقدم في قوله فهذا اسناد معلل لا في المتن
قوله ابي داود في حديث هام منكر جار على قاعدته في انه لا يميز بين
 المنكر والشاذ تبعاً للامام احمد **قوله** ثم الفاه نقل عن ابن سعد انه ارفع
 في الطبقات بهذا السند ان ابن ملك نقض في خاتمه محمد رسول الله
 فكان اذا اراد الخلا وصنعه **قوله** النساء غير محفوظ يعني انه شاذ
 وهذا هو المعتمد في وصف هذا الحديث **قوله** وانما روى الناس
 عن ابن جريح الحديث الذي اشار اليه ابو داود الى اخره بوجه من هاهنا يفرق
 به وليس كذلك فقد وجدنا له متابعا عن ابن جريح اخرجه الحاكم من طريق ابي عبيد
 بفتح العيز صاحب بهيه بوجهه وتحتاينه مصنف واسمه يحيى ابن المتوكل
 عن الزهري به ولو كان ابو عبيد ثقة انما له عنه اسم النكاره لكنه ضعيف
 وانما اخرجه الحاكم متابعا لتمام والذي على شرطها عند الحاكم حديث هام وليس
 كما ظن وانما اتى عليه من حيث ان الشيخين اخرج جميع رواه السند انفرادا
 وثقة انه لا يلزم من كون على شرطها الا اذا كان السند مركبا باله
 التي اخرجا بها فان الرجل قد يكون مع ثقته وجلالته ضعيفا في بعض
 الناس كما مضى تخريجه في مراتب الصحيح وهذا السند من ذلك فان هاهنا
 لقى ابن جريح بالبصره وابن جريح وقع له الخطا فيما حدث به في البصره
 فليس له حكم ببقية حديثه وهذه قايده بنفسه **قوله** الترمذي

فيه

فيه حسن اي بالنظر لا كونه من حديث ابن جريح بالبصره صحيح بالنظر الى
 ابن جريح في حديثه عنه عن ابن جريح بالبصره صحيح بالنظر الى
 يعتد بتابعه اي عقيل **قوله** الشيخ في التلخيص الترمذي
 لا تصححه اجري الامر على ظاهر الاسناد **قوله** **قوله** اي داود والنسائي
 اول باب الصواب الا انه قد ورد من غير رواية هاهنا رواه الحاكم في
 المستدرک واليهي في سننه من روايه يحيى ابن المتوكل عن ابن
 جريح وصححه الحاكم على شرط الشيخين وضعفه اليه في فقال هذا شاهد
 ضعيف وكان اليه في ظن يحيى ابن المتوكل هو ابو عقيل صاحب بهيه
 وهو ضعيف عندهم وليس هو به وانما هو باهلي يكنى ابا بكر ذكره ابن خن
 في الثقات ولا يقدح فيه **قوله** ابن معين لا اعرفه فقد عرفه غيره وروى
 عنه نحو من عشرين نفسا الا انه اشهر تفرد هام به عن ابن جريح
 والله اعلم انتهى **قوله** المنذري في مختصر السنن وهام هذا هو ابو عبد الله
 هام بن يحيى بن دينار الازدي المودى مولاهم البصري وان كان قد تكلم
 فيه بعضهم فقد اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه **قوله** احمد بن حنبل
 هام ثبت في كل النسخ **قوله** ابن عدي الجرجاني وهام اسمه واصدق
 من ان يذكر له حديث منكر واحاديثه مستقيمة عن قتاده وهو مقدم
 ايضا في يحيى بن ابي كثير وعامة ما يرويه مستقيمة هذا امر كلامه وان كان
 حال هام كدلك فيترجح ما قاله الترمذي وتفرقه به لا يوهن الحديث
 وانما يكون عن بابا والله اعلم **قوله** الاعتبار والمتابعات والشواهد
 لو قال الاعتبار في المتابعات والشواهد اول اجل المتابعات
 والشواهد لكان حسنا فان الاعتبار هو تفتيش الحديث على طرق الحديث

لأجل معرفه المبايعات والشواهد لا انه نوع براسه كما هو المتبادر
 من هذه العبار وحقيقته ان يكثر التماثل فتعبر من الشيء لغيره فتصل
 الى امور دقيقة فتعجب منها وعبار ابن الصلاح تدل على ان مراده شرح
 هذه الالفاظ فالعطف اذا حصر في معنى ل هذه امور يتداولونها في
 نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه او لا **قوله** الاعتبار
 سبب الحديث هل الايات **قوله** معتبر به يعني بان يكون اهلا
 للعقد بان يكون فيه قوه فلو كان اهل لعقد فهو تابع لكان اوضح
 لانه يتبادر الى الذهن ان معنى معتبر به معنى الاعتبار الذي هو السبب
 لقرب ما بينهما فها من جهة كون هذا ادل على المعنى الذي اراد واما
 الذي يظهر من تصرفاتهم فعدم التفرقة بين الواهي وغيره في تسميه مشايخه
 كل منها متابعه وان كانت متابعه الواهي لا يفيد المقصود من الحديث
 وهو الحجية اذا كانت الطريق الاخرى غير قوية فكان حجة حديد
 ان يقول طريق اخرى فهي تابع وان قوله **قوله** وان لم يجد احدا
 تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخ شيخه فيه مواخذه
 وهي ان لا ينتقل لما شيخ شيخه الا بعد فقد متابعه شيخه فكان
 من جهة ان يقول فانظر هل تابع احد شيخه فان فقد فانظر في شيخ
 شيخه وكذا الى الاخر كما قال في النظم وكذا في مثال ابن حبان **قوله** فلحديث
 اذا فرغ اي مطلق وعبار ابن الصلاح فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ
 وينقسم ذلك الى مردود منكر وغير مردود كما سبق واذا قالوا في مثل هذا
 تفرد به ابوهريرة وتفرده عن ابي حنيفة ابن مسleme كان ذلك استبعاد
 بالتفاوت وجه المتابعات فيه ثم انه قد يدخل في باب المتابعه والاستشهاد

روايه من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتاب البخاري
 وسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس
 كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان
 معتبر به فلا ين لا يعتبر به وقد تقدم التنبيه على خود ذلك اي في
 قسم الحسن **قوله** وقد يسمى اي الحديث الذي شورك فيه الشيخ
 شاهدا اي وهي المتابعه القاصره واما المتابعه التامة وهي متابعه
 الراوي نفسه عن شيخه فلا تسمى شاهدا لانها هي المتابعه الحقيقية
 ومتى كانت المشاركة في ذلك المعنى فهي متابعه سواء كانت باللفظ
 او بالمعنى تامة او قاصره **قوله** ثم اذا شئت بمعناه اي عن
 صحابي اخر قال شيخنا وكذا ما كان باللفظ وانما ترك ذكره لانه
 مفهوم موافقه وخبر قوم المتابعه بما كان باللفظ سواء كان من روايه
 ذلك الصحابي او لا والشاهد بما كان بالمعنى كذلك قال وهو الايق
قوله وقد توبع عمر هذه متابعه قاصره والمتابعه التامة ان يتابع
 احدا من عيينه في الروايه عن عمرو والاتي ان يلفظه الدباغ وقد ذكر
 شيخنا ما لا في شرح النجده جمع المتابعه التامة والقاصره والتامة
 وهو ما رواه الشافعي في الامم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الشهر
 تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهدال ولا تنظروا حتى تروا
 فان عمر عليكم فاكلوا العدة ثلاثين ورواه عنه من اصحاب مالك بلفظ
 فاقدروا له فظن قوم ان الشافعي تفرد بقوله فاكلوا العدة ثلاثين
 وقد تابعه عليها عبد الله بن مسleme القيني عن مالك كذا في اخره البخاري

وله متابعه فاصره في صحيح ابن خزيمة من روايه عاصم بن محمد عن ابيه
محمد بن زيد عن حبه عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي
النسائي له شاهد من روايه محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي بصير
واخرج البخاري من روايه محمد بن زيد عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي
عليكم فكلوا هذه شعبان ثلاثين فهذا المعنى **قوله** عن ابن عباس
والا فلا اي وان لم يوجد شيء من ذلك لم يعلم ان الحديث اصل يرجع اليه
وظاهر هذه العبار مشكل من حيث انه يوم انه لو روي حديث مثل هذا
الرجال لا يقبل اذا لم يوجد له متابع اصل لان مثل هذه العبار تقال
في استعمالهم فيا لا يقبل ولو لا تقييده بالثقات لسهل الامر على ولولا
ذلك لقلنا انه يساعد من قال ان المتابع لا يكون الا من يعتبر به
لكن تقييده منع من ذلك فان الاعتبار به قد لا يبلغ رتبة الثقة بان يكون
فيه ضعف يسير **قوله** فقال ما عدت فيه المتابعات من هذا الوجه
اي من روايه حماد بن اخيه **قوله** ومن حديث ايوب بن عبد الله بن سيرين
معلق بقوله بعده ورواه حماد بن سلمه وهو من شدة كلام بن عدي فهو
مطوف على الحسن بن دينار في المعنى اي والايوب **قوله** ورويه الحسن
ابن اخيه حماد بن اخيه قال شيخنا هذا هو المحفوظ يعني كونه عن علي بن غرط
من رفته فالحفوظ انهم قوله **قوله** فجعله من سند هاهنا في النكت
من روايه ابن عباس عنها لا من روايه ابن عباس وقد رواه مسلم
على الوجهين معان طريق ابن عيينه فجعله من سند ابن عباس ومن

طريق

طريق ابن جريح فجعله من سند ميمونة **قوله** فلندا مثلث بابراهيم
اي لانه وافق ابن عيينه في سنده وخالفه في المتن فاسقط الدباغ
قوله اما ايهاب دافع فقد طهر هذا لفظ غير صحيح مسلم ولفظ مسلم
اذا دافع الا هاب فقد طهر **قوله** واقبل زيادات الثقات الايات
قوله منهم تقدير منهم عليهم اي اقبل زيادات الثقات الكائنة من
احدهم على نفسه بان حديث من ناقصا ومنه زاد منه ومن سواهم
اي واقبلها ايضا من سوا أنفسهم من الثقات بان حديث به ثقه
على كفيته فحدث به ثقه اخر فيريد عليه وقيل لا منهم اي وقيل
لا تقبل الزيادات من الثقة على نفسه **قوله** فيه مرعا يعني منافيا
منافاه مرجه بان لا يمكن الجمع فلو قال وهو مناف عوض فيه مرعا
لكان امرح واحسن **قوله** في فرد لو نصبه كان احسن ويكون التقدير
في فقلت في حال كونها حديثا فردا **قوله** والوصل والارسال
من واخذ الاشارة بدا الى اصل هذا النوع وهو زيادات الثقات
لا الى تفصيل ابن الصلاح ولا لاجل هذا اعاد اسم الاشارة فانه كان يمكنه
ان يقول منه اخذا **قوله** ورد ان مقتضى ما اخبره صاحب التركيب
تقديره والله اعلم ورد هذا البحث بان يقتضاه عكس القضية وهو
انه يقتضي قبول الوصل لان فيه علما زائدا عما لا يرسل الذي قلتم
انه جرح والجرح انما يقدم على التعديل لانه في الغالب يكون فيه علم
زائد على التعديل فلما وجدت فيه العلم التي قدم من اجلها مقابلة قدم
هو **قوله** الالفاظ في المتن عبارة ابن الصلاح وزيادات الالفاظ
الفقيه في الاحاديث **قوله** ابن سريج بالمله والجيم وهو الامام

ابوالعباس احمد بن محمد بن الحسين **قوله** سوا تعلق بها حكم الى اخره مقابل كل جملة من هذه قول مفصل بحسب ما يليق بكل واحد منها فمقابل الاول قول انها لا تقبل الا ان تعلق بها حكم شرعي والثاني ان شرط القول ان لا تغير حكما ثانيا وهكذا الى اخره **قوله** ابن طاهر لا خلاف حجة الى اخره اي لا يجد احدا من اهل الفن الا وقد قبل زيايه الثقات ولو لمكان من الاماكن ثم مجموع هذا الاعتبار بالفعل ولكنهم يختلفون في التفصيل فجد هذا يقبل في مكان لا يقبل فيه الاخر ويقبل في اخر غيرهم ومن تأمل فيهم حتى التأمل علم انهم لا يحكون هذه السلسلة بحكم كلي ولكنهم دائرون في اواردها مع القرائن فتارة يرحمون الوصل وتارة الارسال وتارة روايه من زاد وتارة روايه من نقص ونحو ذلك وهذا هو المعتد وهو فعل جبا بذه النقد واعلامهم **قوله** لا يجوز عليهم الوهم قال الامدي اذا دار الامر بين ان يوهم من ادعى وجود شيء ومن ادعى عدمه فتوهيم مدعى العدم او الساكت عن الوجود اوجب اوجب قلت لانه يمكن الاعتذار عنه بان حزمه بالعدم مستند الى الخفاء واما مدعى الوجود فتوهيمه يودي الى تكذيبه والوضوح انه ثقه **قوله** فيما اذا روايه اي من زاد ومن نقص سوا كانا شخصين او اكثر فالصير للغير يقين **قوله** لا ممن رواه ناقصا الى ان روايه ناقصا اورثت شكها ما في تلك الزيايه لان اصل الحديث متفق عليه عند من زاد ومن نقص والزيايه في صور المختلف فيه وهذا القول قادم فيما سلف من حكمه الاتفاق على قبول الزيايه من الثقه **قوله** وتقبل من غيره اي لان روايه الشخص له ناقصا ان اورثت شكها في روايته له من اخر يزييه من حيث ان الانسان مطبوع على تحيين حاله

ولها رعله

وانها رعله فاقصده على المنقصر يورث شكها في الزيايه لم توردت شكها فيها اذا كانت الزيايه من غير لان تلك العلم لا تنتمي فيه **قوله** ان كانت الزيايه معيره اي لان المحدث يحكي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فاذا حكا على صفه لم يقبل حكايته له على ما يخالفها والله اعلم **قوله** الا اذا افاد حكما قلت لان الاحكام مدار الحديث والراوي ثقه فلا وجه للرد والله اعلم فاما اذا كانت زيايه لفظيه كتاكيد لشي او اطناب في مختصر ونحو ذلك فانها ترد قلت لانه تصرف في اللفظ وليس ذلك من وظيفته ويتسببه ان يكون هذا قول من منع الروايه بالمعنى والله اعلم والقول السادس يقيض هذا وهو انها ان كانت زيايه لفظيه قلت قلت لان ذلك راجع الى التصرف في اللفظ المتزجه عن المعاني وذلك جائز على الاصح والله اعلم وان كانت معنويه افادت معنى وحكام يقبل قلت لان روايته مره بها اورث شكها فيها ويحتاج في المعاني ما لا يحتاج في الالفاظ والله اعلم **قوله** اتفاق العلماء عليه قلت لشيحنا لم لا يكون الحكم في هذا ايضا مع القرائن فقال لان هذه الزيايه في حكم خبر مفرد فلا مدخل للتقرينه فيها بالنسبيه الى بقيقه الخبر فقلت فاما يفعل في كلام الشافعي رحمه الله في قوله ومتى خالف ما وصفت اضرد ذلك حديثه ومن جعله ان خالف بالزيايه فقال كلامه هناك في شخص ما علمنا حاله بل يريد ان يعلم حاله من هذا التفتيش واما هنا فالسلسله مفروضة فيمن علمت ثقته واما نته وحفظه من غير حديثه المجهول عنه **قوله** ما يقع بين هاتين الرقيتين صحيح لو سكت عليه **قوله** مثل زيايه الى اخره ليس بحجيد

فانه يدخل في كل من القسمين الماضيين فان اللفظه التي لم يذكرها سائر من روى
ذلك الحديث يصلح ان تكون منافيه وان لا تكون منافيه اصلا **قوله**
من المسلمين هذا الحديث اخرجه الشيخان **قوله** فذكر ابو عيسى
الترمذي ان ما لكا انفراد الى اخره لم يرد له فلفظ الترمذي لا يقول
في هذا الحديث من المسلمين كبيرا احد غير ملك فهو كاترا لم ينف من دون
ذلك لان قوله كبير احد يصلح للاحد كبير هكذا قال شيخنا ولم ار هذا اللفظ
في الترمذي ولا في العلل التي باخره على انه لا يصلح اعتراضا على ابن الصلاح
فانه قال انفراد من بين الثقات يعني انه لم يروها من الثقات غير ولا
لم يكن لقوله من بين الثقات كبير فليده وكان حذفه احصروا دليل
على الاطلاق وبهذا سند نعم ايضا اعتراض الشيخ في التلک بمنزل ذلك في قوله
وكلام الترمذي هذا ذكره في العلل التي في اخر الجامع ولم يصرح بنفرد
ملك بها مطلقا فقال ورب حديث انما تستغرب لزياده تكون
في الحديث وانما يصلح اذا كانت الزيادة ممن يعتد به على خطئه مثل ما روى
ملك ابن انس فذكر الحديث ثم قال وزاد ملك في هذا الحديث من
المسلمين وروى ابو يوسف السخيتاني وعبيد الله ابن عمر وغير واحد
من الائمة هذا الحديث من نافع عن ابن عمر ولم يذكر واقيه من المسلمين
وقد روى بعضهم عن نافع مثل روايه ملك بمنزلة يعتد به على خطئه انتهى
كلام الترمذي فلم يذكر التفرّد مطلقا عن ملك وانما قيده بنفرد الحافظ
كذلك ثم صرح بانه رواه غيره عن نافع من لم يعتد به على خطئه فاسقط
المصنف اخر كلامه وعلى كل تقدير فلم ينفرد ملك بهذه الزيادة بل تابعه
عليها جماعة من الثقاته عن ابن نافع الى اخر كلامه ثم قال فاما روايه ابنه

عمر

عمر فاخرجه البخاري في صحيحه من روايه اسماعيل ابن جعفر عن ابن نافع عن
ابيه فقال فيه من المسلمين **قوله** العلامة شمس الدين ابن حسان وهو في
اي داود والنسائي واما روايه الضحاك ابن عثمان فاخرجه مسلم
في صحيحه من روايه ابن ابي فديك انا الضحاك عن نافع وقال فيه
ايضا من المسلمين واما روايه كثير ابن زيد عن نافع فقال فيها ايضا
من المسلمين وقال الحاكم بمقتضيه هذا حديث صحيح على شرطها
ولم يخرجاه انتهى وكثير بن زيد قد احتج به البخاري وثقه ابن معين
وابو حاتم واما روايه يونس ابن يزيد فاخرجه ابو جعفر الطحاوي
في بيان المشكل من روايه يحيى بن ايوب عن يونس ابن يزيد ان نافع
اخبره فذكر فيه من المسلمين **قوله** ابن حسان وهو عند الدارقطني
وابن داود واما روايه المعلى ابن اسما عيل فاخرجه ابن حبان في صحيحه
والدارقطني في سننه من روايه اوطاه ابن المنذر عن المعلى ابن اسما عيل
عن نافع فقال فيه عن كل مسلم وارطاه وثقه احمد ابن حنبل ويحيى بن
عمر وغيرهما والمعلّى ابن اسما عيل **قوله** فيه ابو حاتم الرازي ليس بمحدث
باسر صالح الحديث لم يرو عنه غير اوطاه وذكره ابن حبان في الثقات
واما روايه عبيد الله بن عمر فاخرجه الدارقطني في سننه من روايه
روح وعبيد الوهاب فروقهما كلاهما عن عبيد الله ابن عمر عن نافع فقال
فيه على كل مسلم وقدرناه ابو محمد ابن الحارثي في المستفي فقرن
بينه وبين ملك فرواه من طريق ابن وهب **قوله** عبيد الله
ابن عمر وملك وقال فيه من المسلمين واما الاختلاف في زيادتها
على عبيد الله بن عمر وايوب فقد ذكرته في شرح الترمذي واسأل الله

قال ابن حسان اوردنه بالزبانه الحاكم والدارقطني والطحاوي
 وبدونها مسلم وللزبانه شاهد وهو حديث ابن عباس فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاه الفطر طهره للصائم من اللغو والرفث اخرجه ابو
 داود والحاكم والدارقطني ووجه الدلالة منه ان الكافر لا طهر له **قوله**
 فهدم الزبانه يعني وترتها طهورا تفرد بها ابو مالك ليس كذلك فانه ان
 اراد ان غيره خالفه عن ربي لم يصح له لانه ما روي هذا الحديث عن ربي
 غيره وان اراد انه انفرد بهذه اللفظه ولم يوجد عند احد من روي
 هذا الحديث فليس كذلك فقد روي احد في مسنده هذا الحديث من حديث
 عمار بن ابي ابي عنه بلفظ وجعل ترابها لنا طهورا فلم يبق الا ما قاله الشيخ
 في نكتة ان تفرد بها بالنسبة الى حديث حديثه كما رواه مسلم من رواية
 ابي مالك عن ربي عنه **قال** وقد اعترض على المصنف بانه يحتل
 ان يريد بالتراب الارض من حيث هي ارض لا التراب فلا ينبغي فيه زبانه
 ولا يخالفه من الملقين بساير الروايات والجواب ان فطرته التصريح
 بالتراب كما في رواية البيهقي وجعل ترابها لنا طهورا هكذا قال الشيخ
 ومتى جوزنا طرق الاحتمال المذكور الاول جاز في ان في التراب
 والتراب واحد والاحسن منه من اصله لانه يخل لما از ارض الارض
 طهور وهو تقدير محل عنه كلام اطاد البلفظ فكيف بمن اعطى اسم الكلام
قوله وسائر الروايات اي روايات حديثه لا غير فانه قد
 كما تقدم من حديث علي بن ابي عنه **قال** الشيخ في النكتة وددت فيما رواه
 احمد في مسنده من رواية عبد الله بن محمد بن عوف عن محمد بن عمار عن ابي
 انه سمع علي بن ابي طالب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اعطيت

اعطيت ما لم يعطه احد من الانبياء فذكر الحديث وفيه وصل التراب
 الى طهورا وهذا اسناد حسن وقد رواه البيهقي ايضا في مسنده من هذا
 الوجه **قوله** ان الحكم لم يرسل قال ابن الصلاح مع ان وصله زبانه
 من الثقة **قوله** في الافراد المفرد قسمان الايات **قوله** فاحمله
 من اولها اي من اول الاقسام وهو المفرد المطلق كما سيحى **قوله**
 عن ابنه هو من النبوة اي من الراوي عنه وال فان جكرار روى عنه
 هشام بن عروة وهو اكبر منه وابوه وايل ابن داود وهو من رواه الاكابر
 عن الامام عن وقد روى سفيان بن عيينه ايضا عن بكر بن ابي
 وايل وروي عن الزهري ايضا **قوله** غريب من حديث بكر بن ايل
 عنه اي عن الزهري **قوله** تفرد به وايل ابن داود اي عن ابنه
 بكر **قوله** هذا من الصلت التوري بمناه وتشد يد الواو فتوحين
 ثم راي **قوله** الدارقطني والمحقق الى اخره **قال** شيخنا هذه الطرق
 هي المعتمدة ولا يضرنا روايه جماعة له عن ابن عسمة عن الزهري بلا واسطه
قوله قال شيخنا على الدين ابن التركاني لما اخبره ان كان اراد ان
 من تفرد بروايته عن عبيد الله عن اي واقدر فهو صحيح وان اراد انه
 انفرد بالحديث من اصله وهو الظاهر من كلامه والالتفات الى ما قد
 ولم يقبل حديثه فليس كذلك انما ضعف لاجل ان كتبه احترقت
 فصارت حديث من حفظه فربما غلط في ذا عضد حديثه الشواهد
 ارتقى للارتبه الصحيح **قوله** الحاكم تفرد بها اهل مصر **قال** شيخنا لم يرو
 من اهل مصر الا عمرو بن الحارث عن محمد بن يحيى المازني فطلق اهل البلد
 وارادوا احد منهم **قوله** تفرد به ابو بكر لما قوله واراد به واحدا منهم

اي وهو ابو زكير وكذا **قول** عن المدنيين يعني عن هشام بن عروة فانه
مدني **قول** المعلل قال ابن كثير هو فز خفي على كثير من علماء الحديث
حتى قال بعض حفاظهم معروفتنا بهذا كمانه عند الجاهل انتهى وقال ابن الصلاح
اعلم ان معرفته على الحديث من اجل علوم الحديث وادقها واشرفها وانما يطلع
بدلك اهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب **قول** وذلك موجود في كلام
الترمذي ليا اخره قال شيخنا وفي كلام البخاري كاسيا في اخر شرح
هذه الابيات قلت وقال المصنف في نكتة على ابن الصلاح وحكاية
جماعة من اهل اللغة منهم قطرب فيما حكاه الليل والجوهري في الصحاح والمطازي
في المغرب قال شيخنا والاولى عندي ان يقال معلول لانها وقعت في
عبارات اهل الفز كما تقدم وهي لغة كما في كلام ابن اسحاق وعلى ما خرج به
سيمويه وقد فتر ابن الصلاح من استعمال لغة هي عازمة رديه فوقع
بقوله معلل في استدراكك باستعمال ما ليس من هذا الباب اصلا
بل من باب التعلل الذي هو التشاغل والتلهي **قول** قلت والاجود
يفهم ان استعمال معلل حوله ما وليس كذلك فانه لا يجوز اصلا فيجعل
على ان مراد النسخ انه اجود من المعلول **قول** واستعماله واسحق هو الزجاج
ان شاء الله قلت قوله ثم قال والمتكلمون الضمير في قال لما جاب المحكم
وكذا في قال وبالجملة **قول** ولا يلج وقال صاحب القاموس والعلة
بالكسر المصنوع على بعل واعتل واعلمه الله فهو فعل وعليل ولا نقل معلول
والمشكلون يستعملونها ولست منهم على بلج والبلج بالمشقة والجميم محركا الطائفة
قال في بيان بلج وثلث نفسي كنصر وفتح ثلوجا وثلحا اطانت **قول**
قالوا واذا قالوا كذا هو في جميع النسخ التي وقعت عليها من هذا الشرح بلفظ

قالوا

قالوا وكذا هو في نكتة على ابن الصلاح والظاهر انه سبق قلم وانه قال والفهم
فيه اما السبب بويه او لصاحب المحكم **قول** كما قالوا احرق وقيل اي يبين
للمفوض والقاعدة ان مثل هذا البناء لا يكون الا من معدي ولا تعديه
هنا قال في القاموس الفصل الرذل الذي لامر به له كالفصول فصل
ككرم وعلم عن قتاله وفسول وقال ابن القطار وحرق الرجل
اي كعن زال حرقه وقال الزبيدي ان مختصر المعين والحارقة عصبه
متصلة بين والبه الفخذ والعصبة واذا انقطعت الحارقة لم تلتئم
وقيل رجل محروق وقد حرق وكذا قال عبد الحق في الواعي الا
انه قال بين والبه الفخذ والورك وقال في انقطاع الحارقة قيل
حرق الرجل فهو محروق ويقال ذلك اذا زال حرقه وركه وحرقت
الرجل تحريقا اذا فعلت به ذلك انتهى والوايلة بالموحدة طرف
راس العضد والفخذ او طرف الكتف او عظم في مفصل الركبة او ما
التف من لحم الفخذ قاله في القاموس فثبت ان هذا الفعل لم يستعمل
الا لما لم يسم فاعله بمعنى جعل فيه الحرق والفعل استغناء عن مفعولها
الذي هو حرقه ونسبه من غير عزم ولا تصعيف لما فعلت او فعلت
بهم من النقل او التصفيف والله اعلم **قول** والعله عبارة الى اخر
قلت فاذا اردت تعريف المعلول من هذا التعريف قلت هو الخبر
الذي فيه اسباب حفيه طالت عليه فاثرت فيه قال شيخنا واحسن
من هذا ان يقال هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش عا دح
فقلت له فيزيد لي ان يقال ما اطلع فيه بعد التفتيش عا دح
ويفهم من التفتيش ان ظاهره السلامة فقال لا يلزم ذلك

بل قد يطالع في الخبر الذي صغفه ظاهر على كنهه خفيه ايضا وهو لا يمكن ان
تكون قاده فانها صادفته ضعيفا متدهوا فيه فقلت فيجيبه خرج هذا
من هذا الحد بالتقييد بقادح فلا يكون معلولا الا اذا قدمت فيه
العله الحفية وبقا **لا** ايضا في حقه هو خبر ظاهر السلامة اطلع منه
على قاده ولا حاجة الى ذكر التفتيش فيه يفهم من العبار والتقييد بظهور
السلامة يخرج ما علة ظاهر وجل الشيخ ما ذكره تفسير العله ففهم انها
لا تسمى علة الا اذا كانت موصوفة بما ذكره في شيخنا وفيه نظر وانما هذا
تفسير للمعلول وهذا الوصف غير لازم للعله فالعله اعم من ان يكون
بهذا الوصف ام لا وعبار ابن الصلاح في الحديث للمعلول هو الذي اطلع
فيه على علة تنقدح في محته مع ان ظاهر السلامة منها ويطرق ذلك الى السناد
الذي رجاله نقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ويستعان
على ادراكها بتفرد الراوي **لا** اخرا في السرح وقال الحاكم انها جعل الحديث
من اوجه ليس للبرج فيها مدخل فان حديث المجرور سا قطاى ظاهر السقوط
والمعلول يوجد في حديث الثقات لانهم يحدون بالحديث فيتحقق الحديث
فيحفي عليهم والمجه فيه العلم والنهم **لا** شيخنا فعلى هذا لا يسمى المنقطع ولا
المعطل ولا الضعيف معلولا وانما يسمى ملك اذا آل امره الى شيء من ذلك
مع كون ظاهر السلامة وهذا الفن اغضر الانواع وادتها مسلكا ولا يفتش
به الاية هذا الشأن وحدائقهم ولذا لم يتكلم فيه الا افرادهم وقد يقصر
عبار الواحد منهم فلا يفيح باق في نفسه من الترجيح ومن ثمه يحمل الشيخ
مع اماسه على اية الحديث في كتبه فعلى هذا فان جزم الواحد منهم بكونه
معلولا ولم يخالف فالاصل ان تتبع في زو لفظ في الترجيح بينها ووجه

الصح

الترجيح كثير لاضا بطلها بالنسبة الى جميع الاطراف بل كل حديث
يقوم به ترجيح خاص **قوله** وانشد الاخفش الشاهد في قوله واوت
اصله واومات **قوله** وان لم يغلب على ظنه محبة التعليل ليا اخره قال ابن
الصلاح وكل ذلك مانع من الحكم بجمعهما وجد ذلك فيه اي لا يقال كيف
يتوقف الجهميد عن الحكم بصحته والحال ان ظاهر السلامة ولم يظهر له
فيه قاده بل يتوقف عن الحكم بالصحة ولولم يغلب على ظنه محبة كونه
معلولا وكفى في الاغلال والايقاف عن الجزم بالصحة وجود الشك
بان يظهر قوته واهيه ما نفع من الحكم بالصحة وان لم يقدر على التقييد
عنها وقوله التعليل عرف من ما معنى ان صواب الاعلال ومن امثله
المعلول احاديث رواها اهل الكوفة عن عبد الرحمن ابن زييد ذلك
انه كان في الشام رجلا ن كل منها يسمى عبد الرحمن ابن زييد واحدا
اسم جده جابر وهو ثقة مشهور والآخر اسم جده تميم وهو ضعيف
ليس له شهر فاتفق انه قدم الكوفة فحدث بها فسالوه من انت فقال
عبد الرحمن ابن زييد فطعنوا ابن جابر الثقة المشهور فكان بعضهم اداوي
عنه زاد في نفسه فقال **لا** هذا عبد الرحمن ابن زييد جابر الدمشقي
وليسوق الاطراف التي سمعها من ابن تميم وهي ضعيفة فيحفظها فيروى
تلك الاطراف فيضعفون بسببها الراوي لما عن عبد الرحمن لانه ثقة
مشهور واما الناقد منهم فيعرف ان ابن جابر لم ير من دمشق فيحقق
ان الراوي عنه ابن تميم فينسب الضعيف اليه ويعلم ان الراوي عنه غلط
في نسبته الى ابن جابر وعن خط شيخنا انه قال ومن امثله اللطيفة
ما ذكره ابن ابي حاتم في حديث حماد بن سلمة عن عكرمة ابن خالد عن ابن عمر

رفعه من باع عبد الحديث فقال كنت استحسنه حتى رأيته في حديث
 بعض الثقات عن عمر بن الخطاب عن الزهري فعاد الحديث إلى الزهري
 والزهري أنارواه عن سالم عن أبيه وهو معلول لأن ثاقفا رواه
 عن ابن عمر بن قولة وهذا غاية في الدقة فإن هذه الرواية في الظاهر كانت
 متابعه قوية لحديث سالم لكنها بالتفتيش رجعت إليه **قوله**
 ويعتبر بها ثم أي ويعتبر الخطأ والصواب بكما نهم من الحفظ **قوله**
 فكثرت فيه لفظه الحديث تمامه فقال سبحانك اللهم ومجربك استغفر
 وتوب إليك قبل أن تقوم من مقامه فغفر له ما وقع في ذلك المجلس **قوله**
 حدثنا به موسى بن اسماعيل هو أبو سلمة المقرئ ناوهيب هو ابن خالد
 الباهلي أبو بكر البصري وشيخه سبيل ابن أبي صالح وعون بن عبد الله
 هو ابن عتبة ابن مسعود **قال** البخاري سمع أبا هريرة وابن عمرو
 يقال أن روايته عن الصحابة مرسله ذكره البخاري فمن مات ما بين
 عشر إلى عشرين رواية وغالب ظني أن هذه الحكاية ليست بصحيحة
قال شيخنا بل هي صحيحة واحد من حدوث القصار بقية حافظ كبير تكلم فيه
 بكلام غير قاصح وهو المعروف بأبي حامد الأعمشي نسبة إلى الأعمش
 لا اعتنا به بحديثه **قال** الحاكم كان من الحفاظ وكان مزاحا وكان أبو علي
 النيسابوري يقول حدثنا أحمد بن محمد بن أنجليت الرواية عنه
قال الحاكم فقلت له هذا الذي تذكر فيه من جهة الجوز أولشي أنكرته
 فقلت له مثل ما ذكرنا حديث فقلت له أبو حامد مظلوم فيما ذكرت
 كله وحكيته للحافظ أي الحسين الحاجي ذلك فصبوب قولي وقول أحادشه
 كلها مستقيمة وذكر أن ابن خزيمة كان يرجع إليه في حديث الأعمش ثم ساق

الحاكم على أحاديث ما كان يمزج به ثم قال وأنا سقت هذا التعرف
 أن الذي أنكر عليه أنا سببه المزج الذي كان فيه فاما الأخاف عن اسم
 أهل الصدوق فلا **قال** شيخنا والحامل لشيخنا على أنه أبي حامد استبعد
 أن يكون البخاري قال لا أعرف في الباب إلا هذا الحديث مع أن الباب
 جملة أحاديث عن جماعة من الصحابة غير أبي هريرة **قلت** **قال** في ذلك
 وهم أبو بريد الأسلمي ورافع بن خديج وجبير بن مطعم والزبير بن العوام
 وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وأنس ابن مالك والسائب
 بن يزيد وعائشة وقد بينت هذه الطرق كلها في شرح أحاديث الأخبا
 للعزالي انتهى رجع إلى كلام شيخنا **قال** والحق أن هذه اللفظة وهي قوله
 في الباب وردت على سبيل الخطأ والألفه فيها من الحاكم حال كتابته
 في علوم الحديث وقد رواها خارج الكتاب المذكور على الصواب
 أوردها عنه البيهقي في المدخل والخطيب وغيرها بلفظ لا أعرف في
 الدنيا بهذا الإسناد إلا هذا الحديث وكذا رواها البخاري في الإرشاد
 من غير طريق الحاكم بهذا اللفظ موضع قوله في هذا الباب وهذا هو
 الصواب وهي عبارة صحيحة غير مدحولة فلعل الحاكم اعتمد في ما نقله في
 علوم الحديث على حفظه فهو **قوله** وهي على غالب في السند لا ييات
 الصريح في وهي يعود على العلة القادرة الحفنة **قوله** وقد تقدم في
 صحة المتن بلا آخر كلام لا يعيب المراد والكلام الضابط له أن يقال
 الحديث لا يخلو أما أن يكون في أوله أكثر من إسناد فالأول يلزم
 من القدر في سنده القدر في متنه وبالعكس والثاني لا يلزم من القدر
 في أحدهما القدر في الآخر **قوله** فكا لتعليل بالارسال والوقف

اي بشرط اي يقوى ذلك على الاتصال والرفع او يستوي او اما اذا كان الاتصال
مثلا اقوى فلا عبرة بخالفه هذا مراد الشيخ وان لم يوقه كلامه **قوله**
واما علمه الاسناد الذي لا يتقدح في صحه المتن فالحديث الى اخره انما لم يتقدح
فيه لانه روي من غير هذه الطريق من روايه من هو افظ من علي
ابن عبيد بما يخالفه روايته فخرج قولهم عما قوله فكانت روايته شان
وعلم بالتأمل ان سبب وهم يعمل انهم سلكوا الجاه في عمره وان دينار
فهم قال **لـ** شيخنا وعبد الله ليس اخا عمر **قوله** هكذا رواه الائمة
من اصحاب سفين افرد له ابو نعيم جزا من طريق عبد الله بن دينار
فبلغ نحو الخمسين نفسا **قـ** ابن الصلاح وكلاهما اي عمر وعبد الله
ثقت اي فلماذا لم يتقدح الخلف فيها في المتن قلت قوله ابدل عمر الى اخيه
ليس الامر في هذا كما ذكر وانما ندخل الباهنا على الماخوذ ولا نك قلت
غير عمر واخذ عبد الله بدله وهذه الماده يفتقر الحال فيها من الابدال
والتبديل والاستبدال والتبدل وغير ذلك وهي كثيره الدور مشبهه
الامر وقد حققنا شيخنا محقق زمانه قاضي السنافيه بالديار المصريه
محمد بن علي القاياتي رحمه الله فقال **لـ** فيها علقته عنه وذكر الكرم في شرحه
لخطبه منهاج التووي اعلم ان هذه الماده اعني الباء والداك واللام مع
هذا الترتيب قد يذكر معها المتقابلان فقط وقد ذكر معها غيرها وقد
لا يكون كذلك فان اقتصر عليها فقد يذكر ان مع التبدل والاستبدال
معصوبا احدهما بالياء كما في قوله تعالى استبدلون الذي هو ادنى بالذي
هو خير وفي قوله تعالى ومن يتبدل الكفر بالايان الاية فنكون
الباء داخله على المتروك ويتعدى الفعل بنفسه المتقابل المتحد وقد

يد

يدكر ان مع التبديل والابدال واحدها مقرون بالياء قال با داخله على
الحاصل ويتعدى الفعل بنفسه الى المتروك تغل الارض عن غلب
بدلت الحاتم بالحلقة اذا اذبتة وسويتة حلقة وبدلت الحلقة بالحاتم
اذا اذبتة وحصلت حاتم وابدال الحاتم بالحلقة اذا حيت هذا جعلت
هذه مكانه وحكي الهروي في الغريبين عز ابن عرفة يعني بظهوره انه قال
التبديل تغيير الشئ عن حاله والابدال جعل الشئ مكان اخره وتحقيقه
ان معنى التبديل التغيير وان لم يوت بدل كما ذكر في الصحاح وكما هو
مقتضى كلام ابن عرفة **فحيث** ذكر المتقابلان وقيل بدلت
هذا بذاك رجوع حاصل ذلك انك اخذت ذاك واعطيت هذا فاذا قيل
بدل الشئ بغيره فمناه غير الشئ بغيره اي ترك الاول واخذ الثاني
فكانت الباء داخله على الماخوذ لا المتخلى ومعنى ابدل الشئ بغيره يرجع الى
تجديد الشئ وجعل غيره مكانه فكانت الباء داخله على المتحد مكان المتخلى
والتبديل ولو مع الاختصار على المتقابلين استعمال اخر يتعدى
لما المفصولين بنفسه كقوله تعالى اوليك بدل الله سيئاتهم
حسنات فاردنا ان تبدلها بها خيرا منه الاية بمعنى جعل الحسنات
بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لما خيرا وقد لا يذكر المذهب
كافي قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها ومعنى التبدل والاستبدال
اخذ الشئ مكان غيره كما قلت استبدلت هذا بذاك او تبدلت
هذا بذاك رجوع حاصل ذلك انك اخذت هذا وتركك ذاك وان لم
يقتصر عليها بل ذكر معها غيرها واحدها مصحوب بالجاء ودكد
التبديل كما في قوله تعالى وبدلناهم جنثهم جنثين تعدى الفعل بنفسه

الى المفعولين يعني الى المفعول ذلك لاجله والى الماخوذ بنفسه والى المذهب
المبدل منه بالبا كما في بدله بخوفه امنا ومعناه ازال خوفه الى الامن وقد
يتعدى الى المذهب والحاله هذه بمنزلة من خوفه امنا والتبديل
استعمال اخر يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء الى غيرته قال
تعال فز بدله بعد ما سمعته على ان هاهنا ما يجب التنبيه له وهو ان الشيء
يكوز ما خردا بالقياس والاضافه الى شئ متروكا بالقياس والاضافه الى اخر
كما اذا اعطى خمس شخصا واحدا بدله منه في شئ الاول ما خردا لشخص الثاني
ومتروك للاول والمقابل بالعكس فيصح ان يغير بالتبديل والتبديل
ويعتبر في كل منهما ما يناسبه ولاشك ان المقام قصده لما يعبر الاطلاق
انتهى فلو قال بعمر وعبد الله لا ستقام وزنا ومعنى **قوله** قال ابن عبد البر
وهو عندهم خطأ يعني زايه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما الصواب
المحفوظ رآني بكروا وعمر وعثمان **قوله** وحديث انس قد اعلمه الشافعي يعني هذا
الذي فيه التصريح بنفي البسملة **قوله** في قال في بل هذه كيفية التعبير
بالسؤال الذي اوردته الشافعي ثم اجاب عنه بقوله قيل له وقوله
فذكره اي الحديث الذي رواه الوليد عن مالك ذكره الشافعي واختص به
الشيخ هنا لذكره له قبل والفرازي هو مروان بن معاوية والنسفي هو عبد الو
بن عبد المجيد **قوله** هو تفقيز يعني في روايتهم له عن حميد وهذه لغة
الشافعي رحمه الله في مثل هذه اللفظه من كل معتل الفاتى بصيغه
مفتعل ان ينك الادغام ويغوص من فاء الكلمة التي في التاء الاولى
ردا الى الاصل في المصدر الوفاق وكذا متصل يقول فيه متصل
اذ مصدر في الوصل والواو قد يولونها همزة مثل وقتت هو من الوقت

وقرى

وقرى اقتصت قلت **قوله** هذا هو المحفوظ اي ما اورد له جالوت
هو الرواية المحفوظة كما سيأتي عند الدارقطني **قوله** وكذلك رواه
الراعي بقتله يعني مقتصرين على قوله يقتضون القراءة بالحمد لله رب العالمين
ولم يذكرها ما بعده فغلب على الظن ان من زاد تلك الزيادة انما زادها
لنفيه ان المراد الافتتاح بهذا اللفظ دون البسملة كما سيأتي **قوله**
وهكذا رواه اسحق ابن عبد الله ابن ابي طحان في فطران قول مسلم من طريقه
انه سمع انس ابن مالك يذكر ذلك انما المراد منه اصل الحديث لا اللفظ الثاني
في ك الشيخ في التكت على ابن الصلاح وعلى هذا فافعله مسلم هنا ليس
بجيد لانه احال حديثه على اخر وهو مخالف له بلفظ يذكر ذلك لم يقل نحو
ذلك ولا غيره انتهى وسياتي في اخر شرح هذه المقالة سيأتي ابن عبد البر
لها **قوله** قال ابن عبد البر هؤلاء في التكت انه قال ذلك
في كتاب الانصاف في البسملة واسم اعلم **قوله** وهذا اضطراب
لا تقوم معه حجة ليس كذلك في الاضطراب الذي لا تقوم معه حجة
شرطه عدم امكن الجمع وتساوي الطرق قوة وضعفا وهذا ليس
كذلك في اصح ما فيه روايه يقتضون القراءة بالحمد لله رب العالمين
ولم يه كانوا لا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم ولم يه كانوا لا يدركون
بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءه ولا اخرها مع ان الجمع ممكن يحمل نفي
قراءه البسملة على نفي الجهر بها وكذا القراءة بالحمد لله رب العالمين
اي التاخذ وان اردت اللفظ حمل على الجهر واما فكانوا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم
فضعيف واما فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم فقد رواها ابن
خزيمة وفي مسنده راو ضعيف فلا يسر الصحيح الذي هو في اعلى الدرجات

مصطر بالابتداء **وهو قول** اذ ظن راوا الى اخره اي الذي قد يستحقون
 بالحمد لله رب العالمين ظن ان المراد من هذا انتفا البسملة يعني انهم يفتحون
 بهذا اللفظ فزا دنية لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراه ولا
 اخرها **قال** ابن الصلاح فكل قوم رواه اللفظ المذكور يعني فيما انفرد به
 مسلم بنقي البسملة لما رواه اكثر من ائمة لو اتيه فكانوا يفتحون بالقراءة
 بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق المخار
 ومسلم على اخراجه في الصحيح ورواوا ان من رواه باللفظ المذكور رواه
 بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله كانوا يفتحون بالحمد انهم كانوا لا يسمون
 فزواه عما فهم واحط لان معناه ان السور التي كانوا يفتحون بها من
 السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية وانظر ذلك امور
 منها انه ثبت عن ابن مسيل عن الافتتاح بالتسمية وذكر انه لا
 يحفظ فيه شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ان سر التمسالي
 عن شي ما احفظه وما سالتني عنه احد قبلك يحتمل ان يكون المعنى ما سالتني عن
 مجموع هذه المسألة ويحتمل ان يكون سئل ونسى ويحتمل ان يكون كان تاسيا
 ثم تذكر **قوله** البيهقي في هذا دلاله على ان مقصودنا سر ما ذكره الشافعي
 يعني ان هذا السؤال له ثقتنا احدهما السؤال عن الافتتاح بالبسملة
 والثاني الافتتاح بامر القرآن وهو المراد بقوله الحمد لله رب العالمين
 فنعينه اننا تسلط على الشق الاول لان الافتتاح بامر القرآن قد اثبت في
 غير هذه الرواية هكذا فهمت من تقرير شيخنا والذي يظهر لي ان هذا لا يدل
 عما **قال** الشافعي لانه لا يخلو اما ان يكون البسملة من الفاتحة فيكون
 الابتداء بها او لا يكون منها فيكون الابتداء بقوله الحمد لله رب العالمين

١٣٣
 فلا يصح نفي السؤال عن البسملة وانباته لام القرآن لان ذلك يودي
 الى ان يكون جزا النسي قسيها له **قوله** ابو ثمامة قال نحن سالتنا
 عنه فليس في نه يفهم ان سوال قتاده عن الافتتاح باي سور
 واما سواله عن الجهر في مسلم **قال** حدثنا ابن مثنى وابن شريك
 عن غندرنا شعبه سمعت قتاده يحدث عن ابي قلح حبيب مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعمر رضي الله عنهم فلم يسمع احد منهم
 يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم **حدثنا** محمد بن مثنى نا ابو داود نا شعبه
 في هذا الاسناد وزاد قال شعبه فقلت لقتاده اسمعته من
 انس قال نحن سالتنا عنه قال شيخنا ثم اخرج في ان السؤال كان
 عن عدم سماع القراء لا عن الافتتاح باي سور **قلت** قوله غير
 سوال اي مسلمة ان دبعض اصحابنا ان شيخنا نقل عن جرح الخطيب
 في الجهر بالبسملة ان قتاده ساله كما ساله ابو مسلمة فاجابه بالحمد لله رب
 العالمين **قوله** فففيه نظر **قال** المصنف في النكت ما حاصره
 انه ان كان مراده انه ليس صحيحا فليس كذلك وان كان مراده انه ليس واحد
 من صحيح البخاري ومسلم فلا يلزم من ذلك كونه غير صحيح وان كان مراده انه وان
 كان صحيحا لا يكون فيه قوة المعارضة لما في احدهما لا يبرح عند المعارض
 بالاصحيه فالجواب **من** وجهين احدهما ان هذا اذا لم يكن الجمع وقد تقدم
 الجمع بان المراد حديث الصحيحين لا بتد بالفتحة لان نفي البسملة والثاني
 انه انما يبرح ما في احدهما حيث كان عالم بضعفه الا به فاما ما ضعفوه كهدا
 الحديث فلا **قوله** والبيهقي لا يقولون بصحة حديث انس زاد المصنف
 لا يخرج له لاحاديث الاحياء قال وابن عبد البر ولعله اخذه مما تقدم

في قوله وقد اعترض ابن عبد البر وكذا قوله وهذا اضطراب الى اخره والله اعلم **قوله** وفيه دلالة على المهر مطلقا الى اخره ليس كذلك والله يحتمل ان يكون فهم منه قرينه ذلك على ان سؤاله عن بعض الاحوال دون بعض ولا يدل على انبات بسم الله الرحمن فانه انما سأل عن الكيفية فذكر له كلاما لو قراه النبي صلى الله عليه وسلم لقراه كذلك ولم يسأله عن المهر بما هو وقوله اي شامه ولنا ان نقول الظاهر ان السؤال لم يكن الا عن قراءته في الصلاة حتى قال نحن سألناه عنه ليس كذلك فان قتاله انما قال نحن سألناه عنه في الرواية التي فيها فقه الجهر كما تقدم **قوله** والخلاف في الكتاب معروف كما سيأتي وسيأتي ان الصحيح العلم بما غير انها لا تكون كالحديث فيقدم عليها عند المتقارن لكن هذا اذا كان الكتاب هو الراوي واما هنا فلاسر على غير ذلك فان قتاده ولدا كه من الامر المحقق انه لم يكتب الكتاب انما كتبه غيره ولم يعرف ذلك الغير من هو قال شيخنا ولا ينبغي ان يعترض في اعلال هذا الحديث على سوي هذه العلل فان امرها رجع الى ان السند مجهول وكان الاوراعي قال كتب الكتاب عن قتاله الى اخره واما امر البسملة في انباتها في الصلاة اول الفاتحة ونيتها فالذي يعين كما حذر شيخنا ان يقال به ولا يلتفت الى سواه ان ينظر اليها نظر الفقهاء والقراء وهو ان الشافعي انما ابتدأه صرح ان قراءته قراه عبد الله بن كثير وهي ما يتد في روايته قراءاتوا ترا من محمد بن روايته بعد علمه بتواترها كغيره كالوجه مثلا كذا من قوله تعالى تجري من تحتها الانهار في سورة براه وخود ذلك وانما لها ملك مثلا لان قراءته قراه المدينين ولم تثبت في روايتهم فالذي يجوز

ان

ان الشخص شافعي كان او غيره انما قرأ في صلاة او غيرها برواية من يرى البسملة اي واستقطبها فقد سألنا لفتة للرواية وان قوال الغيبة واستقطبها فهو محسن وهذا واضح لا غبار عليه وهو موافق لما قال شيخنا امام اهل القراءات في عصم نسيم المدين ابو الخير محمد بن الحزري في كتابه النشر الذي تلقته الامه بالقبول واقر له الفحول انه لم تسمع الا عصار مثله بعد ان حكى الاموال في انها ابي من الفاتحة او غيرها وليست باية فانه قال وهذه الاقوال ترجع الى التفرق والانبات والذي يعتقده ان كليهما صحيح وان ذلك حق فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات قال السخاوي وانفق القراء عليها في اول الفاتحة فابن كثير وعاصم والكساى يعتقدها اي منها ومن كل سورة ووافقهم جميع على الفاتحة خاصة وابوعمر وقالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدها اي من الفاتحة انتهى وبحاج لما يعقب فلو قال يعتقدها منها من القرآن اول سورة ليعم كونها اية منها او فيها او بعض ايها لكان سدا لنا لا نفعل احدا منهم غيرها اي من سورة سوى الفاتحة نصا وقوله ان قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدها اي من الفاتحة فيه نظر اذ قد صح نصا ان اسحق ابن محمد السبيعي اوثق اصحاب نافع واجلهم قال سالت نافعا عن قراه بسم الله الرحمن الرحيم فامرني بها وقال استمدها من السبع المثاني وان الله انزلها روى ذلك الحافظ ابو عمر والدا في باسناد صحيح وكذا ابو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى ابن اسحق القاسمي عن محمد بن اسحق السبيعي عن ابيه ورويا ايضا عن ابن السبيعي قال كنا نقرا بسم الله الرحمن الرحيم اول فاتحة الكتاب وفي اول سورة البقرة وبين السورتين في العزرة والصلاة فذا كان مذهب القراء بالمدينة

قال وفتحها المدينه لا يفعلون ذلك قلت حكى ابو القاسم هذا عن مالك
 انه سال نافع عن البسمله فقال السنه الجهر بها فنسلم اليه وقال
 كل علم يسال عنه اهله انتهى فان كان ما ذكره شيخنا عن قان لوز صحيحا
 فقد اضطرب النقل عن نافع والظاهر ان اول من حرره هذه المسله ابو محمد
 بن حزم في كتابه المحلى فقال في كتاب الصلاة من كان يقيد برؤايه من عدل
 القراء البسمله ايه من ام القرآن لم تجز به الصلاة الا بالبسمله وهم عامهم
 وحنهم والكساي وابن كثير وغيرهم من الصحابه والتابعين ومن كان يقرأ
 برؤايه من لا بعده ايه من ام القرآن فهو بخير من ان يسلم وينزل البسمله
 وهم ابن عامر وابو عمرو ويعقوب وفي بعض الروايات عن نافع انتهى **قوله**
 مدلس كما تقدم اي فان المدلس في شيخنا ان رؤايه الوليد مدلس في جزء
 القراءة خلف الامام للبخاري وفيه التصريح بالتحديث فكن في الشيوخ
 في النكت وان كان قد صرح بساذه من الازاعي فانه يدلس بتدليس التوسيه
 اي بسقط شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه **قوله** وكذا التعليق بالارسال
 تقدم ما في قوله التعليق فلو كان الاعلال لكان اول والارسال
 مراده هنا المرسل وكذا الوصل مراده الموصول اي وكذا الاعلال
 الموصول بالمرسل **قوله** ونوع جرح اي ويعملونه بأي نوع كان من انواع
 الجرح لا يبق لوقا كل جرح كان احسن لانه لو قال كذلك لفهم منه انه
 لا يحكم بالعله في حديث الا اذا اجتمع فيه كل جرح **قوله** وكثيرا ما يعملون
 تقدم ان صوابه يعملون من اعل **قوله** ولعل اي لعرفه العلال جليا وفيها
 اشتبهت كتب علل الحديث اي فانهم اذا جمعوها في الحديث تبين علله **قوله**
 وقد يعملون الحديث بانواع الجرح اي من الاشياء التي ليست بحقيقه وذلك

من

من قايه اما تجوز اغتر الاصطلاح ونظرا الى معناها اللغوي فقط واما
 ان يكون قاله قبل تقورا الاصطلاح قلت قوله وارسله غيره اي
 بشرط ان يكون مثله في التقه ولا مزج او دونه واما اذا كان موقفا
 يكون الحكم له فيقبح والله اعلم **قوله** صحيح مشفق عليه ليس مراده بالمشفق
 عليه المخرج في الصحيحين انما مراده الذي اتفق على وصف راويه بالتفه
 اصل الحديث ولم يذكر احده له **قوله** صحيح معلول اي كان يظهر
 ان فيه عله فيقتبين بعد ذلك بالحصر انه ليس له عله كحديث اي هري
 الا في تسميه معلولا باعتبار ما كان عليه وصحبا باعتبار ما كان عليه بالنظر
 اليه **قوله** وصحيح مختلف فيه اي بعضهم يقول ان راويه تفه وبعضهم
 يقول انه ليس بشقه فاختلوا في علمته فمنهم من اثبتها ومنهم من نقاها
 ثم مثل الصحيح الممل لما اضر هذا عكس المعلول سواء كان المعلول ما كان
 ظاهره السلامه فاطلع فيه بعد الفحص على عوار وهذا لما اتفق اصحاب
 ملك على روايته فعضلا كان ظاهره الاعلال فلما فتش وجدت
 الطريق الموصوله فبين بها صحته قلت قوله فقد صار الحديث
 بشبه الا سناد صحيح اي بالانفاق والافه وقد كان صحيحا عند من بحث
 بالمشقوع ومنهم من ملك والله اعلم **قوله** وكان ملك يرسل احاديث
 انما كان يفعل ذلك لان المرسل وكفوع عنده فبوا عنده روايته
 موصولا وغير موصول **قوله** كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ
 قيل ذلك هو الحليل ايضا فلو اسقط كله بعضهم من اليعتيز لا يشطر
 الكلام قلت وكان يقول في البيت يقول معلول صحيح مثل ما قال
 صحيح بسدودها **قوله** لان في الصحيح احاديث كثير مراده صحيح

البخاري ومسلم واسماء علم **قوله** مضطرب الحديث ما قد ورد في الآيات
قوله كالخط للمستمر راجع الى اصل المسألة فهو مثال للمضطرب لا للدراج
 في قوله والحكم للدراج **قوله** جبر الخلف اي كبر الاختلاف اي كبر اختلاف
 العلماء في روايته فان الجمع بين الجيم وتشد يده اليه الكثير وامتنع من الخلف
 بضم الخاء على الاختلاف على قواعد اللغة فحسب وقد سهل الله لي فله الحمد
 قال الزبيدي في مختصر العين والخلف اي بالضم اخلاف الوعد انتهى
 واخلاف الوعد هو ان لا يقع الوقوف به كما سيأتي ومن لا رندا ان يفعل بالمخالفة
 وقال ابن فارس في المجمل وفي خلق فلا يخلقه يعني يكسره فتح ثمر يكون
 اي خلاف من الخلف في الوعد قال والقوم خلفه اي بالضم يخلفون وقال
 ابن القطاع في الافعال وخلف الرجل عن خلق اي به خلوف وخلافه تغير
 وقال ابوابهم الفارابي في ديوان الادب في باب الافعال واخلفه واخلفه
 وهو ان يتول شيئا ولا يفعله على الاستقبال واخلفه اي وافق وعده وهذا
 الحرف من الاضداد وقال في باب الفاعلة خالفه نقيض وافقه قال
 في اخر الباب ومصدر هذا الباب على مفاعله وفعال فبين من هذا ان
 الخلف والمخالفة والخلاف يرجع الى معنى واحد وكذلك قول ابن فارس في الخلق
 ان الخلف من الخلف في الوعد ومن قول الفارابي ان المخالفة والخلاف
 واحد فصار الخلف والمخالفة والخلاف واحدا وكان اسم له ذلك كما انه اسم
 للاخلاف قال في القاموس والخلف بالضم الاسم من الاخلاف وهو في المستقبل
 كالكذب في الماضي او هو ان يعده ولا يخرجه انتهى وايضا فكان العالم
 اذا قال قولاً فكانه قد عمده اليه فمن هنا يرجع الاختلاف في الاقوال
 الى الخلف الذي هو اسم لاختلاف الوعد ثم ان المارة على طولها تندور

نور

على خلفا لذي هو عهد قد ام فكل قول يخالفك فكانه كما يخلفك لانه لو لم يكن
 لكان مواجها لك وترجيح ما قال الفارابي في اخلاف انه بمعنى خالف
 ومعنى وافق الى الخلف بان يقول الظاهر انه ما قال ابن القطاع انه
 يقال خلف الرجل اذا فسده اذا قيل اخلف الوعد واريد خالف
 فالمعنى ادخل عليه الفساد الذي هو الخلف لراجع الى خلاف الواجبه
 والملازمة الراجع الى الفساد واذا اريد وافق فالمعنى ازال عنه الفساد
 لان الفعل للتصيير والازالة وقال ابن القطاع في خلوف اي عيب
 وحضور وهو من الاضداد انتهى فترجيحه الى الخلف بان يقال اذا كانوا
 غيبا فالمعنى انهم اهل لان تغزي اهلهم لانهم يكونون خلفا وبيهم ويكون
 هو خلفهم فيتمكن ما ير يد منهم واذا كانوا حضورا فالمعنى انهم اهل لان
 يتنكب غا زهم اهلهم اي يعرض عنهم ويوجه الى جهة غير جهةهم ليكونوا
 خلفه اي خلوف له كما كانوا خلوف له لما كانوا بحيث تغزي اهلهم وهم
 غيب واسماء علم **قوله** والاضطراب موجب للضعف راجع الى
 اصلها ايضا اي متى وجد الاضطراب وجد الضعف وليس كذلك
 كما سيأتي البحث فيه في المثال **قوله** يكون او يها حفظ والشرعية
 للمروى عنه لا يقال هذه العلة انما تنافي في الشر من او واحد فانه
 يمكن ان يكون الراوي الواحد في بعض الازمان احفظ منه في بعض
 ويكون اكثر صحة لاحد السيوح الذي روى عنهم ذلك الحديث الذي
 اضطرب فيه قلت قوله مثال الاضطراب في السند ما رواه
 ابوداود وابن ماجه ورواه احمد وابن حبان قال ابن عبد الهادي
 هو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره

هذان

اي كالبهقي كاحكاه عنما في النكت وصحة ابن المديني وغيره وقال ابن عيينه
 كما قال في الشرح لم يجد شيئا فسد به هذا الحديث كاحكاه عنه ابو داود
 في سننه وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وقال في الحفاظ
 هو ضعيف لا اضطراب به وقال البهقي لا ياب من هذا الحديث في هذا الحكم والله
 اعلم قال شيخنا واثق هذه الروايات رواه بشرور روح واجمعها رواه
 حميد بن الاسود ومن قال ابو عمرو وابن محمد ارجح ممن قال ابو محمد بن عمرو
 فان رواه الاول اكثر وقد اضطرب من قال ابو محمد فوافقوه رواه الاكثر
 فقال ابو عمرو بن محمد فلا في الخلاف قلت وقال الشيخ في النكت
 وقولهم اي الاكثر من عن حده ارجح اي ممن قال عن ابن عيينه كان فيها بمكة
 واحدها اكثر والثاني ان اسماعيل بن ابيه مكي وابن عيينه كان فيها بمكة
 والله اعلم قال شيخنا والمضطرب من الروايات فيه التي لا يمكن الجمع بينها
 رواه من قال ابو عمرو بن حريث مع رواه من قال ابو محمد بن عمرو بن
 حريث ورواه من قال حريث ابن عمار وباقي الروايات يمكن الجمع بينها
 فرواه من قال عن حده يعني رواه من قال عن ابنه فان الجواب
 وغايته ان من قال عن ابنه استطاع الاب فصار سباقه موها لكن رواه
 غيره بقبيل المراد ورواه من قال عن ابن عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث
 فان دخل في الاثناعشر الاثنان في رواه من استقطعه فانهم اكثر من نسبته
 الخمس لاجله المشهور ويستقطون الواسطة بينهما ومن قال سليمان بن
 ان يكون اختص من سليمان كالثريجيم قلت تنبيه قال ابن الصلاح
 ورواه حميد بن الاسود عن اسماعيل عن ابن عمرو بن محمد بن حريث بن سليمان
 عن ابيه عن ابي هريره فذكرنا انما في النكت عليه ان قوله في هذه الرواية عن ابيه

فيه نظر لان ابن ماجه ساقه عن حميد بن عيسى عن اسماعيل بن ابيه عن ابي عمرو
 ابن محمد بن عمرو بن حريث عن حده حريث بن سليمان عن ابي هريره عن ابي عمرو
 عن ابن الصلاح بانه اعتمد على روايه البهقي قال فيها من رواه حميد عن
 اسماعيل عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن ابيه عن ابي هريره قال فانما ان
 يكون قد اختلف فيه على حميد بن الاسود في قوله عن ابيه او عن حده
 او يكون ابن ماجه قد حمل روايه حميد بن الاسود على روايه سيفين بن عيسى
 ولم بين الاختلاف الذي بينهما كما يقع في الاسانيد على انه قد اختلف
 فيه ايضا على ابن عيينه انتهى وقال ابن الصلاح وقال عبد الرزاق
 عن ابن جريح سمع اسماعيل عن حريث ابن عمار عن ابي هريره وفيه من الاضطراب
 اكثر مما ذكرناه **قوله** ذوا دبتح المعجم وتشد يد الواو بعد الالف ماله
 من الذود بمعنى الطرد وعليه بقم المله وسكون اللام وفتح الموحده والله اعلم
 وقول **اي** زرعه لانعلم احد الى اخره انما نفى عنه وقد وجد من نسبته
 غير داود ولا يضر خفاؤه على اي زرعه **قوله** وهو المراد بقولي اي والاضطراب
 في السند هو المراد بقولي كالحظ اي كسند حديث الخط للمستمر **قال**
 شيخنا والحق ان التثليل لا يليق الا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف
 وهذا الذي ذكره ليس كذلك فلا يصلح مثالا لمضطرب السند الذي هو
 ضعف المتفرق منهم اختلفوا في دات واحده فلا يجتوا اما ان يكون ثقه
 اولاف ان كان ثقه فلا يضر هذا الاختلاف في اسمه او نسبته وقد وجد مثل
 ذلك في الصحيح ويفرغ الى التزجج ولهذا صححه ابن حبان لانه عنده ثقه ورشح احد
 الاقوال في اسمه واسم ابيه وان لم يكن ثقه فالضعف غير حاصل حميد الاضطراب
 بل حميد كونه مجهولا مثلا او غير ذلك من انواع الضعف نعم يرد ادبا لاختلاف

مهتغا مثل هذا داخل المضطرب لكون رواه اختلفوا فيه ولا يرجح وهو
 وارد على قولهم الاضطراب بوجوب الصنف قلت والواقع في هذا المثال
 ان الراوي مجهول قال شيخنا في تقريب التهذيب ابو عمر وابن حجر
 او ابن محمد بن عمرو بن حريث وقيل ابو محمد عمرو بن حريث مجهول قال المصنف
 في النكت فانه لم يرو عنه فيما عرفت غير اسمعيل بن ابيه مع هذا الاختلاف
 في اسمه واسم ابيه وهل يرويه عن ابيه او عن جده او هو نفسه عن ابيه
 والله اعلم **قوله** ومثال الاضطراب في المتن الاخر لا يصلح هذا ايضا
 ان يكون مثالا لمضطرب المتن اما اوله لان ابا حمزة شيخ شريك ضعيف قد ورد
 من قبله ضعف راويه لا من قبل اضطرابه واما ثانيا فانه يمكن تاويله بانها
 روت كلاما من اللفظين عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الحق المنبثق في اللفظ
 الاول المراد به الحق المستحب الذي لم يجب كالصدق والتفعل واكرام الضيف
 ونحو ذلك كما يقال حقك واجبت على والحق المنفي في قوله ليس في المال حق
 سوى الزكاة هو الفرض فلم يسلم له واحد من مثاليه واما المثال الصحيح
 لمضطرب الاسناد فحديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه قال يا رسول الله
 اراك ثبت قال شيبتي هو دواخواتها قال **ل** الدارقطني فهذا مضطرب
 فانه لم يرو الا من طريق ابي اسحق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة اوجه
 فمنهم من رواه عنه مسلا ومنهم من رواه موصولا ومنهم من جعله من سند
 ابي بكر ومنهم من جعله من سند سعد ومنهم من رواه من سند عايشه
 وغير ذلك ورواياته ثلث لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر
 والمراد بقوله شيبتي هو دواخواتها وهو قوله تعالى استقم كما امرت كما
 ورد مفسرا في بعض طرق الحديث وكذا اخواتها ومثال الاضطراب

في المتن حديث الواهب بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم
 صوت النظر فيها وصعد ثم طأ طأ راسه فقال رجل يا رسول الله
 روجنها ان لم يكن لك بها حاجة فقال هل معك شيء قال قاتلني الا ازارني
 فذكر القصة وفيها التمس ولو خائفا من حديد فلم يجد شيئا وفيها فقال
 روجتها بما معك من القدران فقال بعضهم كذلك وقال بعضهم روجها
 وقال بعضهم امكنا كما وقى لغيره ملكتها وقال بعضهم غير ذلك
 فندم الالفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحدة منها حتى لو احتج حنفيا على ان التملك
 من اللفظ النكاح لم يسع له ذلك لان اللفظة التي قالها النبي صلى الله عليه وسلم
 مسكوك فيها لم تعرف عن غيرها بسبب ان الواقعة واحده لم تعدد واما
 بقيه الاحكام التي في القصة كتحفيف المداق وعدم تخديره بعد معين
 ونحو ذلك فهو كذلك لا مزية فيه والله اعلم **قوله** المخرج المحقق اخر
 الخبر الابيات **المخرج** فسمان مخرج المتن ومخرج الاسناد فاوله
 هو ما اضيف الى الحد من غير كلام صاحبه بلا تمييز فيدخل فيه المرفوع والموثق
 ونحوه بخلاف **قوله** الشيخ ويؤم ان الجميع مرفوع وكذا قول ابن الصلاح
 ما ادرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواة
 فانه يؤم ان التسمية خاصة بالمرفوع وليس كذلك فليس المرفوع مشريا
 فيها ونحوه يكون سبب الادراج استنباط الراوي حكما من الاحكام مثل
 ما ذكره من حديث ابن مسعود في التشهد فانه استنبط من الخبر انه اذا غ
 من التشهد فقد خرج من الصلاة وهكذا حديث **ع** عروة عن يسرة بنت
 صفوان من ستر ذكره او انثييه او رفعه فليؤضاهنم عروة من الخبر ان
 سبب تقصير الوضوء مظنه الشهوة فجعل حكم ما قرب من الذكر كذلك

لان ما قال رب النبي اعطى حله فقال كل منها ذلك فظن بعض الرواة انه من صلب
الخبر فنقله مدرجا فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا وتارة يكون
سببه غرابه بعض الالفاظ فيفسرها كحديث الزهري عن عائشة رضي الله
عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتث في غار حراء وهو التبعيد للكيالي
ذوات العدد فتقوله وهو التبعيد لتفسير المجتث المضمين لتجثت
قلت قوله مثل حديث الأعمش الذي لا يتخفى من أبي داود فعله الشهيد
في الصلاة فذكر مثل وعاء حديث **الأعمش** ولفظه بحديث الأعمش
الذي حال عليه **حدثنا** مسدد بن ماعز عن سلم بن الأعمش حدثني
ثقيف بن سلم عن عبد الله بن مسعود قال كنا إذا جلسنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا السلام على الله قبل عباده السلام
على فلان وفلان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام
على الله فان الله عز وجل هو السلام ولكن إذا جلس أحدكم فليقل التحات
سواء الصلوات والطيبات السلام عليك يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم إذا قلتم ذلك أصاب في
رواية بن داود أنه أصبتم كل عبد صالح في السما والأرض إن هذا لا اله الا
الله وإن شهد أن محمدا عبده ورسوله لم يجز أحدكم من الدعاء بحمد الله
فيه عوايه قال شيخنا ويعرف هذا المذبح بتفصيل بعض الرواة
بأن ينسب كل بقالة إلى أبيها كحديث عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه رفعه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك
بالله شيئا دخل النار وجا في رواية أخرى قال النبي صلى الله عليه وسلم
كل من قلت أنا أخرى من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات

شرك

يشرك بالله شيئا دخل النار فاد هذا من أحاديث الكثر من قول
ابن مسعود لكن لم يعينها فبات رواية ثالثة قال النبي صلى الله عليه وسلم
من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا
دخل النار فعلمنا ان الثانية من قول ابن مسعود واكد ذلك رواية
رابعة اقتصر فيها على الكلمة الاولى مضافه الى النبي صلى الله عليه وسلم
ولا بد ان تأتي رواية غير مفصلة ثم تأتي أخرى مصرحة فيكتفي
بها في معرفة الإدراج وتارة يقتصر عليها وتارة يؤكد على الحديث
من طريق أخرى محدود من القدر المدرج **قوله** وملك ابن اسماعيل
الهمدي عنه أي عز ربه **قوله** ثم رواه أي الدارقطني من روايه
عنه ان قلت **قوله** فرقها أي ذكر لكل منها اسنادا الى شعبه
على حدته ولم يقل شيئا حديثنا ابوقطن وشيئا به عن شعبه **قوله**
اورفعه الرفع بالمهلة واخر مجمع قال في القاموس بضم او وفتح
المغابن واصل الفخذ وكل مجتمع وسخ من الحسد والجمع ارفع ورفوع
وبالضم الا بظوم ما حول فرج المرأة وقال الزبيدي في مختصر العين
الرفع باطن الفخذ والرفع وسخ الظفر وقال ابن قيس المجلد الرفع
اصل الفخذين وسائر المغابن ارفع وكل موضع اجتمع فيه الوسخ ورفع
وفي الحديث كيف لا اوهم ورفع أحدكم من ظفره وانكته وقال
الامام عبد الحق والرفع اصل الفخذ من الفخ لتمييز والضم لاهل العالیه
والا لرفع اصول المغابن كلها وفي الحديث ورفع أحدكم من
ظفره وانكته قال اللين الرفع وسخ الظفر لانه اراد ووسخ رفع
أحدكم فاختصر الكلام واراد صلى الله عليه وسلم لا تقولوا انظروا

ثم يحكون ما ارادوا فليعلق بهما في الارفاغ وفي الحديث اذا التقى الثقبان
 فقد وجب الغسل والرفغان اصلا الفخذين كما تقدم يريد اذا التقى
 ذلك من الرجل والمرأة ولا يكون ذلك الا بعد التقاط الختان انتهى والمساله
 تدور على اللبث والقدر المجتهد في الغابن فمن القدر ما تقدم ومنه
 ايضا الرفغ الذي هو الامر الوادي وشعر ترايا ومن اللبث رفاعة العيش
 ورفاغيته اي رفاهيته **قوله** على يزيد بن زريع اي فادر جها وكامل
 الحديث كما ترى وفصله عنه ابو الاسود واحمد بن عبيد الله الغنوي
 وغيرها **قوله** الطريق للحكم هو بضم الميم وسكون الكاف اي ان الحكم
 على اول شئ في الخبر بالادراج احكم ضعيف ليس له طريق قوي وذلك
 لصراحه **قوله** الراوي في كونه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لكونه
 اول بحول لقال فلان كان يقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا او غيره من العوامل كما ياتي في **مس** **قوله** ما يضعف فيه هو والله
 اعلم خبر مقدم وفاعل بضعف محدود وان يكون هو المستند تقديره ومما
 يضعف فيه الحكم بالادراج ان يكون المحكوم عليه مدرجا في اشارة اللفظ المتفق
 على انه لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم او في اوله **قوله** ولما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل اي وهو قوله مس وقد مر ان
 من قوله صلى الله عليه وسلم **قلت** وهذا الكلام ضعيف فان
 من رواه كذلك يمكن ان يكون رواه بالمعنى فقدم واخر طنا منه ان ذلك
 كله من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولو ادى لفظ من نقله عنه كما قاله كان
 المدرج اخر الخبر واما من فصل فانه فم الامر على ما هو عليه بقرينه او تصرع
قوله شيخنا ودفع كبر من الادراج في الوسط الحديث عايشه في يد

الولى

الوحي فان قوله والتحت التعبد مدرج من قول الزهري وحديث
 فضاله ابن عبيد ان ازعيم والزعيم الحميل بيت في بعض الجنب الحديث
 فقوله والزعيم الحميل مدرج من تفسير ابن وهب وحديث ازهر
 على التميمي عن ملك عن الزهري عن انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دخل مكة وعلى راسه المخفر وهو غير محرم الحديث فقوله وهو غير
 محرم كلام الزهري ادرج في هذا الموصول وقد ذكرت امثله غير
 هذا في كتاب المدرج واسم اعلم **قوله** ولا يعرف في طرق الحديث
 تقدم الاثني عشر على الذكر ليس كذلك فقد وقع في كتاب الابواب
 لابن شاهين بن روايه محمد بن دينار عن هشام ابن عرويه عن
 مشرانبيه او ذكره فقد مر الاثني عشر واسم اعلم **قلت** **قوله**
 ومنه جمع ما اتى البيتين هذا مدرج الاسناد لانه لما روي القطع
 بسند احدها كان كانه ادرج احد السندين في الاخر حتى يساغ له
 ان يركب عليه القطعتين ولوقال الشيخ ومنه جمع ما في الحديث
 بسند الواحد في الحديث كان ابنه واسم من الحشو **قوله** ادرج
 هو مبني للمفعول اي ادرج بعض رواه هذا الحديث هذا اللفظ فيه
 وهو م حيثهم الى اخره وصير مع ما قبله شيئا واحدا والحال انه ما
 اخذ مع ما قبله في السند وان اخذ في الصحاح بل كل منها بسند
قوله فترى ما اى لم يقل في سند واحد عن زائده وشريك عن عاصم
 بل قال في تفريع ابواب الاستفتاح حديثنا الحسن بن علي
 ثنا ابو الوليد نا زائده عن عاصم ابن كليب فذكر الحديث ثم قال
حديثنا عثمان بن ابي شيبة نا شريك عن عاصم بن كليب فذكر

قوله الخال بالمهله وهو ابن هرون بن عبد الله البغدادي الثقة الحافظ
الكبير مات سنة اربع وتسعين ومائتين **قوله** ومنه ان يدرج هو
مبنى للمفعول **قوله** ولا تنافسوا هو من التنفيس وهو ما يرغب فيه ويحل
به لعزته وهو مضارع تنافس فلان وفلان مثل تقاتلا وهكذا بقیه
الفاظ الحديث كلها افعال مضارعه حذف منها حرف المضارعة خفيها
ومعنى تنافسوا تنافسوا التنافس بان يعد كل منهم الشئ نفيسا فيحتاج اليه
فيؤدي ذلك الى فساد عريض والتجسس بالجيم التخص من الجاموس
لصاحب سر الشرف **قوله** في القاموس اي خدوا ما طهرود دعوا ما ستر
الله عز وجل ولا تنقصوا عن بواطن الامور ولا تنجثوا عن العورات والتجسس
بالحا المهله **قوله** في القاموس الاستماع لحديث القوم وطلب خبرهم
في الخير والחסوس الجاسوس او هو في الخير والجيم في الشرائع
والماء تدور على تائر النفس كما تدركه باحدى حواسها **قوله** ومنه
متن عن جماعة الابيات **قوله** وبعضهم الى اخره جمله في موضع الحال
قوله فيجمع اي الداوي وكذا ذكر الصيرفيه للداوي لانه حاضر في الدهن
وان لم يكن مذكورا باللفظ **قوله** وزاد الاعمش المفعول وهو عرو
محدوف لضيق النظم عنه فالقدير وزاده الاعمش فلوانه **قوله**
وزاده الاعمش او منصوره لكان احسن من اجل ذكر المفعول ولا يضر
الاتيان باويل ربما يكون متعينا لانه سيدكرانه اختلف على الاعمش
في زياده عرو فلم يغلب على الظن حينئذ انه زاده **قوله** وعهد الادراج
لها الظاهر ان اللام بمعنى اي عهد الادراج في جميع الاقسام ممنوع منه
قوله عن اي وايل عن عبد الله اي لان ابا وايل هو شقيق ابن سلمة الاسدي

الكوفي

الكوفي ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروى عن خلفاء الاربعة
وغیرهم من الاكابرة بن مسعود وروى ايضا عن اي ميسر وعمر بن شريك
المدايني الكوفي التابعي الكبير الراوي ايضا عن الاكابرة من الصحابة منهم
ابن مسعود فدخل عمر بن اي وايل ومن ابن مسعود من الزيد في متصل
الاسانيد لان ابا وايل روى عنه وعن ابن مسعود **قوله** دعه دعه
اي تركه كما حدثك به ولا تفتت الى مخالف ويحتمل ان يكون مراده
اترك ما حدثك به من اثبات عمر وفاني تذكرت ان ابا وايل روى
عن ابن مسعود نفسه فيكون مراده الامر بحذف عمر ومن السند **قوله**
لكن رواه النسائي استدراك من الحكم يكون واصل سقط عمر في روايته
قوله وسيا في التنبية على ذلك في موضعه يعني في اختلاف الفاظ
الشيوخ قلت قوله او الجنس القسم الخامس في روايه النسائي
مزاد راج عمر ومن روايه منصور والاعمش في روايه واصل من غير
ذكرهما وكذا ما شابهه من الاقتصار في روايه حديث على بعض
الشيوخ المجموعين في سند واحد بلفظ انفارواه غير من الدين
استقوا واسه اعلم **قوله** وهذا النوع اي المدرج باقسامه
قد صنف فيه عبارات ابن الصلاح وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب
ابوبكر كتابه الموسوم بالفصل للتوصل المدرج في النقل فشق وكفى
قوله الموضوع هو اسم مفعول من وضع الشئ يضعه بالفتح وضعا
حظه اشاره الى ان رتبته ان يكون دائما ملقا مطرعا لا يتحقق
الرفع اصلا **قوله** الكذب المختلق المصنوع هذه الاوصاف بعض
الالفاظ التي يطلقونها على الموضوع ويوجد في عباراتهم هذا المعنى

يزاه ونحو هذا **قوله** وهذا هو الصواب الاشارة الى ان الموضوع شر ما يرى
عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** هو القسم الاخر الى اخره الاخر بقصر
المرجع وكسر المعجمة **قال** الشيخ في النكت في قسم الضعيف
على وزن الفخدا انتهى ومعناه الغائب **قال** الشيخ وهو معنى الارذل
انتهى **قال** في ترتيب الحكم يقال ابعده الله الاخر والاخير ولا تقول للآتي
وكل بعضهم ابعده الله الاخر بالمد والاخر والاخير الغائب انتهى وكان ذلك
كتابه عن السقوط والرداءة اي انه ليس باهل لان يكون حاضرا بل هو من
التقدير في حديثه عنه مقام الحضور وهذا كما يقال ايضا في التقدير
قال لا بعد وجرى كذا حاشي بقاكم وخود ذلك **قوله** فهو محمول على انه
اراد ما لم يكن موضوعا الى اخره ليس كذلك وانما اراد ان ما عدم جميع صفات
الحسن والصحيح هو القسم الاخر الارذل الذي ليس بعده قسم اسواء
حال منه فهو بالنسبة الى كل قسم لم تعد فيه جميع الصفات اردا واسوا
حالا وهذا القسم الذي هو الاخر الارذل يدخل تحته نوعان الضعيف
مطلقا والموضوع ولم يتعرض للتفصيل بين النوعين هناك وقال هنا
ان الموضوع شر من مطلق الضعيف فعلم انه ليس بعد شرمه
وانما اطلق عليه حديث بالنسبة الى زعم واضعه والظاهر الامر قبل
البحث والنظر والاقل ليس هو في التحقيق حديثا قلت وهذا مثل
قولك افضل عبادات البدن الصلاة فعلم من هذه العبادات ان الصلاة
ارفع رتبة من كل عبادته تخطر البدن واما انواع الصلاة فلا تعرض
اليها في هذه العبادات فاذا اردت ذلك قيل والصلاة على انواع فالقصر
افضل من النفل والنفل الموكد افضل من غيره والله اعلم وكذا **قوله**

او احتياج ليس يستثنى منه بقوله الامع بيان وان كان من الجمل
المتعاطفة باوفانه خرج بقدره لانه لا يمكن ان يحتج به وبين انه موضوع
اذ لا فائدة في ذلك فانه قيل لا يجوز لمن علم ان الحديث موضوع ان يحتج به
مطلقا ولا يجوز له ان يرد به او يرغب به في شيء الا ان بين انه موضوع
كذلك **قال** شيخنا ويكن ان يوجه بان يكون لفظ الموضوع حسنا
ومعناه صحيحا فيحتج به على شيء وبين انه موضوع اعلاما بان المراد
ليس الاحتياج بنسبه هذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم
بل بنسبة المعنى بعد ذكر ما يعضد من الشريعة والله اعلم **قوله**
ولقد اكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات **قال** شيخنا غالب
ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة الى ما لا
ينتقد قليل جدا وذكر في الدب عن منتهى احد انه ذكر فيه حديث
خرجه مسلم في صحيحه **قال** وهو من عجائبه **قال** وفيه من الضرر
ان يظن ما ليس بموضوع موضوعا على الضرر يستدرك الحاكم
فانه يظن به ما ليس بصحيح صحيحا **قال** ويتعين الاعتناء بانتقاد
الكنايين فان الكلام في قسما هلهما اعدم الانتفاع بهما الا العالم بالحق
لانه ما من حديث الا ويمكن ان يكون قد وقع فيه الفساده **قوله**
والواضعون للحديث الابيات **قوله** حسبه كبر المله
ونصيه على انه مفعول له اي لحسبه والحسبه الاجروا سم
من الاحتساب واحتسب بكرا اجرا عند الله اعتد نيوي
به وجه الله واحتسب عليه انكر ومنه المحتسب وفلان ابنا
او بنتا اذا مات كبرا فان مات صغيرا قيل او طه قاله في القاموس

قوله بحسب الارقال في القاموس حسب حسابا وحسابا بالضم
عدو العدو وحسوب وحسب محركة ومنه هذا بحسب ذا اي بعد
وقدره وقد يسكن **قوله** الزنادقة بنتج الزاي جمع زنديق بكسر زاي وفتح
لا يؤمن بالآخر وبالربوبية او من يبطن الكفر ويظهر الاسلام **قوله**
كعبد الكريم ابن ابي العوجاء هو خال حفص بن زائدة قال ابو الفرج الاصبهاني
في كتاب الاغانى عن جرير بن حازم كان بالبصرة من اصحاب الكلام
واصل ابن عطاء وعمرون بن عبيد وبنو راسد وصالح بن عبد القدوس
وعبد الكريم بن ابي العوجاء ورجل من الازد قلت اعلمه ابا الخطاب
الذي ينسب اليه الفرقة الخطابية انتهى قال فكانوا يجتمعون في منزل الازدي
فما عروا اصل نصار الى الاعتراف واما عبد الكريم وصالح فصحا الثوب
واما بنو راسد فبنو محترقات وكان عبد الكريم يفسد الاحداث فهدده
عمرون بن عبيد فلقن بالكوفة فذل عليه محمد بن سليمان يعني العباسي الامير بالبصرة
فقتله وصلبه ودلني زسن المهدي وفيه يقول **بشار بن برد**
قل لعبد الكريم يا ابن ابي العوجاء بحثا لاسلام بالكفر موق
لا تقلى ولا تصوم فان صمت فبعض النهار صومار قيت
ما تبتالي اذا شرب من الخمر عتيقا ار لا يكون عتيقا
وقال **ابو احمد بن عدي** لما اخذت ضرب عنقه قال وضعت
فيكم اربعة الاف حديث احرم في الحلال واحلل الحرام **قوله** وكيان
هو ابن سنان الهندي من بني تميم ظهر بالعراق بعد المائة وقال بالهنة
على وان فيه جزء الميائين اسوته ثم من بعده في ابنه محمد بن الحسين ثم في
اي هاشم ولد ابن الحسين ثم من بعده في بيان هذا وكتب كتابا الى ابي جعفر

الباق

الباقر يدعو الى نفسه وانه بنى فاحده خالد القسري فقتله واحرقه
بالنار وهو الذي ينسب اليه البياينة من الشيعة **قوله** الخطابية
بنو المجد وتسمى بالملة نسبة الى الخطاب الازدي وكان غزائفة
يا جعفر الصادق فلما علم منه غلوه في حقه تبرأ منه ولعنه فلما اعتزل
عنه ادعى الامر لنفسه واقترب اصحابه من بعده فنهى عن ادعي الوصية
ومنهم من ادعى اما متعوضهم من قال ينبتون في **ق** في المواقف وشرحه
قالوا الاية انبيا وابو الخطاب بنى بل زاد واوقوا الاية الله
والحسنان ابنا الله وجعفر الصادق الله وابو الخطاب افضل منه
ومن على وهو لا يستحلون شهادته الزور لموافقهم على مخالفتهم والرافضة
قال في القاموس فرقة من الشيعة لانهم تابعدوا زيدا بن عليا قالوا
له تبرأ من الشيخين قاضي وقال كانا وزيرى جدى فتركوه ورفضوه
والنسيه رافضى انتهى والشيعة هم الذين شايعوا عليا وقالوا انه
الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنصر اما جليا واما فنيا
وان الامامة لا تخرج عنه وعز اولاده الا بخلع من خارج وتقية منهم
ويقولون بعصه الاية والتولى والتبري الا في حال التقيه وهم اثنان
وعشرون فرقة والظاهر ان مراد الشيخ بالرافضة جميع فقههم فان الكل
قابلون بالتقية يعني جواز ان يظهر واخلاف ما ينطقون اذا حافوا
وهذا باب الكذب **قوله** والسالمية هم
كفريات ابن ابراهيم وضع للمهدي ما عيان فانه ابن ابراهيم الخفي روي
عن الاعنسر وغيره نقل الجوزجاني عن غير واحد انه كان يضع **ق**
ابن روى يكنى ابا عبد الله ربيعة في الكوفية ثم لوه انتهى روى عنه بقرينة

ومحمد بن حمران وعلى بن الجعد و بهلول بن حسان وفقته مع المهدي ذكرها
 ابو خيثمه وان المهدي وصله فلما قام قال اشهد ان قناك ثقا كذاب
 انتهى وقال ابن عدي بين الاسر في الضنف واحاديثه كلها شبه الموضوع
 واما المهدي فهو امير المؤمنين محمد بن امير المؤمنين جعفر بن عبد الله المنصور
 ابن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب والمهدي ابو محمد بن
 الرشيد **قوله** في قصصهم القصص مصدر رقت من قوله نفق عليك الحسن
 القصص اي بين لك احسن البيان والمراد القصص من اي الوفاظ وزنا
 ومعنى واحد من ما خود من ذكر القصص بالكسر جمع قصه وهي الحال
قوله كما بي سعيد المداني لم اراه وقال شيخنا في لسان الميراز ذكره
 شيخنا في شرح الالفيه فيمكن ان يضع الحديث فليحذر ذلك **قوله** امتحنوا
 بالبناء للفقول اي امتحنهم غيرهم من المحنة وهي البليه **قوله** باولادهم
 اي كوكيع ابن الجراح هكذا رايته بخطي وخط غيره من تاه اصحاب
 عن شيخنا والذي رايته في ترجمه سفيان ابن وكيع هذا ان ابن ابي حاتم
 قال سالت ابا زرعه عنه فقال لا تثقل به كان يكذب كان ابو
 رجلا صالحا قيل له كان سفير بينهم بالكذب قال نعم وقال ايضا سمعت
 ابي يقول كلمني فيه مشايخ من اهل الكوفة فاجبته مع جماعه من اهل
 الحديث فقلت له ان حقتك واجب علينا لو صنت نفسك وافترقت
 على كتابك لك انت الرجله اليك فكيف وقد سمعت فقال
 وما الذي ينتم علي قلت قد ادخل وراقك ما ليس من حديثك بن هديك
 قال فكيف السبيل في هذا قلت ترمي بالخجرات وتقتصر على الاصول
 وتختفي هذه الاوراق وتدعوا بابن كرامه وتوليه اصولك فانه يوفق به

فقال مقبول منك فامتل شيئا مما قاله وقال ابن حبان كان شيخنا
 فاضلا صدوق الا انه ابتلي بوراقه فحلى قصته فهذا يقتضي ان اياه
 وكيع لم يتلبه وانا ابتلي هو بوراقه لكن بليه بوراقه صارت عليه
 لايه به فانه صار بروي مادسه وراقه في حديثه عن ابيه
 ورايت بخط بعض اصحابنا عن شيخنا ان حماد بن سلمه ايضا ابتلي
 بولده وهو وهم في حماد الاول له قال شيخنا بان المعري الحلبي كان
 حماد بن سلمه بعد من الابدال وعلامه الابدال ان لا يولد له لم تزوج
 سبعين امراه فلم يولد له غير ان البخاري احتجب حديثه قال شيخنا
 واعتدوا ابو الفضل بن طاهر عن ذلك لما ذكر ان مسلما اخرج احاديث
 اقوام ترك البخاري حديثهم قال وكذا حماد بن سلمه امام كبير
 مدحه الايه واطنبوا ولما تكلم بعض متحلي المعرفة ان بعض الكثره
 ادخل في حديثه ما ليس به لم يخرج عنه البخاري معتد ان عليه الاستشهاد
 به في مواضع لم يبين انه نفعه وقال الحاكم هو احاديثه السليمين الا انه
 لما كبر ساء حفظه فلما انزله البخاري وقال له ولاني حديثا حماد بن
 شجاع الحلبي حديثي ابراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال كان حماد بن
 سلمه لا يعرف بهذه الاحاديث التي في الصفات حتى خرج مره الى عبادان
 فجاء وهو يرويه فسمعت عماد بن صهيب يقول ان حمادا كان لا يحفظ
 وكانوا يقولون انها دست في كتبه وقد قيل ان ابن ابي العوجا كان يريته
 فكان يدس في كتبه قرا **قوله** بخط الذهبي ابن الحلبي ليس
 بمصدق عماد وامثاله وقد اتم قلت وعماد ايضا ليس بشي
 انتهى كلام شيخنا فكان مستند من نقل انه ابتلي باينه عن ما نقل عن

وبيده ابنه العوجا والله اعلم **قوله** او وراقين اي كالتداعي الذي ذكره
 والوزان هو النسخ ولم ار في ترجمته ان افته من وراقه وانما قال شيخنا
 في لسان الميزان عبد الله ابن محمد ابن ربيعة ابن قدامه القدامي المصبي
 احد الصنفين اتى عن ملك بمعايب ثم قال قال ابن عدي عامه حديثه
 غير محفوظه ولم ار للتقدمين فيه كلاما وقال ابن حبان يقلب الاجار
 لعله قلب عن ملك اكثر من مائة وخمسين حديثا وروي عن ابراهيم بن سعيد
 نسخة اكثر مما مقلوب وقال الحاكم والتقا شروى عن ملك احاديث
 موضوعة وقال الخليل اخذ احاديث الصنفين من احباب الرقري
 مرواها عن ملك انتهى فهذا كله يدل على ان الالف منه نفسه فاسه
 اعلم **قوله** ابن ربيعة هو عمر ابن الحسن ابن علي الداعي الاندلسي قال
 في لسان الميزان تهم في نقله مع انه كان من او عبه العلم دخل فينا لا يعينه
 قال الحافظ الصيالم يعجني حاله كان كثيرا لوقيعه في الائمة ثم قال اخبرني
 السنهوري ان شياخ المغرب كتبوا له جرحه ونقصه وقال
 فاضى جاه ابن واصل كان ابن ربيعة مع فرط معرفته بالحدث وحفظه
 الكثير له متما بالمجازفة في النقل وقال ابن نقطه كان موصوفا بالمعرفة
 والفضل الا انه كان يدعي اشياء لا حقيقة لها وذكر ابو القاسم ابن
 عبد السلام قال اقام عندنا ابن ربيعة فكان يقول احفظ ما سمع
 والترمذي قال فاحذت خمسة احاديث من الترمذي وخمسة
 من المسند وخمسة من الموضوعات فجعلها في جزء فغرضت حديثا
 من الترمذي عليه فقال ليس صحيح واخر فقال لا اعرفه ولم يعرف منها
 شيئا وقال ابن النجار راب الناس محميين كذبهم وضعفه وادعاه

سماع ما لم يسمعه ولتامن لم يلقه وكانت امارات ذلك عليه لاجله
 وقال حدثني ابو علي بن الحسن ابو العلا الاصمعي وناهيكم بحالا
 وتبلا قال لما قدم ابن ربيعة علينا اصبهان نزل على ابنه الخانكاه
 فكان يكرمه ويحمله فدخل على والدي يوما ومعه سجادته فقبلها ووضعها
 بين يديه وقال صليت على هذه السجادة كذا وكذا الف ركعة وخطت
 عليها القرآن في جوف الكعبة مرات قال فاحذوها والدي وقبلها
 ووضعها على راسه وقبلها اخر مبتحيا فلما كان اخرها رحض عندنا رجل
 من اهل اصبهان يتحدث عنده الى ان انفق انه قال كان الفقيه المغربي
 الذي عندكم اليوم في السوق فاشترى سجادة حسنة بكذا وكذا
 فمر والدي باحضار السجادة فقال اي والله هذه هي فسكت
 والدي وسقط ابن ربيعة من عينه وارج وفاته في ربيع الاول
 سنة ثلاث وثلثين وسمايه **قوله** فلا يمكن تركهم لذلك اي
 لكونهم يرونه قريبا وهم في انفسهم متدينون وقد حرت العاه ان
 التدبير لا يكف عن القرب فهو مستحيل عما به **قوله** جهاد بن الحديث
 يفتح الجيم جمع جهيد بكسر الجيم واخره مجع وهو النقاد الخبير **قوله**
 ما حملوه هو مبني للمفعول مثل مثل كمثل الذين حملوا التوراه اي حملهم
 اياه غيرهم فتحملوا اي ففعلوا ما اراد **قوله** عوارها هو مثل العين
 ومعناه العيب والخزق والشوق في التوب **قوله** وانا لم احفظون
 في اللفظ والمعنى ومن حفظه تعالى لمعناه هتلك من يكذب على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاذا حاد يثقه هي المبنيه للكتاب **قوله** نوح
 ابن اي مريم واسمه ناجيه وقيل يزيد ابن جصونه المروزي ابو عمه

القزشي مولاهم في مروي وبعث بنو ح الجاهل قال في تهذيب التهذيب
 وكان مع ذلك اى معروا ايتيه عالما بامور الدنيا قسمي الجاهل وقيل هو نوح
 ابن زييد ابن عبد الله وقال ابو جابر ابن حمدويه في تاريخ نوح ابن
 ابي مريم كان ابو مجو سبي من اهل همدان غلب عليه الارحام ولم يكن محمود
 الرواية وكانت ولايته القضا في خلافة المنصور وقال الحكم ابو عمه
 مقدم في علومه الا انه ذاهب بمره وقد اخبرني ابي الحسن القول فيه
 براهين ظاهرة وقال ايضا لقد كان جاسعا كاسه رزق كل شئ الا العبد
 نفوذ باسه من الخذلان وقال ابو علي النيسابوري كان كذابا وقال
 ابو سعيد النقاش روى الموضوعات وقال الخليلي اجمعا على ضعفه
 وكذبه ابن عسيرة وما احسن قول ابي عمه ما اقمح الله من متعذر
 وقال محمد بن عبد العزيز ابن ابي رزمة عن ابيه مات سنة
 ثلاث وسبعين وما به **قوله** ميسر ابن عبد ربه هو القاري
 ثم البصري التراسر الاكالا كان ياكل كثيرا قال الدينوري في المجالسة
 حدثنا ابن ديزيل نا مسلم بن ابراهيم قال سمعته يقولون لميسر
 الاكول كثر تاكل قال من مالى ادم مال الغيرة قالوا ان مالى قال
 رغبين قيل فمال الغيرة قال احبوا وطرح قال شيخنا والذى
 يتبادر الى ذهني ان الاكالا غيره فان ابن عبد ربه قد وصفه جماعة
 بالزهد وضعفه واما الاكالا فكان ناجيا وقال مسلمة ابن قاسم
 يعني عن ابن عبد ربه كذاب روى احاديث منكروا وكان يتحلل الزهد
 والعبادة في اذا جاء الحديث جاشي اخر قال الذهبي روى عن كليب
 ابن ابي سليم وابن جريح وموسى ابن عبيدة والاوزاعي ثم قال واما الاكالا

قال كان ابن عبد ربه المذكور مروي عن غلام ظليل وهو منهم قال
 وذكر في تاريخ الكبير ان بعض الجاهل انزل عن حماره ثم دجج وشوق
 والطعم اياه على انه كبش ثم جمعوا له من الحمار **قوله** المولى ابن اسحاق
 العدوي مولى آل الخطاب وقيل مولى بني بكر ونقل البخاري عن ابيه
 انه قال نحن من صلبه كناه ابو عبد الرحمن البصري قيل لك
 روى عن عمر بن الخطاب وشعبة والحماد بن السفياني وغيرهم
 وعنه احمد بن حنبل وعلي بن الميمني وغيرهم قال بن معين ثقة وقال
 ابو حاتم صدوق شديد في السنة كثير الخطا وقال البخاري
 منكر الحديث وقال محمد بن نصر المروزي اذا انفرد بجدي بحب
 ان يتوقف ويتثبت فيه لانه كان يسي الحفظ كثير الغلط وقال ابن حبان
 في الثقات ربما اخطأت يوم الاحد سبع عشرة ليلة خلت
 من شهر رمضان سنة ست ومائتين **قوله** وجوزا الوضع اليك
قوله الكراميه بتشديد الملهه نسبة الى ابي عبد الله محمد بن كرام
 السجستاني العابد المتكلم وبالتثقييل قيده ابن ماكولا والسجستاني
 وغير واحد قال الذهبي وهو الجاهل في السنة وقال ابن الصلاح
 انه لا يعدل عنه قال الذهبي وقد انكر ذلك متكلمهم محمد بن الهيثم
 وغيره من الكراميه فكل في ابن الهيثم وجهين احدهما كرام بالتخفيف
 والفتح وذكر انه المعروف في السنة مشايخهم وزعم انه بمعنى كرم
 او بمعنى كرامه والثاني انه كرام بالسر على لفظ جمع كريم وكل هذا
 عن اهل سجستان والطال في ذلك قال شيخنا وقرأت بخط الشيخ
 تقي الدين السبكي ان ابن الوكيل اختلف مع جماعة في ضبط ابن كرام فقصم

ابن الوكيل على انه كبر اوله والخفيف وانتق الاخير وزعم المشهور فان شهدهم
ابن الوكيل مستشهدا على صحه دعواه **قوله** الشاعر
الفتة فقه اى حينه وحله والدين دين محمد ابن كرام
قال فطنوا كلهم انه اخترعه في الحال وان البيت من نظمه **قال** ولما كان
بعد دهر طويل رايت الشعر لابي الفتح البستي الشاعر المشهور الذي
يكثر التوايح بالجناس **وقيل** له
ان الذين حملهم لم يقتدوا في الدين بل كرام غير كرام
قال فعرفت جوده استحضار ابن الوكيل انتهى **قال** الذهبي
ان ابن كرام ساقط الحديث على يد عنه **قال** ابن حبان دخل حتى التقط
من البراهين ومن الاحاديث اوهاها **قال** ابو العباس السراج
شهدت البخاري ودفع اليه كتاب من ابن كرام يسيله عن احاديث منها
الزهري عن سالم عن ابيه رفوعا الايمان لا يزيد ولا ينقص فكتب ابو
عبد الله على ظهر كتابه من حديث بهذا استوجب الضرب الشديد
والحبس الطويل **قال** ابن حبان حمل ابن كرام الايمان قول بلا معرفة
قال ابن كرام الايمان قول باللسان وان اعتقد الكفر بقلبه فهو من
قال الذهبي **قلت** هذا منافق يحسن الدرك الاسفل من النار قطع فائش
ينفع ابن كرام ان يسميه مونا ومن يدع الكراميه قولهم في العبود تعالى
انه جسم لا كالا جسم وقد سخن نبيسا بور لاجل بدعته ثمانية اعوام
قال شيخنا **وقال** الحاكم قيل ان اصله من زربج وثنا بسجستان
ثم دخل بلاد خراسان وجاور بكة حمير سنين ولما شاعت بدعته
حبسه طاهر ابن عبد الله بن طاهر فلما اطلق توجه الى الشام ثم رجع

الى نبيسا بور فحبسه محمد بن عبد الله ابن طاهر وطال حبسه فكان
يتأهب يوم الجمعة ويقول للسجان اتاذن فنقول لا فيقول اللهم انك
تعلم ان المتع من غيري ثم لما اطلق تحول فسكر بيت المقدس **وقال**
ابن عساكر كان للكراميه رباط بيت المقدس وكان هناك رجل يقال
له همام يحسن الظن بهم فنهاه الفقيه بصر فقال انما لي الظاهر فرأى
همام بعد ذلك ان في رباطهم حايطة فيه نبات النرجس في استحسنة
مذيبة فاحد منه شيئا فوجد اصوله في العذرة فقال له الفقيه
بصر قلت لك تعبير رويك ظاهر من حسن وباطنهم خبيث **قال**
ابن عساكر ولما دخل القدس سمع الناس منه حديثا كثيرا فجاؤه
انسان فسأله عن الايمان فلم يجبه بل انما **قال** الايمان قول
فلما سمعوا ذلك خرقوا اللب التي كتبا عنه ونفاه والى المهلة الى زغر
فأت بها **قال** الذهبي سنة خمس وخمسين وباتين وعكف اصحابه
على قبره **وقال** القاسمي عن عبد الله بن المواقف والسيد في
شريحه **وقال** لو ابي الكراميه الايمان قول الذر في الازل الى الايمان
هو الاقرار الذي وجد من الذر حين قال تعالى لم اكن منكم من شئ
في الكل على السوية الا المرءين وايمان المنافق مع كفره كما بان الانبياء استواء
الجميع في ذلك الايمان والكلمات ليست بايمان الا بعد التردد بسئل الله
العافية امين **قوله** من الثواب من ياتيه اى في المعنى الذي هو من الثواب
والعقاب الذي انتفى عنه حكم وقد جهل هو لا ان الثواب والعقاب
حكا من احكام الشرع فان الثواب اما ان يترتب على واجب او مستحب
والعقاب انما يترتب على الحرام فلهذا احكام من الحسد **قوله** محمد

ابن سعيد بن حسان بن قيس الاسدي ويقال محمد بن سعيد بن عبد العزيز
ويقال ابن اي عتيبه ويقال ابن اي قيس ويقال ابن اي حسان ويقال
ابن الطبري ويقال ابو عبد الرحمن ويقال ابو عبد الله ويقال ابو
قيس الملاي الديلمي ويقال الازدي ويقال محمد بن اي زينب
وابن زكريا وابن اي الحسن وبعضهم يقول عن اي عبد الرحمن التميمي
ويقولون محمد بن حسان الطبري وربما قالوا عبد الله وعبد الرحمن وعبد الكريم
وغير ذلك على معنى التبعية فيه وينسبونه الى جده ويكون الجد حتى يسمع
جداتي هذا قاله العجلي وقال عبد الغني ابن سعيد المصري خودك
وزاد وهو محمد الذي نسبته البخاري ولا بني هاشم وهو محمد الطبري
ومحمد الازدي وهو محمد ابن سعيد الاسدي الذي روى عنه سعيد
ابن هلال ولو قال قيل انه ابو عبد الله محمد الاسدي الذي روى عنه
وابنه ابن سعيد وعنه محمد بن صالح لما دفعت ذلك وقال ان محمد
سمعت ابا طالب عبد الله بن احمد بن سواد يقول قلب اهل الشام
اسم محمد بن سعيد على ما يراه وكذا وكذا اسمها قد جمعها في كتاب
وقال ابن القطان بن حمله ما قبلوه محمد بن اي سهل حكى ذلك شيخنا في تهذيبه
وقال روي عن نافع مولى ابن عمر والنهري ومكحول روي عنه ابن عجلان
والنوري وسعيد بن اي هلال وغيرهم قال عبد الله ابن احمد عن ابيه قتله
ابو جعفر في الزندقة حديثه موطوع وقال دجيم سمعت خالد بن
يزيد الازرق يقول سمعت محمد بن سعيد الازدي يقول اذا كان الكلام
حسنا لم ابال ان اصل له اسنادا وقال ابو مسهر هو من كذا اي
الاردن وقال ابن رشد بن سالت احمد بن صالح المصري فقال زنديق

ضربت

ضربت عنقه وضع اربعة الا فحدث عند هؤلاء الخفي فاحذروها
وقال ابن حبان كان يضع الحديث لا يحل ذكره الا على وجه القبح فيه
وقال ابو احمد الحاكم كان يضع الحديث صلب على الرندة وقال
الجورجاني هو مكشوف الامرها لك وقال الحاكم فهو ساقط لا
خلاف بين ائمة النقل فيه **قوله** والواضعون بعضهم قد صنفوا الابيات
قوله ولا اصل له اي باسناد الامن مراسيل الحسن وتقل بعض
اصحابنا عن خط شيخنا ان اسناد الى الحسن حسن وقد اني ابو زرعه
وابن المديني عامراسيل الحسن فلا دليل على وضعه كذا نقل هذا عن
خط شيخنا **قوله** وقال ابن الصلاح انه شبه الوضع قال
المصنف في التلكت انه حسن اذ لم يضعه ثابت ابن موسى وان
كان ابن معين قد قال فيه انه كذاب فعرفني طريق التبرقها
من سرقها موضوعه وله لك جزم ابو حاتم الرازي بانه موضوع فيها
حكاة عنه ابنه ابو محمد في العلل واسم اعلم **قوله** عن الاعمش هو
سليمان ابن مهران وشيخه ابو سفيان هو طحله ابن نافع القرشي
مولاهم الواسطي والاعمش راويه وصديق روي له البخاري
مقرؤنا بغيره وقال علي ابن المديني لم يسمع من جابر الا اربعة احاديث
وكذا قال ابو حاتم عن شعبه قال شيخنا لم يخرج له البخاري
الا اربعة احاديث عن جابر واطرها التي عنها شيخنا علي ابن المديني
منها حديثان في الاشربة قرنه بابي صالح وفي الفصائل حديث
اهتز العرش كذلك والرابع في تفسير سورة الجمعة قرنه بسالم
بن اي الجعد انتهى فتحرر ان هذا الحديث وهو يعقد الشيطان ليس

منها وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة فلعلم الوهم في هذا الحديث من شيخ
ابن ماجه فانه صدوق يمين او من شيخه ثابت فانه ضعيف والله اعلم
قوله من كثرت صلاته بالليل مثله ما روي في جزه لويز وهو ابو
جعفر محمد بن سليمان المصيصي حدثنا بن ابي الزناد حدثنا هشام بن عروة
عن ابيه قال كان الزبير رضي الله عنه قاعدا ورجل يقول **قال**
رسول الله صلى الله عليه وسلم عامه مجلسه قال فسكت الزبير
رضي الله عنه حتى انقضت الثالثة فقال الزبير ما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من هذا **قال** والله يا ابا عبد الله انك لخاصر المجلس
يومئذ قال صدقت انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تقبل ان تحيى قال رجل من اهل الكتاب فجعل يذكر عنه خيت وهو اكا
فذاك الذي يعني عن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله**
عبد الحميد ابن جبر قال في لسان الميزان هو بصري روي عن مالك قال
ابن حبان كان يسرق الحديث وكذا قال ابن عدي **قوله** وعبد الله
ابن شبرمه الشريكي امرار له دكرامع الفحص عنه واظنه عبد الله ابن
شبيب الربيعي تعف على بعض المنقله وكنيته ابو سعيد وهو اخباري
علامه **قال** شيخنا في لسان الميزان يروي عن اصحاب مالك واخر من حديث
عنه الحاملي وابوروق المزياني لكند واه بمره وبالغ فضلك الرازي
قال يحل ضرب عنقه **قال** الحافظ عبدان قلت لعبد الرحمن ابن خراش
هذه الاكاديت التي تحدث بها غلام خليل من ابن لثة **قال** سرقها من عبد الله
ابن شبيب وسرقها ابن شبيب من النضر ابن سلمه شاذاز ووضعا
شاذان **قال** ابن حبان يقلب الاخبار وييسرها لكن هذا الصنف

من عبد الحميد ومن غده معه ثم رايت عن خط شيخنا علا حاشيه شرح
الالفية ما صورته وهو بعض الناس فظن ان عبد الله ابن شبرمه الشريكي
هو عبد الله ابن شبرمه القاضي وليس به لانه اكبر من شريك ولم يلحقه
الراوي عن الشريكي انتهى **قوله** واسحق ابن بشر هو ابن مقاتل ابو يعقوب
الكاظمي الكوفي قال في لسان الميزان عن كامل ابي العلا واهي مع السند
وملك وغيرهم وعنه عمر بن حفص السدوسي واسحق ابن ابراهيم الجستاني
قال مطين ما سمعت ابا بكر ابن ابي شيبة كذب احدا الا اسحق ابن بشر
الكاظمي وكذا كذبه موسى ابن هرون وابوزرعه **قال** الدارقطني
هو في عداد من يضع الحديث وارخ موسى ابن هرون وفاته في سنة ثمان
وعشرين ومائتين **قوله** موسى ابن محمد في لسان الميزان انه ابن عطاء
الدسيالي البلقاوي الرملي المقدسي ابوطاهر روي عن مالك وشريك
وعنه الربيع ابن محمد الازدي وعثمان بن سعيد الدارمي وبكر ابن سهل
الدسيالي كذبه ابوزرعه وابوحاتم وقال ابن حبان لا تحل الرواية
عنه كان يضع الحديث **قال** ابن عدي كان يسرق الحديث **قال**
منصور ابن اسماعيل ابن ابي قرة كان يضع الحديث على مالك والوفري
وذكر عن ابي زرعه انه **قال** لم يزل حديث الوليد ابن محمد الوفري
يعني مقارب حتى ظاهرا بوطاهر المقدسي لاجزي خيرا **قوله** عن حمويه هو
زكريا ابن يحيى ابن صبيح بالفتح الواسطي احد التتاه ورحمته لقبه
روي عن ابيه وصيه وصاح ابن عمر وفتح ابن فضاله وزياد البكاي وغيرهم
وعنه الحسن ابن سفيان وابوزرعه وابويعل واه حبان في صحيحه
قال في الطبقة الرابعة من ثقاته كان من المتقنين في الروايات **قال** اسلم

ما تسميه حسر ونسب وما يتبين انتهى وفي الرواه من يقال له ذكر يا ابي
عنه فاكثرت تقاربوا الطبقة واشدهم التباسا بهذا ذكر يا ابي يحيى الكسائي
وممن روي هذا الحديث من الضعفاء يوسف ابن عدي قال **قال** الدارقطني
في الموطأ والمختلف واما عفيف بالعين المجهه فوالحسن ابن عفيف المصري
منكر الحديث بروي عن يوسف ابن عدي عن شريك عن الاعمش عن ابي سفيان
عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من كثرت ملائمه بالليل
حسن وجهه بالنهار وهذا حديث باطل من حديث يوسف ابن عدي
ويأتي عن غير يوسف بن عمار في الشيخ في التلخيص وقد اعترض بعض المتأخرين
المصنف بانه وجد الحديث من غير روايته ثابت ابن موسى فذكر من محمد
ابن جميع قال **قال** حديثنا احمد بن محمد بن سعيد الرقي عن ابي الحسن محمد
ابن همام ابن الوليد ثنا جابر ابن المغلس عن كثير ابن سليم عن انس
بالحديث منوعا انتهى وهذا الاعتراض مجيب فان المصنف لم يقل انه
لم يرو الا من طريق ثابت ومع ذلك فهذه الطريق التي اعترض بها هذا
المعترض اضعف من طريق ثابت ابن موسى لضعف كل من كثير ابن سليم
وجابر ابن المغلس ثم قال ولو اعترض هذا المعترض بواحد من هؤلاء الذين
تابعوا ثابت ابن موسى عليه كان اقل خطا من اعترافه بطريق جابر والحديث
له طرق كثيرة جمعها ابو الفرج ابن الجوزي في كتاب العلل المتناهية
وبين ضعفاء وانه اعلم **قوله** وهله اي غفله قال **قال** في القاموس وهل
كفرح ضعف وفرع فهو وهل ككثف مستو هل وعنه غلط فيه
ونسبه وهل لا الشئ وهل بفتح اي كوجل بوجل وبهل وهلا ذهب
وهه اليه وتوهمه عرضه لان يغلط **قوله** ويعرف الوضع الابيات

تد

قوله بالاقرار وما قافيته متراكب وربما ان شددت فالتافيه
يتدارك وان خفت فهو متكاوس فلو قال بالاقرار وما كان احسن
لتوافقها في المتدارك ولو قال يقوم في مقامه لكان اخف من ينزل
منزلته لسلامته من الجبل **قوله** بالركه قال **قال** في القاموس الركك
كامير وغراب وعزابه والارك النفس الضعيف في عقله ورايه
اوس لا يفرار ووس لا يهاب اسله وهي ركاه وركيك والجمع ركاك
رك بر كركاه ضعف ورق واستركه استضعفه والمرك من
تراه بليغا واذ اخاصم عبي وقدارتك ومن الجبال الرخو المذقوق له
انتهى فاذ ركك كما ترى تدور على الضعف **قوله** الشيخ قال **قال**
في القاموس الشيخ محركة ما بين الكاهل الى الظهر ووسط الشئ يعظم
صدر القطا وما دثته تدور على المعظم والوسط **قوله** وعند
نضرب اي يفرض من ضرب قال **قال** الامام عبد الحق في كتابه الواحي
واضرب فلان عن هذا الامر اذا كف عنه وقد ضرب فلان في عمله
اي اخذ فيه وضرب يده الى كذا وضرب على يد فلان اذا فسد عليه
امرا اخذ فيه او اراده وقوله فضر بنا على اذانهم اي نضربهم السمع
ان يسمعوا والمعنى اننا هم فنعناهم السمع وقوله افنضرب عنكم
الذكر صفحا اي نهلكم فلا يفرقكم ما يحب عليكم **قوله** وما ينزل منزله
اقراره قال **قال** الشيخ في التلخيص هو كان حديث حديث عن شيخ ثم
يسئل عن مولده فيذكر تاريخا يعلم وفاء ذلك الشيخ قبله ولا يوجد
ذلك الحديث الا عنده فهذا الم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت
مولده ينزل منزله اقراره بالوضع لان ذلك الحديث لا يعرف

الا عند ذلك الشيخ ولا يعرف الامر واية هذا الذي حدث به وانه
 اعلم **قوله** ركاكه الفاظها ومعانيها قال شيخنا انا المدار على المعنى
 فحيث ما وجدت ركاكه دل على الوضع سواء كان وحده او انضمت
 اليه ركاكه المنطوقان هذا الدين كله بحاسن والركه ترجع الى الرداء فاذن
 بينها وبين متعاضد الدين بينهما قال وركاكه اللفظ لا يدل على ذلك لاختلال
 ان يكون الراوى رواه بالمعنى فغير الفاظه بالفاظ غير فصيح من غير ان
 يخل بالمعنى فبعد ان صرح بان هذا اللفظ النبى صلى الله عليه وسلم فهو كادب
 واسمه اعلم **قوله** يعرفه الضمير المستتر فيه يعود على الضمير وهو مشدد
 من التعريف اى يجعله ذلك الضمير معروف وكذا ضمير تنكرم يعود الى الظلم
 اى يجعله تلك الظلمه تنكرم لا يعرف **قوله** الطالب للعلم اى الكثير المخاطبه
 لاننا من الرسول صلى الله عليه وسلم المتكلم من المسند الشدد به
 المارسه للشريعه العارف بالمقبول من المردود لاكل طالب
 وعن خط شيخنا ما يدخل في قريه حال المروى ما نقل عن الخطيب
 عن اى بكر بن الطيب ان من جمله دلائل الوضع ان يكون مخالفاً لفقيه القتل
 بحيث لا يقبل التأويل ويحقق به ما يدفعه الحس والشاهد او يكون
 متافياً له لانه الكتاب القطعيه او السنه المتواتره او الاجماع القطعى
 اما المعارضه الظاهره مع امكان الجمع فلا ومنها ما يصرح بتكذيب راوى
 جمع التواتر ومنها ان يكون خبراً عن امر جسيم شوفراً له داعى على نقله
 بحضر العدد الجم ثم لا ينقله منهم الا واحد وسه الا فراط بالوعيد الشديد
 على الامر الصغير او الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في حديث الفقاص
 انتهى وهو يرجع الى ركاكه المعنى **قوله** وقد استشكل لما احسن لم يستشكل

لبن

ابن دقيق العيد لا اعتماد لان القطعيات لا تترط في الحكم وانا بغير الواقع
 في نفس الامر وهو انه لا ملازمه بين الوضع في نفس الامر والاخبار به
 بل قد يكون موضوعاً ولا خبر به وقد خبر به ولا يكون موضوعاً وانا بغير
 القطع باقراره بكونه موضوعاً وهو كذا لك واعترافه بذلك موجب ففسقه
 وفسقه لا يمنع العقل بموجب اقراره كالتاقل عداً انه يفسق اما
 لقتله الثابت باقراره ان كان صادقاً واحداً كذبه في اقراره واما الرد
 فقد صرح ابن دقيق العيد بانه لا بد منه وهذا كما تقدم في الصحيح في شرح
 قوله وبالصحيح والصغير فقد وافى ظاهر من انه يحكم عليه بالصحة
 وجب قبوله والعمل به ولا ينفى الحكم بذلك القطع بصحته هذا مع الجرد
 عن القرائن اما اذا انضم الى ذلك قرائن تدل على ما اقر به قطع كقصه الهو بارى
 في سماع الحس من اى هيرى قال شيخنا وقد كان الشيخ عبر في النظر
 او لا بالحكم فلما قرأنا ذلك عليه غير الحكم بالقطع فكانه غير النظم ولم يغير
 الشرح قلت وكان ينبغي ايضا تغيير قوله في النظم استشكل فانه
 لم يستشكل بل اوضح موضع الحكم فلو قال بدلها استرد لزال المحذور
قوله المقلوب هو من قلبه اذا حوله من حال الى حال اخر **قوله** ابدل
 الضمير فيه يعود على راوى اى اى له ببدل وذلك البدل راو اخر نظير
 اى في الطبقة كافتسم في الشرح قال في الجمل البدل بدل الشئ وبديله
 يقال بدلت الشئ اى غيرته وان لم تات له ببدل وابدلته اذا ابدلت
 ببديله انتهى فعلم ان الباد اخله على الماخوذ لان الاول غير اى اى بغيره
 قد خول الباء هو ذلك الضمير **قوله** حماد ابن عمار والنسبي روى عن زيد
 ابن ربيع والاعشى وسفيان روى عنه يعقوب ابن حميد ابن كاسب

وابراهيم ابن موسى القرا واسماعيل ابن عيسى العطار وعلى ابن حرب وغيرهم
قال الجوزجاني كان يكذب وقال البخاري يكنى ابا اسماعيل منكر الحديث
وقال ابن حبان كان يضع الحديث وضعاً وقال ابن عمار الموصلي
العجب من ابن المبارك والمعافى حيث روي عنه ولم يكن يدرى اي من الحديث
وقال ابن ابي مريم عن يحيى ابن معين من المعروفين بالكذب ووضع الحديث
حماد بن عمرو قال الحاكم يروي عن جماعة من الثقات احاديث موضوعة
وقال ابو سعيد الثقات يروي الموضوعات عن الثقات تحفيضه
من لسان الميزان **مoule** اسماعيل ابن ابي حنيفة البسعي كانه اراد ان يكتب
ابو اسماعيل فسقط ابوابه ابراهيم ابن البسعي ابن الاشعث التميمي
الملك كنيته ابو اسماعيل وكنيته ابيه ابو حنيفة بمهله ومثله تحت قال
البخاري وابو حاتم منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشيء وقال
ابن حبان يروي عن جعفر وهشام مناجرة واو ابدت بقلوب القلب
انه المتعذر لما من لسان الميزان **مoule** وهلول ابن عبيد الكندي يكنى ابا
عبيد وهو كوفي وقال ابن عدي بصري يروي عن سلمة ابن كهيل وان
جرح وجماعه وعنه الدمي الجيزي والحسن ابن قزعة وغيره قال
محمود ابن غيلان سقطه احمد وابن معين وابو حنيفة وقال ابن حبان
يسرق الحديث وقال الحاكم يروي احاديث موضوعة وقال ابو سعيد
البتال يروي موضوعات من اللسان **مoule** سند من اللام بمعنى الى
تحويل سند من لسان من اخر والمراد بالمتن هنا الحديث وهو في الاصل
ما صلب من الارض والارتقاع وهو ايضا الظاهر والتمت ان فكشف الصلب
اي الظاهر من العصب واللحم ورجل من اي صلب فكان العلى شبهوا

المقصود

المقصود من الكلام بذلك فطلقوا عليه التز في الحديث الذي هو قول
البنى صلى الله عليه وسلم مثلاً هو المقصود بالذات والسند انما هو
وسيله اليه وكذا الكتاب المشرح مثلاً حيث يقولون قال في المتن
كذا وفي الشرح كذا **مoule** حفظ الحديث بذلك حرف الجبر يتعلق باختيار
اي يختبر بذلك القلب حفظ الحديث فان فطن له عرف حفظه فحفظه
واعتمد عليه وان خفي عليه عرف ضعفه فلم يعتمد عليه **مoule** التلقين
المراد به انه اذا عسر عليه اسم فقال له احد هو فلان قال نعم وحدث
به ففعله ذلك فعل التلقين قال التلقين التقرير والمثقف المتفهم
وهو يقبل ما يفهمه من غير منازعة ولا توقف **مoule** وهذا اجل استفهام
كانه قال وهل يحل فتراو وجداً تكاره انه مفسده من غير مصلحة
بحقته وذلك انه ان كانت المصلحة فيه الوثوق بالحديث اذا فطن له
ورقه الى الصواب والاعتماد عليه في كل ما حدث به فهي مشوبة بانه
قد يكون حافظاً وكذا باق فاعلم ان الطالب قد وثق به درس عليه بعد
ذلك ما اراد فقد فسدت هذه المصلحة واما كونه مفسده
فقد يكون ذلك الرجل حافظاً مأموناً ويعمل عن القلب لعرض
من العوارض فيحكم ذلك الفاعل بفعلته واستقاط حديثه وقد يكون
عنده حديث لا يوجد عند غيره فيفوتنه على الناس وهذا مع انه يمكن
معرفة حفظه بما تقدم من قول الشافعي رحمه الله من عرض حديثه على
حديث الثقات ونحو ذلك وقد يفشل عن اعدام الورقة التي فيها الحديث
المفلوب بعد الاستفاد عنها فيعثر عليها من يحدث بها على القلب
وقد يكون حاضر القراء على القلب من لا يعرف حقيقة الحال فيحفظها

او بعضها فيحدث باسمة كاسمه فيتبع في الخطر وهو لا يشعر ووجه الاباحه
ان ذلك يعرف رتبته في الحفظ بسهولة بخلاف اختياره بعينه ذلك
فاذا عرف ذلك لم يوجب الوثوق به في الدين فيختبر فيه بانواع اخرى هذا
اذا قلنا لذلك وان خفي عنه لم يوجب ذلك سقوطه عند فاعله بل يورثه
شكافيه يعتبر امره به وربما يكون الذي يرام اختياره مشهورا بالثقة
والامانة والحفظ والجلالة فتراد النقلة في امره من علم اليقين للغير اليقين
في اقرب وقت كقصة البخاري ولو ترك ذلك لفوت الاشتغال
باختياره بعينه ذلك كثيرا من الاخذ عنه وربما يكون احدا قد ادعى
اختلاطه فيرام بذلك صدقه ليميز ما حدث به قبل ذلك فيعتد وما حدث
به بعد فيطرح او كذب به ليستمر على رتبته والامور بالقاء صدق الله
ولي التوفيق **قوله** وقلوب عالم يقصد الرواه مثال حديث رواه
جبريل حتى قال فلا تقوموا حتى تروني قال شيخنا اخرج هذا الحديث
ابوداود في السنن قال ابن الصراح وهو يصلح مثالا للمعلل وعبارته
فظن ابو النصر انه فيما حدثنا ثابت عن انس وهي اوضح من عبارات الشيخ
في اقامه عذر ابي النصر جبريل حازم فانها تفهم انهم حلوا في ذلك المجلس
عن ثابت احاديث عن انس وحدثهم الصواف في ذلك المجلس ايضا بهذا
الحديث فالتبس امره على جبريل فظنه من حديث ثابت وحكي عن خطبة
ان البخاري ايضا بين ذلك في احكامه الزمدي الجامعة تنبيهات
اي ايضا حات لاشياء يشعر بها ما قبل هذا من الانواع التي حكم
بضعفها من المقلوب والموضوع والمنطرب وغيرها اشعار اخفيا
قوله لبيان وجه الضعف اي بان يقول وجه ضعفه ان راويه

فلان متهم بالكذب او هو في الحفظ مثلا وان لم يبر فسيب في تفصيل
قوله لا باسنادها الصيرفيه للواهي والذي يشك فيه اي اذا انقلب
الضعيف بغير سند او المشكوك في ضعفه بغير سند **قوله** في
غير موضوع رووا اي روى باسناد وهو قسم ما قال فيه لا باسنادها
والحاصل ان الحديث اذا ذكر فاما ان يذكر اسناده او لا فان ذكر اسناده
فلا يخلوا اما ان يكون ضعيفا او لا واذا كان ضعيفا فاما ان يكون في
الفصائل او لا وعلى كل تقدير فلا يخلوا اما ان يكون موضوعا او لا
في ان كان موضوعا فلا يخل لمن علم حاله ان يذكره بروايه او غيرها في اي
باب كان الا على سبيل القدر فيه وان كان ضعيفا غير موضوع
فان كان في الفصائل جازت روايته من غير بيان والا فلا والقسم
الثاني من اصل التقسيم وهو الذي لم يذكر اسناده هو القسم الاول
الذي ذكره الشيخ انه ان لم يكن صحيحا ذكره مترصا واما الصحيح فيجزم به
قوله ومن روى على ذلك اي على جواز التساهل في عبارات ابي الهلا
ومن روى عنه التنصير على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن ابن
مهدي واخذ ابن حنبل **قوله** من يقبل روايته ومن رد **قوله** اجمع عبار
مهوله بلفظ الاجماع ومحطها على قول الجمهور ومثله لا بعيدا جاعا مطلقا
وكان يكتفي ان يقول **قوله** جمهور **قوله** في قبول ناقلة الخبر ليس
كذلك لم يشرطوا هذا في القبول بل في الصحة واما مطلق القبول فيصح
للاحتجاج فيكفي ناقلة مطلقا ليقظه من غير ان يشرط في بطلانه
نفي الغفلة عنه فلو كان فيه غفلة يسير لم يخرج من مطلق القبول
وكذا من يسمي يسيرا ويخالف الثقات كذلك كما تقدم في بحث الصحيح

والحسن ولعل المحبة في قول الشافعي لا يقوم المحبة لمعهود وهو المحبة الموصوفة
بالصحة فلو قال **ل** في توثيق ناقل الخبر سلم من الاعتراض فان الثقة
من جمع الوصفين العدالة وثمام الضبط ومن ترك عن التمام الى اول
درجات التقصان قيل فيه صدوق او لا بأس به ونحو ذلك ولا
يقال فيه ثقة الا مع الاردا في بما يزيل اللبس **قوله** بقظا اي فظنا
وهو كما قال **ل** في التشرح بضم القاف وكسر هاء وكذا فعله قال **ل**
في القاموس بفظ كعلم وكرد وقال **ل** ابن القطاع في الافعال بفظ بفظا
وبقائه ويقظه تنبيه للامور **قوله** ذا عقل قال في القاموس الحق
انه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية
وابتداء وجوده عند اجتماع الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند
البلوغ انتهى **وساقه** عقل بكل ترتيب تدور على عقاب البعير ويليه
السمع والتعلق والانفكاك والرمي اذا نشط فتنال المنع خصوص ترتيب
عقل وقد تلهف النفاسة والكبر ومنه العقيلة للمرأة المخدرة والعقل
للسوب الاحمر ومن المنع القوا على الجبال الطوال والقلعة الحصن
المعروف ومن التعلق ترتيب خلق كله وكذا القعدة بعينه اذا اصابه بها
وكذا العقوب ويلزم هذا الفراغ ومنه لعق اصبغ اذا مات ومن الانفكاك
العقال وهو ما نشأ من نور العنب والفاغية ونحوه وترتيب
قلم ومن الرمي ترتيب لقم وفي شرح اديب النجف المنسوب
الى الشيخ سعد الدين النفثاني وقد اضيفت اليه شيئا من كلامه في غير
العقل عند الحكماء جوهر مجرد عن الماتة متعلق بالبدن تعلق التدبير
والتصرف وقال **ل** غيرهم نور في الباطن تدرك به حقائق المعلومات

كما يدرك بالنور الحسن المبصرات وعرفه الشافعي بانها تقوم بحصيلتها
العلم بالاشياء اي هي السبب القريب لحصول العلم الاغم من القطعي
وغيره وقال **ل** غيره هو نور يضيء به طريق مبتداه من حيث ينبت
اليه درك الحواس فيبتدى المطلب للقلب اي نور يحصل باثراق
العقل الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم في رواه الطبراني وابوالتيح
عن ابى امامه رضي الله عنه وابو نعيم في الحلية عن عايشة رضي الله عنها
انه **اول** المخلوقات فكان ان العين مدركه بالقوم في ذا وجود النور الحسي
يجز ادراكها الى الفعل فكذا القلب اي النفس الانسانية مع هذا
النور الحلي **قوله** مبتداه في ابتداء ادراك الحواس ارتسام الحسوس
في الحاسة الظاهرة ونهايته ارتسامه في الحواس الباطنة وهي خمس
نعم الحكماء ان الدماغ ثلاث طبقات الاولى **قسمان** مقدمهما الذي
في الناصية المحسر المشترك والثاني **قسمان** الخيال الطبقة الثانية
المفكر الثالثة **قسمان** اولها الواه ثانيا بينهما الحافظة وهي القسم
الاخير المقابل للمحسر المشترك فالمحسر المشترك قوة تدرك صور الحسوس
باسرها تتأدي اليها من طرق الحواس الظاهرة فتشترك في الحواس
الظاهرة والباطنة والخيال **قوله** قوة تحفظ تلك الصور الموداه
اليها من المحسر المشترك بعد غيبتها عنه والواه قوة تدرك المعاني
لجزئية الموجود في الامور المحسوسة من غير ان تتأدي اليها من طرق
الحواس وبها تدرك الحيوانات مضارها ومنافعها كعداوة الدب ونحوها
والحافظة قوة تحفظ ما تدركها الوهم والمتصور **قوله** هي التي تحلل وتركب
الصور الماخوذة عن المحسوس والمعاني المدركة بالوهم وليس من شأنها

ان يكون عليها منتظما بل النفس تتعلم على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة
 القوة العاقلة وحدها ومع القوة الوهية في التفكير وان استعملتها
 بواسطة القوة الوهية فقط في التخيل ومن اختراعاتها اشياء
 لا تخافق لما كانسان له راسا و كانيات العنق وخودك هذا
 نهاية ادراك الخواص في ذاتم هذا تنزع النفس الانسانية من التفكير
 علوما مثل ان تنزع الكليات من تلك الجزئيات المحسوسة ادتدرك
 الغائب من الشاهد منها من اية تصرفها بواسطة اشراق العقل وهذا
 التصرف مراتب استعداد له الانتراع كما للاطفال ويستمر العقل
 العيولاني ثم علم البديهيات على وجه يوصل الى النظريات والبديهي
 المعرفة الحاصلة للنفس لا بسبب الفكر ويسمى العقل بالملكه ثم علم
 النظريات منها ويسمى العقل بالفعل ثم استحضارها بحيث لا يغيب
 ويسمى العقل المستفاد **قوله** الحلم هو بضم الهمزة واسكان اللام قال
 في القاموس الجامع في النوم والاسم الحلم كعشق والحلم بالكسر الاناء
 والعقل **قوله** الشانقي خبر الخاقصه اي خبر الواحد والاصل
 في خبر الواحد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل رسلا الى الافاق
 وحدانا باوامر ونواهي التي تتباح بها الدماء والاموال وغيرها
 بكتب وبغير كتب ولم يشهد على شيء من ذلك انبى وكان يارسى بول
 اخبارهم في كتاب فيبصر اسلم تسلم فان توليت فان عليك انم الاربعين
 وقال لعاد رضي الله عنه حين ارسله الى اليمن فدعهم الى نهاده ان لا
 اله الا الله فان هم اطاعوا ذلك لما احزنه وغير ذلك وايضا فقد قيل
 صلى الله عليه وسلم الواحد في هلال رمضان وقصام وامر الناس بالصيام

بمجرد خبر مع ان المزج عندنا من الاخبار بروية الدلال منها لا روايه فنظرا
 فوجدناها في رقت الشهاده في المعنى ووافقت الروايه ايضا لانهم عرفوا
 الشهاده بانها خبر يختص بعين والروايه بانها خبر لا يختص بعين فلما
 جاءت الروايه في هذا المعنى وكان تعلق الفرض بالكذب في ما هذا
 سبيله بعيدا جمعها الشارع في الاكتفا في كل منها بالواحد ثم اختلف
 بالروايه ما شاركتها في هذا المعنى وهو بعد القصد بالكذب كالخبر
 بان المرض يبيع التيمم وكذا اخبار القايف بالنسب ومثل ذلك وارد
 على منع تعريف الشهاده وجمع تعريف الروايه الما فيه فصح بان
 الشهاده خبر لتصحيح دعوى عند حاكم تقدم العلم به عليها اي بمنونه على
 الدعوى فخرج الاخبار في نحو مسله التيمم بقوله لتصحيح دعوى وخرج
 مثل مسله القايف بقوله تقدم العلم به عليها والروايه خبر لا لذلك
قوله عاقلا لما حدت به اي فاما يقال عقل الشيء اي لهه عالما
 اي ذا علم اي صفه وملكه راسخه بذلك **قوله** وافق حديثهم عبارة ابن
 الصلاح فان وجدنا روايته موافقه ولو من حيث المعنى لرواياتهم
 او موافقه لها في الاغلب والمخالفة ناديه عرفنا حديثه كونه صابرا
 ثبتا وان وجدناه كثير المخالفة لم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه
قوله مثبت من حديثه الظاهر انه من ثبت ثبوتنا من قول الحديث
 حديثي فلان بكرا وبتني فيه فلان اذا كان قد سمع من احد شيئا لم يتقنه
 كما يجب فاعاد له بعض من سمعه فجعله متقنا له ثابته بعد ان كان متزلزا
 وقوله **قوله** مثبت على من حدث عنه هو من ثبت اي مثبت عليه
 ذلك القول الذي حدث به عنه بمعنى انه جعله منسوب اليه لازماله ما كذا

عليه لا يتعداه وكل منها لا بد فيه ما وصفه به الشافعي والام ثبت
 بحجته نبي لا لمزجه ولا على مزجه عنه وكلا الغلين من ثبت القول
 اذا صح وهو يرجع الى الملك على حاله لا نزول **قوله** ما حزم المروءة قال
 الشيخ في النكت وقد اعترض عليه اي ابن الصلاح بان المروءة لم يشترطها الا الشافعي
 واصحابه وليس على ما ذكره المعترض بل الذي لم يشترطها على الاسلام مريدا
 لم يشترطوا نبوت العدالة ظاهرا بل اكتفوا بعدم ثبوت ما يناه في العدالة
 فنظر منه ما ينافي في العدالة لم يقبلوا شهادته ولا روايته واما من اشترط
 العدالة وهم اكثر العلماء فاشترطوا في العدالة المروءة ولم يختلف قول
 ملك واصحابه في اشتراط المروءة في العدالة مطلقا **قوله** بخلاف الشهادة
 اي فان الحرية بشرط فيها عند اكثر اهل العلم **قوله** لم يشترط البلوغ
 اي في الرواية واما الشهادة فانها غير مقبولة من الصبي المميز عند اصحاب
 الشافعي والجمهور كما قاله الشيخ في النكت **قوله** الا انه قيد الوجهين
 في التيمم اي في مسأله الاعتقاد في كون المرحض مرفعا على واحد وعبارته
 وفي وجهه يقبل في ذلك خبر الصبي المراهق والفاسق ايضا ولا فرق بين المحض
 والعبد والذكر والانثى لان طريقة الخبر واخبارهم مقبولة ولا يشترط العدد
 فجعله من باب الخبر لا الاجتهاد والذي يظهر انه اجتهاد ولم يبين في الروضة
 كونه خبرا واجتهادا وعبارته فرع يجوز ان يعتد في كون المرحض مرفعا
 معرفته نفسه ان كان عارفا ويجوز اعتنا طبيب حادق بشرط
 الاسلام والبلوغ والعدالة ويعتد العبد والمراهق وله وجه شاذ انه
 يعتد بالصبي المراهق والفاسق **قوله** وقيد في استقبال القبلة وذكر ذلك
 في الباب المذكور في مكانين احدهما في راجع العاجز عن معرفه القبلة يقينا

يجوز له الاخذ بقول من يحسن عنها عن علم وعبارته ولك قول الخبرين
 اهل الرواية وليس من التقليد في شيء ثم قال **قوله** وفي الصبي بعد التمييز وجهان
 كما في رواية اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم والاكثر من على انه لا يقبل
 والثاني لا تفقد الفاظ الوجيز في مسأله تقليد الاعلى كلف قال
 فليعلم لفظ الكلف بالواو لان في كلام الاصحاب وجهان انه يجوز تقليد
 الصبي وهو كالحلاف المذكور في الرجوع الى اخبار انتهى ولا يلزم من التشبيه
 به ان يتساوى الوجهان في الموصفين في القوة وعبارته المروءة في الموضع
 الاول فان واحد من خبره بالقبلة عن علم اعتمد قوله ولم يجهد بشرط
 عدالة المخبر يستوي الرجل والمرأه والعبد ولا يقبل كافي قطعا ولا فاسق
 ولا صبي مميز على الصحيح فيها وفي الثاني وجه شاذ له تقليد صبي مميز
 والتقليد قبول المستند الى الاجتهاد **قوله** كالا فتا في جعل الافتاء
 من قبيل الاخبار المجردة كالرواية نظيل هو وان كان اخبارا فله شبه بالاجتهاد
 من اجل احتياجه الى علم وفهم ينزل به الصور المستفتي عنها على العمومات
 التي ذكرها العلماء **قوله** والذي يوجب القياس زاد في النكت وهو قول
 اي حنيفه وكاتبه يشير وانه اعلم الى حديث سوال بربر فيقول
 وانه اعلم لولم يكن كلام بربر مقبولا في حق الصديق رضى الله عنه
 في كل من الحائذين لما سألها صلى الله عليه وسلم فعلم من سوالها قبول
 الجرح والتعديل من المراهق ومن حكم بعد التمييز شهادته كما قبلت روايته
 لان العدالة لا تجزى فان كان هذا الذي اشار اليه ففيه نظر اما ولا
 فلا يلزم من سوالها الاعتناء على قولها بل يكون المراد التبيين على وجه يستتبع
 وكذا وقع فانها لما اخبرت بما تعرف من العدالة تابدها الاستصحاب

فخطب النبي صلى الله عليه وسلم واستدبراتها الى علمه وما سبر من احوالها
الى خبر بربريه رضى الله عنها فقال ما علمت على اهلى الاخير الى اخر خطبه
صلى الله عليه وسلم وامانا فلما منع من ان العدل يكون مقبولا في شيء
دون شيء كما يقبل المرأة في الاموال وما لا يطلع عليه الرجال غالبا
وترد في العقوبات وما يطلع عليه الرجال غالبا كما لطلاق والنكاح
وسياقي التقييد في كلامه نفسه بما يقبل فيها دلتها فيه **قوله** وهو
مخالف لما نقله ليس فيه مخالفة لان النقل عن اكثر من مطلق لا يخالف
النقل عنهم بقيد كونهم فقهاء **قوله** بخلاف النسخة ذات اي لغير الامر
فيها لكونها في حقوق العباد غالبا ولانها محل الاعتراض واما الخبر فيبعده
فيه الغرض لعمومه ويندر تغلق الغرض من منسوخ بالزام جميع
الناس كما قد اقبل فيها الواحد نقله وكذا تركه فان كان جرحه وتغييره
مستندا الى نقل فهو من باب الخبر والخبر يكفي فيه الواحد وان كان مستندا
الى اجتهاده فهو من باب الحكم والحكم لا يترط تعدده **قوله** ومحج استغنى
ذى الشهر عن نسخة بخط شيخنا ومحمدا استغنى وعن شيخنا البرهان
الجلبي ان المصنف جعلها جميعا بعد قرأته الالفية عليه **قوله** في شرحه في
قول ابن عبد البر حتى يتبين حرجه عجيب مع استدلاله بالحديث
في الحديث لا يدل على ذلك الا اذا كان خبرا واذا كان خبرا ثبت مضمونه
فلم يقدر في من عدله تخرج احد كايضا من كان **قوله** معان ابن زرقاعه
السلامي الخفيف الدمشقي ويقال الحمصي هو من رجال ابن ماجه
قال احمد لا بأس به وكذا مشاهير غيره **قال** ابو حاتم حمصي يكتب حديثه
ولا يحتج به **قال** ابن معين ضعيف **قال** الجوزجاني ليس بحجة

وقال يعقوب ابن سيفان بن الحديث وقال ابن حبان منكر الحديث
يروى مراسيل كثير ويجوز ان يكون اقوام مجاهيل لا يشبه حديثه حديث
الانبيات فلما صار الغالب في حديثه ما ينكره القلب استحق ترك الاحتجاج
به **وقال** ابن عدي عامه ما يروى لا يتابع عليه وعن الذهبي انه مات
مع الاوزاعي والاوزاعي مات سنة سبع وخمسين ومائة **قوله** تحريف
الغالبين التحريف التغيير والغالب من غلات في الامر غلوا اي جاوز حده
وانتقال من قولهم انتحله اي اذعاه لنفسه وهو لغو والمبطل من
ابطال اذا اتى بتغيير الحق وتاويل من ازال اليه اولوا وما لا يرجع واوله اليه
رجعه واول الكلام تاويله وتاويله تدبره وقدرة وفنسه فالمعنى
واسمه اعلم ببعدون عنه تغيير من يفسره بما يتجاوز فيه الحد فيخرج
به عن قوانين الشروع واذعاه من يدعي فيه شيئا يكون باطلا لا يطاقه
الواقع وكانه يشير بالجملة الاول لاي من يفسر حديث النبي صلى الله
عليه وسلم بتفسير تفسيره تعذرا وتلبيسا وبالثاني انه الى من يكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يادعاه حديث من لم يجد منه والسامع
من لم يسمع منه منتحل ذلك باطلا وبالثالث انه الى من يفسره وهو
غير عالم **قوله** مرسل او معضل ضعيف اما احتمال كونه مرسلا فلكون
ابرهيم تابعيا وذكر ابن حبان في الثقات **وقال** يروى المراسيل
ونحو حديثه هذا من طريق حاد ابن زريق عن بنيه عن معان عنه واما
احتمال كونه معضلا فلكونه **قال** في بعض الروايات حديثه الثقة
من اصحابنا ومروى **قال** من مشايخنا فغلب على الظن ان من حديثه غير محاي
لكونه لم يعبر عما يدل على ان من حديثه محاي يدل على انه صاحب

له او شيخ واما كونه ضعيفا فلا زال دهي وصف ابراهيم بانه مقل واهي
لا يدري من هو **قوله** ابن القطان اي في كتاب بيان الوهم والايهام **قوله**
والسمدي في النكت التعبير عنه بالجوز جاني **قوله** وكلها ضعيفة تتم
كلامه في النكت لا نسبت منها شي وليس فيها شي ينوي المرسيل المذكور انتهى
وقد بقي عليه اسماء ابن زيد رضي الله عنه فقد قرأت بخط بعض الفضلاء
من اصحابنا اورد الحافظ صلاح الدين هذا الحديث عن اسماء بن زيد
سرفوعا وقال في حديث حسن غريب ومحمد بن حبان **قوله** من وجهين قد
ابديت ثالثا و هو انه لو كان خبر المبيع المجرح اصلا فيبقى قوله حتى تميز جرحه
مناقضا لاستدلاله **قوله** ابن ابي حاتم اي الامام ابو محمد في مقدمه كتاب
المجرح والتعديل قال الشيخ في النكت وما يستفرب في ضبط هذا الحديث
ان ابن الصلاح حكى في فوائيد الرحلة له انه وجد بنديسيا بور في كتاب يشتمل
على مناقب ابن كرام جمع محمد بن الصيغم قال في مصنف الشيخ ابا جعفر احمد
ابن جعفر يقول سمعت ابا عمر ومحمد بن ابراهيم القمي يرويان هذا الحديث باسمه
فيضم اليه قولهم على انه فعل لما لم يسم فاعله ويرفع الميم من العلم ويقول في كل
خلف عدوله مفتوح العن واللام وبالثا ومعناه ان الخلف هو العدوله
بمعنى انه عادل كما يقال شكور بمعنى شاكرو وتكون الماء للبالغه لا يقال
رجل صروره والمعنى ان العلم محل عن كل حلف كامل في عدالة واما ابو بكر
المفيد في قد حفظت عنه محل مفتوح الياء من كل حلف عدوله مفهوم
الميز واللام سرفوعا هكذا نقلته من خط ابن الصلاح في رحلته انتهى
قوله ومن يوافق غالبا **قوله** فتاد را ي نوافقه ناد **قوله** ومحمدا قبول
تعديل **قوله** ان يشقلا اي خشية ان تشقلا الاسباب عليه اي ذكرها

قوله الامفسر اي كل منها وكانه حذفه لوصوحه ثم رايها في نسخة
فترت على المعراصلحت مفسرين **قوله** اموقادح امر لا تتمه كلام ابن
الصلاح وهذا ظاهر مقفوز في الفقه واصوله وسياتي في اخر شرح
هذه الايات وذكر الخطيب الحافظ انه مذهب الاية من حفاظ الحديث
مثل البخاري ومسلم وغيرهما ولدا احتج البخاري بجماعه سبق من غير المجرح لم
الي اخر ما سياتي في شرح الايات التي بعدها ثم قال وذلك ان
علم انهم ذهبوا الى ان المجرح لا يثبت الا اذا فسر سببه ومذاهب
النقاد للرجال غامضة مختلفة **قوله** فما يلزم من تركه ربما يلزمه
منه خرم مرويه وذلك اذا كان في موضع احوال لا يليق بذلك وعليه
تحمل روي شعبة تحيينا للظن بما ثبت من جلالته واتساع
معرفة حتى قال الامام احمد انه امه وحده في هذا الشأن يعني
في الرجال وبصر بالحديث وثبته وتنقيته للرجال ولا يصح
من انني عليه تخاله اشهر من ان تذكر **قوله** ما زال يعلم هو اي لاجل عدم
علمه اي لاجل انه محتمل عدم علمه بذلك او يكون التقدير خشية ان لا
يعلم والورع ما فعل شعبة لان الطنبوري لا يضرب في بيت احد
الا بعلمه او بان يعرف اهله منه السماح فيما يفت رب ذلك ما يحرم
المروء ان لم يكن يفتق وهو جليل ذلك علمه لعدم سماعه منه لا لاثبات
حرمه والمنهاك في الدرجة السفلى من الثقة فلذلك لم يستبعد شعبة
علمه به ورايت بخط بعض اصحابنا انه وثقه ابن معين والنسائي واجج
به البخاري في صحيحه **قوله** كان كثير الكلام جليل ذلك على انه فيما لا يعتبه
ما يحرم المروء فان الحكم في العبادة والفضل وسعة العلم من لا يظن به الا

ذلك فتداني عليه الاكابر بانه ما بين لايتها اقعده و بانه كان في مسجد
الخيف وعلى الناس عيال عليه و بانه ما كان بالكوفة بعد ابراهيم والنسبي
مثله ومثل حماد واما زادان فهو في الدرجة السفلى من الثقة
وفيه شيعيه وقد قال ابن حبان في النقات كان يخطي كثيرا انتهى وقد
قل من كثير كلامه كثر سقطه اي ولو كان متحرزا فكيف اذا كان كثير الخطا
قوله بول قايما يحمل على انه في مكان يحرم المرقع البول فيه ككونه
في الطريق وبحيث يراه الناس فان جبريرا بن عبد الحميد من تبعه العلم
والخلا له والثقة بحيث لا ينظر به الا ذلك واما ما كان في الدرجة
الدنيا من الثقة وقد تغير باخره وبقية كلام جبرير يري شدا الى خوف
الاختلاط فانه قال انتيته فرايته ببول قايما فرجعت ولم اسله
عن شي قلت قد خرق **قوله** لو رايت لحيته الى اخره يحمل على ان مراله
انك تجرد ذلك بقضي عليه بالعدالة توسا فكيف اذا تأملت دينه
ومروته وخطبه وهذان من وادي قول عبد الله ابن سلام رضي الله
عنه في النبي صلى الله عليه وسلم فلما تأملت عرفته ان وجهه ليس بوجه
كذاب ومثل هذا كثير في كلام الناس فان احمد ابن يونس قد اقر الامام
احمد بالرجلة اليه ووصفه بانه شيخ الاسلام واما عبد الله مكي بن
عمر بن حفص العمري فانه وان كان الصحيح فيه انه ضعيف ولكن انني
عليه غير واحد فقال ابن معين فيما نقله عنه عن عمر بن الدار في انه صالح
ثقة وقال الحافظ ابو يعلى الخليلي ثقة غير ان الحافظ لم يرضوا حفظه
واورد له يعقوب بن شيبة الفحل في مسنده حديثا فقال هذا
حديث حسن الاسناد مدني وقال في موضع اخر هو رجل صالح مذكور

بالعلم

بالعلم والصلاح وفي حديثه بعض الضعف والاطراب ويزيد في الاسانيد
كثيرا **وقال** ابن حبان كان من علب عليه الملاح حتى تغفل عن الخط
فاستحق الترك **قوله** كاره الخياط عنه في الكفاية قال في النكت
باسناد الصحيح **قوله** فان قيل قل بيان من جرح له وعلى حذف مضاف
اي بيان جرح من جرح وهو غير مفهم للمراد الا بان يضاف اليه نحو ان
يقال واشترط البيان مسقط لكلامهم المهم وذلك موجب لرد الجرح
في الغالب وهو خلاف ما عليه علمهم كذا اشترط بيان القادح مسقط
لقولهم اذا قالوا لمن لم يمع وا بهوا وهو مخالف لعلمهم فعلمهم في رد ذلك
مخالف لقولهم لا يقبل الجرح بها **قوله** وا بهوا حال من قال ق لولا
اي وا بهوا الوجه التي من اجلها وصفوه بعدم الصحة فلم يبروها **قوله**
ان يحب الوقف هو على حذف الجار والتاويل بالمصدر اي بوجوب
الوقف اي بانه يجب ان تقف الاحتجاج بذلك الراوي اذا وجد من
يريد الاحتجاج به فيه ربه كما صرحوا بذلك والجرح المهم بوجوب
ربه مقدم الاحتجاج للتوقف لا لقبول الجرح المهم **قوله** حتى بين
هو من ابان وبجته فاعله وقبوله مفعوله اي حتى يتبين بالبحث ان راوي
ذلك الخبر مقبول وان ذلك الجرح غير مؤثر فيه **قوله** كذا ولو امثال
لراوي الذي ابان بالبحث قبوله **قوله** عكرمه هو مبتدأ محذوف في الخبر
واحتجاجا تمييزا اي فعكرمه مخرج له في الخبر اي من جهة الاحتجاج لا من
جهة المتابعة ونحوها **قوله** وغير ترجمه يجوز ان يكون محذورا
عطف على ابن مرزوق وان يكون مرفوعا عطفا على عكرمه والترجمة الاسم
من اطلاق السبب على المسيب فان الاسم سبب لبيا زحال

المسي وتفسير ما اهتم من امر من نسب وغيره من جميع اوصافه اخذ من
الترجمان وهو المفسر للسان ووزنه في التاموس ثلثا ووزان
عنتوان وزعفران ورهقان قال وقد ترجمه وعنه والفعل يدل
على افعاله **الساو** ادخرج اى اخرج بنحو سويد لانه ما الكفى استقامه
مخرج قيل فيه **قوله** واختار المصنف يعمد على المصدر المفهوم من
ق اى اختار هذا القول وهو الحكم بما اطلقه العالم **قوله** ان يحكم بما كان
اليم واخفاها بغنه عند الباء وكذا العالم باسبابها على حد الاقلاب وهو
قلب النون الساكنة فيما حاله ساكنه ثم اخفاها بغنه نحو من بعد
وصم وبكم وقد سكن ابو عمر وكل يم غرك ما قبلها ولغيرها اول الكلمة الاخرى
بها ثم اخفاها بغنه نحو علم بان كثر وذلك لما بين الميم والباء من المجانسة
في المخرج والمقاربة في المخرج والصفة **قوله** وهما اى هذان البيتان
رد على السؤال ليس هذا الرد بجديد اما اوله لانه يمكن حمل كلام امام الحرمين
ومن معه على **قوله** ابن الصلاح من التوقف من غير حكم بالمخرج واما ثانيا
فانه يلزم منه لو حله على الحكم بالمخرج احد امرين اما بيقينه الامر على اتمكاله
واما تصحيح القول الرابع في شرح الايات قبله وتضعيف القول
الاول الذي عليه الجمهور لانه ان كان المعنى الحق ان يحكم بما اطلقه اى ذكر
العالم بالاسباب مع بيان السبب فهو الامر الاول وان كان المعنى انه يحكم
بما ذكره مطلقا غير مبين السبب فهو الامر الثاني وليس ذلك بجديد والحق
في الجواب عن هذا الاشكال التفصيل في حال المخرج فان كان قد
وثقه احد من ائمه هذا الشأن لم يقبل فيه المخرج من احد كائنا من
كان الامسرا لانه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يخرج عنها الا بامر

جلي

جلي فان ائمه هذا الشأن لا يطلقون الثقة الاعلى من اعين واحاله في دينه
ثم اعتبروا احديته وعرضوه على حديث الحفاظ وتفقدوه عما ينبغي
وهم ايقظ الناس فلا ينقض حكم احد من الايام حريج يكون فيه قوة الثقة
ومما كان المخرج منها كان محتلا لوجه من الاحتمالات يضعف بها عن ان
يكون ناقضا لما اثبتته المونق انظر الى ما خرج به سويد ابن سعيد
لما بحث عنه كيف انكشف عما لا يتدح فيه املا او يتدح في بعض حديثه
دون بعض وانظر الى ما ذكر في شرح الايات التي قبل هذه من التفسير
برفض البرذون وغيره **قوله** هذه العلة اخرج صاحبها الصحيح وغيره
حديث من طعن فيه بعض الائمة طعنا غير مفسر فذكره سولي ابن عباس
قد وثقه ابن عباس رضي الله عنهما في النقل عنه فقال ما حدثكم عنى
عكرمة فصدقه فانه لن يكذب على **قوله** لما يطلع في الناس **قوله**
جابر ابن زيد هذا عكرمة سولي ابن عباس هذا اعلم الناس وقيل لسعيد ابن
جبير لعلم احدا اعلم منك قال نعم عكرمة **قوله** يحيى ابن ايوب سالى
ابن جريح هل كتبتكم عن عكرمة قلت لا قال فاتكم ثلث العلم **قوله**
ابن معين اذ ارايت انسانا يقع في عكرمة فاته على الاسلام **قوله**
محمد ابن نصر المروزي سالت اسحق عن الاحتجاج بحديثه فقال عكرمة
عندنا امام الدنيا وتعجب من سوالي اياه **قوله** ابن منده اما حال
عكرمة في نفسه فقد عد له امة من التابعين منهم زياره على سبعين
رجلا من خيالك تابعين ورفعايهم وهذه منزله لا تكاد توجد
لكبير احد من التابعين على ان من جرحه من الائمة لم يمسه عن الرواية
عنه **قوله** ابو عمر ابن عبد البر عكرمة من حله العلماء ولا يتدح فيه

كلام تكلم فيه لانه لا يجد مع احد تكلم فيه ذكر ذلك شيخنا في مقدمه شرح
البخاري واشتبع في ذلك وذكر قول من حربه ومن انه لا يفتح فيه
بعد ما ثبت له من الرب السنيه واسمى ابن ابي اويس عبد الله
ابن عبد الله وهو ابن اخت الامام مالك اختلف فيه قول ابن معين
فقال من لا بأس به وقال من ضعيف ومن كان يسير الحديث
وقال ابو حاتم محله الصدق وكان مغفلا وقال احمد بن حنبل لا بأس به
وقال الدارقطني لا اختار في الصحيح وضعفه النسائي واختار شيخنا
انه لا يحتج بشئ من حديثه غير ما في الصحيح من اجل قدح النسائي
الا ان سار كنه فيه غيره والذي في الصحيح صحيح لان البخاري كتب عنه
من اصوله فلم يكتب الا ما علم محته وعام ابن عامر ابن
مهيب الواسطي قال احمد ما كان اصح حديثه عن شعبه وقال
ايضا ما اقل خطاه وقال العجلي شهد مجلس عام ابن عامر
من شهدوه فكانوا ما يه الف وستين الفا وكان ثقة وثقه ابن
سعد وقال المروزي قلت لاحد ان يحيى ابن معين يقول
كل عام في الدنيا ضعيف قال ما اعلم في عام ابن عامر الا خيرا كان حديثه
صحيحا وضعفه ابن معين والنسائي واورده ابن عدي احاديث
قليله عن شعبه وقال لا اعلم له شيئا منكرا الا هذه الاحاديث
انتهى فيمكن حمل تضعيف من ضعفه على هذه الاحاديث خاصة لكونه اخطا
فيها وهو معنى قول احمد ما اقل خطاه وعمر بن مرزوق الباهلي
انتهى عليه سليمان ابن حرب واحمد بن حنبل وقال ابن معين ثقة ما نوز
ووثقه ابن سعد وقال ابن المديني ان تركوا حديثه وعن يحيى ابن سعيد

انه

انه كان لا يرضاه وقال الساجي كان ابو الوليد يتكلم فيه وقال الدارقطني
كثير الوهم قال شيخنا لم يخرج عنه البخاري في الصحيح سوى حديثين
مترونا يعني في كل منهما واما تكلم به ابن معين لسوء يراى فيه
فيحتمل ان يكون اراد به مجرد تخطيته اي نقله ما لا يطابق الواقع
غير متعدي فانهم قد يطلقون الكذب على ذلك وهو من اطلاق الاسم على
جزء معناه بدلاله التضمن **قوله** وقد تقدم نقله اي في ذكر القول
الثالث **قوله** وقد مر الجرح البيت لوقال وقد مر الجرح
وقيل ان يجد من عدل الاكثر قوله اعتمد لكان احسن **قوله** ففيه
ثلاثة اقوال لا بد من التقييد بان يكون الجرح مفسرا واما ان
كان مبهاما لا يعارض التعديل **قوله** مصدق للعدل ليس كذلك
فان مجرد الجرح لا يتضمن ذلك بل اكثر ما فيه ان يتضمن السلوك
عن التعديل **قوله** وبهم التعديل الايات **قوله** بل لوقال لا يفهم
ان الثاني اعلا من الاول كما هو مفاد بل التي تفتح بها الجمل قال الرضوي
واما التي تلها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من
الاولى انتهى والاهم هنا هي كون التعديل في الجملة الثانية ارفع منه
في الاولى وليس الامر كذلك هنا بل الاول اعلى فانه لا يطرقه
احتمال ان لا يكون المراد ثبوته واما اذا قال جميع مشايخ ثقات
ثم روي عن شيخ ساكتا عن ثبوته بخصوصه فانه يطرقه احتمال
ان لا يكون اراد ثبوته لكونه قال ذلك على سبيل الاعمال
او لكونه داهلا عن التزمه من ذلك او طرأ له ما غير الالتزام لاجله
وخو ذلك فلو قال الشيخ بدل قوله بل لو ادان فقال

حدثني الثقة اوان قال لا كان احسن **قوله** لم يرد قافيه متدارك
وقافيه فله مترالك فلو قال وبغير من حق قال حتم قبوله في حق
من ياتم او قال واجب في حق من يما حب **قوله** من عجز بالرسالي
لان الظن يقع بان الرسل لولم يكن ذلك الذي حذره حجه عنده لما حذره
فكان حذره ونقته وهذا دلل لانه صرح بتوثيقه بخلاف الرسل ورايت
خط بعض اصحابنا انه وقع في عبارة ابن كثير ان المبهم الذي لم يسم او سمى
ولا تعرف عينه لا يغبل روايته احد علمناه ولكنه اذا كان في عصر
التابعين والقرون المشهود لها بالخبر فانه يستأنس بروايته ويستفتي
بها في نواظر وقد وقع في سند الامام احمد وغيره من هذا القبيل كثير انتهى
قوله وبه توقع تردد ابي من حجه انه يكون معتقدا لانه نقه
ويعرف انه مجرد عن غير هو خفيه خوف من عدم قبوله اذا استاه
فيؤدي ذلك الى ضياع ما حمله عنه من الحديث وهو معتقده صيب
في ثقته وان غير مخطي في حجه **قوله** في الشرح بل يفهم الانتقال
كاسلف بالاضراب من ادنى الى اعلى وهو سلم في الاول دور الثاني
وهو قوله بل زاد الخطيب الى اخره فانه لا يشك ان توثيق جميع
المشايخ على الاجمال مطرقة من الاحتمال بالاطريق التوثيق للواحد المعين
قوله بخلاف العدالة متعلق بغيره اي لحوار ان يعرفه بخلاف العدالة
اذا ذكر باسمه **قوله** ابن ابي المخارق هو عبد الكريم ابن ابي المخارق
فليس ويقال طارق ابو امية المعلم البصري قال معيارايت
ابوب اغتاب احدا قطا لعبد الكريم ابا امية فانه ذكره فقال
رحمه الله كان غير ثقة لقد سالتني عن حديث لعكرمه ثم قال

سمعت

سمعت عكرمه وقال عمر وابن علي سالت عبد الرحمن عن حديث من حديثه
فقال دعه فلما قام ظننت انه يحدثني به فسالتهم فلما قال ابن النوى
وقال ابن عدي الضعيف علي روايته تيز وقال ابن حبان كان كثير
الوهم فاحتر الخطا فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به وقال
ابن عبد البر عثر ما لكاسته ولم يكن من اهل يده ولم يخرج عنه حكما
انما ذكر عنه ترغيبا ونقل بعضهم ان الشيخين اخراجاه في كتاب الحج وهو
وهم انما هو عبد الكريم الجزري وقال المزني ان مسماروي له
في دكايات ورد ذلك عليه وقال الحافظ المندري لم يخرج له مسلم
شيئا أصلا لا ساجدا ولا غيرهما وانا اخرج لعبد الكريم الجزري
مات سنة سبع وستمائة وعشرين وما به **قوله** احدهما الخ هذا
القول هو الذي تقدم اننا ان ابن الصباغ حكاه عن ابي حنيفة **قوله**
مخرمه ابن بكير هو ابن عبد الله ابن الاشج ابوالسور المديني وهو صدوق
وروايته عن ابيه وجاله من كتابه وقال ابن المديني سمع من ابيه
قليل مات سنة تسع وخمسين وما به وهو ابن شيخه **قوله** فقليل
الثقة عبد الله ابن وهب

هـ

بخط بعض اصحابنا وقع عندك عن الثقة
عنه عن سليمان ابن يسار في الزكاة قال الشمر الرهاوي وقال
ابن وهب كل ما في كتاب مالك اخبرني من لا اتم من اهل العلم فهو ليت
ابن سعد **قوله** فهو ابن ابي فديك هو محمد ابن اسماعيل ابن مسلم ابن
ابي فديك بالنا بصغرا الذي يمولاهم المديني ابواسماعيل صدوق

مات سنة مائتين روي له الجماعة **موله** فهو يحيى ابن حسان يعني التميمي
 بكسر التاء والتون الثقيلة وسكون التحتا فيه ثم مهله ابو زكريا
 البكري اصله من البصرة وهو ثقة روي له الشيخان مات سنة
 ثمان ومائتين **موله** فهو ابو اسامه حماد بن اسامه بن زيد القرشي
 مولا هم الكوفي مشهور بكنته ثقة ثبت روي له الجماعة وربما دلس
 وكان باخراة عذت من كتب غيره مات سنة احدى ومائتين **موله** فهو عدي
 ابن ابي سلمه يعني التميمي بنوفا فيه ثم نون ثم تحتا فيه ثم مهله ابو حفص
 الديلمي مولا بني هاشم اخرج له الجماعة وهو صدوق له او هام مات
 سنة ثلاث وعشرين ومائتين او بعد **موله** فهو مسلم ابن خالد هو
 المخزومي مولا هم المكي المعروف بالزنجي روي له ابو داود وابن ماجه
 وهو ثقة صدوق كثير الا وهام مات سنة تسع وسبعين ومائة او
 بعدها **موله** فهو ابراهيم ابن ابي يحيى هو ابراهيم ابن محمد بن يحيى سمار الاسدي
 مولا هم ابو اسحق المدني متروك لم يرو عنه من السنة الا ابن ماجه ومات
 سنة اربع وثمانين ومائة وقيل سنة احدى وتسعين وقال بسير
 ابن الفضل سالت فقها اهل المدينة عنه فكلهم يقول كذاب وقال
 عبد الله ابن احمد عن ابيه كان قد راي معتزليا جهميا كل يلا فيه وقال
 الربيع سمعت ابا ابي يقول كان ابراهيم ابن ابي يحيى قد راي قبل للربيع
 فاحمل ان ابا يحيى كان روي عنه قال كان يقول لان اخرا ابراهيم من بعد
 احب اليه من ان يكذب وكان ثقة في الحديث وقال ابو احمد بن عدي
 سالت احمد بن محمد بن سعيد يعني ابن عقدة فقلت له تعلم احدا احسن
 القول في ابراهيم غير الشافعي فقال حدثنا احمد بن يحيى الارزي سمعت

حدثنا

170
 حدثنا ابن الاصبهاني قلت انتم من حديث ابراهيم ابن ابي يحيى قال
 نعم ثم قال لي احمد بن محمد بن ابراهيم بن سعيد فقلت في حديث ابراهيم بن ابي يحيى
 بمنكر الحديث قال ابن عدي وهذا الذي قاله كاذب وقد نظرت
 انا ايضا في حديثه الكثير فلم اجد فيه منكرا الا عن شيوخ يجهلون
 وانما يروى المنكر من قبل الراوي عنه او من قبل شيخه وهو في جملة من
 كتب حديثه وله الموطا اصناف موطا ملك وقال علي ابن المديني كذاب
 وكان يقول بالقدر وقال ابن حبان كان يروي القدر ويذهب الى كلام
 جهل ويكذب في الحديث الى ان قال واما الشافعي فانه كان يحالس
 ابراهيم في حديثه ويحفظ عنه فلما دخل مصر في اخر عمره واخذ يصف
 الكتب احتاج الى الاخبار ولم تكن كتبه معه فاكثرا ما اودع في الكتب
 فن حفظه وربما كنى عن اسمه وقال العقيلي قال ابراهيم بن سعد كنا
 نسمي ابراهيم ابن ابي يحيى ونحن نطلب الحديث خرافة وقال عبد الغني
 ابن سعيد المصري هو ابراهيم ابن محمد بن ابي عطا الذي حدث عنه
 ابن جريح وهو عبد الوهاب الذي حدث عنه مروان ابن معاوية
 وهو ابو الزيب الذي يحدث عنه ابن جريح وقال الهجلي كان قد راي
 معتزليا را ففضيا وكان من احفظ الناس وكان قد سمع علما كثيرا وقال
 البرار كان يضع الحديث وكان موضع له مسائل فيضع لها اسنادا
 وكان قد راي وهو من استاذي الشافعي وعمر علينا وقال
 الشافعي في كتاب اختلاف الحديث ابن ابي يحيى من الدارودي
 وقال اسحق ابن راهويه ما رايت احدا يحتج بابن ابي يحيى مثل الشافعي
 قلت للشافعي وفي الدنيا احد يحتج بابراهيم ابن ابي يحيى ورايت

بخط بعض الاخيرين عن شيخنا من اصحابنا ان في مسند الشافعي اذا قل
 اخبرني الثقة فهو يحيى بن ابي حبان واذا قال اخبرني من لا انهم فهو
 لم يسم ابن ابي يحيى وقال قال شيخنا ابو جعد في كلام ان في اخبرني
 الثقة عن يحيى بن كثير وان في لم ياجد عن احد من ادر ك يحيى بن
 كثير فيتمثل انه اراد بسنده الى يحيى قال وذكر عبد الله بن ابراهيم
 ان في اذا قال اخبرنا الثقة وذكر احد من العراقيين فهو يعني
 اياه انتهى قال ثم رايت في منجبت تاريخ ابن عساكر للذهبي بخط
 قال عبد الله كل شيء في كتابك ان في انا الثقة فهو عن ابي رواها
 ابن ابي حاتم عن عبد الله بن احمد كذا به انتهى ما وجدت بخط صاحبنا
قوله ولم يروا فتياه **قوله** ولم يروا فتياه العالم عياذ من حديث
 حكاه عنه بعض ذلك الحديث قال ابن كثير لا يختص ابن الصلاح به
 نظرا اذ لم يكن في الباب غير ذلك الحديث اذا تعرض للاحتجاج به
 في فتياه او حكه واستشهده عند العل بمقتضاه انتهى وهو ظاهر
 في ان ذلك حكم منه بكونه محتجا به اعم من ان يكون صحيحا او حسنا
 ولا يقدح في ذلك احتمال ان يكون لذلك دليل اخر من قياس او اجماع
 ترك ذكره وذكر هذا على سبيل الاستيناس به لان ذلك احتمال
 ضعيف في المسئلة مفروضة فيها اذا صرح باحتجاجه بالحديث
 لكن لا بد ان يكون ذلك العالم بمن لا يرى العمل بالحديث الضعيف
 مقدما على القياس لا تقدم حكايه ذلك عن ابي داود تبعه الامام احمد
 قال الشيخ في النكت وحمل بعضهم هذا على انه اراد بالضعيف
 معناي في قول احمد وابي داود انه مقدم على ابي داود في حال الحديث

الحسن اي فانه دون الصحيح فهو ضعيف بالنسبة اليه ضعفا لغويا
 قال ابن الصلاح وليست مخالفته اي مخالفة العالم الحديث ليست
 تدحا في صحته ولا في راويه قال بعض اصحابنا ونقل ابن كثير عيان
 ابن الحاجب ان حكم الحاكم المشترط العدالة بتعديل ما تفروا ما لا
 العالم عن الحديث المعين بعد العلم به فليسرق دحا في الحديث بانفاق
 لانه قد يعدل عنه لمعار من ارجح عنده من اعتقاد صحته **قوله**
 الثاني انه تعدل عيان ابن الصلاح وقال بعض اهل الحديث
 وبعض اصحاب الكافي جعل ذلك تعدلا منه لان ذلك يفهم
 التعديل انتهى وعيان ابن حبان تطبق على هذا المعنى منه فانه
 قال فيما نقل عن خط شيخنا العدل من لم يتقدم الجرح اذ
 الجرح ضد التعديل من لم يعرف جرح فهو عدل حتى يبين ضد
قوله تعريف له اي مطلق تعريف حتى كانه قال في الناس
 شخص يسمى بكرا حتى يكبر او اما التعديل فلا بد ان يعرف فيه
 انه اختبر حاله اختبارة يكون مثله صالحا لان يعرف به مواطن
 امور ولم يرها الا حسنا جليلا **قوله** بل ولو عدله الى اخر
 غير منتظم مع ما قبله فان الاول في ان مجرد الرواية عن اليهم
 لا يكون تعديلا والثاني ان تعديل اليهم لا يقبل فالحكموم عليه وبه
 كل منها غير ما في الاخر وهو واضح ومراد الشيخ رحمه الله انه اذا
 كان التصريح بتعديله لم ينفعه كان الاقتصار على الرواية عنه اول
 بان لا ينفعه والله اعلم **قوله** واختلفوا هل يقبل المجهول **قوله**
 خبر بعض هو فاعل تعذرت التقدير في كتب من الحديث مشهور

تعدرت جنة بعض من ذكر في ما من الرواه في باطن الامر **قوله** مستورا
منصوب بنزع الحافظ او ضمن شهر معنى يسمى ويكون فعولا ثانيا له **قوله**
من لم يرو عنه الا راوا واحداي وسماه ذلك الراوي وحكه حكم المبهم
الذي لم يسم وانما جعل مثل هذا مجهول العين لانه لما كان مبنى الدين
على الاحتيال والتحري عدم تعريف الواحد الذي لم يتأكد بعينه عدا
لان الشياطين اعدا الدين ولم يوق التمثل فيختل ان يكون هذا الذي
حدثه سلطانا **قوله** انه لا يقبل اي ولو كان الراوي عنه لا يروى
الا عن ثقة لتلك الاحتمالات التي محض من يقول كل من اروى عنه ثقة
قوله على الاسلام هذا مسلم فيمن ثبت اسلامه واما هذا فاقى
له بذلك لانه مجهول العين والاسلام حال من احواله ومعرفة
الحال فرع معرفته العين **قوله** واكتفينا في التعديل بواحد
اي كما سبق انه الصحيح لكن الصحيح ان هذا ليس بتعديل لانه ليس مرجحا
فيه لما يطرقة من الاحتمالات التي قدمها **قوله** مشهورا في غير
العلم بالزهد والخجده اي وخودك وادخال هذا القول في هذه
السلسلة عجب فانها مفروضة فيمن لم يرو عنه مطلقا الا راوا واحدا
والمشهور رجال من الاحوال لا بد ان يكون روى عنه تلك الحال
من بلغوا الكثرة التي تضمن في عداد المشهورين فلا يكون جفيدة مجهول
العين ثم نتول ان كان في حاله التي اشتهر بها ما يتضمن العدالة فقد
زال عن جهالة الحال ايضا وانطبق عليه قوله فيها تقدم وصحوا استغنا
دنى الشهر عن تركيه والافه مجهول الحال وسياتي في رده لمن قال
ان مردا ساو دبيعة الاسلميين مجهولان ما يؤيد هذا من ان الشهر

نزيل الجاهله

نزيل الجاهله **قوله** وهو اختيار اي الحسن ابن القطان وهو الذي صح شخنا
تلميذ المصنف بل وصح قبوله ايضا اذا كان الراوي عنه هو المعدل له وهو
الحق لانه يقدم ان الصحيح الاكتفاء في التعديل بواحد ولم يفرقوا هناك
بين المجهول وغيره **قوله** ومن لم يعرف عبارته في النكت فاعلم ان
الخطيب ولا عرفه العلامة ولم يعرف حديثه فاسقط من وهو
احسن **قوله** عمرو بن مرد ومركبته لقب له وهو ذو الذي
بمعنى صاحب ومريض اليهم وتشد يد الراوي **قوله** شخنا في التقرب
عمرو بن مرد الهداني الكوفي مجهول من الطبقة الثالثة وقال في اصله
تهذيب التهذيب عن علي بن ابي رضى الله عنه في قصة عدي بن رجم وعنه
ابو اسحق السبيعي وحده قال البخاري لا يعرف وقال ابن عدي
هو في جملة مشايخ ابي اسحق المجهولين الذين لا يجدون عنهم غير قال
شخنا وقال البخاري فيه نظروا وقال مسلم وابو حاتم لم
يرو عنه غير ابي اسحق وقال ابن حبان لا حديثه منا كروى قال
العملي تابعي ثقة **قوله** وحماد الطائي قال شخنا في لسان
الميزان حماد بن فلان الطائي عن ابي موسى رضى الله عنه ضعفه
الازدي ياتى وقال ابن ابي حاتم حماد بن القاسم الطائي روى عن
ابن عباس رضى الله عنهما روى عنه ابو اسحق ولم يذكر فيه جرحا
وكذا ذكره ابن حبان في الثقات بروايته عن ابن عباس وكذا ذكره
البخاري في التاريخ فيمن ظهر من ابن الوليد انه روى عن ابي موسى السبيعي
ثم وجدته تبع في ذلك ابن الجوزي وابن الجوزي تبع الازدي والازدي
ضعفه فقال جنان بنونين وقد ذكره الذهبي في المشبه في جبار بن حماد

ثقله واخره را و هذا هو الصواب وذكره النبا في الخافل بما لا يرد
 ولم يثبت عليه تفهينه واورده من طريق النوري عن ابي اسحق عن ابي
 موسى رفعه اذا كان يوم القيمة كنت انا وعلى وفاطمة والحسن والحسين
 في قبعة تحت العرش انتهى ورايت بخط بعض اصحابنا ما صورته حبار
 الطائي وعلم تحت اوله علامة الحاء المهملة ثم قال **بالحجيم عند الدارقطني**
قوله وعبد الله بن اعمر قال الشيخ في التكت فزق الخطيب منه
 وبين ملك ابن اعمر الاثني وكلاهما بالعين المهملة والزاي وجعلها ابن
 ما كولا في الاحكام واحدا وانه اختلف اسمه على ابي اسحق فله اعلم
قوله والهيثم بن حنشل يعني بهلمه ثم بنون ثم مجمر **قوله** شيخنا في لسان
 الميزان **قوله** الخطيب في الكناية لم يرو عنه غير ابي اسحق السبيعي
 انتهى وغفل عما ذكر الشيخ هنا انه روى عنه ايضا سلمه ابن كليل
 كات **قوله** ابو حاتم **قوله** وملك ابن اعمر **قوله** في لسان الميزان عنه
 ابو اسحق السبيعي قاله في الكناية **قوله** وذكره على المديني في شيوخ
 ابي اسحق الدين لا يعرفون **قوله** وسعيد بن ذريحان **قوله** شيخنا
 في التقريب بضم المهملة وتسند يد الال اي المهملة كوفي مجهول من الثالثة
 اي من توفي بعد المائة من الهجرة وهو من الطبقة الوسطى من التابعين وقال
 في التهذيب كوفي روى عن سهل ابن حنيف وعلى بن ابي حمزة عن ابي بصير عن
 سمع عليا وعن علقمة وعنه ابو اسحق السبيعي ذكره ابن حبان في الثقات
قوله رما خطا **قوله** قال ابن المديني حديثه عن سهل ابن حنيف
 اجعل الحج عمر لا ادرى سمع من سهل ابن حنيف ام لا وهو رجل مجهول لا اعلم
 احدا روى عنه الا ابا اسحق **قوله** وقيس بن كركم قال في لسان الميزان

الاحدب المخرومي الكوفي قال الخطيب تفرد عنه ابو اسحق انتهى
قوله الارزدي ليس يدرك لا احفظ له حديثا مسندا **قوله** وجران ملك
قوله شيخنا في رجال الائمة الاربعه فيمن رقم له علامة الامام احمد
 ابن ملك يعني بمجره مصغر وقال جرهمه ان الكوفي عن علي وابن مسعود
 رضي الله عنهما وعنه ابو اسحق السبيعي وعبد الله بن قيس وثقه ابن حبان
قوله ابن سعد له حديثان خير ابن ملك الكلاعي الحميري عن
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وعنه في المصنفين قاله الدارقطني
قوله شيخنا ولا بعد ان يكون هو الذي قبله ورقم له اعميه **قوله**
 ومثل معان ابن شيخنا في التقريب بمجره ونون بقليله **قوله**
 الشيخ في التكت مفتوحه ثم جيم وقيل مشرح كوفي صدرق من الثالثة
 اي من توفي بعد المائة وهو من اوساط التابعين وقال في التهذيب
 الحميري وثقه **قوله** العبدى الكوفي روى عن سمع ابن جندب رضي الله
 عنه السبيعي **قوله** البخاري لا يعرف لسبعان سمع من سمع ولا
 للشمعي سمع منه وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن ما كولا في
 ليس له غير حديث واحد رواه ابو داود والنسائي وهو ان الميت
 ما يسور بدنه **قوله** شيخنا وقال العجلي كوفي تابعي ثقة وقال
 الخطيب في رافع الارتياب وهم فيه الجراح ابن مليح **قوله** المنيخ
 ابن سمعان **قوله** والزهري لا يميز لم اجده ومول الشيخ
 بعد ذلك ولعل بعضهم اياه ذكر في التكت بما ان صلاح ابن
 صلاح تبع الخطيب في تسميته ابيه ميرنا بالياء التثنية ثم قال
 والذي ذكره ابن ابي حاتم في كتاب الجرح والتعديل انه مازن

بالألف وفي بعض النسخ بالياء ولعل بعضهم أماله في اللفظ فكتب بالياء
والله أعلم **قوله** ومثل بكر ابن قروان قال في اللسان عن سعد
ابن مالك رضي الله عنه لا يعرف والحديث منكروا روى عنه أبو الطيفيل
رضي الله عنه قال ابن المديني لم اسمع به في هذا الحديث
يعني لا دى الله به انتهى قال كنت أظن أن أبا الطيفيل شيخه
وهو يمينه وبين سعد وأما الذي روى ذلك الحديث فقتاره
كعاد كرم ابن حبان في الثقات ثم تبين أن الذي في كتاب ابن حبان
خطأ والصواب ما في الأصل فقد ذكر ابن المديني أنه لا راوي له سوى
أبي الطيفيل وقال ابن عدي ما قلناه من الروايات ورواه أبو الطيفيل
عنه من روايد الصحابة عن التابعين وقد ذكره بعضهم في الصحابة فإن صح
في من الأقران انتهى وأغفل ما قال الشيخ في هذا الشرح أنه روى
عنه أيضا قتادة قال في التلخيص كادرك البخاري في التاريخ الكبير **قوله**
وحلام ابن جبر قال الشيخ في التلخيص فتح الحاء الهمله وتشديد اللام
واضحه يمين

قوله عامر بن وائل قال ابن عبد البر في أبي الطيفيل من الكنى الكنانى
وقيل عمرو بن وائل قال له عمر **قوله** الأشهر وهو عامر بن وائل
عبد الله بن عمرو بن جحش ابن جبر بن سعد بن ثعلبة بن بكر بن عبد مناف
وهو على كنانة وقال اللينى المكي ولد عامر أحد روى عن علي بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان سنين نزل الكوفة وصحب عليا
رضي الله عنه في مشاهد كلها فلما قتل علي رضي الله عنه انصرف إلى مكة
فأقام بها حتى مات سنة مائة وبقيل أنه أجز من مات ممن رأى النبي

صلى

صلى الله عليه وسلم ثم قال وكان شاعرا حسنا وهو القائل ابدعني
شيئا وقد عشت حقه وهن من الأزواج خوى بوارع ومائتا
رأس من سنن تابعت على ولكن شيبتي البوقايع ثم قال
وكان في صناعاته حاضرا الجواب فصيحاً قد رمى بها على معاوية
بالمدينة فقال له كف وصدق علي خليلك أي الحسن قال كوجدهم
موسى على موسى واشكوا إلى الله التفسير فقال له معاوية كنت
فيمر حضر عثمان قال لا ولكني كنت في من حضره قال ما منعك من نصره
قال وانت ما منعك من نصره أدر تربصت به رب المنور وانت
في أهل الشام وكلمت تابع لك فيما تريد فقال معاوية أو ما ترى طلبى
لدمه نصره له قال بلى ولكنك كاذب الخواص جعفر لا الفينك بعد
الموت تندبني وفي حياتي ما روى دنتي زادي **قوله** ومثل يزيد
ابن سحيم

قوله ومثل جري قال شيخنا في التقريب تصغير جري وابن كلب
السدي البصري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مقبول
من الثالثة أي من الطبقة الوسطى من التابعين ممن مات بعد
الماية وقال في التهذيب حديثه في أهل المدينة روى عن علي رضي
الله عنه وكثيراً بن الحفص صيد وعنه قتادة وكان يثنى عليه خيراً
وقال هام عن قتادة حديث جري بن كليب وكان من الأزارقة وقال
ابن المديني محمول ما روى عنه غير قتادة وقال الجلي بصرى تابعي
شبهه وصح الترمذي حديثه وقال البزار لا أعلم قتادة روى عن جري

س

الاحد شين يعني حديث العصب اي لا يصح به بعض الادق وحديث
المنعم ثم ذكر عن اي داود في ترجمه جري ابن كليب الهندي الكوفي انه
قال جري بن كليب صاحب قتاده سدومي مصري لم يرو عنه غير قتاده
قوله ومثل غير ابن اسحق قال في التقريب ابو محمد يوليى هاشم مبول
من الثالثه وقال في التهذيب روى عن المقداد ابن الاسود وعروان
العامي والحسن ابن علي وعنه جماعة وعنه عبد الله بن عون قال ابو حاتم
والنسائي لا تعلم روى عنه غيره وقال ابن معين لا يسي او شيئا
ولكن يكتب حديثه وقال ابن عدي لا اعلم روى عنه غير ابن عون
وله من الحديث شئ يسير ويكتب حديثه **قوله** روى عنه الثوري
قال الشيخ في النكت اعترض على المصنف بان الثوري لم يرو عن الشعبي
نفسه فكيف يرو عن شيوخه وقد يقال لا يلزم من عدم روايته
عن الشعبي عدم روايته عن الهذلي ولعل الهذلي تاخر بعد الشعبي
ويؤيد ذلك ان ابن ابي حاتم ذكر في الجرح والتعديل انه روى عن الهذلي
هذا الجراح ابن مليح والجراح اصغر من الثوري وتأخر بعده منه شين
والله اعلم **قوله** منهم مرداس الاسلمي قال شيخنا في تهذيب التهذيب
مرداس ابن ملك الاسلمي كان من اصحاب الشجره رضي الله عنهم وقال
ابن عبد البر كان ممن يبيع تحت الشجره ثم سكن الكوفة وهو معدود
في اهل انتهى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يذهب
الصالحون وعنه قيس ابن ابي حازم وزايد بن علاقة قال شيخنا
مرداس الذي روى عنه زبايد بن علاقة انما هو مرداس ابن عروه محابي
اخر رضي الله عنه ذكره البخاري وابو حاتم وابن حبان وابن منده

وغر

وغر واحد وصرح مسلم وابو الفتح الازدي وجماعه ان قيس ابن ابي
حازم تفرد بالروايه عن مرداس ابن ملك الاسلمي وهو الصواب
لكن قال ابن السكيت ان بعض اهل الحديث زعم ان مرداس بن عروه
هو مرداس الاسلمي الذي روى عنه قيس ابن ابي حازم قال والشيخ
انما اثنان انتهى وقد تبين من ذلك وجه نظر الشيخ في قول الزري
ان زبايد بن علاقة روى عنه **قوله** منهم ربيعة قال شيخنا ابن كعب
ابن ملك الاسلمي ابو قيس المديني كان من اصحاب الصنفه خدم النبي
صلى الله عليه وسلم وروى عنه قال ابن عبد البر وكان يلقب رسول الله
صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر وصحبه قديما وعمر بعده وهو الذي
سال النبي صلى الله عليه وسلم مرافقته في الجنة فقال اعني على نفسك
بكرم السجود انتهى قال شيخنا وعنه ابو سلمه ابن عبد الله ومحمد
ابن عمر وابن عطاء وحظله ابن علي الاسلمي ونعيم الحميري قال انه
ابو قيس الذي روى عنه ابو عمران الجوني وقد روى عن ابي عمران
عن ربيعة الاسلمي ذكره غير واحد انه مات سنة ثلاث وستين
بعد الحجرة له في الكتب حديث واحد فيه اعني على نفسك بكرم
السجود قال شيخنا وصوب الحاكم ابو احمد وابن عبد البر تبع
البخاري ابن ربيعة ابن كعب غير ابي قيس الذي روى عنه ابو
عمران وذكر مسلم والحاكم في علوم الحديث ان ربيعة تفرد بالروايه
عنه ابو سلمه وليس ذلك بجيد لما تراه من ذكر روايه هو لا عنه
لكن قول الزري ان محمد بن عوف بن عطاء روى عنه ليس بجيد لانه
لم ياجد عنه وانما روى عن نعيم الحميري عنه كما هو في مسند احمد وغيره

هكذا اتفق به شيخنا في النكت على ابن الصلاح وقد وردت رواية محمد بن
عمر وابن عطاء عن أبي فراس الاسدي عن ابن مسعود في المعرفة وغيره فذكر قال
ان ابا فراس هو ربيعة فوجدتها انت رواية محمد بن عمر وابن عطاء
عنه بهذا ومن زعم انها اثنان انكرها قال الشيخ فذكر الحديث الذي اوردته
ابن مسعود هو من الحديث الذي اوردته مسلم لربيعة ابن كعب وان كان
في الفاظه اختلاف فيبقى انه واحد وكذلك روي الحاكم في
المستدرک من طريق المصنف ابن فضال حديث ابو عمران الجوني حديث
ربيعة ابن كعب الاسدي قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لي يا ربيعة الا تزوج وهذا هو الحديث الذي روي عن أبي
إمران عن أبي فراس في حقه انه هو والله اعلم انتهى وقد تبين بهذا
ان الشيخين ظروفاً عن مثل هذين مصيرهما الى الاكتفاء في نقل الجاهل
بروايه واحد فقد تبين ان كلام هذين صحبته مشهور وهذا
مراد الشيخ يحيى الدين رحمه الله في اعتراضه على ابن الصلاح بان
سردا ساء وربيعة صحابيان والصحابة كلهم عدول له اي محبة هذين
عند اهل الفتن مشهور لا كلام فيها ولم يشترط احد وجهاً معيناً في شهرته
قال الشيخ في النكت والحق ان كان معروفاً بذكره في الغزوات
او في زوائد من الصحابة او نحو ذلك فانه ثبتت صحبته وان لم يرو عنه
الا راوا واحداً انتهى **قوله** عن أبي هاني بل روي عنه غيره قال
شيخنا في تهذيبه عمر ابن ملك الهذلي الرازي ابو علي الحنسي
المصري روي عن فضالة ابن عبيد وابي سعيد الخدري وابي ركانة
علاء خلا وفيه روي عنه ابو هاني حميد ابن هاني ومحمد بن شمير

الرسمي

الرسمي قال الدوري عن ابن معين ثقة وذكره ابن حبان في الثقات
قال ابن يونس قال توفي سنة ثلاث ومائة وقال الحسن
ابن علي الخلال مات سنة اثنتين قال شيخنا وثقة المحلى
والدارقطني وقال ابن حبان روي عن عقبه ابن عامر الجهني انتهى
فقد بان بهذا انه ازدهت جماله وبانت عدالته بروايه عن أبي هاني
وتوثيق اهل الفتن له لكن المعقود من سوق الشيخ لذلك عن أبي مسعود
انما هو ان كان معروفاً في قبيلته لا يكون مجهولاً ولو انه ما روي
عنه الا واحد وقال الشيخ في النكت انه جمع من روي له الشيخان
واحد هان عن غير الصحابة ولم يرو عنه الا راوا واحداً قال منهم عند
التخاري **جواب** به ابن قدامة تفرد عنه ابو محمد ورحم شيخنا
في تهذيبه انه جارية عم الاحنف ومن صرح بذلك ابن أبي شيبة
في مصنفه وجارية ابن قدامة صحابي روي عنه الاحنف ابن قيس
والحسن البصري ثم ذكر عنه اشياء تدل على انه من الشهره مجمل
كبير قال الشيخ وزيد بن رباح الذي تفرد عنه ملك
قال ابو حاتم ما روي محمد بن عيسى باسود ذكره ابن حبان في الثقات
وقال ابن البرقي والدارقطني ثقة وقال ابن عبد البر ثقة مأمون
فانشئت عنه الجماله بتوثيق هو لادق **قوله** والولي ابن عبد الله
الحارودي تفرد عنه ابنه المنذر ابن الوليد ذكر شيخنا اموراً أخرجه
عن الجماله منها انه فسده قال ابن عبد الرحمن ابن حبيب بن عامر
ابن حبيب بن الحارودي العبدى الحارودي البصري ومنها ان
ابن حبان ذكره في الثقات ومنها ان الدارقطني قال ثقة قال

الشيخ ومهم عند مسلم جابر ابن اسماعيل الحضرمي تفرد عنه عبد الله
ابن وهب قال شيخنا ابن حبان ذكره في الثقات وان ابن خزيمة
اخرج له في صحيحه وصرح انه ممن يحتج به قال وجاب صاحب المقصور
تفرد عنه عامر ابن سعد بن ابى وقاص قال شيخنا قال ابن ماكولا ادرك
الجاهلية وكذا قال ابن عبد البر في الاستيعاب جاب مولى فاطمة بنت
عنتبه ابن ربيعة ادرك الجاهلية واختلف في صحبته وذكر ابن مسعود
وابو نعيم في الحاشية وساق ابن مسعود من طريق عبد الله بن السائب بن جباب
عن ابيه عن جده عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
متكيا على سرير الحديث فلهذا امور اخرجه عن الجماله واوجب ثبته
قوله في غير حمل العلم ليس قيدا بل بيان للواقع فان الامر مفروض في من لم
يرو عنه العلم غير واحد على انه يفهم ارتفاع الجماله بالشهر في العلم
من باب الاول **قوله** غير مقبولة اي لان مجرد الرواية عنه لا يكون تقديرا
قوله يقبل مطلقا هذا يشبه ان يكون قول من يحمل روايه العدل عن الراوي
تعد يلا له لكن هذا اوسع لانه ما شرط فيه عدالة الراوي ورايت يحظر بعض
اصحابنا ان ابن كثير عزاه لابن حبان قال فانه حكى عن الخطيب ان جماله
العين تزول بروايه اسير وانه لا تثبت عدالته بروايته قال
وعلى هذا الفط مشي ابن حبان وغيره بل حكم له بالعدالة بمجرد هذا
انتهى **قوله** الامام سليم عبارة ابن الصلاح وهو قول بعض الشافعية
وبه قطع منهم الامام سليم ابن ايوب الرازي قال لان امر الاخبار
مبنى على حسن الظن لا آخر كلامه **قوله** ويشبه ان يكون العمل
على هذا الميزان وجه التشبيه وليس بيننا وبين ولعله بناء على مثل قوله

لن

ان البخاري وبسما رويا عن مجهول العيز مصيرا منها الى ان الجماله ترتفع بروايه
واحد والبر في كلام اهل الفرائض لا يحتجون الا بصرح بتوثيقه ولا فرق
بين القديم والحديث وما ذكره الشيخ بعد من كلام الشافعي في ذلك
قوله وفيه نظراي في تسميته مستورا وتوجيه النظر بكلام الشافعي
ليس بوافح فان الحكم بشهادتها قد خرجها عن السترو ولعل الذي سوغ
الحكم ان المحاكمات تكون فيها الاحكام وهم يجندون في رد حجج احصاء مهم
ويرندون في البحث عن احوالهم في لظواهرهم لولا عجزهم عن قراح المسكوا
عنه وعجزهم مع شدة بحثهم قريته مقوية للحكم عليهم بشهادتهم ولعل
هذا الذي قاله الشافعي في اجواب السؤال انما يجنبه مع خصم فالزيمه
بمقتضى قوله وقد اقر الشيخان البغوي في تسميه من جهلت
عدالته الباطنه مستورا وعبارة الرومته فرع يتعقد النكاح
بشهادته المستورين على الصحيح والمستور من عرفت عدالته ظاهرا
لا باطنا **قوله** فعلى هذا ليس ذلك بلازم كما بينت انه لا مناف بين
السترو والحكم بقول من ائصف بالسترو ولا شك ان من خفي باطن حاله
يستمر مستورا لذلك **قوله** فعم في كلام الرافي مراده ان عبارة الرافي
موافقه لقول البغوي وقد صرح بذلك في التلخيص وذلك انها تقتضي
انه لا بد من البحث عن الباطن ليرجع فيه الى الزكينة وهذا حينئذ يعبر
لا وجه ما نظر فيه من قول ابن الصلاح في المستور **قوله** ونقل
الرويانى مراده بذلك تاييد كلامه وليس مويدا له فان قول الشافعي ولا
يعرف حاله عمل على الباطن ليوافق ما قدر من عدم الاحتياج بالمجهول
ويؤيد ذلك قول الشافعي ان تعقد النكاح بها في الظاهر اي كما انها عدلان

وعلما بانهم يعقدون الرستوا على العلم فاعلم بالضرورة انه من دينه فمعه قدس من ذلك وان دخل في ضيقه لم يأت ان قال لا صديق له في دينه ولا تقسم
المستقره وتختص في الحق فافهم اي الكفران ما تنحل عن الحق العلم انه ذنب ليد وقا له انما ان يجزى عنه ذلك التعلق بالضرورة او بالاشهد ان لا يحكم المستقر
اما التمسك بالاولى فمعه فهو من دينه فمعه قدس من ذلك وان دخل في ضيقه لم يأت ان قال لا صديق له في دينه ولا تقسم المستقره وتختص في الحق فافهم اي الكفران ما تنحل عن الحق العلم انه ذنب ليد وقا له انما ان يجزى عنه ذلك التعلق بالضرورة او بالاشهد ان لا يحكم المستقر

في الظاهر يقول يعتقد في الظاهر وقد كان الحال يقتضي عدم الاعتداد بها
لكن فعلناه ذلك لأن شدة البحث في مثل هذا توقي إلى الخرج في أمر النكاح
المقتضى إلى العنت وهو ما تعبر به البلوى ويكون في مواضع ليس بها من فيه
أهلته البحث وبناء على الفراض بخلاف الأحكام ويزيد هذا التأويل وهو
أن الشيخ يحيى الدين صوب في الروضة عدم الاعتقاد بمسئول الظاهر
فانه قال قال البغوي لا يعتقد بمن لا تعرف عدالة ظاهره وهذا كانه
تصوير بمن لا يعرف اسلامه والافان الظاهر في حال المسلم الاحتراس من
اسباب الفسق قلت الحق هو قول البغوي وان كان من لا يعرف
ظاهره بالعدالة وقد صرح البغوي بهذا في هذا الموضع في حيز ونقله عنهم
المروذي عن التافى ولم يذكر غيره والله اعلم انتهى كلام الروضة **قوله**
والخلف في مبتدع ما كلفنا قال شيخنا من المعلوم ان كل فرتة ترد قول مخالف
وربما كلفته فينبغي التحري في ذلك والذي يظهر ان له يحل عليه بالكفر من كان
الكفر صريح قوله وكذا من لازم قوله وعرض عليه فالنظر ما من لم يلتزم به
وباصل عنه فانه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا انتهى وهو قول حسن
لكن لا بد ان يعرف الامر الذي يكفر من يعتقد ويعرف ما هو الصحيح من ذلك
وحينئذ يعرف الكافر من غيره فكل من محمد مجمعا عليه معلوما من الدين
بالضرورة كفر سواء كان فيه نفاق ولا ومعنى العلم بالضرورة ان يكون
ذلك المعلوم من امور الاسلام الظاهرة التي ترك في معرفتها الفواص
والعوام كالصلاة والزكاة والحج وتحريم الخمر والزنا هذا حاصل ما قال شيخ
الاسلام النووي في الروضة في معنى الرد وتلك الصلاة وهو يرجع الى ما قاله
الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام

والزندم

والزندقه الكفر هو تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم في شئ مما جاد به
والايمان تصديقه في جميع ما جاء به وذلك لان جاحدا ما ذكره ما كفى الا انقض
قوله تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم للعلم الضروري انه قال
ذلك وان ظاهره مراد فكل ما كان تكذبا لبني من الانبياء هو كذلك في عليك
ان تعرف ما المحم الذي يصير فاعله كما فر الان كل فرقه تنسب مخالفتها
للا تكذب قال حجة الاسلام ما لم يخصه فالحنبلي يكفر الاستغري
واعما انه كذب الرسول في اثبات النوق لله تعالى في الاستواء على العرش
والاستغري يكفر واعما انه كذب الرسول في انه ليس كمثل
شئ والاستغري يكفر المعتزلي واعما انه كذب الرسول في جواز رؤية
الله عز وجل وفي اثبات العلم والقدرة والصفات له والمعتزلي يكفر
الاشعري واعما ان اثبات الصفات تكثير للتقديم وتكذب للرسول
صلى الله عليه وسلم في التوحيد ولا يخرجك من هذه الورطة الا ان تعرف
هذا التكذب والتصديق فاقول التصديق انما يطرق بالحس والخبر وحيثه
الاعتراف بوجود ما اخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن وجوده الا ان
لوجود خمس مرات فان الوجود ذاتي وحسي وخيالي وعقلي وسبهي وقد
نظمت ان ادلك ليهون حفظه فقلت مراتب الوجود ذات حس
ثم الخيال العقل شبه خمس فمن اعترف بوجودها اخبر الرسول
صلى الله عليه وسلم بوجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس يكذب
على الاطلاق فالذاتي هو الوجود الحقيقي الثابت خارج الحس والعقل
ولكن ما خد الحس والعقل صورته فيسمى اخذه ادراكا وهذا كوجود
السما والارض والحيوان والنبات وهو ظاهر والحس ما يتل

في القوة الباصرة من العيز بالوجود له خارج العيز فيكون موجودا في الحس
ويختص به الحاس ولا يشترك فيه غيره وذلك كما يشاهد النائم بل كالمشاهد
المرئى البتة اذ قد تمثل له صورة وجودها خارج حسه كما نأخذ قبضا
من نار كانه نقطة ثم تحركه بسرعة حركه مستقيمة فتراه خطا من نار وتحركه
حركه مستديرة فتراه دايره من نار ولكن ذلك في اوقات متعاقبة فلا
يكون موجودا في حاله واحدة وهو ثابت في مشاهدتك في حاله واحد
ومن الحس روي جبريل عليه السلام في صور غير صورته التي خلقه
الله عليها كصوره دحيه مثلا فان الصور المخلوق عليها هي الذات الموجوده
في الخارج وتلك حسيه والخيال هو صور المحسوسات اذا غابت
عن حسك فتكون موجوده في خيالك وذلك الذي خيالك ليس هو الذي في
الخارج فان خزانته خيالك لا تشع السموات والارضين والعقل هو ان يكون
للشئ روح ومعنى فيتلقي العقل مجرد معناه ان ثبت صورته في خيال
او حس او خارج كالميدان لما صور محسوسه ومخياله ولما معنى هو حقيقة
الميدان وهو القدر على البطن وذلك هو اليدا العقل ومعنى العلم ما تنتشر به
العلوم والشئ هو ان لا يكون نفس الشئ موجودا لا بصورته الحقيقيه
لا في الخارج ولا في الحس ولا في الخيال ولا في العقل ولكن يكون الموجود شيا
اخر يشبهه في خاصته من خواصه وصفه من صفاته مثل جعل الشئ على الله
عليه وسلم الجبر الاسود بمن الله لكونه مثل البير لا في ذاته ولا صفات
ذاته بل في عارض من عوارضه وذلك انه مقبل تقربا الى ربه كما ان البير مقبل
تقربا الى ربه اي صلاح جهتها فنزل قولنا اقول صاحب الشرح على
درجه من هذه الدرجات فهو من المصدقين والتكذيب ان ينبغي جميع هذه المعاني

عنه

وزعموا ان ما قاله صلى الله عليه وسلم لا معنى له وانما هو كذب محض وعرضه
فما قاله البشير او مصلحه دينيه وذلك هو الكفر المحض والزندقه ولا يلزم
الكفر للمساوقين ماداموا يلازمون قانون التأويل وهو ان تقوم البرهان
على استحالة الظاهر فالظاهر الاول الوجود الداني فانه اذا ثبت نفس
الجميع وان تغذره الحس فانه اذا ثبت تقضين ما بعده فان تغذره الحس
او العقل فان تغذره الوجود الشئ المحاذي ولا رخصه في العدم ذلك
درجه اليها دونها لا بضرورة البرهان فيرجع الاختلاف على التحقيق الى
البرهان اذ يقول الحسلي لبرهان على استحالة اختصاص الباري بحده فوق
ويقول الاشعري اي للمعتزلي لبرهان على استحالة البرو به وكان كل واحد
لا يرتضي ما يدكره الخصم ولا يراه وليلا قاطعا وكيفما كان فلا ينبغي ان يكفر
كل فرد خصمه بان يراه حاله في البرهان مع وجوده ان يسميه ضالا او
مبتدعا اما ضالا فمن حيث انه ضل عن الطريق عنده واما مبتدعا
فمن حيث انه ابدع فولا لم يعهد من السلف التصريح به اذ من المشهور
فيما بين السلف ان الله تعالى يرى فتقول القائل لا يرى بده تصريحه بتأويل
الرويه بده ويقول الحسلي انما في الفوق لله تعالى مشهور عند السلف
ولم يدكر احد منهم ان خالق العالم ليس متصلا بالعالم ولا منفصلا
وان جهه فوق الله كنسبه جهته وهذا قول مبتدع ثم قال من
الثامن من يادر الى التأويل فغلبات الظنون من غير برهان قاطع
فاما ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد فحجب تكفير من غير
الظاهر بغير برهان قاطع كالذي ينكر حشر الاجساد وشكر العقوبات
الحينه في الاخرم نظون واوهام ثم قال اعلم ان شرح ما يكفر به وما لا

يكفر به يستدعي تفصيلا طويلا فتنع الان بوصيه وقانون احاط الوصيه
فان تكلف لسائل من اهل الله كلما ملك ما دناوا قايلا لا اله الا الله غير
مناقضين لها والمناقضه تجوز بهم الكذب بخار رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعذرا وبغير عذر فان التكفير فيه خطر والسكوت لا خطر فيه واما
القانون فهو ان تعلم ان النظريات قسمان قسم يتعلق باصول العقائد
وقسم يتعلق بالفروع واصول الايمان بآية الايمان بالله ورسوله واليوم
الآخر وما عداه فرع ثم قال وما كان التكذب وجب التكفير ولو كان
في الفروع فلو قال قائل مثلا البيت الذي يملكه ليس هو الكعبة التي امر الله
بها فهذا افراد ثبتت فواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافة
وقال شيخنا في شرح غيبته فالمتحد ان الذي تردد روايته من اكرامه
متواتر من الشرح معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه
فاما من لم يكن هذه الصفة وانضم الى ذلك فسيطه لما يرويه مع ورعه
وتقواه فلا مانع من قبوله ثم قال نعم الاكثر على قبول غير الداعية الا ان
يروي ما يتولى بدعته فيرد على المذهب المختار وكلامه ايضا يقتضي
ان الداعية اذا روى ما لا يتعلق له بدعته قبل لكن الاكثر لا يقبلون الداعية
مطلقا لانه قد يبين تشويه كله لترويح بدعته يري ان ذلك غناها
وحبك للنبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون تلك الكلمة ما يخفى فيجسر امرها بعد خروجها
عنه مع ان الرواية عنه ترويح الامر وتحسين الظن به فسدت
الذريعة وحسبت الممانه ويوبد يقول غير الخطا به مطلقا فاما قال
الشيخ محي الدين النووي في الروضة في شروط الامة من كتاب الصلاة واطلق
العتال وكثير من الاصحاب القول بجواز الاقتداء باهل البدع وانهم لا يكونون

قال صاحب العدة وهو ظاهر مذهب الشافعي قلت هذا الذي قاله
الفتال وصاحب العدة هو الصحيح او الصواب فقد قال الشافعي
اقبل شهادة اهل الاموال الا الخطا به لانهم يرون الشهادة بالزور ولو اقيم
ولم يزل السلف والخلف على الصلابة مطلقا المعتزلة وغيرهم ومنحكهم ووارثهم
واجرا احكام الاسلام عليهم وقد تاول الامام الحافظ الفقيه ابو بكر البيهقي
وعنه من اصحابنا المحققين ما جازع الشافعي وغيره من العلماء من تكفير
القائل بخلق القرآن على كفران النعم لا كفر الخروج عن الملة وظنهم على هذا
التاويل ما ذكرته من اجراء احكام الاسلام عليهم والله اعلم انتهى كلامه
وهو يدل على قبول كل مبتدع مستكمل للشروط لا يكفر بالقانون الذي
يقدم مطلقا الا الخطا به لكن الحقوا بالخطا به الداعية مطلقا وعدم
اذا روى ما يتولى بدعته احتياطا لما تقدم ثم ذكر الشيخ محي الدين
النووي في كتاب الشهادة اذ من كتاب القضاء من الروضة نحو هذا
فقال جمهور الفقهاء من اصحابنا وغيرهم لا يكفرون احدا من اهل
القبلة لكن اشتد عزم الشافعي رحمه الله تكفير الذين ينفون علم الله
تعالى بالمعدوم ويقولون ما علم الا شيئا حتى يخلقها ونقل العراقيون
عنه تكفير النافين للرواية والقائلين بخلق القرآن وتاوله الامام
فقال ظني انه ناطر بعضهم فالزمهم الكفر في الحجاج فقيل انه كفرهم
ثم قال وهذا حسن وقد تاول الامام الحافظ الفقيه الاصولي ابو
بكر البيهقي واخرون تاويلات متعاضدة على انه ليس المراد بالكفر
الاخراج من الملة ومختم الخلود في النار وهكذا تاولوا ما جازع من السلف
من اطلاق هذا اللفظ واستدلوا بانهم لم يلحقوهم بالكفر في الارث والاتح

ووجوب قتلهم وقتالهم وغير ذلك وقال اما تكفير منكر العلم بالمعدوم او الجزية
 فلا شك فيه ومن كفرنا لم يقبل شهادته واما من لم تكفر فقد نصرت
 الام والمختص على قبول شهادتهم الا الخطابي به لانهم يرون شهادتهم احدهم
 لها حجة اذا سمعته يقول لي فلان كذا فيصدق به يمينه او غيرها وشهد
 له اعتماده على انه لا يكذب هدايته والاصحاب فيه ثلاث فرق فرقة حريت
 عاظا هريرة وقبلت شهادتهم جميعهم وهذه طريقتهم الجمهور منهم ابن القتيبي
 وابن ابي مريم والقضاة ابن كح وابو الطيب والروائي واستدلوا بانهم
 يصيبون في دعوتهم ولم يظهر منهم ما يسقط الثقة بقولهم وقبل هو لا
 شهادته من سبب الصحابة والسلف رضي الله عنهم لانه مقدم عليه عن
 اعتقاده لا عن عداوة عناده قالوا ولو شهد خطابي وذكر في شهادته ما يقطع
 احتمال الاعتقاد على قول المذموم بان قال سمعت فلانا يقول بكذا لفلان
 اورايتهم اقرضه قبلت شهادته ثم صوب ما قالته هذه الفرقة الاولى
 من قبول شهادته الجميع قال فقد قال الشافعي في الامم ذهب الناس
 في تاويل القرآن والاحاديث الى امور يتباينوا فيها يتباينون في التأويل
 بعضهم من بعض ما يطول حكمه وكان ذلك مستقار ما كان في عهد
 السلف والى اليوم فلم يعلم احدا من سلف الامة مقتدى به ولا من
 بعدهم من التابعين وادعوا له احد تاويل وان خطاه وضلله وراه
 استحلال ما حرم الله عليه فلا ترد شهادته احد يثبت من التأويل كانه وجه
 يحتل وان بلغ فيه استحلال المال والدم هدايته مجروفة وفيه التصريح
 بما ذكرناه وبيان ما ذكرناه في تاويل تكفير القائل بخلق القرآن ولكن قد
 عايشه رضي الله عنه كافر لا يقبل شهادته ولنا وجهان الخطابي لا يقبل

شهادته وان بين ما يقطع الاحتمال لاحتمال اعتقاده فيه على قول صاحبه
 انتهى وفيه اختصار وهو ما قبله يتنزل على ما ذكره الفزاري من ذلك فانون
 وكل ذلك يدل على تصويب فعل الشيخين البخاري ومسلم في الاحتجاج بخبرهم
 ولو كانوا دعاة الى بدعهم والله اعلم **قوله** يرد مطلقا اي سوا كان داعية او لا
 خطابي او لا **قوله** نفس مذهب هو مفعول له والعامل فيه اسخا اي
 اسخا الكذب بنصره مذهب ومن نصرته له شهادته لاهله لا اعتقاده مذهب
 تكونهم على ذلك المذهب **قوله** من غير خطابي هم صنف من الرافضة وينبغي
 ان عمل كلام الشافعي على جميع الرافضة لقوله ما في فعل الاصوات اشهد بالزور
 من الرافضة كاسياني عنه ويكون حينئذ انا عبر عنهم بالخطابي تغييرا باسم
 الجزء من الكل لان ذلك الجزء هو المقصود الا اعظم من ذلك الكل مثل اطلاق
 العن على الربيعة ويكون ذلك لان الخطابي اعظمهم كذبا ويحتل ان يكونوا
 هم الذين سنوا المالك والكذب وفحوا المباح فوطي وجوز ان يكون الامر بالعكس
 اطلق الرافضة على الخطابي ولم يرد غيرهم والله اعلم والاسم الجامع لفرقة
 الشيعة ادعوا مشايخه على رضي الله عنه وقولوا انه الامام بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واعتقدوا ان الامامة لا خرج عنه ولا عن اولاد وان خرج
 فاما ينظم فيكون من غيرهم واما يبقيد منه او من اولاده وهم اثنا عشر و
 فرقة يكفر بعضهم بعضا اصولهم ثلاث عملاء ورئيدية واما ميثم اما العملاء
 فثمانية عشر منهم السبابة اتباع عبد الله بن سبا كان علي بن ابي طالب رضي
 عنه فقال له انت الاله فنفاه علي رضي الله عنه والخطابي ويحتلون
 شهادته الزور لموافقهم على مخالفتهم وشتمهم النصيرية والاسعيلية ولم يسمع
 القاب وغالب هؤلاء العملاء يقولون باللاهية الالهية واصغرهم على فعل

الاسلام الاسعيليه فان جل قصدهم تقف الشريعة ولم في ذلك طرق عظيمه
واصلهم محوسر عجزوا عن رد ما كان من دينهم بالسيف فنبهوا في استقواء
منعنا المسلمين بانواع الخداع والزيدي به نسبوا الى زيدي ابن علي بن ابي طالب
بن الحسين وهم ثلاث فرق وسمى من رفق زيديا هذا رافضه والاماسيه
وهم الاثناعشرية **قوله** عن اهل بدع ان كان بالفتح فهو مصدريه قال
ابن القطاع في الافعال بدع الركي بدعا اذا استنبطها ومن ذلك ركي
بدع حدثه الحضر وبدعت الشئ انشأته وابدع الرجل اتى بديع من
قول وفعل وابدع الله تعالى الاشياء ابتداخلها بلامثال وقال ابو عبد الله
القزاز بدعت الشئ انشأته ولم اسبق اليه ولا اجتدت فيه احد او الله
بدع السموات والارض لا بدعاها وما بينهما على غير مثال وبدعت الركي اذا
انشأته فهي بديع اي حديثه الحضر والبدعه في الدين من هذا وهي كل حدث
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدم به سنة قيل له بدعه
لحدوته وقيل سمي بدعه لانه مبتدع والابتداع المصدر والبدعه الاسم
لما ابتدع فالتقدير عن اهل انشاء لقول مخترع من عند انفسهم من غير سلف
سبق لهم فيه وان كان بالكسر فهو من قوله تعالى ما كنت بدعا من الرسل
قال الزبيدي في مختصر العين البدع الشئ الذي يكون اولاً في كل امر فهو
على حرف مضاف تقدير عن اهل امر بدع او قول بدع **قوله** ما دعوا الى امر
يكونوا دعاه **قوله** واما الثانيه اي واما الصور الثانيه فحكمتها اما بسبب
انه قال كما **قوله** والمتكلمين كان ينبغي ان يقول بعده وقولي والخلف في بدع
ما كفرا الى اخره فان ذلك كله من تنه القول الرابع وكانه قال يقبل اخبارهم
بخلاف فيه **قوله** كمران ابن خطاب رايت بخط بعض اصحابنا از البخاري اخرج

له يومنا واحدا في لبس الحرير متابعه وقال شيخنا في التهذيب كان عمران
داعيه الى مذهب الخوارج فاشتق قول من ادعى ان داعيه يرد بالانفاق
وقال في ترجمته من تدب التهذيب ذكر زكريا الموصلي في تاريخ الموصل
عن محمد بن بشر العبدى الموصلي قال لم يمت عمران ابن حطان حتى رجع عن
راي الخوارج انتهى قال شيخنا هذا احسن ما يعتذر به عن خريج البخاري
له ونقل عن ابي داود انه قال ليس في اهل الاصول اصح حديث من الخوارج
ثم ذكر عمران ابن حطان وغيره ثم قال ان ذلك ليس في اطلاقه فقد حكى ابن ابي حاتم
عن القاسم بن عبد الله بن عتبة المصري وهو ابن لميعه عن بعض الخوارج من كتاب
انهم كانوا اذا هبوا امرا مثيرا حديثا وذكر عن صاحب الاغانى انما
يسند صحيح الى ابن سيرين قال تزوج عمران امراه من الخوارج لم يردوها
عن مذهبه فذهبت به وسماها في روايه اخرى حمرة وان عمران كان
مشهورا بطلب العلم والحديث ومدح ابن ميمون لعنه الله في قتله علي بن ابي
رضي الله عنه بقصيده نهايا ضربه من تقى ما اراد بها الا ليل بلغ فردى القبر
وكان الحبيث مفتي الخوارج وزاهدهم وقال الشيخ في التلخيص على ان المصالح
وقد اعترض عليه بانها احتجوا ايضا بالدعاه فاحتج البخاري بعمران بن حطان
وهو من دعاه الشراة واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماضي
وكان داعيه الى الارحاجا قال ابو داود ثم قال قلت قال ابو داود
وليس في اهل الاصول اصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران ابن حطان بالبصا
الاخرج ولم يحتج مسلم بعبد الحميد الحماضي انما اخرج له في المقدمة وقد وثقه
ابن معين انتهى كلام الثالث وما اعتذر به لا يفيده سلامة المول بالاداعيه
رد فان توحيته لا يخرجه عن كونه داعيه وقوله الشراة هو جمع

شارقال اهل اللغة والشارى واحدا الشراء وهم الخوارج وانما سموا
 بذلك لانهم زعموا انهم شروا انفسهم من الله وقيل لانهم الخ الناس
 في مذهبهم من شري الرجل بالفساد الشراء الخ فيه **قوله** وداود
 الحميم اي الاموي مولاهم ابو سليمان المدني روي عنه ملك واخرج حديثه
 الجماعة **قال** ابن ميمون رحمه الله ابو زرعة لم يسمع بالقوي ولولا ان مالكا
 روي عنه لترك حديثه وذكر ابن حبان في الثقات وقال كان يذهب
 مذهب الشراء يعني طائفة من الخوارج **قال** وكل من كذب به علي
 الاطلاق وهم لانهم لم يكن يدعيه **قال** المناي منكر الحديث
 منهم براي الخوارج **قوله** ابن الاخرم **قال** الشيخ في اوائل ما وجد من
 شرحه الكبير هو الحافظ ابو عبد الله محمد بن يعقوب ابن يوسف بن الاخير
 الشيباني النيسابوري شيخ الحاكم ذكره في التاريخ **قال** صدر اهل الحديث
 بلادنا بعد ابي حامد ابن الترمذي وكان يحفظونهم وصنف على الكتابين
 الصحيحين البخاري ومسلم وصنف المسند الكبير وكان ابو بكر ابن خزيمة
 يرجع اليهم **قال** محمد بن صالح ابن هاني كان ابن خزيمة يقدمه على الاقرانه
 وكان يرجع اليه ويعتمد قوله فيما يروى عليه واذا شك في شيء عرضه عليه
 وتوفي في جمادى الاخرة سنة اربع واربعين وثلثمائة وهو ابن اربع وتسعين
 سنة **قوله** كالمجسده هذا المثال من عند الشيخ لم يذكره ابن الصلاح
وقوله ان قلت بتكفيرهم لم ار ما اتارا اليه من الخلاف وانما رايت
 في شرح المذهب في صفة الاية فرع فقد ذكرنا ان من يكفر ببدعته
 لا تفصح الصلاة وراه ومن لا يكفر مع فمن يكفر من جسم مجسما صريحا
 ومن ينكر العلم بالجزييات واما من يقول بخلق القرآن فهو مبتدع

واصله

واختلف اصحابنا في تكفير من فعل الشيخ في التفصيل وما ينشأ عنه من تكفير
 المصحح دون غيره خلافا **قوله** في ابن الصلاح تسبب عن قولنا احتراز
 لم يحك فيه اي في المبتدع الذي يكفر ببدعته اعم من الجسم وغيره **قوله**
 رد روايته مطلقا اي المبتدع سواء كفر ببدعته او لا سواء اعتقد حرمة
 الكذب او لا **قوله** والحمد لله والامام احمد لوقا لبعده ان الذي تكلم
 تعذر الكان احسن وابو بكر الحنفي فعدا هو صاحب الشافعي ومشيخ البخاري
 وابو بكر الصيرفي من اصحاب الوجوه عند الشافعية **قوله** افتقرت
 فيه الرواية والشهادة اي لان كذبه ذلك لفظ على جميع رواياته
 في ما قبل ذلك فندمها واستقطعا لانها نوع واحد والفرق فيها لا يشتد
 اختلافه فكأعم الماضي فلك ذلك نعم المستقبل احتياطا للرواية واحدا
 الشهادة فانها وان كان امرها صديق من الرواية انواعا متباينة والفرق
 فيها مختلف اختلاف كثيرا فلم يبطل ما مضى منها وانما الحكم به واما ما يكون
 منها بعد الثوبة فيقع عند الحكم وفي حقوق لها اهل يشاهجون ويحشون
 عن الحفيا ودنك يوجب تحريما الشاهد في نفسه والحذر منه والعيور
 عازله وان اجتهد في اخفاء بخلاف الرواية وانما حققنا امرها في الابتداء
 لبعده تعلق الضرر بالكذب في الامور العامة ونحوها ولا سيما من اشهر
 بالخير فلما وجد كذبه صار اصله فيه فوجب الاحتياط لبعده ذلك الاحتراز
 منه استقبحا لما جعلناه اصلا واسما علم ورايت بخط بعض اصحابنا طائفة
قال الشيخ يحيى الدين النووي رحمه الله ولم ارد ليلا لمذهب هؤلاء ويجوز
 ان يوجه بان ذلك جعل تعليفا وزجرا بل يغا عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم
 لعظم فسادته فانه يصير شرعا مستمرا الى يوم القيمة بخلاف الكذب على غيره

والشهاده فان منفسدتها في صرح ليست عامه قال اي التواوي وهذا الذي
ذكره هو كذا لا يمه ضعيف مخالف للتواعد الشرعيه والمختار القطع صحيح
ببونه في هذا وقبول رواياته بعد ما اذا صحت توبته بشرطها المعروف
قال فهذا هو الجاري على قواعد الشرع وقد اجمعوا على صحة روايته من
كان كافرا فاسلم قال واجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهاده
والروايه في هذا انتهى وهو في الكلام على حديث من كذب على متعمدا في شرح
صحيح مسلم في مقدمه **قوله** فهو كاذب في الاول اي الخبر الاول اي جعله
صادقا في اخبار عن نفسه بالكذب في قوله عدت الكذب فيرد ذلك
الخبر الذي قال انه كذب فيه ثم يرد بعد ذلك كل شيء يحدث به ويحمله
على الكذب ولو قال اني صدقت في هذا واستدل بالشيخ بما اراد
الكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم بما قاله ضعيف والظاهر ان
ابن الصلاح يدل عليه قوله ومن ضعفنا نقله الى اخره فانما من ان يكون
كاذب في الحديث او في حديث الناس او بوجه او فسق لكن نوافقت
على ادايه الا بعد اربعه التوبه من غير الكذب بعينه واسما علم **قوله**
بيضا هي من حيث المعنى اي من اجل ان ردتا الحديث بعد الاطلاع على كذبه
انما هو لاحتمال ان يكون كذب فيه كما كذب في ذلك الذي اطلعنا على كذبه
فيه وهذا الاحتمال بعينه سار في ما تقدم على ذلك **قوله** ومن روي
عن ثقه الابيات **قوله** وليس يقول جرح كل منها لوقال وليس
يقول جرح واحد منها كان احسن وهو مراد وانما ظاهر العبارة
فليس يقول جرح الاينز باولي من يقول جرح الاخر لان كلا سور خط
بافراد ما دخل عليه وتارة ينظر الى مدخوله من حيث الافراد وتارة من حيث

الاجتماع وهو متشكل على كل منها وعبار ابن الصلاح وليس يقول جرح شيخه
له باولي من يقول جرحه لشيخه فتسا قطا وهي عبارة حسنه **قوله**
ارده من حديث الفرع قال شيخنا فيما نقل عن خطه يمكن ان يقال يجب
على الفرع العمل به **قوله** وهو الصحيح عبارة ابن الصلاح والصحيح ما عليه
الجمهور لان الروي عنه بهد والمشتهر والنسيان والراوي عنه ثقه جازم
فلا يرد بالاحتمال روايته ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول حديثي ربيعه
عني قال الشيخ في النكت وقد اعترض عليه بان الراوي ايضا معرض
للسهو والنسيان فيعني ان يتها تراوي نظرا ترجيح احدهما من خارج
والجواب ان الراوي مثبت حازم والروى عنه ليس بظاف وقوعه بل
غيره اكره تقدم المثبت عليه واسما علم **قوله** ترك التثليل لما ساد
كان احسن من ذلك ان يذكرها بعبارة ابن الصلاح ثم يبينه على ان التثليل
بحديث النكاح غير صحيح لما ذكره ذلك لان عبارة ابن الصلاح نعم سها
ان رد الحنفية للحديث مبنى على ما اقلوه من ان نسيان الاصل قاذح وعبار
ابن الصلاح ومن روي حديثا ثم نسيه لم يكن ذلك مستقلا للعمل به ثم قال
خلاف لغوم من اصحاب اي حثيفه صاروا الى استقاطه بهد وبنا عليه
وذهبهم حديث سليمان ابن موسى فذكره الى ان قال من اجل ان جرح
قال لعيت الزهري فسأله عن هذا الحديث فلم يعرفه ثم قال وكذا
حديث ربيعه الراوي عن سهيل فذكره قال الشيخ في النكت وقد اعترض
عليه بانه رواه الترمذي اي في الحديث الاول فسأله عنه فانكره
والجواب عنه ان الترمذي لم يروه وانما ذكره بخير اسناد والعرف
في الكتب المصنفه في العلل لم يعرفه كما ذكر المصنف ومع هذا فلا يصح

هذا عن ابن جريح لا بهذا اللفظ ولا بد أن فيطو من تعلق بذلك في رد الحديث
وأما كون الترمذي لم يوصل أسناده فإنه رواه متصلا عن ابن أبي عمير
عن صفين بن عيينة عن ابن جريح عن سلم بن موسى ثم قال وقد تكلم
بعض أهل الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جريح ثم لقيت الزهري فسألته فأنكر
فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا وأما كونه معروفا في كتب العدل باللفظ
الذي ذكره المصنف فمكدا هو في سؤالات عباد بن دورى عن ابن معين
وفي العدل لأحمد وأما كونه لا يصح عن ابن جريح فهو في السنن الكبرى للبيهقي
بالسند الصحيح إلى أبي حاتم الرازي قال سمعت أبا عبد الله بن حنبل يقول
وذكر عنه أن ابن عليه يذكر حديث ابن جريح لا تكاح الأبوي قال ابن جريح
فلقيت الزهري فسألته عنه فلم يعرفه وإنما سألته عن سليمان بن موسى فقال
أحد ابن حنبل أن ابن جريح له كتب مدونة وليس هذا في كتبه يعني حكاية ابن عليه
عن ابن جريح ورواها في سنن البيهقي أيضا بأسناده الصحيح إلى عباد بن دورى
سمعت يحيى بن معين يقول في حديث لا تكاح الأبوي الذي روي به ابن جريح
قلت لا ابن عليه يقول قال ابن جريح فسألته عنه الزهري فقال ليس
أحفظه فقال يحيى بن معين ليس يقول هذا إلا ابن عليه وإنما هو عليه كتب
ابن جريح على عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد فاصحها له ورواها
في السنن للبيهقي أيضا بأسناده الصحيح إلى جعفر الطيالسي سمعت يحيى
ابن معين يقول رواه ابن جريح عن الزهري أنه أنكر معرفة حديث سليمان
ابن موسى فقال لم يذكره عن ابن جريح غير ابن عليه أنا سمع ابن عليه من ابن جريح
مما عاينته من أنما صح كتبه على كتب عبد الحميد بن عبد العزيز وضعف

يحيى

يحيى بن معين رواه إسماعيل بن جريح جدا وقد ذكر الترمذي في جامعه
كلام يحيى هذا الأخير غير موصل الأسناد فقال وذكر عن يحيى بن معين لا
أخر وهو متصل الأسناد عند البيهقي وهذا يدل على أن المراد بقوله فانكروا
أي أنه قال ما عرفه كحكاية المصنف فإنه قال في هذه الرواية الأخيرة
أنه أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى فليس من العبارات من إذا اختلف
كما أنكر من اعترض بذلك على المصنف والله أعلم **قوله** ما سمع من ابن جريح كلام
مبتدأ يحيى سماع إسماعيل بن إبراهيم بن عليه من ابن جريح **قوله** وعن النافعي
قال الشيخ في التلخيص وقد اعترض عليه بأن النافعي إنما نقل عن الرواية
عن الأحياء لا احتمال أن يتغير الراوي عنه عن الثقة والعدالة بطاري يطأ عليه
يقتضي رد حديثه المتقدم كما تقدم في ذكر من كذب في الحديث أنه يستط
حديثه المتقدم ويكون ذلك الراوي قد روى عنه في تصنيفه فيكون
روايته عن غير ثقة وإنما يؤمن ذلك بموته على ثقته وعدالته فلهذا
كرم النافعي الرواية عن أبي الجي والجواب أن هذا حذر وظن غير موافق
لما اراده النافعي وقد فهم الخطيب من ذلك ما فهمه المصنف فقال في الكفاية
ولا جمل أن النسيان غير مأمون على الإنسان فيبادر إلى جود ما روى
عنه وتكذب الراوي له كرم من كرم من العلماء الحديث عن الأحياء وقد
بين النافعي مراده بذلك كما رواه البيهقي في المدخل بأسناده إليه أنه قال
لا تحذف عن حي قال الجي لا يؤمن عليه النسيان قال له بن عبد الحكم وقد روى
عنه حكاية فانكرها ثم ذكرها وما قاله سبقه إليه الشعبي ومعه في
الخطيب في الكفاية بأسناده إلى الشعبي أنه قال لا يؤمن لا تحذف
عن الأحياء وبأسناده إلى عمر بن قيس لعبد الرزاق أن قد روى أن لا تحذف

ان لا يحدث عن رجل حي فافعل انتهى وفيه تلخيص **قوله** يحرم من لو
قال لكنه مروه الانسان محرم مع ان الركني اخذ لزال الابهام الذي
سياق احترافه في الشرح **قوله** ابو نعيم الفضل ابن دكير قال
شيخنا في تدبيره وهو لقب واسمه عمرو ابن حاد ابن زهير ابن درهم البتي
مولى ال طلحة الملاي الكوفي الاحول وعد خلقا من مشايخه كالعمش
والثوري ثم قال روي عنه البخاري فاكثروا ذكر خلق من الرواه
عنه كالامام احمد واسحق ابن راهويه وعبد الله ابن المبارك وعلي بن عبد
العزير البغوي قال المروذي عن الامام احمد يحي وعبد الرحمن وابو نعيم
الحجه المبت كانا ابو نعيم ثمتا وقال عبد الصمد ابن سليمان البلخي سمعت
يقول ما رايت احفظ من وكيع وكناك بعبد الرحمن اتقانا وما رايت
اشد تثبتا في الرجال من يحي وابو نعيم اقل الاربعه خطا قلت
يا ابا عبد الله يعطى فياخذ فقال ابو نعيم صدوق موضع للحجه في الحديث
وقال الحسين ابن ادريس خرج علينا عن ابن ابي شيبه فقال
حدثنا الاسد فقلنا من هو فقال الفضل ابن دكير وقال الاجري
قلت لا ي داود كان ابو نعيم حافظا قال حاد وقال حنبل ابن اسحق سمعت
ابا عبد الله يقول شيخنا كان الناس يتكلمون فيها ويذكرونها وكانوا
من الناس ما الله به عليهم قاسا به ما لم يقيم به احدا وكذا حدث
ما قاسا به عفان وابو نعيم يعني بالكلام فيها كانا يا حذان الاجري
الحديث وبقي ما عدم الاجابة في المحنة قال علي بن خنيسم سمعت
ابا نعيم يقول يلو منى على الاخذ وفي ستي ثلاثة عشر وما في ستي وعيف وروي
الحاكم في تاريخه ان ابا احمد الفراء قال سمعتهم يقولون بالكوفة قال امير المؤمنين

وانما يعنون الفضل بن دكير وقال يعقوب ابن صفين اجمع اصحابنا ان ابا نعيم
كان في غاية الاثقان وقال احمد ابن منصور الرمادي حجت مع احمد
ويحيى ليعبد الرزاز احدهما فلما عدنا الى الكوفة قال يحي لاجد اريد اخبر
ابا نعيم قال له احمد لا يريد الرجل بقته فقال يحي لا بد لي في خدورته
فكبت فيها ثنتين حديثا من حديث ابي نعيم وحبيل عا را من كل عشرة
منها حديثا ليس من حديثه ثم جاؤا الى ابي نعيم فخرج مجلسا وكان
فاخرج يحيى الطبق فقرا عليه عشرة ثم قرأ الحادي عشر فقال ابو نعيم
ليس من حديثي اضرب عليه ثم قرأ العشر الثاني وابو نعيم ساكت فقرا الحديث
الثاني فقال ليس من حديثي اضرب عليه ثم قرأ العشر الثالث وقرا
الحديث الثالث فانقلب عينا واقبل على يحيى فقال لاما هذا
وذراع احمد في يده فاورع من ان يعمل هذا واما هذا يزيد في قلنس ان
يعمل هذا ولكن هذا من فعلك يا فاعل شر اخرج رجله فرفسه فرمى به
وقام فدخل داره فقال احمد يحيى الم اقل لك انه ثبت قال
والله لرفسته احب الى من سفرني وقال الخطيب في تاريخه
كان ابو نعيم مزاحا دادعا به مع تدنيه ونقته وامانتة وقال
يعقوب ابن سفين مات ابو نعيم سنة ثمان في عشرة ومائتين وكان بولده
سنة ثلاثين ومائة وقال حنبل ابن اسحق وغير واحد مات سنة
تسع عشرة ومائتين قال بعضهم في سلع شعبان رحمه الله **قوله**
وعلى ابن عبد العزيز البغوي الحافظ المجاور بكة بقة ولكنه كان يطلب
على الحديث ويعتد ربا به محتاج قال الدارقطني ثقة ما من من حكي
عن عبد الملك ابن ابي اسيل هل كنتم تغيبون هذا يعني اخذ الامم

قال لا انا العيب عندهم الكذب وهذا كان منه **قال** وكان اهل خراسان
 اذا تناوؤا ومرتوا في وجه الماء **قوله** ياخذ الاجر على تعليم القرآن
 ونحوها من اخذ الاجر على التحديق من هذا الوادي فانهم لما ذكروا
 ان من شروط الاجارة حصول المنفعة للتاجر وذكروا القرب وذكروا
 ان امام الحرمين ضبطها بانها قسمان احدهما تتوقف صحته على النية فهو
 الاجارة على ما استتاب فيه كالحج وتفرقه الزكاة دون غيره والثاني لا يتوقف
 وهذا الثاني نوعان فرض كفايه وشعار غير فرض والاول من الثاني
 من بان احدهما يختص افتراضه بشخص وموضع معين ثم يورثه غيره
 ان عجز تجهيز الميت فانه يلزم من التركة فان لم يكن فعلى الناس قتل
 هذا يجوز الاستيجار عليه لان الاجير غير مقصود بفعله حتى يقع عليه القرب
 الثاني ما ثبت فرضه في الاصل شايعا غير مختص بالجهاد فلا يجوز
 استيجار المسلم عليه لانه مأمور به فيقع عنه وجوز استيجار
 الذي عليه لانه لا يقع عليه النوع الثاني من القسم الثاني شعار
 غير فرض كالاذان تقريبا على الاصح انه سنة فيجوز اخذ الاجر
 عليه لانه عمل معلوم يجوز اخذ الرزق من حيث المال عليه ومنفعته
 تحصل للناس في طلب وقت الصلاة فيجوز اخذ الاجر عليه كعبته
 المصاحف واما تعليم القرآن فيتردد بين الجهاد لانه من فروع
 الكفايات ويزال اذان لان فائدة مختص بالاحاد واما من باب
 تجهيز الميت لان وجوب تعليم كل احد يكون اوليا وليه مضافا
 فقد اشتق لا لانه هذا كله اذا لم يتعين واحد لمباشرة مثل هذا العمل **قال**
 الشيخ يحيى الدرزي الروضه فان تعين واحد لتجهيز الميت او لتعليم الفلانة

جاز استيجار ايضا على الاصح كالمضطر لجب اطعامه بدله وقيل لا كقرض
 الغير ابتداء **وقال** في الوسيط اما الاستيجار على تعليم مسئلة معينة
 في شخص معين فلا خلاف في جواز الا اذا تعين كامرأة اسلمت
 ولزمها تعلم الفاتحة فنكحها رجل على التعليم ولم يجز سوى ذلك الرجل
 فبنيه خلاف والاصح الصحة اذ ليس يتعين عليه القرب بحاجتنا بل يجب
 به كافي ذلك المال في ضرورة المحصة **قال** وبالجملة فكل عمل معلوم
 مباح يلحق العامل فيه كلفه ويتطوع به الغير عن الغير يجوز الاستيجار
 عليه ويجوز جعله صداقا **وقال** في البسيطة اسلمت امرأة
 وتعين عليها تعلم الفاتحة ولا معلم بالحضر الا رجل فامدتها بتعليم
 الفاتحة فهو صحيح وحقق بعض الاصحاب **وقال** لا يصح لانه وجب
 عليه التعليم وتعين بحكم الحال وهذا قد سد فانه يجب عليه التعليم
 بمومن لا بحائنا فهو كالموكل وجد مالک الطعام مضطرا في محصة يجب
 عليه تسليم الطعام اليه ولكن بموثر حتى لو باع مع وهذا النظر في
 في الاجارة كاجري في الصداق انتهى فعلم من هذا ان الحديث شبيه
 بتعليم القرآن لانه من نشر العلم وهو فرض كفايه وتارة يشاركه
 في ما يحدث به غيره كمن سمع معه فلا يتعين عليه وتارة لا يوجد ذلك
 الا عند فيتعين ويجوز اخذ الاجر عليه على كل حال لانه داخل في
 الصلابة الماضية **وقوله** وخو اي مثل التدريس والاذان وتجهيز
 الموتى هذا بيان الحاق التحديق بما يجوز اخذ الاجر عليه واما بيان
 كونه مفارقا له من جهة انه يخبر المرء دون ما الحق به فلا يلحق
 به جرت العارة باخذ العوض عليه وشاع بحيث انه صار لا يعد

خا وما للمرقه واما التحديف فالشايخ بين اهل علمه علوا لهم وظهارة النعم
 وتصوريه العزم عن مبد العيز لا شيء من اغراض الدنيا فخرج عنهم
 بمنزلة ذلك بغير عذر دل حاله على دناءة وذلك هو خرم المرقه فان المرقه
 ملكه تحمل على ملازمه الشخص لما عليه امثاله من المحاسن وخرمها بالخروج
 عن ذلك لان يخرج عن حسن العشر للاهل والجيران والمعاملين
 وبضايقه السير الذي لا يتقضى فيه وان يتبدل الرجل المعتمد
 نفسه بنقل الماء والاطعمه الى بيته اذا كان عن شح فان فعله استكانه
 واقتدا بالسلف التاركين للتكلف لم يقدح في المرقه وكذا لو كان
 يلبس ما يجد وبياكل وهذا يعرف بحال الشخص في الاعمال والاخلاق
 وظهور بحال الصدق في بيده ذكره في الروضه **قوله** كالنوم
 اي كالتحمل حال النوم الحاصل منه او من شيخه **قوله** كالتحمل اصل اي ورد
 دون تساهل في الاداء كالمودي اذا لا يكون من اهل صحيح **قوله** او قل
 عطف على شرط محذوف دل عليه الكلام السابق تقدره ردودنا
 في كذا وكذا ان فعله ورد المتسائل بالتلقين اذ قبله والتلقين في اللغة
 التقرين وفي العرف التاكلام الى الغير ابتداء كما تراه في ترجمه ابن دينار
 او يكون ذلك عند غيباب شيء ما يحدث به عنه فيستوقف يدعي من
 يلقنه ان ذلك الذي لقنه له هو الذي غاب عنه فيقول كل ما يلقي
 من ذلك قدح في الراوي **قوله** كثر مجوز ان يكون حالا اي ذات كثر
 وان يكون تميزا اي من جهة كثر وقوعها منه **قوله** فنور دجره لك الشرط
 المقدراي ان فعل شيئا من ذلك فهو صدد وعبارة ان الصلاح ولا قبل
 من عرف بكثرة السهو في رواياته اذ لم يحدث من اصل صحيح وكل هذا

يخرم الثقة بالراوي وبعبطه يشتر الى ما في هذه المسئلة وما قبلها
 بين له هو فعل ما من مبنى للمجهول سكنت نونه وادعت في اللام للجائسه
 في المخرج والمقاربه فيه وفي الصفات كما فعل ابو عمرو ابن العلاء في كل نون
 متطرفه تحرك ما قبلها ولقيها لا تخولن نونك من بعد ما تبين لهم
قوله جمع بوزن مرد وهو تأكيد جمع المونث وحسن ايرادها لانه لا خلاف
 المراد به الجنس هو بمعنى اجادينه **قوله** كان عنادا اي كان ذلك منه اي
 عدم رجوعه وهو يرجع الى تقييد بعض المتأخرين له بان يكون ذلك الذي
 بين له غلطه عالما بعتق المبتدئين له علمه اما اذا كان ليس بهذه المثابه
 عنده فلا حرج اذن نقله المولى في نكته وهو ظاهر **قوله** كوسي ابن دينار
 قال في لسان اللسان مكي عن سعيد بن جبير وجماعه قال البخاري
 ضعيف كان حفص ابن غياث يكذب به وسند العقيلي عن عمرو بن علي
 عن يحيى القطان قال كتبنا عن شيخ من اهل مكة انا وحفص ابن غياث
 وابو شيخ يكتب عنه جعل حفص يضع له الحديث فيقول حدثك
 عايشه بنت طلحه عن عائشه بكذا وكذا فيقول حدثني عائشه
 به وحدثك القسم ابن محمد عن عائشه بمثلها فيقول حدثني القسم
 ابن محمد عن عائشه بمثلها ويقول حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس
 بمثلها فيقول حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثلها فلا وقع حفص
 بيده الى الواح اي شيخ فحماها فيها فقال تحسدوني في هذا فقال حفص لا
 ولكن هذا يكذب قيل لحيي من الرجل فلم يستمه فقلت له يا با سعيد
 لعل عبيد عن هذا الشيخ نيا ولا اعرفه قال هو موسى ابن دينار واخرج
 الحكماء بطولها الخطيب في المؤلف من طريق الحاكم بسند اخر عن عمر

على **قوله** اصل كتاب صحيح هو بالاضافه وهو من باب اضافته العام الى
 الخاص لان الاصل اعم من ان يكون كتابا او غيره فهو مثل يوم واحد وجوز
 ان يكون اصل منونا وكتاب صحيح ببيان له والله اعلم **قوله** بعلم صحيح مراد
 الشيخ يسوق ذلك عن ابن حبان وغيره ان الذي يجنبه ابن الصلاح صادف
 المنقول عن اهل الفرق في النكت وقيد ايضا ببعض المتأخرين ذلك
 بان يكون الذي بين له غلطه عالما عند الجبين له اما اذا كان ليس بهذه النكت
 عنده فلا حرج اذا انتهى كلام النكت وهذا الاحتجاج اليه بعد التقييد
 بان يعلم الغلط و**قوله** ابن حبان انه كذاب وجهه ان الكذب هو
 الاخبار بما لا يطابق الواقع وهذا اذا علم الخطأ ثم ذكره بعد ذلك
 فقد تعدد حكايه ما لا يطابق الواقع وهذا هو الكذب بعينه **قوله**
 هذه الشروط عبارة عن الصلاح عن اعتبار مجموعها بيننا من الشروط
 في رواه الحديث ومنها نجه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعدد
 الوفيد لك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم ووجه ذلك ما قد سناه
 في اول كتابنا هذا من كون المقصود االاخر الى المحافظة على خصيه
 هذه الامه في الاسانيد والمخادع من انقطاع سلسلتها فليعتبر
 من الشروط المذكوره ما يليق بهذا الغرض على تجرده وليكتف في اهليه
 الشيخ الى اخره **قوله** على ما تقدم اي لا ضبط العداله في اول هذا النوع
قوله التي جمعها ايمه الحديث عبارة عن الصلاح ووجه ذلك يعني
 اليه في بان الاطاديت التي قد صحت او وقعت بين الفجوه والسقم
 قد دوت في الجوامع التي جمعها ايمه الحديث ولا يجوز ان يذهب شي منها
 على جديدهم وان جاز ان يذهب على بعضهم لظمان صاحب الشريعه

حفظ

حفظها **قوله** الاعلى وجه المتابعه اراد بهذا ان الشيخين يردون
 عن جماعه ليسوا من شرطهما في الاحتجاج تارة مقتر ونيز بغيرهم من النكات
 ويكون العهد على من قرئوا به وتارة يذكر مسلم حديثا هو مراد بالذات
 ثم يذكر له طرقا اخرى يكون فيها من ليس من شرطه في الاحتجاج
 ولكنها لا يزيان كل احدها لما تلاعبه كما ذكر ذلك في الكلام على شرطها
 في ما مضى وهو لا الدين اختل فهم شي من شروط الثقة كما وليك الدين
 لو خلوا وانفسهم لما جاز ذكرهم الا على وجه المتابعه وشهد المعيد
 الثقة لهم رقي رواياتهم الى درجه الاحتجاج والله اعلم **قوله** من
 صون الراوي وسقم اي لا بد من ان يكون صاحبنا لعرصه سائر نفسه
 عن الادناس وما يعينه عليه الاكياس من الناس **قوله** مراتب التعديل
قوله فان رفع التعديل ما كررته جعل شيخنا حافظ العصر ابن حجر وهو الحق
 اعلم المراتب صيغه افضل لما تدل عليه من الزيادة كما يقال فلان او ثمر
 الناس او اثبت الناس **قوله** الى الصدق ما هو معناه عند اهل
 الفن انه غير مذموم عن الصدق وتحقيق معناه في اللغة ان حرف الجر
 يخلق ما يصلح لتعلقه وهو هنا قرب فالعني فلان قرب الى الصدق
 ويحتمل ما ان يكون نافية وحسينه يجوز ان يكون المعنى ما هو قريبا
 منه فيكون نفي لما ابتدته الجملة الاولى فيفيد مجموع العبارم الشرع
 في امره ويجوز ان يكون ما هو بعيدا فيكون تأكيد الجملة الاولى بنقض
 على نحو ما قيل في انما زيد قائم ويحتمل ان يكون ما استوفاهم به ورجع
 المعنى الى الشك ايضا فكانه قيل هو قرب الى الصدق ثم ساق
 عن مقدار القرب فقال ك ما هو اقليل امر كثير وهو نحو قوله صلى الله

عليه وسلم في الرجال في آخر خبر الجاسية الا انه في جبر الشام او جبر
 اليمز لا بل من قبل الشرق ما هو من قبل الشرق ما هو من قبل الشرق
 ما هو وما بيده الى الشرق اخرجه مسلم في اخر الصحيح وغيره قال
 الشيخ يحيى الدين في شرحه قال القاضي لفظه ما هنا زائدة صله للكلام
 ليست بنا فيه والمراد اثبات انه في جهة الشرق انتهى وهذا المعنى
 يرجع الى الجوز الثاني من الاحتمال الاول الذي ظهري ويوضح تجويز
 الاحتمالين الاخيرين ان في رواية اي على ثم قال في خبر فارس ما هو في
 جبر الروم ما هو ثلثا ثم ضرب بكفه اليمنى على اليسرى ثلثا **قوله**
 ان شاء الله وباسم عراه بزيادة ساكن فاسم يسمى تديلا واذا لفظه لجر
 محزوه في هذا الجرو ولا اجازة في المشطور وانما حصصه محر والبسيط
 وانكامل فعمل على الشيخ هنا على ذلك ضرورة لانهم ارتكبوا في ضرورات
 الشعر اشياء كثيرة لا تسوغ في التردد ان كان الشاعر مطلق العنان
 غير مقيد بشئ فكيف اذا كان مقيدا بنوع وباللفاظ في ذلك النوع لا يقد
 على الخروج عنها هذا وفي قوله ان شاء الله على اخرى وهي القطع وهو حرف
 ساكن الوند من متفعل ويسكن ما قبله ويجوز ان لا يجعل هذا البيت
 الاول من الاذالة بل من الوقف وينقل الجبر السريع ليقارب الجوز
 كايأتي قريبا والوقف ساكن السابع المحرك **قوله** في هذه المرتبة
 قال الشيخ في النكت لان التاكيد الحاصل بالتكرار لا بد ان يكون له
 فيه على الكلام الخالي عن التاكيد واسم اعلم **قوله** لا مطلق تكرر التوثيق
 اي صدوق صالح مثلا كايأتي عن عبد الرحمن بن مهدي الامام القدر في
 هذا الشأن وكلامه يدل على ان الاوصاف من رتبوا ان تكررت لا ترتب

الى

الى المرتبة التي قبلها فانه ذكر لا يخلو في الشرح في الابيات
 التي بعد هذه عدة اوصاف من المرتبة الثالثة ولم يبلغه معها الى
 المرتبة الثانية **قوله** وكذا اذا قيل ثبت قال في النكت وقد اخرج عليه
 بان قوله ثبت ذكرها ابن ابي حاتم فلا زيادة عليه اذ انتهى وليس في بعض
 النسخ الصحيح من كتابه الا ما نقله المصنف عنه كما تقدم ليس فيه
 ذكر ثبت وفي بعض النسخ اذا قيل للواحد انه ثقة او متقن ثبت فهو
 ممن يحتج بحديثه قال هكذا في نسختي منه او متقن ثبت لم يقل فيه
 او ثبت فاسم اعلم انتهى كلام النكت ولو قيل ان المراد الجمع بينهما كما زله
 وجه لان المتقن هو الضابط الجيد الضبط فلا بد حينئذ مما يدل على
 العدالة فاذا قال ثبت فادد ذلك وزيد فانه يراد ان يرجع الى ما يطهر
 به النفس وتقع به فيثبت عندها اي لا يطلب عليه مزيدا وذلك
 لا يكون الا بمن جمع الى الضبط العدالة قال في القاموس وانتهى عرفه
 حق المعرفة والاثبات الثقات وقال في النهاية المبت بالحركة المحم
 والبعينه فينيد بكون كالا لفظا التي قبلها **قوله** المرتبة الثانية
 قوله هذه مفعول جمل الاول ويجوز ان يكون المرتبة المفعول الثاني
 والثانية صفه ويجوز ان يكون المرتبة صفه هذه والثانية
 المفعول الثاني **قوله** وينظر فيه قال ابن الصلاح هذا قال
 لان هذه العبارات لا تشعر بشرطه الضبط فينظر حديثه
 ويختبر حتى يعرف ضبطه وقد تقدم بيان طريقه في اول هذا النوع
 اي من قبل روايته ومن تردد وهو المذكور في قول الشيخ ومن وافق
 غالب اذا الضبط وان لم يستوف النظر المعروف فكون ذلك الحديث في نفسه

صا بطا مطلقا واحتجنا الى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرا
هل له اصل من روايه غيره كما تقدم بيا ن طريق الاعتبار في النوع الخامس
عشر واخرت هذه اللفظه اي لان الدرجه الثالثه من الفاظها
مدوق وهو وصف بالصدق على طريق المبالغه واما هذه اللفظه فله
بما ان صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق ولا يقال في حينئذ يكون
لا بأس به اعلى من ليس به بأس لانها العرف منها في النفي لانه يقال ان
باسن الاخرى كره في سياق النفي فتعذر وليس بينهما كبير فرق في العبار
بجلاف محله الصدق فانه يفهم ان المتكلم ما عدل عن صدوق وهي اصرارها
الا لنتكته وهي ما تقدم **قوله** او مقارب الحديث فتح الراي وكسرها
قوله الشيخ في النكت ضبط في الاصول الصحيحه المسموعه على المصنف
بكسر الراء وكذا ضبطه الشيخ محيي الدين النووي في مختصره وقد ائتمر
بعض المتأخرين بان ابن السيد حكى فيه الوجهين الكسر والفتح وان اللفظين
حينئذ لا يستويان لان كسر الراء من الفاظ التعديل وفتحها من الفاظ
التجريح انتهى وهذا الاعتراض والدعوى ليسا صحيحين بل الوجهان
فتح الراء وكسرها معروفان وقد حكاهما ابن العربي في كتابه الاحودى
وهما على كل حال من الفاظ التوثيق وقد ضبط ايضا في النسخ الصحيحه
عن البخاري ومن ذكره في الفاظ التوثيق الحافظ ابو عبد الله الذهبي
في مقدمه الميزان وكان المعترض منهم من فتح الراء ان الشيء المقارب
هو الردى وهذا فم عجيب فان هذا ليس معروف في اللغة وانما هو في
الفاظ العوام وانما هو على الوجهين من قوله سددوا وقاربوا فزكسرها
ان معناه ان حديثه مقارب لحديث غيره ومن فتح قال ان معناه ان حديثه

يعاينه

يقارب حديث غيره وما نه فاعل بمعنى المشاكره الا في مواضع قليله
واسم اعلم واعلم ان ابن سيده حكى في الرجل المقارب الكسر فقط فقال
ورجل يقارب ومتاع مقارب ليس بنقيس وقال بعضهم من يقارب
بالكسر ومتاع مقارب بالفتح هذه عبارته في الحكم فلم يحل الفتح
الا في المتاع فقط واما الجوهر في جعل الكل بالكسر فذلك فلا تقابل مقارب
بالفتح انتهى **قوله** في القاموس وشي مقارب بالكسر من الجعيد
والردى او دين مقارب بالكسر ومتاع مقارب بالفتح واعتراض الشيخ
على المعترض في نقله **قوله** حسن وكذا فيما كانه فانه فلا والتحقن انما
نزل عن اهل الراي صحيح في اللغة ان يقال انه يخرج باعتبار انه نزل
بصاحبه عن الرتبة العليا وتوثيق نظرا الى انه لم ينزل صاحبه الى
درجه من رده حديثه والمقارب يستوي معناه عند العلماء والعوام
في انه ما بين الجعيد والردى وان اطلق احد عليه الرداءة فزاده بالنسبه
الى الجعيد وكما قرب اللفظ من اول مراتب الرد كان اطلاق التجريح
عليه اسوغ واعتراض الشيخ على القائل لتنزيله ذلك على استعمال
اصل الفرض حقيقه ولو ادعى التجوز لم يباحجه واسم اعلم ثم ان هذه
اللفظه من الالفاظ التي قال ابن الصلاح ان ابن حاتم وغيره لم
يشرحوها ومرايه كما ذكر في النكت انهم لم يبينوا من اي رتبه هي وانما
يميز الفاظ التوثيق من الفاظ التجريح فان لا يخفى على احد من اهل الحديث
ثم ان الشيخ راي ان ما اضيف الى هذه اللفظه من الفاظ التوثيق من الرتبة
الرابعه وباقي الكلام على الفاظ التجريح ان اسمها تعالى ومعنى قول المعترض
ان اللفظين حينئذ لا يستويان ان اختلاف الحركات هنا ملزم لاختلاف

المعنى لانه لا شك في التفرقة بين الفاعل والفعول فيكون كل منهما من باب
بمخلاف ما يلزم على ضبطه بالكسر فقط من توحيد المعنى الملتزم لان يكون
من باب واحد هذا تقريراً عما فيه ورد عليه الشيخ بان الوجهين موافقان
عند اهل الفن وان ضبط المصنف بوجه واحد خلافا لما افهمه كلام المعتز
من ان اهل الحديث اقتصر على وجه واحد ومع الضبط بالوجهين جعلوا المعنى
واحداً وجعلوا اللفظة بتقديرها من الفاظ التوثيق فقط فتوحيد الباب
على تقدير الضبط من فرع توحيد المعنى وذلك لان المقاربة امر نسبي
فمن قاربك فقد قاربته فكل من كان يقارباً بالكسر كان مقارباً بالفتح
فلا فرق في المال والله اعلم **قوله** واقتصر في الرابعة على قولهم صالح
الحديث سياي عن ابن مهدي في اخر شرح الابيات التي بعدها ما يقتضي
ان تكون هذه اللفظة عنده في الرتبة الثالثة لانه يطبقها على من انقصف
بعد وقت **قوله** وهو دون قولهم لا بأس به وهو كذلك لان الثانية
ظاهرة في انه على ونون من حله بذلك محتملة اتصالاً بقولاً لان يكون جاري
غير من علماء الفن فوافقه بخلاف الاولى في الامر **قوله** وشيخ ليس
زباناً فانه في كلام ابن ابي حاتم **قوله** وابن معين في كتاب الابيات **قوله**
الى نفسه خاصة سياي عن ابي حاتم **قوله** وايضا وعبار دجيم رجا
تقدم شيوعه عن اهل الفن **قوله** حتى يلزم منه التساوي بل الذي قلناه
يلزم منه التساوي فانه حكم ان هذا حاله ان يكون الموضوع الذي
هو ليس به بأساً وبالثقة او اخر وعلى كل حال يكون حكمه بخلاف
مالوقا **قوله** كقولنا فانه يفهم حينئذ ان ليس به بأس انزل رتبة لانه
مشبه من ثقه لانه مشبه به به عليه شيخنا ورايت بخط بعض اصحابنا

الاصيب

الاضرب عنه انه قد يعتد بعن الشيخ بانهم يطلقون في باب التوثيق والفتح
لفظه الثقة على من كان مقبولا ولا يريدون ان تمام الضبط وقولاً من معين من
هذا القبيل **قوله** فالنهي عنه بقوله ثقه ارفع قد يقال انه انما يدل على
انه ارفع من قولهم صدوق ويدعي ان لا بأس به اعلى من ذلك فانها تافيه لكل تأس
والصدق قد يكون فيه بأس غير الكذب وقد عاب بان هذا بالنظر
المنهون ذلك لانه واما اصطلاحاً فلا **قوله** لعبد الرحمن ابن ابراهيم قال
شيخنا هو دجيم وكان في اهل الشام كاي حاتم في اهل المشرق وكلامه انما يدل
على تساوي اللفظ في اصطلاحاً منه وسوال اي زودعه له منبه
على ذلك فانه يدل على ان الشايخ بين اهل الحديث ان لا بأس به انزل رتبة
من ثقه والامساك **قوله** الثقة شعبه وسفير **قوله** في ذلك وقد اعترض
عليه بان الذي في كتاب الخطيب وغيره الثقة شعبه وسفير لم يذكر
جملة انتهى والجواب **قوله** ان المصنف لم يحكد ذلك عن الخطيب وعلى تقدير كونه
في كتاب الخطيب هكذا فيحتمل انه من النسخ فليس غلط المصنف باول
من تعديهم على ان المشهور عن ابن مهدي ما ذكره المصنف وهكذا اصابه عن ابن
علاء الفلاس وكذا رواه ابن ابي حاتم في المخرج والتعديل وكذا ذكره الحافظ
ابو المحاجج المزي في تهذيب الكمال في ترجمه ابي خلد وهو خلد ابن دينار القمي
الخياط ونقل في ترجمه مسعر بن رواحه الفلاس ايضا عن ابن مهدي
الثقة شعبه وسفير وعلى هذا فلعلمه سبل عنه من غير ان يقول
في هذه الرواية ان احمد بن حنبل ساله ولعله قال الثقة شعبه وسفير
وسفرنا قصر الفلاس على التمثيل يا شيخنا ثم ذكر سفير ومنه ذكر مسعر
والله اعلم **قوله** مراتب المخرج **قوله** يرفع اي يرفع حديثاً ويؤخر الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم وماه وضع تدور على ملازمة الموضع ولبثها في الاغلب الخسنة
 والدناءة والخط والسفول لان الجيد من شانه ان يرعب فيه فثبت قول الردي
 وان اتقل بالفعل فثانه غير ذلك للاعراض عنه فكان هذا لما كذب وضع
 ما ياتي من قبله فجعله بحيث لا يلتفت اليه وقد يلزمها الترتيب والتصنيف
 ومنه وضع فلان في الفلاني فلان اي انتباه فزته وهذه منه الوضعية
 لكتاب يكتب في الحكمة وقد يلزمها الشرف ومنه الواضحة للروضة كانه
 لحسنها توجب لمن راعها الانتفاع اليها وان لا يعدها **قوله** واه بمرح قال
 شيخنا اي قولا واحدا لا يرد فيه انتهى وكان البا زيدا كيدا **قوله** تنكر
 وتعرف اي ياتي من المتأخر ومن المتأخر فينبغي ان ينظر في حديثه
 ولا يوضع ما رواه مسلم هو قريبا من قولهم في التوثيق بحله الصدق
 وما معها من الفاظ المزية الرابعة ثم اعلم ان البيت مكسور لانه كلف
 الجز الثاني اي سقط ساكنه السابع وهو لا يجوز في هذا الجوزان مستعملين
 فيه دوون مجموع والرحا فليكون الا في تواتر الاسباب فلو قال
 تنكر بزياده هاء نسا كنه لاستقام وتعرف مستعملين لكنه محبون
 مقطوع بحذف ساكن وتده واسكان بحركه ونقل صاحب العلامة
 نجم الدين محمد بن قاضي عجلون دام الله النفع به عن شيخنا علامة زمانه الشيخ ابي
 الفضل المغربي المسند الى البحاي ان بعضهم جعل هذا المقطوع في مثل هذا من
 السريع من ضربه المحبون المكشوف فان التقطع لم يرد في شطو الرجز
 وجوزوا هذا في مزدوج الرجز لقربه من السريع فان وزنه مستعملين
 مستعملين منغولات فلا تخالف بينهما الا بالوعد المكشوف لا غير **قوله**
 للضعف ما هو مثل قوله الى الصدق ما هو فان اللام هنا بمعنى لا ويحتمل

ان

ان يكون على ما يكون التقدير فلان كانه للضعف واما ما هو فكما
قوله وكل من ذكر مبتدأ مضاف الى من وبعد مجرور بمن ومضاف
 الى نسا ولفظه محكي والمجر في محله واعتبر خبر المبتدأ وبجديته متعلق
 بالخبر **قوله** وحملها ابن ابي حاتم وشعه ابن الصلاح اربع مرات ينبغي
 ان يعلم انها ابتداء بآخر المراتب التي ذكرها الشيخ لانها رتبة على سبيل
 التدرج في الصفات المحمودة لانها بدأ بها على مراتب التوثيق عندها
 واستمر يتدرج لان ما قارب ذلك والشيخ تبعها في التعديل وبدل التخرج
 بالاختزال لازل وختمه بالاقرب الى ادنى التوثيق فبدأ في التوثيق
 بالا على وفي التخرج بالادنى **قوله** عند ابن الصلاح بعد ما نقله عن ابي
 حاتم من طريق البيهقي لا احمد بن صالح قال لا يترك حديثا حتى يجمع الجميع
 على ترك حديثه قد يقال فلان ضعيف فاما ان يقال فلان تركه فلا الا
 ان يجمع الجميع على ترك حديثه واعلم ان سبيل التخرج سبيل التوثيق
 في ان ادون مراتبه اعني اعظم قدحا واعمها جرحا صيغة فعل كالكذب
 الناس كما قاله شيخنا فتصير المراتب ستا **قوله** وقد فرقت بين بعض
 هذه اللفاظ كالابن الاثر في التهمة والتفريق والافتراق
 سواؤهم من جعل التفريق بالادان والافتراق في الكلام يقال
 فرقت بين الكلامين فافترقا وفرقت بين الرجلين فتفرقا وعلى هذا
 تكمن قراء هذه اللفظة مخففة بمعنى انه فرق بين معاني هذه اللفاظ
 ومشتددة لانها اذا تباينت معانيها صارت كل واحدة من رتبة
 غير رتبة الاخرى فتابعد ما بين اللفاظ وذلك هو تفرق الابدان
قوله فبمن تركوا حديثه قال بعض اصحابنا عبارة ابن كثير كانه يكون

في ادنى المنازل عنده وادناها **قوله** الراتب الملاثة اصله المصنف
 بعد قراءه شيخنا البرهان الجلي عليه الملائكة في سقطت التابيت كما هو دأب
 العدد الموت **قوله** حديثه منكره لا شيخنا كان ينبغي ان يثبت على
 ان البخاري قال من قلت حديثه منكره فلا يحل الاحتجاج به كما بين اصله
 في قوله فيه نظر وسكتوا عنه لكن المذرك عن الشيخ انه اوردها في رتبته
 من معتبر حديثه لان البخاري انما نفى ان يحتج به وذلك لا يفي ان
 يستشهد به ويعتبر حديثه **قوله** بعض اصحابنا لكن حكم المصنف
 كلام البخاري في التجرع الكبير للاحياء انه قال كل من قلت فيه منكر
 الحديث فلا يحل الرواية عنه انتهى قلت فيحمل كلامه على عدم حل الرواية
 للاحتجاج بها بين كلاميه **قوله** صاحبنا ثم قال المؤلف بعد نقله كلام البخاري
 قلت كثيرا ما يطلقون على روايته منكر الحديث ويريدون بذلك حديثا
 رواه منكر انتهى وكانه يريد بذلك ان الموصوف بان منكر الحديث
 لا يكون من اهل هذه الرتبة الا ان كانت النكارة من قبله ويؤيده ما
 رايت بخط بعض الاخذ من شيخنا ان في سوالات الحاكم لا في الحسن الدارقطني
 قلت فسلين ابن بنت سرحيل قال بئنه قلت اليس عنده
 منكره قال حدثت بها عن قوم ضعفاء فاما هو فهو ثقة **قوله** وليس
 بالقوي في سوالات الحاكم للدارقطني قلت فابو سنين سمعنا بن يحيى
 الحميري قال هذا متوسط الحال ليس بالقوي انتهى ملخصا **قوله**
 متى يصح نقل الحديث او يجب عبارة ابن الصلاح معرفة كيفية سماعه
 ونحوه وصفه ضبطه اعلم ان طرق نقل الحديث ونحوه على انواع متعددة
 ولتقدم على بيانها بيان امورا حدها يصح النقل قبل وجود الاهلية فتقبل
 روايه

روايه من نقل قبل الاسلام وروي بعده وكذا من سمع قبل البلوغ وروي
 بعده **قوله** وكذلك اي ومثل ما قبل اهل العلم روايات هؤلاء الصحابة
 الصحابة من غير فرق كان اهل العلم يحضرون الصبيان عبارة ابن الصلاح
 ولم يزلوا قديما وحديثا يحضرون الصبيان مجالس الحديث والسماع ويعتدرون
 بروايتهم لذلك والله اعلم وهي امرح من عبارة الشيخ في سورها مساق
 الدليل على جواز نقل من بعد عصر الصحابة من الصبيان **قوله** بالضبط
 في محل ضبط على انه حال اي كتبه بخطه او ضبطه بالكتاب فلو قال
 فكتبه والضبط والسماع لكان اول واسبق لعبارة ابن الصلاح كما ياتي
 وسياتي هناك بخوارق تدبر احزوه وان يكون بالضبط خبر كتبه لكن بصير
 حينئذ عطف والسماع عليه من عطف الجمل فتدبر فيه فلهذا هو قول الشيخ
 انه معطوف على فكتبه **قوله** منه متبعه اي ليس في حديث محمود
 ما يدل على شيء بعينه لا يختلف فيجب اتباعه بل الصواب في ضبط وقت
 الطلب الذي لا يختلف هو كون الطالب بالحيثية التي ذكرها **قوله**
 والفرايق **قوله** نحن المراد ما يجب على الشخص وجوب عين لا علم الموارث
قوله وقال موسى عبارة ابن الصلاح وقيل لموسى ابن اسحق ليف لهر
 تكتب عن اي نعيم فقال كان اهل الكوفة الخ **قوله** اي طلب مجرورا لانه
 تقير الصبر المجرور في تقييده اي تقيد طلب الحديث وتقييد
 كتابته بالضبط اي ضبطه بالكتاب كما معنى تقريره وتقييده سماعه اي
 وقت سماعه من حيث يسمع اي يقيده ذلك بالحيثية التي يسمع فيها وذلك
 وقت الفهم وجوز ان يكون المعنى وتقييد كتابته يكون بالضبط اي الوقت
 الذي يكون فيه ضارطا للحديث لفظا ومعنى ويكون سماعه مبتدأ لضم

من حيث اي وسامه يكون من حيث يجمع اي من الوقت الذي يجمع فيه وذلك باحد
الافاق الاربعه التي باتى ذكرها عن الامام **قوله** مكتبه الحديث يجوز فيه
وجها واحد ان تكون المأخوذ عن الحديث فيكون الحديث منصوبا بالمصدر
والثاني ان تكون مأخوذا من حيث يكون الكاف مكسورا والحديث مجرورا
في ان المكتبه بالكسر اكتناه به كتابه ينسخه قاله في القاموس **قوله**
فمن حيث يماثل عبارة ابن الصلاح حين **قوله** وابن ماجه قال شيخنا ان
كان ينفرد من خرج اصل الحديث فليس له حجه فكان ينبغي ذكره وان كان
مقصود من نقله روايته على السرى فابن ماجه لم يذكرها فكان ينبغي
طرحه **قوله** وهو ابن اربع قال جمع بين الاختلاف في انها اربع او خمس
بانها كانت اربع او كسرا وذلك ينبغي ان يقال انها كانت خمسا وكسرا
في سقط الكسور واطلق عليها انها خمس مجازا **قوله** وسنه اقل من ذلك
اي كعبه سائر الزبير في نه عقل تردد والده الى بني قريظه يوم الاحزاب
كما في صحيح البخاري في مناقب الزبير وكانت الاحزاب سنه اربع
وقبل خمسين فيكون له من العمر ستا وثلاث واثم لانه ولد في الثانيه
من الحجه عزى ذلك الى الزكسى ونقل عن شيخنا انه قال الذي يظهر
انه ولد في الاولى واما الاحزاب فذكر ايضا انها كانت سنه ست
قوله فرجل في الكلام مقدم وتأخير تقديم وقيل لابن حنبل متى يجوز سماع
الصبي للحديث قال اذا عقله وضبطه قبل ان يترجل قال الى اخره قال شيخنا
وهذا الرجل عني ان يمين ذكره الخطيب هكذا حفظته من شيخنا ورايت
نخط بعض اصحابنا عن شيخنا انه عني ابن سعيد في سماعه **قوله** من القوم
والحار قال شيخنا الذي يظهر انه على سبيل المثال وبقي في المساله

قول خامس وهو التفرقه بين العربي والعجمي كاه السلفي في كتابه
في الاجار ولغظه على نقل عنه واكثرهم على ان العربي يجمع سماعا اذا
بلغ اربع سنين واحتجوا بحديث محمد بن ابراهيم و ابن الجعي اذا بلغ ست
سنين و كتابه هذا هو في طريق الرضا طي انا ابن رواج سماعا انا السلفي
سماعا بالتفرد وفيه قول سادس نقل عن الامام سراج الدين عن ابن
الملق في كتاب الصلاة من شرحه للتنبيه قال وحكي عن الجعبي انه اذا
صار الصبي بعينه من واحد الى عشرين كان مميزا وفي شرحه للمهاجج قال
القي في ابوالطيب ومن اصحابنا من قال لا يتقدر ذلك بله يعني ان
الصبي في الصلاة متى حصل التمييز وهو كما قال بعضهم ان بعد من واحد
الى عشرين امرا وضرب عليها وانما قد في الحديث بسبع لان التمييز
نالا يحصل عندها وبهذا جزم ابن الفركاح في التكميد **قوله** والذي
يفيد على الظن قال في التكميد احسن المصنف بالتعبير عن هذه الحكايه
بقوله بلغنا ولم يجزم بنقلها فقد رايت بعض الالاميه من شيوخنا يستبعد
محققا ويقول على تقدير وقوعها لم يكن ابن اربع سنين وانما كان ضليل الخلقه
فيكون صغره لذلك والذي يفيد على الظن **قوله** كان متساويا لك
في التكميد بعدد رعا حدث من حفظه باليسر عنده في كتابه واهلكه العجب
فانه كان يجتار ولا يضع لاحد من العلماء الالاميه اصلا وقال صاحب الميزان
كان يعيد على حفظه فيهم **قوله** انقسام التكميل **قوله** كتابا او حفظا منصوبا
بترع الخافض اي لفظ الشيخ من كتابه او حفظه ويصح حمله حالا اي في كتاب
او حفظا وان جعل تميزا اي من جهة الكتاب او الحفظ اي لفظ كتاب الشيخ
او حفظه **قوله** حدثنا حدثني لا شك ان حديثي واخبرني ادل على المراد

وابعده من التجوز ما اسند الى نافلو قدما له على انها ارفع ولم يحتل النظم قوله
 عند لاكثر من وقت **قال** بعضهم هو والعرض سواء **وقال** بعضهم العرض على
 وسيا في ذلك في الباب الذي بعده **قوله** او غيرا حلا لكذا املا على وان
 استويا في اصل الرتبة **قوله** **قال** القاضي عياض الخ عبارة ابن الصلاح
 وفي رويته عن القاضي عياض ابن موسى السبتي احد المتأخرين المطلقين
قوله لا خلاف الخ **قوله** ارفع العبارات سمعت ابن الاثير انما سمعت
 الجمع في طريقة اتصال سماع اهل البلد هو فيهم ونحو ذلك **قوله** حدثنا شاذي
 ينهي ان يحل هذا على ما اذا شك هل سمع من لفظ الشيخ او بالعرض عليه فيكون
 من المسئلة الاية في التفرعات لا من هذه **قوله** فقد اخطا **قال**
 شيخنا كما نقله بعض اصحابنا معناه انه لم يرد سند صحيح عن الحسن بصيغته
 الحديث انتهى واذا انتفى ورود الحديث انتفى ما تفرع عليه من التاويل
 وما بعده **قوله** الرار من زاد ابن الصلاح في المذكور من التبيين وفيه عند الرار
 ابن همام ويزيد بن هارون **وقال** وغيرهم وعرض شيخنا والنساي
 وابن منكره وابن حبان **قال** وعكسه ابو نعيم فكان يقول فيقراه على
 الشيوخ او سمعه حدثنا وفي الاجازة اخبرنا **قوله** وذكر عن محمد بن عمار
 ابن الصلاح وذكر الخطيب **قوله** فسمعت ابي **قال** محمد بن رافع فسمعت
 مع هؤلاء **قال** فيه عبد الرزاق حدثنا **قوله** ما قرى على الشيخ **قال**
 ابن الصلاح بعده ثم يتلو قول اخبرنا قول ابن ناوينا وهو قيل في
 الاستعمال **وقال** حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جهة اخرى وهي انه
 ليس في سمعت دلالة على ان الشيخ رواه الله شيئا خاطبه به وفي حديثنا
 واخبرنا دلالة على انه خاطبه به ورواه له او هو من نقل به ذلك **قال**

الخطيب

الخطيب شيخه ابا بكر البرقي في الفقيه الحافظ عن السري في كونه يقول في رواه
 لم عن ابي القسم عبد الله ابن ابراهيم الجرجاني لا يندوني يعني وان يندوني فريه
 من قرى جرحان سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا فذكر له ان ابا القسم كان
 مع ثقته وصلاحه عن الراوي كان البرقي بن عيسى حيا لا يراه ابا القسم
 ولا يعلم بحضوره فيسمع منه ما حدث به الشخص الداخل اليه فذكر ذلك يقول
 سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا لان قصده كان الرواية للداخل
 اليه وحده **قوله** حيث **قال** **قال** لي فلا **قال** شيخنا **قال** لو ان
 ما **قال** البخاري فيه **قال** كذا فلان هو ما حمله اياه واستقرى
 ذلك فوجدناه في بعض ما **قال** فيه ذلك بصرح فيه بالتخفيف في موضع اخر
قوله وحضر الخطيب الى اخر **قال** ابن الصلاح بعد والمحموظ
 المعروف ما قد بنا ذكره والله اعلم **قوله** في الثاني القراء على الشيخ حفظه
 مفسر لشرط ان لا قوله كذا ان لا تقديره كذا ان يحفظه ثقته من سمع
 هو مجزوم كفسره ولا يترن البيت مع جزمه فكان ينبغي ان يقول
 حفظه ما ضيفا فيكون الجزاء محبولا او يقول يحفظه مع اصفا سمع **قوله**
 بمرض على الشيخ ذلك **قال** ابن الصلاح كما يعرض القرآن على المقر
قوله ولا فرق بين امساك الشقة الخ **قال** شيخنا لو سوي بين امساك
 الشيخ وامساك غيره وبين حفظه وحفظ غيره لكان مجبها واما التسوية
 بين امساك الاصل والحفظ فحل نزاع والظاهر ترجيح الامساك والحفظ
 خوان ثم ينبغي ان يعلم ان شيخنا رحمه الله كان يقول وهو الحق ان ذلك
 ينبغي ان يكون محله ما اذا كان الشيخ والطالب مستويين فان كان احدهما
 اعلم كان سماعه بقراءة المفضول ارجح لان قراء المفضول اصيلة والفا

او عني لما سمع واسد الموفق **قوله** في شرح قوله واجمعوا اصدانها ابو عاصم
النبيل في صحيح البخاري في كتاب العلم **قوله** البخاري سمعت ابا عاصم
يذكر عن سفين الثوري وما لك انما كانا يريان القراءة والسامع جازنا
انتهى ظاهر ذلك من سكوتة عليه انه يراه ويحتمل انه نقله وهو لا يراه واسد اعلم
قوله فلم يسمع منه لذلك **قوله** بعض اصحابنا قال الامام عبد العظيم المديني
في كتابه الاعلام باخبار شيخ البخاري محمد بن سلام بعد ان ذكر ما قاله شيخ
هنا من عدم سماعه من ملك وقد ذكرنا لاميرا بونصر ابن مذكور ان محمد بن سلام
سمع من ملك ابن اسرق **قوله** ويكنى الجمع بينهما بان يكون جمع منه بعد ذلك ما حدث
به من لفظه **قوله** حديث ضمام ابن ثعلبة وهو ما رواه الشيخان وغيرهما
عن ابن اسرق ابن مالك وعائذ من الصحابة رضي الله عنهم قال بينا نحن جلوس
مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد دخل رجل على جبل فاناخه في المسجد
ثم عقله ثم قال ايلم محمد والنبي صلى الله عليه وسلم متكى بين ظهرايهم فقلنا
هذا الرجل لا يفيض المتكى فقال له الرجل ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم قد اجبتك فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم اني سائلك فشد
عليك في المسلة فلا تجد علي في نفسك فقال صل عابدا لك فقال لا اسلك
بوتك وربي من قبلك اسألك الى الناس كلام **قوله** اللهم نعم الحديث
في سؤاله عن شرايع الدين والاجابة عنها فلما فرغ قال امنت بما جئت به
وانا رسول من وراي من قومي وانا ضمام بن ثعلبة اخو بني سعد ابن بكر في
روايه للامام احمد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لما رجع الى قومه اجتمعوا
اليه فبلغهم **قوله** فوالله ما سمع من ذلك اليوم في خاصر رجل ولا امراه
الا مسلما يقول ابن عباس في سمعنا بوافد قوم كان افضل من ضمام بن ثعلبة

رضي

رضي الله عنه ولفظ البخاري في كتاب العلم من صحيحه واحتج بعضهم بالقراءة
على العالم حديث ضمام ابن ثعلبة قال للنبي صلى الله عليه وسلم اسألك
ان تصلي الصلاه قال نعم **قوله** فمذهبه قراءة علي النبي صلى الله عليه وسلم
اخبرناهم قومه بذلك فاجازوه **قوله** شيخنا في المقدمة وقد وصله
ابوداود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقال ان ضامنا رضي الله
عنه قال لقومه عندما رجع اليهم ان الله قد بعث رسولا الحديث
قوله وهو الصحيح عبارة ابن الصلاح والصحيح ترجيح السامع لفظ الشيخ
والحكم بان القراءة عليه مرتبة ثابته انتهى وقد عرفت ما في ذلك من
التفصيل الذي ذكره شيخنا **قوله** وجود واقية اي في العرض المذكور في قوله
عرضا **قوله** وانا با ثبات الالف لفروا الوزن مع جواز ذلك في السعة
لان بعدها من في مثل قلة المديني نافع وافي جعفر اناجي واميت
وانا اول سوا كانت معنومه او مفتوحة واما المكسور مثل انا لا فيها
خلاف عن كون هذا في الوصل واما في الوقف فلا خلاف في ثباتها
جميع القراء **قوله** النسا في مخالفة في القافية للذي قبله فان هذا من المتدارك
وهو موسر والاوزاعي من المتواتر المردف والمخالفة في القافية تقع كثيرا
له ولغيره من ناظمي العلم **قوله** لا يله الضمير للتجويز المفضل لقوله قد جوزوا
وايدل من المضاف اهل الارز لكنهم القائلين بهذا كان غيرهم لا غيرهم
فان محمد بن الحسن الميمني الجوهري المصري قال كانت له عنه ابن الصلاح ان
هذا مذهب الاكثر من اصحاب الحديث الذين لا يحصيهم احد وانهم
جعلوا اخبرنا علما يقوم مقام قول قوله انا قرأته عليه لانه لفظ به لي
قال ومن كان يقول به من اهل زماننا ابو عبد الرحمن النسا في جماعه

مثله من حديث **قوله** بالدال اي لا بالزاي فالله انه جازي جوازنا موصوفا
 بالجوده **قوله** وانا اسمع عبارة ابن الصلاح اجودها ان يقول قرات
 علي فلان او قري علي فلان وانا اسمع فاقتربه فهذا ما ينع من غير اشكال
قوله من التفرقة اي كما سياتي نقل ذلك عنه قريبا **قوله** وذهب
 ابو بكر بن شهاب الى ان قال الى جواز اطلاقها اي حديثنا واجزائنا من
 غير تقييد نقل عن طبعات ابن سعد عن الواقدي قال **قوله** حديثنا
 محمد بن عبد الله بن ابي بن شهاب سمعت علي بن ابي طالب يقول ما ابي قرات
 علي الحديث او حديثي كلاهما اقول حديثنا انتهى قال ابن الصلاح ومن مولا
 من اجاز فيها ايضا الى العبارة عن القراء ان يقول سمعت فلانا قال
 في مذهب الفرق بين اخبارنا فيجوز دون حديثنا وهو منقول عن مسلم
 صاحب الصحيح انتهى قال **قوله** النووي فيما نقل عنه وكان من مذهب
 اي مسلم الفرق بينهما وان حديثنا لا يجوز اطلاقه الا لما سمعه من لفظ الشيخ
 خاصة واخبرنا لما قري علي الشيخ وهذا الفرق هو مذهب ان نفي لفظ كلامه
 انتهى قال **قوله** ابن الصلاح وقد قيل ان اول من احدث الفرق بين هذين اللفظين
 ابن وهب بمصر وهذا يدفعه ان ذلك مروي عن ابن جريح والاوزاعي صكاه
 عنها الخطيب ابو بكر الا ان يعني انه اول من نقل ذلك بمصر **قوله** الكشي
 نقل عن طبقات ابن سعد في ترجمه عبد الرحمن بن هرم الا عرج بسند
 فيه الواقدي عن عثمان بن عبيد الله ابن رافع قال رايت من يقرأ
 علي الاعرج حديثه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيقول هذا حديثك يا باهاتودوهي كنيه الاعرج فيقول نعم قال
 فيقول فاقول حديثي عبد الرحمن وقد قرات عليك قال نعم قل حديثي عبد الرحمن

لما

ابن هريرة **قوله** وهو ان ينع عبارة ابن الصلاح الفرق بينهما صار هو
 السامع الغالب على اصل الحديث والاحتجاج لذلك من حيث اللغة
 عن تركب وكيفية ما يقال فيه انه اصطلاح ارادوا به التمييز بين
 النوعين في حصر النوع الاول بقوله حديثنا ليقوم السامع باللفظ
 والمشافه **قوله** وبعض من قال **قوله** ثم قال **قوله** المروي قال ابن الصلاح
 اوردوا ما اهل الحديث بخراسان **قوله** تفريعا **قوله** عبارة
 ابن الصلاح عن الاول اذا كان اصل الشيخ عند القراء عليه بيد غيره
 وهو موقوف به سماع لما يقرأ اهل لذلك فان كان الشيخ يحفظ ما يقدر عليه
 فهو كالوكان اصله بيد نفسه بل اولى اتفاقا عند ذهني شخصين عليه ثم ذكر فيها
 اذا امسكه لبعض السامعين نحو ما قال الشيخ ثم قال واذا كان
 الاصل بيد القاري وهو موقوف به ديننا ومعرفة فذلك الحكم فيه
 واولي بالبعد اي ما لو كان الاصل بيد سماع اخر لان القراءة في هذه
 الصور امسب في اتباع ما حمله الشيخ والذهول فيها اقل واما اسكان
 غير الاصل فقال فيه ابن الصلاح فهو ان كان بيد القاري او بيد غيره
 في انه سماع غير معتد به اذا كان الشيخ غير حافظ للمقر وعليه
قوله واكثر ميله الى المنع الخ قال **قوله** الشيخ في ذلكت وهو الشافعي
 هذا الاختلاف لا اتفاق العلماء على العمل بخلافه فانه ذكر ما حاصله
 ان الطالب اذا اراد ان يقرأ علي شيخ شيئا من سماعه هل يجب
 ان يريه سماعه في ذلك الجزء ام يكفي اعلام الطالب الثقة للشيخ ان هذا
 الجزء سماعه علي فلان فقال **قوله** السلفي هاتين على هذا عمدنا علانا من
 اخرهم قال ولم نزل الحفاظ قديما وحديثا بخروج الشيوخ من

الاصول فمميز تلك الفروع بعد المقابلة اصولا وهل كانت الاصول
 اول الا فروعها انتهى **قوله** غير شرط قال ابن الصلاح وان سكوت
 الشيخ على الوجه المذكور نازل لست له تصريحه بتصديق القاري اكتفاء
 بالقرائن الظاهرة **قوله** وشرطه بعض الظاهرية قال ابن الصلاح وفي مكانه
 بعض المصنفين الخلاف في ذلك ان بعض الظاهرية شرط اقرار الشيخ عند تمام السماع
 بان يقول القاري للشيخ هو كما قرأته عليك فيقول نعم وعبار ابن الصلاح
 في النقل عن هذا الشرط قريبة من عبارة الشيخ وهي غير مبينة فان
 كان المراد ان الشرط في صحة السماع بحيث انه اذا استغنى اللفظ بالاقرار
 لا يصح اسناد السماع الى الشيخ بلفظ من الالف فذلك ممكن في غير ابرار الصباغ
 لعدم المعرفة لعبارة اتم واما ابن الصباغ فكلما ظاهري ان السماع في نفسه
 صحيح وان اللفظ بالاقرار انما هو شرط في جوار الرواية يحدثنا واحبرنا
 ونحوها واما بصيغة تفهم الواقع فلا وهو قول العزالي ومن ذكره **قوله**
 والعرض بالجر عطفنا على قوله اللفظ والمفعول محذوف اي واختار في القوم
 هذا التفصيل وهو انك ان تسع بقراءة غيرك الخ ويجوز ان يرفع على انه
 يتقدا وحينئذ حله الشرط بتقدير رابط اي ان تسع فيه اي ان تكرر سماعها
 فقل اخبرنا او تكرر قرايا فقل اخبرني **قوله** فسوي بين تسلي اي لا تماذا
 حدث الشيخ من لفظه وسمع جماعة يقول كل منهم حدثنا فحصلت التسوية
قوله فجاز لمن سمع وحده ان يقول اخبرنا وحدثنا **قوله** ما حينا العلامة
 شمس الدين محمد بن حسان القدي رحمه الله في وجده بمحظة وجدت
 السلفي يفعل ذلك فيقول اخبرنا وان سمع وحده وطريق معرفتي لذلك
 انه يفر د نفسه في كتابه التسميع وليتبا اول الجزء اخبرنا وسمع عاده

كتاب

كما به من شأركه في السماع وهذا هو اللائق بكل احد فضلا عنه يعني انه
 لو كان سمع معه احد لكتبه في الطبقة **قوله** ونحو ذلك قال ابن الصلاح
 لان الحديث حديثه وحديث غيره **قوله** والشك في الاخذ الى اخره اي
 ان وقع في اعتبار الوحدة الى اخره **قوله** لان عدم غيره هو الاصل قال
 ابن الصلاح عقبه ولكن ذكر على ابن عبد الله المهدي الامام عن شيخه
 يحيى ابن سعيد القطان فذكره الى قوله على التام فقل لان عدم الزيادة
 هو الاصل وهذا الطيف لكن يمنع من هذا ان الالف صارت بعد تحصيل
 كل ما بمعنى متباينة المعاني فمضى ابدل منها لفظا باخر فقل ان خبر به عالم كمن
 مثلا اذا غتر حدثنا حديثي كان كانه قال حدثني من لفظه واما وحدي وقد
 يكون ذلك كدبا وكذا انا واخبرني قال احتياط ان يقول اذا شك في حدثنا
 وحدثني حدثت فلان من لفظه وانا اسمع واذا شك في انا واخبرني
 فليقل قري على فلان وانا اسمع وهو حسن عندي من قرانا **قوله**
 والاصل انه لم يقربا قال الشيخ في النكت هذا اذا مشينا على ما
 ذكره المصنف تبع لما ذكره ان القاري يقول اخبرني سوا اسمع بقراءة
 غيره امر لا اما اذا قلت بما جزم به ابن دقيق العيد في الاقتراح من ان
 القاري اذا كان معه غيره يقول اخبرنا فيجهد ان يقال الاصل عدم الزيادة
 لكن الذي ذكره ابن الصلاح هو الذي قاله عبد الله ابن وهب وابو عبد الله
 الحاكم وهو المشهور والله اعلم **قوله** فنقول فيه قرانا على فلان قال
 في النكت فانه يصح ان يانه بهذه الصيغة فيما قرأه بنفسه وفيما سمع بقراءة
 غيره انتهى وفيه انه يكون محظا لنفسه اذا كان الواقع انه وحده **قوله**
 في قوله وقال احد ولا بعد اصلها تعدي فحدثت التا الاولى عفيفا

ولام الفعل المجزئ بالهني **قوله** بانه متعلق بعرف اي عرف بالتسوية بين
اللفظين البدل والمبدل وقوله فيرى اي ابن الصلاح يقول بهذا **قوله**
لا يرى التسوية قال في النكت تعليل المصنف المنع باحتمال ان يكون
من قال ذلك من لا يرى التسوية بين اخبرنا وحدثنا ليس بجيد من حيث
ان الحكم لا يختلف في الجائز والمتنع بان يكون الشيخ يرى الجائز ممتنعا او
المتنع جائزا وقد صرح اهل الحديث بذلك في مواضع منها ان يكون الشيخ يرى
جواز اطلاق حدثنا واخبرنا في الاجازة واذن للطالب ان يقول ذلك
اذا روى عنه بالاجازة فانه لا يجوز ذلك للطالب وان اذن له الشيخ
وقد صرح به المصنف كما سيأتي في الكلام على المناولة وكذلك ايضا لم
يشرطوا في جواز الرواية بالمعنى ان لا يكون في الاسناد من يمنع ذلك كابر
سبرين بل جوزوا الرواية بالمعنى بشرط ليس منها هذا **قوله** ان قابل
ذلك عبارة ابن الصلاح ولو وجدت من ذلك اسنادا عرفت من ذهب
رجاله التسوية بينهما فاما متك احدهما مقام لآخر من باب يجوز الرواية
بالمعنى وذلك وان كان فيه خلاف معروف فالذي تراه الامتناع الى اخره
قوله وما ذكره الخطيب عبارة ابن الصلاح بعد في كفايته من اجراء
ذلك الخلاف في هذا محمول عندنا **قوله** واقل ما فيه اي في كلام ابن الصلاح
ما يدل على ضعفه ان يقتضي جواز هذا الخ انا يقتضي ذلك اذا علم بان فيه
تفسير التفسير المتقول منه وليس في كلام ابن الصلاح هنا التعليل
بدلك نعم قال في الرواية بالمعنى انه رخص فيها لما كان عليهم في ضبط اللفظ
والجود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيها اشتملت عليه
بطون الاوران والكتب ولا نه ان ذلك تفسير اللفظ وليس بذلك

لصنف

تصنيف غيره فلم يقتصر على تلك العلة حتى يلزمه ما يلزمه لكن ابن دقيق
العقيد لم يصرح بابن الصلاح فقد يكون الذي يشير اليه غيره فانه قال
في الاقتراح كانعله الشيخ في النكت وما وقع في اصطلاح المتأخريين
انه اذا روى كتاب مصنفيننا وبينه وساطة تفرقوا في اتمام الرواية
وقلبوها على انواع الى ان يصلوا الى المصنف فاذا وصلوا اليه بقوا لفظه
من غير تغيير الى ان قال ينبغي ان ينظر فيه هل هو على سبيل الوجوب
او هو اصطلاح على سبيل الاول وفي كلام بعضهم ما يثير الى انه ممتنع
لا نه وان كان له الرواية بالمعنى فليس له تغيير التصنيف انتهى فلم
يسم المعتبر من عليه وذكر انه علة هذه العلة المقتضية لان يتصرف
فيه كل تصرف ما عدا ان نسخته كما ملاحق تغيير الفاظه كلها او بعضها
فانه لا يكون تغييره الا بذلك واما يقتضي نقل منه لفظا او الى
تخارجنا فلا يسمى تغيير التصنيف وان كان فيه تغيير عبارة المصنف
قوله وليس هذا اي كلام الذي اعترض من عليه جاريا على الاصطلاح تسميه
كلام ابن دقيق العقيد كما قال في النكت قال لا اصطلاح على ان لا تغير
الالفاظ بعد الانتهاء الى الكتب المصنفة سوار ويناها فيها او تنقل
نها انتهى **قوله** لا نسلم انه اي كلام ابن الصلاح يقتضي ذلك الى اخره
فيه نظر لانه اذا سلم له انه علة ما ذكره لزمه ما يلزمه ولا يتجوز فيه
الاستعانة بما اراده من قوله اخر الكلام وما ذكره محمول الى اخره فكان
ينبغي ان يميل بانه لم يميل هنا بذلك وحيث علة لم يقتصر
عليه بل ضم اليه ما يقتضي الامتناع على كل حال **قوله** الاسفرايني قال
ابن الصلاح الفقيه الاصول **قوله** الصبغي قال احدايه الشافعيين

بخراسان **قوله** عارم هو محمد بن الفضل وعارم لقب سواد وقع على رجل
 صالح فان العارمه شرايه الاخلاق والاذى عزم كنصر وضرب وكرم
 وعلم وهن عارم وعزم الصبي اشر ورج او بطرا وفسد ذكره في القاموس
قوله ويصح حيث الصواب كما هو عبارة ابن الصلاح ويصح اذا كان حيث
 لا يتبع معه الفهم **قوله** او كان السامع بعيدا نقل عن ابن كثير انه حكى
 عن شيخه الحافظ جمال الدين الهروي انه كان يكتب في مجلس السماع وينصر
 بعض الاحيان ويرد على القاري دقا جديا بيتا وانها بحيث يعجب
 القاري ثم حكى انه كان يحضر عند الرزي من فقه وسر لا يفهم والبعيد من
 القاري والثا عسر والتحدث والصبيا ان الذين لا ينضبط اشرهم بل يعيون
 غالب ولا يتفعلون بمجرد السماع ويكتب لكل بحضور الرزي السماع قال
 وبلغني عن القاضي تقي الدين سليمان انه رجع في مجلسه الصبيان عن
 اللعب فقال لا تخرجوهم فانما انما سمعنا منهم **قوله** نحو الكله والكلاب
 قال شيخنا ينبغي ان يكون الامر دايما على ما يكون قوته والدهول عنه محلا
 فهم الباقي قلت ويدل على ما قاله شيخنا ما ياتي عن الامام احمد واصله
 اعلم **قوله** في قوله وينبغي في سنده هو مصدر مضاف الى ضمير الاناطي
قوله لا غنى في السماع عن الاجازة هذا على سبيل التاكيد لانه شرط
 في صحة السماع فان هذا الاحتمال موجود في كل عصر ولم يكن المتقدمون
 يقومون الرواية على ذلك **قوله** في قوله وسبيل ابن حبل الشيخ
 يدغم الحرف يعرف الشيخ مستدا غم حبره يعرف بسبيل الفصول
قوله وانما فهمه من التفهيم **قوله** في قوله وظلنا ابن سالم اذ في نه صبي
 خلف وقوله من قول سفيان تعلق بفاته ولميسر الامر كذلك لم

نفت

نفت خلفا في ما حدث به سفين وانما هو الصبر ان يكون لسفين فهو الذي
 فاته ذلك من قول عمر وقصوا به ان يقول وظلت قد قال عن سفين
 من قول عمر ثم سفين وقوله اقتفى صفه مثل تقدره بلفظ اتباع
 ذلك المتلى للفظ عن المولى **قوله** انما استفهم هذا الامر تعليل
 للتشبيه اي لاجل انه قال لمن سأل ان يعيد له استفهم الذي يليك
قوله كل ينقل اي ثم كل منهم نقل ما سمع من المولى وما استفهمه من بعض
 اصحابه عن المولى ولو قدم الناظم ثم واخر لكان احسن **قوله** المحرم
 نسبته الى المحرم بفهم الميم وفتح المعجمة وكسر الهمزة المشددة بحله
 بفداد **قوله** وهي حدث قال ابن الصلاح قد كان كثير من اكار المحرمين
 يعظم الجمع في مجالسهم جدا حتى بلغ الوقت مولفه وبلغهم عنهم المتمولون
 فيكتبون عنهم بواسطه المتعلمين فاجاز غير واحد لهم روايه ذلك
 عن المولى رويانا عن الاعمش لما ان قال واي اخرون ذلك قال
 الشيخ في التكتا اطلق المصنف حكمه الخلاف من غير تفيد يكون
 المولى يسمع لفظ المتلى امر لا والصواب التقييد فان كان الشيخ
 يسمع السمع بحيث يسمع المتلى الذي يلي عليه فالسماع صحيح ويجوز له
 ان يرويه عن المولى دون ذكر الواسطه كما لو سمع يلى الشيخ بفراه غير
 فان القاري والمتلى واحد وان كان في سماع الشيخ نقل حيث لا يسمع
 لفظ المتلى فانه لا يسمع لمن لم يسمع لفظ الشيخ ان يرويه عنه
 الا بواسطه المتلى او المبلغ له عن الشيخ او الفهم للسماع ما لم بلغه
 كما ثبت في الصحيحين من روايه عبد الله بن عمر عن جابر بن سمير عن ابيه
 عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يكون انما عند

امير فقال كلمة لم اسمها فقال ابن ابي عمير قال كلف من قريش لفظ التجارى وقال
 مسلم ثم تكلم بجملة خفيت على فسالت ابي ماذا قال قال كلف من قريش
 فلم يروجا براين سمع الكلمة التي خفيت عليه الا بواسطه ابيه **وبعد** كثر ان
 يستدل للتايلين بالجواز بما رواه مسلم في صحيحه من رواية عامر بن سعد
 بن ابي وقاص قال كتبت الى جابر بن سمرة رضي الله عنه مع غلامني نافع اخبرني
 بشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبت الى سمعته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يود جمعة عشية وهم الاسلى رضي الله عنه قال لا تزال
 الدين قائما حتى تقوم الساعة او يكون عليكم اثني عشر خليفة كلف من قريش
 فلم يفصل جابر بن سمرة الكلمة التي لم يسمعها وقد عجب **باب** عنه بما رواه
 انه يحتمل ان بعض الرواة ادرجه وفصلها الجهم ورواه عبد الملك بن عمير
 والشعبي وحسين وسماك ابن حرب ووصله عامر والثاني انه قد انفق
 الشيخان على روايه الفصل وانفرد مسلم بروايه الوصل والثالث
 ان روايه الجهم وسماع لم من جابر بن سمرة رضي الله عنه وروايه عامر
 ابن سعد كتابه ليست متصله بالسماع **والرابع** ان الارسل
 جائز خصوصا ارسال الصحابة عن بعضهم فان الصحابة كلف عدول ولهذا
 كانت مراسيلهم جهة خلاف الاستناد اى اسحق الاسفرايينى لان الصحابة
 قد روي عن الثابتين وانه اعلم انتهى **والجواب** عن هذه الاجوبة
 ان تفصيله كان لمن كان يشاهدونه بمرعا بما لا يلزمه فماتت وكانت الكتابه
 اضيق امانا من المشافه فترك التفصيل علم انه يرى انه غير لازم **واما**
 ما سئل الصحابة فانهم لا يمترون عنها بلفظ السماع فانقرض الحال والله اعلم
موله من الحديث ثم قال ابن الصلاح لما ذكر ان مثل ذلك نساها لم يعيد

وقد روينا عن ابي عبد الله ابن منده الحافظ الاصبهاى انه قال لو احد
 من اصحابه يا فلان يكفيك من السماع شتمه وهذا اذا شاول او سترول
 عاق يله ثم وجدت عن عبد الفتى ابن سعيد الحافظ عن حماد بن محمد الحافظ
 باسناده عن عبد الرحمن بن مهدي انه قال يكفيك من الحديث شتمه
 قال عبد الفتى قال لنا حماد يعني اذا سئل عن اول شيء عرفه وليس يعني
 التسهيل في السماع انتهى وهو ترجع الى الحق على الحفظ والفهم بحيث انه
 يعبر اذا سئل عن حديث يكفيه في معرفته ذكر طرفه او اذا ذكر له طرف
 منه عرف ذلك الحديث المراد بالسؤال عنه وبادر اليها اريد من
 جوابه **قوله** اذا اول شيء سئل عنه اول مرفوع بفعل مجرد عن ذلك عليه
 الشرط الذي هو سئل اى اذا ذكر له اول شيء من الحديث على وجه السؤال
 عنه عرف الحديث كله فحوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض اى اذا
 سئل عن اول شيء من الحديث عرف الحديث **موله** في قوله وان حدث
 عرفته الضمير المنصوب فيه للحديث في التقدير وان حدث من روا
 سترحدث عرفته هذا على تقدير ان من جازة وجوز ان يتخبر بها فيكون
 نكره موصوفه فعرفته ايضا صفتها او يكون موصوله فعرفته حال
موله بصوت اى اذا كان حديث من لفظه بصوت وهو يعرف صوته
موله او ذى خبر اى اذا كان لا يعرف صوته فعرفه نطقه بصوته فها اذا
 حدث بلفظه او بصوته فها اذا فري عليه صح السماع **موله** ان بلا لا
 بكسر الهمزة على الكايمه قال ابن الصلاح واجتج عبد العزى ابن سعيد الحافظ
 في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا الحديث ثم قال وروي باسناده
 عن حماد انه قال اذا حدثك **موله** في قوله ولا يصح ان يمنع في موضع

دفع عما انه فاعل يضرب والشيخ فاعل يمنع وان يروى مفعوله **قوله** فاصرح به الاستاذ
 قال ابن الصلاح ورساله الحافظ ابو سعد ابن عليك النيسابوري الاستاذ
 ابا اسحق الاسفلايني عن محمد بن الحسن بن اسماعيل قوما في غيرهم وسع منه من غير
 علم الحديث به هل يجوز له روايه ذلك فاجاب بانه يجوز ولو قال الحديث
 اني خبركم ولا اخبر فلا تالم يصح **قوله** في قوله ثم الاجازة قطب بفتح
 القاف وسكون الميم بعرض حسب والجزم مجبوله لانه في غير المتكافؤ
 وهو مخالف لقافية البيت الاول فانه من المتراكب **قوله** باز للناس في
 مخفقه من الثقل اي بانه **قوله** القاضي يدل من بعض حيز في مخفقه منكر
 فهو منون والجزء الاخير طوي وفي نسخة الحيز منع مجبول الاجماع
 الحيز فيه والطي فخالف حينئذ قافية البيت الثاني لتكثير الحيز للواقعة
قوله لطلبت رحله بالضم والكسر اي تتقاهم من بلد الى بلد قال في القاموس
 وارحل البعير سار ومضى والقوم عن المكان انتقلوا فترحلوا والاسم الرحلة
 بالضم والكسر او بالفتح الرحال وبالفهم الوجه الذي يعقده والسفر
 الواحد **قوله** والاثرون طراي جمع قال الامام ابو عبد الله الفراء
 في ديوانه وطرود البراءة اذا نسا قطم نبت واصيله القطع ثم قال
 ويقال طردت القوم اذا مدت بهم جميعا ومنه يقال مردت بالقوم طرا
 اي جمعا وسوا اسم موضع موضع المصدر **قوله** فترسني قال في القاموس
 الفرس بالكسر الكتاب الذي يجمع فيه الكتب معرب فترسني قد فترس
 كتابه **قوله** ولم يقل اي اطلق في الخلاف في الاجازة من غير تقدير يكونها
 لعين في عين قوله عن كافي قال ابن الصلاح وروى عن صاحبه الربيع
 ان سليمان قال كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث قال الربيع ما خالف

لكن فف

الشافعي في هذا **قوله** وقطع لم يجز ابن الصلاح القطع عن العمان انما جازاه
 عن الماوردي كما وقع في النظم فان عبارته وقد قال باطلا لما جازاه من
 ان يبين منهم القاضي ان حينئذ ابن محمد المروزي وروى ابو الحسن الماوردي
 وجه قطع الماوردي في كتابه الحاشي في اخره **قوله** ابو نصر الوالي السجزي
 قال ابن الصلاح وكل ابو نصر فسادا دعا عن بعض من لقبه قال ابو نصر
 وسعت جماعة من اهل العلم يقولون قول الحديث قد اجزت لكم ان تروى
 عن يدي اجزت لكم ما لا يجوز لي في الشرع لان الشرع لا يبيح روايه ما لم
 يسمع قال ويشبه هذا ما حكاه ابو بكر محمد بن ثابت المحدثي احد من اهل
 الاجازة من الشافعية عن ابي طاهر الدباس احد ائمة المخنفه قال من قال
 لغوي اجزت لكم ان تروى عنى ما لم تسمع فكانه يقول اجزت لكم ان تكذب
 يا **قوله** واجازة الرواية بها قال ابن الصلاح وفي الاحتجاج لذلك
 عموس ويجه ان يقول اذا اجاز له ان يروى عنه مروياته فقد اجزم بها
 جملة فهو كما اجزم تفصيلا واجزاء بها غير متوقف على التصريح بنظر
 كافي القراء على الشيخ كما سبق وانما الفرض حصول الانعام والثناء وذلك
 يحصل بالاجازة الممنه والله اعلم **قوله** والثاني ان يعين حرف الياء في
 الثاني لقرون الوزن **قوله** بشرطه اي من ثقه وجاله واتصاله بخو
 ذلك من شرط الصحيح وان لا يمنع منه مانع كمنسوخ او معارضه لما هو اقوى
 منه ويخوذلك **قوله** اقوى من الخلاف اي لان الانتشار في هذا اقوى
 لعدم الضبط والتعيين في الشئ المجازله وتعيينه اضبط من تعيين المجاز
 لان الراوي اذا تعيين لم يقبل المجاز له بوجه بخلاف الراوي فانهم جازوا من
 تعيينه ان يقول الكتاب الفلاني وهو ينقسم الى ابواب وفصول واحاديث

لا يستخرجها وقت الاجازة **قوله** في الثالث فاحذر رأي السماع بها
والرواية **قوله** ونحو ذلك قال ابن الصلاح عقبه فهذا نوع تكلم فيه
المتأخرون من جواز اصل الاجازة واختلفوا في جواز **قوله** لم يروى لم يسمع
لا يرد عليه انه استعمال من تقدم عليه كالحافظ ابي بكر محمد بن خير بن عمر الاموي
بتحقيق المزمع الانجيل حال ابي القسم السهيلي فانه روي في زمانه المسموع والاطار
العامة فانه قد يخفى ذلك على ابن الصلاح **قوله** انه استعمال ابي وان كان يرى
صحته استغناء عنها بالسماع احتياطاً للفروج من الخلاف ولما قال ابن الصلاح
من كراهه الاسترسال في التوسع اشار الى ذلك في التلخيص وقال يارحمه
المصنف من عدم صحته خالفه فيه جمهور المتأخرين ومحمد النووي في الروضة
وعده من ذكره في الشرح وعباران النووي في الروضة في الطرفين الثاني في
مستند قضا القاضي من الباب الثاني في جامع اداب القضا بعد ان ذكر ان
من صورها ان يقول اجزت كل احد في جميع ايضا جوازها وبه قطع القاضي
ابو الطيب وصاحبه الخطب البغدادي وغيرهما من اصحابنا وغيرهم من الحفاظ
ونقل الحفاظ ابو بكر الحارثي المتأخر من اصحابنا ان له من ادرتهم من الحفاظ كانوا
يميلون لجوازها **قوله** والسبب في سبب الحفاظ ابي طاهر السلفي
وهو ابو القاسم عبد الرحمن ابن ملكي ابن الحاسب **قوله** وانا اتوقف
عبارته في التلخيص والاحتياط ترك الرواية لما والله اعلم **قوله** في قوله
وما يعي قاله ابن الصلاح قال في التلخيص تقدم ان المصنف اختار عدم صحة
الاجازة العامة وقال في هذه الصور منها انها اقرب الى الجواز فلم
يظهر من كلامه في هذه الصور المنع والصح والصحيح في هذه الصور
الفقه فقد قال القاضي عياض في كتاب الاماع ما احبهم اختلفوا الى

لغة

الى اخره **قوله** في قوله والرابع حلهم اي جمعهم يقال حل الشئ اذا جمعه للحل
اي ركه الى الجملة **قوله** غير صحيحه عبارة ابن الصلاح فانه اجازة فاسدة
لا فائدة لها انتهى وقد جزم النووي لعدم صحته في اوائل كتاب القضا من
روايد الروضة وعبارته فانه باطله **قوله** واحدا واحدا اي ولم يروى
باعتبارهم ولا بالنسب اليهم كما ذكره ابن الصلاح **قوله** من سمع منه عبارة ابن
الصلاح من حضر مجلسه للسماع منه وان لم يعرفهم اصلا ولم يروى عنهم
ولا سمعوا منهم واحدا واحدا **قوله** في قوله والخامس من شأوها
اي بمشيئه المجاز له الذي يشاؤها وذلك كقوله من شأها ان اجيز له فقد
اجزت له فان تقديره ان شأها ان اجيز له فقد اجزت له فالاجاز
معلقة بمشيئه ذلك الاحد **قوله** واجاز الكلافيه نظره فان الذي
يأتي عن ابي يعلى وابن عمر وسائرنا هو في الثانيه وهي المعلقة بمشيئه معين
غير المجاز له **قوله** وادخله في النوع قبله عبارة ابن الصلاح الرابع
الاجازة للمجهول او بالمجهول ومثبتت بدليها الاجازة المعلقة بالشرط
قوله بمشيئه المجاز له قال المجاز له لكان احسن واصح في المقصود
وكذا قوله بعد بمشيئه المجاز معها وكذا قوله بمشيئه غير المجاز **قوله** اكثر
جماله اي لان المجاز له فيها بهم مع عمومته وهو المعلق على مشيئته فصار الابهام
في المعلق على مشيئته والمجاز له واما الصور الثانيه فالمعلق على مشيئته
معين فاذ اجاز معيناً صح وان اجاز محصوراً صار من باب النوع الثالث
وهو التعميم في المجاز له **قوله** ونحو ذلك عبارة ابن الصلاح بعده فانه فيه
جماله وتعليق بشرط ان لظاهره لا يعيخ **قوله** عمر وس قال ابن الصلاح
الملك يرفق **قوله** وهو لا اللائحة يعني ابن عمر وس والفراوا بالطيب

وهو في عصر واحد كانوا مشايخ مداهمهم بخداد ادراك هذه الجماله يرفع
 الخ بخلاف الجماله الواقعة فيها اذا اجاز لبعض الناس **قوله** واستدل المايني
 للمفول فان ظاهر عبارة ابن الصلاح ان التعليل له **قوله** ولحنه هو فتح
 الحجه والمشاء من فوق من كان من قبل المراه مثل الاب والاخ وهم الاختان هكذا
 عند العرب واما العام فمخرجه من اجل عندهم زوج ابنته قاله في الصحاح
قوله فيقول قبلت قال الشيخ في النكت ولم يبين المصنف ايضا تعجيها في هذه
 الصور بل جعل اولي الجواز اي كما قال في العاصه مع وصف حصر قال الشيخ
 والمصيح فيها عدم العه **قوله** فغرو زانه الخ قال في النكت الاظهر الاقوى
 في هذه الصور الجواز كما ذكره المصنف بعد ذلك في سله البيع التي قال
 عليها المصنف سله الاجازة فيها وجهان حكاهما الراعي وقال اظهرها
 انه يتقدم وينبغي ان يعلم ان ذكر الشيخ ليس ايضا وراي سله البيع
 في الجواز بينهم والتعيين في صور البيع من الجانبين وانما ورايه اجزى لك
 ان روى عن الكتاب الفلاني ان شيت **قوله** في قوله السادس اجزى لفلان
 مكسور لان الكفلا يدخل هذا الجرح فلو قال اجزى من فلان لكان توجيهه
 تكلف فان لم يكن يكون اجزى الروايه الكافيه من فلان عن وقال العلامة
 نجم الدين ابن قاضي مجلون كان ينبغي ان يقال كما اذا اجاز الانسان مع وهو
 حسن جدا **قوله** المصنف وقره اي بالاذن من غير ان يعطى على وجود
 بل جعل الاذن مقصورا على المعلوم لان المعلوم لما خصه المجيز بالاذن صار
 فاعل الاختصاص اي الانفراد بالاذن لا يشاركه فيها الموقوف وهو
 مثلا اي وهذا النوع وهو اجازة الموقوف مستقلا مثل اي شبهه بالوقف
 على الموقوف وهو منقطع الاول كوقفه على من سيولد له وهو باطل المذهب

فيكون

١٩٥
 فيكون المشبه به من الاجازة باطلا وقضيه هذا صحيح الاول وهو المعطوف
 على موجود فلهذا قال بعده لكن ايا الطيب رد كليهما اي نوعي الاجازة المعطوف
 على الموجود والمستقل المنفرد بالاذن **قوله** على استوالي سوي من التبيين
 في الوقف اتباع اي حقيقه وملك **قوله** في محله بدل من في الوقف قال ابن الصلاح
 وقد اجاز اصحاب ملك واي حقيقه او من قال ذلك منهم في الوقف الصميين
 كليهما انتهى وكان هذا اشار الى انه يلزم من جواز ذلك وهو يجوز لطلوع الاجازة
 ان يحصرها للمعلوم سوا كان مفردا او معطوف بل الاجازة اولي بالجواز لان
 امرها اوسع من الوقف الذي هو تصرف مالي وقد تقدم التقليل عن اي حقيقه
 واي يوسف واي طاهر الدباس باطل الاجازة ولم ان يفرقوا بان من
 ضرور الوقف استداد الزمان لاحقه يشمل المعلوم حين الايقاف بخلاف
 الاجازة **قوله** ولجبل الحبله وقد اجاز اصحاب الشافعي اي الوقف
 في القسم الاول اي على المعلوم المعطوف على الموجود دون الثاني المنقطع
 الاول تفسيره لذلك يدخل فيه من هو محل عند الاجازة وهو خلاص تفسير
 اصل اللغة فانهم قالوا هي ولد الولد الذي في البطن وقال ابو عبيد في النهي
 عن جبل الحبله هو بيع نتاج النتاج قبل ان تنتج وقال ابن مويهب السلمه
 لما انكدا الناقه ويلد حبلها ذكر ذلك في شمس العلوم وقد علم من مجموعته ومن كل
 قول منه انه لا يطلق على ما هو محل عند الاجازة كما انه كلام الشيخ **قوله**
 ان يحصر الموقوف بالاجازة اي فيجعل الاجازة مقصوره عليه كما تقول
 تحمك يا لله بالعبد ان يجعل العبد خاصه بك ومقصود عليه **قوله**
 وقد اجاز اي الوقف على الموقوف **قوله** المصنف عباره ابن الصلاح
 بعد ان حكى تجويز الاجازة للموقوف عن الخطيب وانه سمع ابا يعلى وابن عمر

عيزان ذلك وحكي جواز ذلك ايضا ابو نصر ابن الصباغ الفقيه وقال ذهب
قوم الى انه يجوز ان يحيز لمن لم يخلق قال وهذا انما ذهب اليه من يعتقد
ان الاجازة اذن في الرواية لا محاذة ثم يتر بطلان هذه الاجازة وهو
الذي استقر عليه رأي شيخنا القاضي ابي الطيب الطبري الامام **قوله**
فكما لا يبيع الخ قال ابن الصلاح ولو قدرنا ان الاجازة اذن فلا يبيع ايضا
ذلك المعلوم كالا يبيع الاذن في باب الوكالة المعلوم لو وقع في حاله ليمع
فيها المادون فيه من المادون له وهذا ايضا يوجب بطلان الاجازة للطفل
الصغير الذي لا يبيع سماعه **قوله** في قوله والسابع رأي ابي الطيب اياه
اي رأي محنة **قوله** تترى اي متتابع اي غير مرة في اجزاء متعددة **قوله**
وهذا اطراي انه يعلم اي عامل يعامله المعلوم **قوله** لا اذا يتعلق باهل
نقل خلاف ضعيف اي ما شرع قوله وقيل لا يربح من رجل **قوله** سنة
او تميز السؤال في حيز او عن كل من الامر او احدهما اي يعتبر ذلك
او شي منه فلهذا كان الجواب بالنفي وهذا بخلاف ما لو عطف بامران
الطلب بها لاحد الامرين الدين علم بنوت احدهما من غير تميز فالجواب
فيها يكون بالنفي دون الاثبات او التقي **قوله** واجتمع الخ طيب
تصحها **قوله** والاجازة عبارة ابن الصلاح تنقل عن الخطيب وهو الصرا
والاباحه تصح للعاقل وغير العاقل اي ليس بمتبعا سر ترتيبه الاجازة
اباحه والاباحه تصح لغير العاقل قال الاجازة تصح لغير العاقل **قوله** هذا النوع
اي وهو الاجازة وعبارة ابن الصلاح هذا النوع من انواع تحمل الحديث
ليؤدي به بعد حصول اهليته حرصا على توسيع السبيل لابقائه الانسان
الذي اختصت به هذه الامة وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله وقد تقدم ذكرها لعله في عموم جواب القاضي ابي الطيب في
نصه انما على ان التميز ليس بشرط وقوله تصح للعاقل وغير العاقل **قوله**
ما اصفح اسما الاجازة اي ما نظر فيهم يقال من غير ورق للصنف والكتاب
قلب اوراها والقوم عرضهم واحدا بعد واحد والناظر نظره في وجوههم
وفي الامر نظر كتصفح واصلا تصفح قلبت ما تفعل صاد والتقارب
في المخرج ثم ادخلت في فعل الفعل بعد اسكانها فاجتلبت هم الوصل
للمتوصل الى النطق بها **قوله** كالا اجازة للجهول رايت بخط الامام شمس الدين
الاسلامي الحلبي السامعي على حاشيته نسخة بخطه وقد قراها على شيخنا
الامام الخافض بها من الدين الحديث الحلبي ان المصنف اصلها بعد قراءته
للمستخرج عليه فعمل مكانها للمعلوم يعني لان الجهول قد لا يكون معدوما
فتصح اجازته قطعا كما اذا قيل للشيخ اجزت لمن في هذا الاستدعاء
فقال نعم من غير ان يعرف اسم احدهم وايضا اذا قلنا لا يعلم المميز
كالجهول بل هو مجهول **قوله** في قوله والثامن من فهرسه كدرايتها
في الفسخ بها مربوطه فقراتها بفتح السين تاينث فهرس معرب
فهرست وقد تقدم الكلام فيه قريبا وجوز ان تكون التامه ممدودة
بجروء محولة ويكون منطوقها بما ينطق به الجمع وتكون حينئذ ما كان
بعد سكون السين **قوله** انني على الاذن في الوكالة من المعلوم انهم حلوا
باب الرواية اوسع من باب الشهادة وانهم تسمحوها في عالم يتسمحوها
في يرجع الى الحقوق والاموال فكان ينبغي الحاق هذه المسئلة بمسائل
نقل عن ابن الرفعة في المطلب انه استثنى ما من الوكالة بالمعدوم احدتها
في الفراض يصح اذن المالك لعامله في بيع ما يملكه من العروة من اذلايم تصح

العقد الايه الثانيه ما لو قال وكلتلك في سح كدا وان تشترى ثمنه كذا
 فاشهر القولين صحة التوكيل بالشري فقول له اذنت لك ان تروى على ما رويته
 وما سارويه اشبه بهدا والله اعلم **قوله** انه سماعي سوا كان عرفانه لذلك
 حاله الاجازة او بعدها **قوله** في قوله والتاسع لم يخط مضارع خطاه تخطيه
 بعد اخطا خطوا اذا نسي من الخطوه وهي ما بين القدمين او انه بمعنى خطي كان
 قدم بمعنى تقدم اي لم يتعد ولم يتجاوز ما صح عند شيخه ان شيخه يروي به
 الى عالم يطلع عليه شيخه من مروي شيخه ولو صح عند هذا التليد انه دخل
 في عموم الاجازة لشيخه وكذا ما اطلع عليه شيخه بوجه غير صحيح ان شيخه
 رواه وهو معنى قوله في الشرح فليس للحجاز الثاني **قوله** وقد ابهمه
 ابن الصلاح اي ابهم المانع من ذلك وعبارته فنع من ذلك بعض من لا يعتد به
قوله ولا يشبه ذلك اي لان الوكالة حق الموكل وهي تصرف في ماله
 ولذا لا يشبه عزله للتوكيل بخلاف الاجازة فانها صارت مختصة بالمجازة
 ولو رجع المجيز عنها لم يعمل برجوعه **قوله** ان يكون نصرة معطوف اي فيكون
 والى تعليل لا يجوز نصرا ويكون على نقد بر جواب سوال من كان قال
 فهل يروى بها فانه كان ورعا فقليل يغمر وال **قوله** وعثر من العثار
 ولفظ ابن الصلاح عن هذه المسئلة فاذا كان مثلا صورة اجازة شيخ
 شيخه اجزت له ما صح عنده من سماعتي فرائ شيامن مسهوعات
 شيخه شيخه فليس له ان يروي ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين انه ما
 كان قد صح عند شيخه كونه من سماعات شيخه الذي تذكر اجازته ولا ينبغي
 مجرد صحه ذلك عنده الان على لفظه وتقييده ومن لا يتقطن لهذا
 وامثاله كثر عثاره والله اعلم **قوله** ابن نبال هو بنون ولا موزن

مضارع نال النبي للفاعل **قوله** ووجه العلط الخ المراد من هذه العبار
 ان الحداد لم يبيع الترمذي من ابن نبال فهو التايرويه عنه اجازة فلم يخل
 فيها اجازة للمستلفي فانه انا اجاز له ان يروي عنه ما سمعه على ما يشاء
 وهذا لم يسمع من شيخه ابن نبال **قوله** في فترسته يفتح السين ان يفتح
 مغربا وباسكانها ان كان على ما ينطبق به الهم كما تقدم **قوله** لفظ الاجازة
 التي تكثر الحاجة الى بيانها ويتركب منها انواع اخر سيعرف المتأمل احكامها
 مما اصلناه ان شاء الله تعالى ثم انما ينبغي على امور اخرها نذكر الكلام
 في لفظ الاجازة وما بعده **قوله** استجرت فلانا اي طلبت منه
 ان يجيز الى الماء اي ينفذه ويمضيه **قوله** سقاك ما هلك في نسخ
 الشرح وهي في ابن الصلاح استقاك بالفت وهو احسن قال في القاموس
 سقاء وسقاء وسقاء وسقاء وسقاء وسقاء وسقاء وسقاء وسقاء وسقاء
 على المية او سقي ما شيتته او ارضه او كلاها امي سقي واسقا حبل
 له ملوكه كك كنب فوق الالف صور صح في نسخة فرت على المؤلف
 مرين فندا هو المعتد ولا الثفات لما في اثر النسخ ثم راجعت
 نسخة من الجبل لابن فارس قد يمه معتد جدا فذاهي استقاك بالفتح
 مثل ما في كتاب ابن الصلاح **قوله** ان يحين اي يحيز اليه علمه ليروي به
 عنه هذا هو الاصل وذلك كما يجيز الماء للسقي فيروي به الارض او
 غيرها وكل ذلك بمعنى التحفيف والتيسير والانتقاد والامضاء
 قال ابن القطاع جاز الوادي جوازا واجازة وقطعه وخلفه وايضا
 انفذه كذا وكذا وايضا استقي كذا وكذا جاز القول قل ونقد واجاز
 الرجل استقي الماء وايضا استقاك لارضك او ما شيتك وايضا

سوغ له ما منع وجوز له ايضا وقيل في تفسير العلوم واجاز له الشيء جون
 وفي القاموس وقد استجزته فاجاز اذا سقى ارضك وما شئتكم واجاز
 له سوغ له وله البيع ايضا واستجاز طلب الاجازة انتهى فالجيز سمي
 بذلك لتيسير على المجاز له روايد ما يرويه من غير معناه ولا وفاة وحقيقة
 عليه لذلك لان هذه المائة واووية ويا يسميه موزة وغير موزة لما عثر
 ترايب مستعمله وهي جوز جزو وجوز زوج وجوز اجزاء زوج جزا اجاز زاج
 وكلما تدور على العدل ويلزمه الخفة والبسر فنز الجوز وسطا انتهى وعظه
 لانه عدله والجوز المجاز نفسه ونمر معروف ضرب كوز وجاز البيت
 الخشبة المعترضة بين الحايطين في رسيته من الجوز ابرج في السماء
 كانها في وسطها والشاء السوداء التي ضرب وسطها ببياض والوسط
 الجوز ومن الخفة والبسر الجواز وهو الذي يسف المال من الماشية
 والحرف وقد استجزته فاجاز اذا سقى ارضك وما شئتكم وجوز له
 ابلهم تجوز اقدما بغيرا بغيرا وجاز الاشعار والامثال فاجاز من
 بلد الى بلد لان ما سارا خف وايسر مما لم يسر واجاز له سوغ وجوز
 في هذا احتمله وعن ديبه لم يواضد به وفي الصلاة خفف في كلامه تكلم
 بالمجاز لان ما جاز موضعه اخف ما لزمه حقيقة والمجازة الطريقة في السجدة
 لما يحصل بها من البسر في الحفاظ الضياع وغيره والمجازة العطية والخفة
 ومقام الساق في من البسر لانه موضع البسر والمجازة المارة على القوم عطشان
 سقى ولا لانه محل التيسير بالسق والجواز كقرب العطش وتجاوز عنه
 واطجاوز عنه بمعنى افطى فان معناه ان تجاوز الحد وكل ما تجاوز الحد
 خارج عن البسر وجوز له سقاها والامر جعله حايزا والجيز الناحية

وبالجيز

والجيز الناحية والجيز جانب الوادي والاجاز في الشعر مخالفة حركات
 الحرف الذي يلي حروف الروى او يكون القافية طاء والآخرى الاكدا في
 القاموس القافية ولعله الروى وذلك لان ما تغير اخف وايسر مما
 لزم حركته واحده او حرف واحد والاجاز ايضا ان يتم مصداق غيرك
 فتيسر عليه ونمشي شعره وذو المجاز سوق كانت لهم والمجيز الول
 والقيم بامر اليهم والعبد المادون له في التحار والجواز بالكسر يرد
 موشى واجزت على الجرح اجزت لان ذلك ايسر من ان يموت بالجراح
 موتات ومن مقلوبه واويا رضى الشيء ساقته ودفعه ورجى الامر
 تيسر واستقام والزجا النفاذ في الامر وزجا فلان انقطع فتحكه
 لانه ايسر له من الاستقراق فيه ورجى الخراج تيسرت حياته
 والبضاعة الخلاء القليلة او التي لم يتم صلاحها كانه من السلب ومن
 مقلوبه كذلك الوجز السريع والخفيف من الكلام والامر واوجز
 العطية مجلها واوجز في الامر اختصر ومن مقلوبه الزوج امرأة
 الرجل وبقي الزوج والزوج البعل لان كلام الزوجين ميسر
 على صاحبه والزوج خلاف الفرد من ذلك ومن العدل لا نقسامة
 بمقتضاوين والمطيطرح على المودج ويقال للأنثى هاز وجاز
 وهما زوج والزوج اللون من الثياب والزوج المساج والازواج
 القترنا ويلزم من المقارنة الخلطة ومنه تزوجه النوم بمعنى خلطة
 والزاج ملح معروف والمرح خيط البناء معربان ومنه ما يتجه جريته
 كافيته وجريت عن كذا اعنيت عنه والجزية خراج الارض وما يؤخذ
 من الذي وجازت ديني ودينى ثفا فتيته واجتزأ طلب منه الجزا

وجزي الشيء كفى وعنه قضى واجزي عن كذا قام مقامه ولم يكف ومن مرسوم
الجزء بعض الشيء لان كل جزء من الجسم يرتفع باخيه وجزات الابل اجزات
بالرطب عن الياسر ومنه قيل للوحش الجوازي لانها تحترق بالمرعى واجزاني
الشيء كفاي وجزا الشيء شدة فتدبر لما يراد منه والمصنف جعل له جزاء
اي نصا باول الخاتم في اصبعه ادخله والمرعى الثقب بنته فصار سببا لليسر
وجزات الام ولدت الاناث اما لما يرعى من مهورهن واما لانها جزا رجل
لان كل اثنين برجل اولان الا اني خلقت من ادم نوحا وادام واما للسلب
وجازيك من رجل ناهيك مدح بافيه من اسباب المير ومن مقلوب
استأجرت عن الوساة تحثيث عليها ولم تتكى ومن مقلوب الجارهم
ياخذ في الصدر وانما يكون بالماء وقد جئنا كفرح كانه للسلب ومن مقلوب
تاج بينهم كنع خرش كانه للسلب ايضا وكذا مقلوب ارجح كنصر
وفرغ عنى ثاقل حين استغنته وعطف والارجح بيت بني طولا كانه صنعته
اليسر من صنعة المربع وغيره والله اعلم **قوله** اجزت فلانا مسموعا
اي جعلته جائزا اليها وجعلتها جائزا اي مباحة له بمعنى انه يرد بها كما
ارويها **قوله** في قوله وانما من عالم متعلق بتسحق ومن اجاز
في موضع الحال اي والحال ان المجاز له طالب علم اي من اهل العلم فان الانسان
لا يزال طالبا للعلم ولو كان اعلم الناس وقيل ردت ردي علم **قوله** توسع
اي بين المجيز والمجاز له لينتفع كل منها في الامامة في العلم الخشوع عليها
بقوله تعالي واجعلنا للمتقين اماما وترجيما اي من المجيز للمجاز له ولم ينظم
الشيخ مسله خلوا الكنا به عن النبيه فنظمها شيخنا الحافظ بهاز الدين الطلي
تليد المصنف فقال **قوله** وحيث لا ينيه قد جوزها ابن الصلاح بخلافها

قوله

قوله الرابع المناولة اصلها ما علقه البخاري في كتاب العلم بصيغته
الجزم فقال واحتج بعض اهل الحجاز في المناولة بحديث النبي صلى الله
عليه وسلم حين كتب لامير السرية كتابا وقال لا تقراء حتى تبلغ
مكان كذا وكذا فلما بلغ ذلك المكان قراه على الناس واخبرهم باسم النبي
صلى الله عليه وسلم قال **قوله** شيخنا في المقدمة رواه ابن اسحق في المعاري
مرسلا ووصله الطبراني من طريق اخرى من حديث جندب بن عبد الله
واسناده حسن **قوله** السهيل وكذلك العالم اذا ناول التلميذ كتابا
جازه ان يروى عنه ما فيه وهو فقه صحيح غير ان الناس جعلوا المناولة
اليوم على غير هذه الصورة ياتي الطالب الشيخ فيقول ناولي كتابك
فيما وله ثم يمسك كتابه عنده ثم ينصرف الطالب فيقول حدثني فلان
مناوله وهذه روايه لا تصح على هذا الوجه حتى يذهب بالكتاب معه
وقد اذن له ان يحدث عنه ما فيه ومن قال يصح المناولة على الوجه
الذي ذكرناه ملك ابن السري اسماعيل ابن صالح عنه انه اخرج لهم
كتابا مشدودا فقال هذه كتبي صحتها ورويتها في رويها عنى فقال
له اسماعيل ابن صالح فنقول حدثنا ملك قال نعم وروى قصه اسماعيل
هذه الدار قطني في كتاب رواه ملك انتهى وقد استدل كما ترى بما لا ينهر
بما قاله فان القصة ليس فيها ان مالكا ملكها له وعلى تقدير ذلك فلما دون
له جماعة وليس في القصة انه فرقها عليهم وعلى تقدير ذلك فلم يخبر كلا
بما عطاها له بل اذن لكل في روايه الكل فاما ان يكون عند بعضهم فيروى
منها ما احب واذا اراد غير الروايه اني اليه فاخرجها له فكتب
منها ما اراد ورواه واما ان يكون عند كل واحد منها شيء فيرويه

واذا اراد روايه غير ذهاب الى من هو عنده فكتبه او حفظه ورواه
 وهذا هو الذي يقوله من روى المناولة على الوجه الذي انكر السهيلي
 من انه اذا اراد الروايه جاء الى الشيخ فخذ كتابه فتنقل منه وروي
 او اخذ فرعاه موثوقا به فروي منه والله الموفق **قوله** عرضا يجوز ان
 يكون مفعولا له اي يحضر به للشيخ لاجل عرضه على الشيخ يعني ان الشيخ
 يتفحصه وينظره ليعلم هل يوروايته وهل هو صحيح وغير ذلك من
 الاحوال التي ينبغي اعتبارها ويجوز ان يكون جالسا من الطالب فيكون
 مصدر رافعي نوضعا اسم الفاعل اي عارض او اذا عرض **قوله** والشيخ في موضع
 الحال من ضمير له اي للشيخ حال كونه عارفا فينظم بالنصب عطف على
 يحضر وضمير المستتر للشيخ ونيادل عطف عليه **قوله** يقول يا زلذلك
 على سبيل الاستيناف **قوله** امتناعا مصدر من معنى اي ويجوز ان يكون جالسا
 من المعنى اي دوى امتناع معتدا اي حكوا لاجلهم بسبب ازعاجها اي قصد لها
 والاعتناء عليها صحيح لافساد فيه فالتميز محمول على اسم ان **قوله** عرض
 السماع عبارة عن الصلاح وقد سبقته كما يتنقل في القراءه على الشيخ
 من انما تسمى عرضا ايضا فليس ذلك عرض القراءه وهذا عرض المناوله **قوله**
 وملك عبارة عن الصلاح وملك ابن اسر الامام في اخرين من المدنيين
 ومجاهد وابو الزبير وابن عيينه في جماعه من الكتيبة وعلقه وابراهيم النخعيان
 والشعبي في جماعه من الكوفيين وقتاده وابو العالبيه وابو المتوكل النابلي
 في طائفة من البصريين وابو زهير وابو القاسم واشتد في طائفة
 من المصريين واخرون من الشاميين والخراسانيين وراى الحاكم
 طائفة من شيوخه على ذلك وفي كلامه يعني الحاكم بعض التخليط

قوله

من حيث كونه خلط بعض ما ورد في عرض القراءه بما ورد في عرض المناولة
 وساق الجميع مساق واحد والصحيح ان ذلك عرض حال محل السماع الى اخره
قوله وابو حنيفة قال المصنف في النكت اعترض على المصنف
 يدكر اي حنيفة مع المذكورين فان من عدا ابا حنيفة يرى صحة المناولة
 وانها دون السماع واما ابو حنيفة فلا يرى صحتها كما ذكر صاحب
 القنيه فقال اذا اعطاه الحديث الكتاب واجاز له فيه ولم يسمع
 ولم يعرفه فعند اي حنيفة ومحمد لا يجوز روايته وعند اي يوسف يجوز
 انتهى **قوله** لم يكتف صاحب القنيه في نقله عن اي حنيفة
 لعدم الصحاح كونه لم يسمعه فقط بل زاد على ذلك بقوله ولم يعرفه كان
 كان الضمير في يعرفه عائدا الى المجاز وهو الظاهر لشق الظاهر لفتقناه
 انه اذا عرف المجاز ما اجيز له انه يصح بخلاف ما ذكره العترة من انه لا يرى
 صحتها اصلا يعني انه علق الحكم عند اي حنيفة بعدم الصحة على امرين فاذا
 زال احدهما انتهى الحكم قال وان كان الضمير يعود على الشيخ المجيز فقد ذكر
 المصنف بعد هذا ان الشيخ اذا لم ينظر فيه ويتحقق روايته بجميعه لا يجوز
 ولا يصح ثم استثنى ما اذا كان الطالب موثوقا بخبره فان يجوز الاعتناء
 عليه انتهى وهذه الصورة لا يوافق على صحتها ابو حنيفة بل لا بد
 ان يكون الشيخ حافظا لمحدثه او متسكلا لاصله وهذا الذي صححه
 امام الحرمين كما تقدم بل اطلق الامدي النقل عن اي حنيفة واما يوسف
 ان الاجازة غير صحيحة والله اعلم ويجوز ان يكون ابو حنيفة وابو يوسف
 انما ينعان صحة الاجازة الخالية عن المناولة فقد حكى القاضي عياض في
 كتاب الاملاء عن كانه اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر

من

القول بوجه المناولة المقر ونه بالاجازة انتهى ما في النكت **قوله** انه الصحيح
عبارة ابن الصلاح والصحيح ان ذلك غير حال محل السماع وانه مخطئ ووجه
التحديث لفظوا الاجازة فزاه **قوله** في قوله اما اذا ناول اخر او قدما هو
بضم القاف او فتحها او كسرها مع سكون الدال في الكل وهو بمعنى قدما
اما الضم فمرفوعه في التاموس القدم بحركة السابقة في الامر كالقدم
بالضم وكسبه فهو على هذا مكر القدمه فالمعنى في اخر الزمان وسابقه
واما الفتح فنقول قدمهم قدما وقدوما تقدم فالمعنى في اخر الزمان
وتقدمه أي يتقدمه واما على الكسر فيكون مخففا من القدم كسب
لفض الحدوث والسطران كلاهما على هذا من الضرب الثاني من العوض
الاول من معسده من الرجز والقافية متواتر ويجوز تحريك دال
قدما مع كسر القاف فيكون الجز مخبولا وتصير قافية الاول
من المتكاوس فيبعد جدا من الثاني ولوقال فيه لا ينظر بالكال
من المتراكب فيكون اقرب **قوله** الذي تقدم الوعد بذكره أي في
اول شرح الايات التي قبلها **قوله** وعينته عطف على عدم لاعلى
احتوا قوله مع غلبه ظنه عبارة ابن الصلاح وجايز له روايه
ذلك عنه اذا نظر بالكتاب او بما هو مقابل به بوجه يتفق معه بموافقة
لما تناولناه الاجازة على ما هو معتبر في الاجازات المجرى عن المناولة
قوله بكتاب معين عن ابن كثير الحافظ قال اما اذا كان الكتاب مشهورا
كالبخاري ومسلم او شي من الكتب المشهورة فهو كالملك او اعان انتهى
قوله صحت المناولة أي ان فضل ذلك في حجة صحت فيكون جزا الشرط
محذوف دل عليه السياق وعبارة ابن الصلاح جازا الاعتماد عليه

في ذلك وكان ذلك اجازة جازية كما جاز في القراء على الشيخ الاعتماد على
الطالب حتى يكون هو القاري من الاصل اذا كان موثوقا به معرفة ودينا
انتهى ونقل عن طبقات ابن سعد اخبرنا النضر بن عياض عن عبد الله
ابن عمر قال رايت ابن شهاب يوتي بالكتاب فيقال له يا بابكر
هذا كتابك نرويه عنك فيقول نعم ما قرأه ولا قرأ عليه انتهى **قوله**
ان ذلك لا يصح بل كلامه يقتضي الصحة فان تعاليله تدل على الدوران
مع الوثوق والتحقيق حيث حصل تحت الاجازة **قوله** في شرح قوله
وان دخلت بالادب في الرواية فيلزم من صحيح الرواية مجرد الاعلام
وهم طوائف من الحديث والاصوليين كاياتي ان يصحوا هذه بطرق
الاول لان هذه اخرج بزايه المناولة **قوله** في قوله كيف يقول
نودا من النول يعني العطا كافي حديث الخضر فملوها بغير نول وقال
في نفس العلوم النول النوال وهو مصدر وفي التاموس النوال والنال
والنايل العطا **قوله** واطلق ابو نعيم عبارة ابن الصلاح وكار الحافظ
ابو نعيم الاصبها في صاحب التصانيف الكثير في علم الحديث يطلق
اخبرنا في روي به بالاجازة روي عنه انه قال اذا قلت حديثا
فهو سماعي واذا قلت اخبرنا على الاطلاق فهو اجازة من غير ان اذكر
فيه اجازة او كتابا او كتب الي او اذني في الرواية عنه وكان ابو
عبيد الله المرزباني الاخباري صاحب التصانيف في علم الخبر روي
الكثير ما في كتبه اجازة من غير سماع ويقول في الاجازة اخبرنا ولا يبينها
انتهى ووجدت بخط بعض الفضلاء من تلاميذ شيخنا الحافظ برهان
الدين الحلبي رايت عن خط الحافظ المزي ما صورته انما يقولون يعني ابا

فيهم في شيخ قد عرف انه يلقه انتهى ولما قرأت الحظية للحافظ اي نعيم على
 شيخنا شيخ الاسلام ابن حجر فتررت بقوله في ترجمه محمد بن يوسف الاصبهاني
 اخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرى عليه وحدثني عنه ابو محمد ابن حيا زياته
 عنه فقال هو اجان لما ذكر من مذهبه وقوله فيما قرى عليه لانها
 فانه لم تقع وانا اسمع وبنه على سماعه بنزول بقوله وحدثني عنه الخ
 يحقق ذلك قوله بعد في ترجمه عبد الرحمن بن مهدي اخبرنا عبد الله
 ابن جعفر فيما قرى عليه واذن لي فيه وهذا اصطلاح لاي نعيم وموهم
 من لا علم له بالاصطلاح انه سمعه وقوله واذن لي فيه يوم ان الشيخ
 اجاز له بعد الفراغ من السماع كما هو عاده المحدثين ومن اصطلاحه
 ان حدثنا للنساع على الشيخ من غير لفظه والمزبانى قال صاحبنا
 الامام شمس الدين ابن حسان رحمه الله فيما وجدته بخطه قده بعض
 مشايخنا في بعض كتبه بفتح الزاي ووجدته بخط المزي بعضها **قوله**
 او اجاز لي قد استعمل ذلك الحسن ابن محمد الحسن الخلال في كتابه
 اشتقاق الاسماء فقال اجاز لنا محمد بن احمد الواعظ ابن عبد الله بن محمد
 البغوي اخبرهم وكذا استعمل اخبرنا اجان **قوله** كما يفعل بعض المشايخ
 قال شيخنا يوجد ذلك في اجازات المفارجات التي بخط ابن حسان
قوله في قوله وبعضهم اتي فترك لوقال سماعه من شيخه فيه يشك
 وحرف عن يمينها قد ترك استراح من الفاء والاعتدال فيها **قوله**
 وان استعملها طائفة عبارة ابن الصلاح فهذا وان تعارفه في ذلك طائفة
 من المحدثين المتأخرين فلا يخلو عن طرف من التدليس لما فيه من الاشتراك
 والاشتباه بما اذا كتب اليه ذلك لحدس بعينه **قوله** وهو بعيد عبارة

ابن الصلاح بعيد بعيد عن الاشعار اي هو بعيد عن مقاصد اهل الافكار
 القوم من اهل الاصطلاح لبعده عن الاشعار بالاجان قال بعض اصحابنا
 ويشكل على الاتيان بها في محل الاجان ما سياتي حكايته في الزاوية في نسب
 الشيخ عن ابن المديني ان الراوي اذا زاد في نسب شيخه اي لفظه ان كان
 في ذلك التباسا في الاصطلاح الا ان يقال لا كرا فيه اي فيها هنا وفيما ياتي
 حكايته المذاهب انتهى **قوله** الوجان اي تخويز الاجان وهو ابو العباس
 الوليد ابن بكر العمري بفتح المعجمة المالك في ذكر ابو سعد السعدي انه منسوب
 لابن العمري بطن من عافق والوجان مصدر وجز في منطقة ككرم ووعد
 وجزا ووجان وجوز اذا خف فيه واوجز في كلامه قلله واوجز الكلام
 نفسه قل **قوله** في الاجان انما عبارة ابن الصلاح وقد كان انما عند
 القوم فيما تقدم فتميزه اخبرنا والى هذا ما لحاظ المتن ابو بكر البهقي اذا كان
 يقول انما في فلان اجان وفيه ايضا رعاية لاصطلاح المتأخرين **قوله**
 فقال ابو محمد وانا ذكر ابن الصلاح عن ابيه وعبارته وروينا عن ابي
 عمرو ابن اي جعفر ابن حمدان النيسابوري قال سمعت ابي يقول كلما قال
 البخاري الخ **قوله** في قوله الخامس المكاتبه عنه يتعلق بما يتعلق به
 باذنه وهو الكتاب اي الكتاب به بخط الشيخ والكتاب به عنه باذنه للكتاب
 في الكتاب لغايب او حاضر **قوله** اجاز معها لوقال عندها لوافق ويري
 الشطر الثاني **قوله** وهي شبهة بل هي اقوى من هذه المناولة فانها تزيد
 عليها بان المكتوب ما كتب الا لاجل المكتوب اليه وفي ذلك بيان اعتنا به
 في تسليمه على روايته والانتفاع به **قوله** فانها صحيحة اي الرواية
 بالكتاب به المجرى عن الاجان وعبارة ابن الصلاح اما الاول وهو ما

إذا اقتصر على الكاتبة فقد اجاز الرواية بها كثيرا **قوله** بين اهل الحديث
قال ابن الصلاح وكثيرا ما يوجد في ما ينسبهم ومصنفاتهم قولهم كتب
الى فلان حديث فلان والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم معدود في المسند
الموصول وفيها اشعار قوي بمعنى الاجازة في وان لم يقرن بالاجازة لفظا
فقد تضمنت الاجازة معنى انتهى قلت لان الكتاب به كتابه فاذا اقررت
بالارسال الى المكتوب اليه وتسلط عليه كان كانه لفظ به واذا كان
كذلك لم يحتج الى اجازة كما تقدم **قوله** واليه صار جماعه اي الى انها قوي من
الاجازة **قوله** منها عند مسلم الاحسن في ذلك ان يورد ما انتقا عليه لا ما
انتقا عليه لاما انفرد به احدهما ليكون ادل على الجواز واغوى في الاعتماد كما اخبر
عن وراثة قال كتب معاوية الى المعيرة ان اكتب ليليا ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فكتب اليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول **قوله**
في دبر كل صلاة لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث وهو كذا في اورد النسائي
ايضا وكما اخرج الشيخان ايضا والنسائي قال ابن عسكركتبت
الى تافع فكتب الى ابن ابي عمير صلى الله عليه وسلم علم انما على بني المصطلق وهو
نارون الحديث وفي اخره حديثه عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش
وروى الشيخان وابوداد عن سالم اي النضر عن كتاب رجل من اسلم
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول له عبد الله بن ابي اذ في كتب
الى عمر بن عبد الله حين سار الى الحروريه عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وفي رواية كتب فقرا انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بعض ايامه التي لقي فيها الكعد وانتظر حتى اذا مالت الشمس قام فيهم
فقال يا ايها الناس لا تشتموا القادة والحدث وللشيخين واي داود والنسائي

والنسائي عن هشام قال وفي بعض طرق البخاري قال كتب الى يحيى بن
كثير عن عبد الله بن ابي قتالة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني وعن شيخنا الحافظ برهان الدين
ابن ميمون مسلم زياته على عشرة احاديث مكاتبة **قوله** كتب الى محمد بن بشير
حديث البراء في الدخ قبل صلاة العيد وامر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعاء
فقال يا رسول الله عندي عناق جدد وفي اخره عن ابن سيرين فلا ادري
ابلغت الرخصة غيره ام لا عن شيخنا البرهان المذكور رحمه الله انه ليس في
صحيح البخاري حديث رواه عن شيخ من منسجي كتابه الا هذا الحديث
واما الرواية مكاتبة في انشاء الاسانيد فقيه كثير منها **قوله** ابو عبد الله
ابن المواق في نسخة ابو بكر وهو والد ابي عبد الله فاسم اعلم ايها المراد
قوله في شرح قوله ويكتفى وان لم تقدر البينة عليه اي بشهادة اثنين
انها رايه يكتب ذلك فتكون شهادته على الفعل لا بالتحمين بان هذا يشبه
خطه فهو هو لانه يبعد كل البعد ان يوجد خط غير خطه يحاكيه محاكاة
يبعد معها التميز **قوله** والتزاهه هي البعد عن الردايل من التزهر
وهو التباعد يقال تزهر نفسه عن القبيح تخاها وهو تزهر من الماء
يبعد وارض تزهره بفتح ثمر سكون وتكسر الزاي بعيد عن الريف
وعن المياه وذبان القرى ومدا البحار وفساد الهوى واليومد بحركة
الحرا الشديدة مع سكون الريح او ندى يحيي في صميم الحر من قبل البحر او شدة
حر الليل ثم كسر نراه منه ونراه هية مخنف **قوله** في قوله السادة
اعلام الشيخ وعده مستداسوخ الابدائه وصفه في المعنى اي من الناس
مع انه مفيد مع كونه نكر ان جماعه قالوا به وقد قال الرضا بعد حكايته

از الجمهور اشتراطوا تحضر النكح وقال ابن الزمان وما احسن ما قال اذا
حصلت الفايده فاحضر عن اي نكح شئت وذلك لان الغرض من الكلام
اقاله الخاطب فذا حصلت جاز الحكم سواء تحضر المحكوم عليه بنسب او لا واطال
في توجيه ذلك بما ينبغي حفظه **قوله** لخلل يعرفه فيه قال ابن الصلاح
عقبه ولم يوجد منه التلفظ به ولا ما يتنزل منزله تلفظ به وهو تلفظ
الفا ري عليه وهو يسمع ويقر به حتى يكون قول الراوي عنه السامع ذلك
حدثا واخبرنا صدق وان لم ياذن له فيه وانما هذا كالشاهد الي اخر ما ياتي
عنه **قوله** وقد تقدم اي في النوع الذي قبله حيث قال لا يرويه الا بسند
من الشيخ وذكر ايضا في المناوله الخاليه عن اذن **قوله** واختاره ابو محمد
عباس ابن الصلاح وحكي الفاضل ابو محمد ابن خلاد الرازي في كتابه الحديث
الفاضل بين الراوي والواعي عن بعض اهل الظاهر انه ذهب الى ذلك واحتج
له وزاد فقال لو قال هذه روايتي عن فلان لكن لا تروها عنى كان له
ان يرونها كما لو سمع منه حديثا ثم قال له لا ترو عنى ولا اجيز لك لم يقصر
ذلك وجهه من ذهب هو لا اعتبار ذلك بالقراءه على الشيخ فانه اذا قراء
عليه شيئا من حديثه واقربانه روايته عن فلان بن فلان جاز له ان يرويه
عنه وان لم يسمعه من لفظه ولم يقل له اروي عنى واذا نكح في روايته عنى
قوله لانه قد حدثه اي حدثه به جمله بقول هذا روايتي عن فلان فصار
كالوقال له نعم بعد سماعه له عليه فلا يرجع هناك **قوله**
لان المعنى جمع بينهما في ذلك وان افرقتا في غير المعنى هو انه ذكر روايته
في غير مجلس الروايه التي جرت العاده بها من حديث او قراءه او اجازة وهو ذلك
ما يفهم من هذا قول به سايغ نقله كافي الشهاده عند الحاكم وانما ذلك مجرد اعلام

مختلف

مختلف الاغراض به هذا اني ما يقال على ان ما قاله عياض في هذه قوى
ستين غير ان الورع الكف عن الامعان في الامتناع في هذا المضمار والله
الموفق **قوله** كما جزم به ابن الصلاح عبارة ثم انه يجب عليه العمل بما ذكره
له اذا صح سنده وان لم يجز له روايته عنه لان ذلك يكتفي فيه صحته في
نفسه والله اعلم **قوله** في السماع الوصيه من راوي يتعلو بالوقفي اي الذي
اوصى له بجزمه راوي وصيه مستد به من الروايات **قوله** يرويه هو من وضع
المتقول لا جازاي اجاز له ان يرويه **قوله** اولسفر عطف على مقدر تقديره
او من اجل موته او لاجل سفره **قوله** هو راوي الرازي الذي
عند ابن الصلاح موضع هذا ما مضى فردى عن بعض السلفانه جوز
بدلك روايه لوصي له كذا عن الموصي الراوي واما ما ذكره الشيخ عن ابن
سيرين من عند الرازي في كتابه الحديث الفاضل فتدال الى التوقف
واقاما ذكره عن ابن قلابه فليس له اكثر من الوصيه واما الراوي فلا
ذكر لها بنفى ولا اثبات ورايت بخط صاحبنا العلامة شمس الدين ابن
حسان اخرج ابن سعد في لوقال اسماعيل ابن ابراهيم حدثنا ايوب
قال اوصى الى ابو قلابه كتيبه فاتيته بها من السام فاعطيت
كراها بضعه عشر درهما ثم رايته في الحديث الفاضل طريق
ابن عليه وهو اسماعيل هذا عن ايوب قال اوصى الى ابو قلابه في كتيبه
فيعتقني بها الى وانفق بضعه عشر درهما **قوله** والافا حرقوه
مثل هذا ما قرأت في الخليله للحافظ ابن نعيم علي شيخنا حافظ عصره اي القدر
احد ابن علي بن حجر رحمه الله في ترجمه احمد بن اي الجوارى سمعت ابا بكر
محمد ابن عبد الله ابن عبد العزيز الرازي المذكر سمعت ابا عمر البليكندي

بقوله لما فرغ احد ابن ابي الحواري من التعلم جلس للناس فخطب بقلبه دات
يوم خاطب من قبل الحق فجل لآتيه الى شط الفرات فجلس على ساعه طويله
ثم قال نعم الدليل كتب لي على ربي ولكن لما نظفت بالمدلول الاستغفار
بالدليل بحاله فصل كتبه بالقرات فصالت شيخنا عن فعله وفعل غيره
كما ود الطائي من اعدام كتبهم ما سببه وما الذي سوغه فتد لم يكونوا
يرون ان يجوز لاحد روايته لا بالاجاز ولا بالوجاه بل يرون انها اذا رآها
احد بالوجاه يضعف فراوا ان منسده اتلافها اخف من منسده تضعف
احد بسببهم والله اعلم بما دهم وفردك ما قال الحافظ ابو القاسم ابن عساكر
في الكنى من تاريخ دمشق اخبرتنا ام اليها بنت البغدادي انا ابو بكر
الساطري انا ابو عبد الله ابن منده انا عمر ابن الحسن نا محمد ابن القاسم
نا ابو عبيد عمر ابن المشيقل كان ابو عمرو بن العلاء علم الناس بالقران
والعربية والعرب وايامها والشعر وايام الناس وكان ينزل خلف
دار جعفر ابن سليمان الباشي وكانت دقار مل بيتا الى السقف
ثم تنسك واحرقها انتهى **قوله** وعلمه اي جواز الرواية بالوصية وقد علم
انه لا دلالة عليه فيما مضى ولكن علم من كلام القاضى ان الضمير الجواز والله اعلم
قوله وهذا بعيد اي قول بعض السلف في تحوير الرواية بمجرد الوصية
ثم قال وقد ارجح بعضهم لذلك بشبهه بقسم الاعلام وقسم المناولة ولا
يصح ذلك فان لقول من جواز الرواية بمجرد الاعلام والمناولة مستندا
ذكرناه لا يتقدم مثله ولا قرينة هاهنا والله اعلم انتهى والمستند
الذي اشار اليه هو اعتبار الاعلام بالقران على الشيخ مع اقراره بان ذلك
روايته **قوله** في قوله الثامن الوجاه عهد عطف على عامر ت اى بخط

ز

من عامر ت اى بخط من عهد قبل اى قبل من يمكن فيه معا صرت له **قوله**
ما هو معقول تجدد **قوله** مولد عبارة ابن الصلاح بعد غير مسموع من
العرب روي عن المعاني ابن زكريا الهروي العلامة في العلوم **قوله**
من تفريق متعلق بقرعوا اي فرعوا هذا المصدر من تفريق اي من نفس
التفريق بمعنى انهم لما فرقوا بين المصادر للتفرقة بين المعاني ذكروا مصدرا
غير تلك المصادر بمعنى خاص عندهم او يكون المعنى من اجل تفريق العرب
قوله واحدا ان يكسر الهمزة قال في النكت في الفصالة وفي المطلوب ايضا
كالحا صاحب الحكم في الفصالة فقط **قوله** بمعنى حزن لكن ما منه بالكسر
قوله فله مصدرا ان بل له ستة قال في القاموس وجدا المطلوب
كوعد وورم مجده ومجده بضم الجيم ولا نظير لما وجدا وجدة وموجده
غضب وبه وجدا في الحب فقط وكذا في الحزن لكن بكسر صا منه
وقد علم بهذا ما تقدم وعلم ان يخرج المصدر الذي ولد المحدثون من الماكن
المكسورة العين على وزن ورم فكون كورث ورانه وولي ولايه
او من مفتوحها مثل وفد وفاه وولد ولانه ونحوها **قوله** وقرى بالثلاثه
لم ارفها قراه بالفتح وانا قرا روح عن يعقوب بالكسر وقرا القاموس
بالضم **قوله** ونحو ذلك كما قال ابن الصلاح قرات بخط فلان وفي كتاب
فلان بخطه انتهى روى الرازي في المحدث الفاضل بسنده الى
ابن سعيد قال لما مات محمد بن مسلم الانصاري رضى الله عنه وجدا
في دوايه سيفه كتابا بسم الله الرحمن الرحيم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول ان الزلم في بنيه دهر كمر نفحات فتعرضوا له لعل دعوه ان يواتق
رحمة يسعد بها صاحبها لا يجسر بعدها **قوله** ولعل ذلك

بلام الجواب لاجل استعمال غير واحد ويؤيد ذلك قول الشيخ في التلخيص
 المصنف في الوجاه ان يكون ذلك الشيخ الذي وجد ذلك الموجد بخطه لا اجاز
 له منه ليس محيد وذلك لم يذكره القاضي عياض في حواشي الوجاه **قوله**
 وكله منقطع لا ابن كثير فيها نقل عنه الوجاه ليست من باب الرواية وانما
 هو حكايه عما وجد في الكتاب **قوله** دلسته قال في القاموس الدرس بالحريك
 الظله كالتدليس بالضم والتدليس كمن عيب المشرى عن المشرى في
 التدليس في الاسناد **قوله** ان اوهام ابيان كان معاصره قال في روايته على
 تلك الصور توهم من اطلع عليها انه سمع ذلك منه او اجاز به بخلاف ما اذا لم
 يكن معاصره **قوله** بلقطه عزاي او نحوها مثل فلان ونحو ذلك ما يؤيده عنه
 اجاز او سماعا **قوله** جواز العمل به كان شيخنا يتوقف في كون الجواز هنا على
 ما به وذلك هو الحق ان شاء الله تعالى ويشبه ان يكون الشافعي انما عبر بهذا
 لان ادنى مراتب العمل الاما به فكانه قال انه فعل بها ثم ما اقتضاه الدليل
 من ابا حه او ندب او غيرها كان العمل على حسبه وقد استدلل المحافظ
 على ادله من ابن كثير فيها نقل عنه العمل بها حديث **قوله** عن ابن شبيب
 عن ابيه عن جده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اي الظن اعجب اليكم ايماننا قالوا المليك قال وكيف لا يؤمنون وهم عندهم
 وذكروا الانبياء قال وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم قالوا فحقن قال
 وكيف لا يؤمنون وانا بين اظفاركم قالوا فاني يا رسول الله قال قوم يا تون
 بعدكم جردون صحفها كتاب يؤمنون با فيه اخرجها المحافظ ابو بكر الخطيب
 في كتاب شرف اصحاب الحديث بسنده واخرجه ايضا بسنده من طريق
 ابي يعلى احمد ابن علي الوصلي عن ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله

قال

ص

بالنبوه والارشاد قال ام ذلكم وحجتي لهم في ذلك
 وقد اكرم الله علي بن ابي طالب والارواح
 بالخيرين قلنا سرور الله اليهم
 الذي اكرمهم الله تعالى

صلى الله عليه وسلم يقول انبيوني يا فضل اهل الايمان ايمان قلنا
 يرسل الله الملائكة قال هم كذلك ويحق لهم وما يمنهم وقد انزلهم
 الله المنزل التي انزلهم بها بل غيرهم قلنا يرسل الله الانبياء الذين
 اكرمهم الله تعالى بالشهادة مع الانبياء قال هم كذلك ويحق لهم وما يمنهم
 وقد اكرمهم الله بالشهادة بل غيرهم قلنا يرسل الله الانبياء الذين
 الرجال يا تون من عدي يؤمنون بي ولم يروني ويصدقون بي ولم يروني
 يرون الورق المعلق فيعلون بما فيه **قوله** لا بوء يعني لما تقدم
 من ان معظمهم لا يرون العمل به هذا على تقدير كونه بالباب الموصل
 ان يكون المشاهة الفوقانية من الاتيان يعني يعلموا به لوضوح دليله
 وهو ان مدار وجوب العمل بالحديث الوثوق بنسبته الى الشارع
 صلى الله عليه وسلم لا ان يقا له بالرواية **قوله** المتأخره قال
 ابن الصلاح فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لاستدباب العمل
 بالمنقول لتقدر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الاول انتهى
 وايضا فربما انقطعت الرواية ببعض الاجزاء لقله العلم في الاعمار
 المتأخره وربما كان فيه حديث ليس في غيره مما رويته فلو لا هذا
 الطريق لصاع ما فيه من الحكم واما العصر القديم فكانت الاطراف
 فيه محفوظة في الصدور والطروس وشدة الرغبة في ذلك فوق
 الوصف فتى راين احدنا لا يعرف وليس لاحد به روايه غلب
 على الظن انه مصنوع والله اعلم **قوله** على ما تقدم من نقل الحديث
 من الكتب المعتمدة **قوله** مما لا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح
 وقد تسامح الكثر لنا من هذه الازمان باطلاق اللفظ الجازم

في قوله وان كان

في ذلك من غير محقق وثبت في طالع احدهم كتابا منسوب الى مصنف معين
 ونقل منه من غير ان يشق بوجه النسخة قايلا قال فلان كذا وكذا والمواد
 ما قدمناه **قوله** وموافق الاستقاطا لكسر مصدر اسقط الشيء اذا
 القاه فالمراد الواضع التي ترك فيها كلام اخل به المعنى والسقط مخرجا
 الردى والخطا في الكلام والكتاب والحساب وقوله وما اهيل
 عن جهته اي يغرب من التاويل **قوله** من غيرها الجارية يتعلق بخفي
 في قوله لا يخفى والصير في غيرها للموافق **قوله** في كتابه الحديث وضبط
 الصحاح بكسر الصاد وفتح ولو قال الامحباب لا تزن وكلاهما جمع
 صاحب قال في القاموس محبة كسبه صحابه وكسر وصحبه
 عاشره وهم امحباب وامحبيب وصحبان وصحاب ومحابه
 وقال ابن مكتوم في الجمع بين العباب والحكم واكثر الناس على الكسر
 الماء وعلى الفتح معا قال ابن سيد ولا يمنع ان يكون المانع الكسر
 من جهة القياس على ان ترادف الجمع فاما العجبة والعجب فاما
 الجمع وقال لا خفيش الصحب جمع خلاف قول سيبويه وقالوا في النساء
 من مواجب وحكي الفارسي من مواجبات جمعوا مواجب جمع السلامة
قوله كتبه الحديث بكسر الكاف اي نسخ الحديث قال في الجمع بين العباب
 والحكم والكتبة اي الكسر المحالة والكتبة الاكتساب في الفرض والرزق
 والكتبة اكتساب كتابا تنسخه **قوله** بالجزم يتعلق بما يتعلق به على وهو
 في موضع الحال اي الاجماع استقر على الجواز مجزوما به **قوله** فذكره ابن
 عمارة في كتاب ابن الصلاح عمر ولم يذكر ابنه في شيء من التفسير ولا ذكر عمر
 في المجبرين قاله اعلم لعل هؤلاء الذين كرهوه استندوا الى النهي ولم يبلغهم

حديث ابن شخير الذي ذكره الشيخ في رواه شيخنا في كتابه في تفسيره

خبر

خبر الاباحه **قوله** وجوز او فعله اي وجوز جماعه بالقول او الفعل
 جماعه اي قال بعضهم انه جائز وفعله بعضهم فعلنا بفعلهم له انه عندهم
 جائز لانهم كانوا لا يقدمون على غير الجائز وعبار ابن الصلاح وممن روينا
 عنه اباحه ذلك او فعله الخ **قوله** لا يبي شاة رايت على حاشية كتاب ابن
 الصلاح بخط لا اعرفه ما صورته وقع في المشارق المقروء على الصفاي
 والترمذي المقروء على القاضي عياض وعليها خطاها بالثاء المشاء من فوق
 والمحدثون من فضلا مصر لا يرونه الا بالهاء وكذا سمعه الحافظ زين الدين العراقي
قوله وزال ذلك الخلاف قال ابن الصلاح ولولا انه ونيه في الكتب
 لدرست الا عصر الاخر **قوله** فقال له اكتب في بعض الروايات
 بيان سبب السؤال كما سياتي قريبا واخرج ابن سعد هذا الحديث
 وزاد انه كان يسمى صحيفته تلك الصاد فراهيته بخط بعض اصحابنا
 وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح اعلى من روي ذلك عنه من الصحابة
 عمر بن الخطاب ثم عمن ابن عفان اسند الرازمي في كتابه الفاضل
 باسناد ذكره عن عمر بن ابي سيفين انه سمع عمر بن الخطاب يقول قيدوا
 العلم بالكتاب وفي كتاب الرزباني من حديث عبد الله بن راشد قال
 قال عمن ابن عفان قيدوا العلم قلنا وما تقيد قال تعلموه وعلوه
 واستنصوه وطعن طلحة ابن عبد الله ابن محمد ابن محمد ابن عقيل قال
 كنت اذهب انا وحبنا الي جابر ابن عبد الله ومعا الواح صغار كتب
 فيها الحديث واسند الرزباني بسند قيل انه جدير عن عبد الله ابن
 بريده اننا ساسن اهل الكوفة كانوا في سفر ومعهم شذا دا بن اوس فقال
 رجل حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتوون بصحيفة

في نسخة

ودواه فانوه بها قال اكتب سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا
 وجاؤك ذلك عن ابن عباس واني اياه وعثمان رضي الله عنهم وقد سئل عن الامل
 ذكر انشرو عنه روايات **احدها** اسندها الراهر مزي وغيره ان كان امر
 بنيه ان يفتيدوا العلم بالكتاب واخري اسندها الراهر مزي وغيره عن هيبه
 بن عبد الحكم واسندها البغوي في معجمه الكبير عن يزيد الرقاشي كذا اذا كثرا
 عما انس ابن محمد التقي الينا خلاه وفي رواية الرقاشي التقي الينا بحال فالتقاها
 الينا وقال **هذه** احاديث كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكتبتها وعرضتها **وعن** ابي هريره رضي الله عنه نحو ذلك وعن ابن
 ايضا كتب العلم فريضه واما عبد الله ابن عمر بن العاص فانه انا كتب
 باذن النبي صلى الله عليه وسلم جاءت عنه روايات صنده منها من رواه غيره
 شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر وقلت يرسل الله اكتب ما سمعته
 منك قال نعم قلت في العصب والرضي قال نعم فاني لا اقول الا حقا **اسنده**
 الراهر مزي نحوه وفي بعض طرقة قالت لي قريش من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يتكلم في الرمي والحظ والعصب فلا يكتب فسالته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج مني الا حق
 وحديث عبد الله بن عمر وصحيح ولدك خرج الحاكم في مستدركه وله شواهد
 وقد جاء عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنه انه قال ما اسي على الا على
 الصادقة والصادقة صحيفه استاذنت فيها النبي صلى الله عليه وسلم
 ان اكتب فيها ما سمعته فان ذلك رواه الراهر مزي من طريق ابي اسلم
 عن مجاهد واسندها محمد قال **راى** عبد الله ابن عمر صحيفه فدهست اشادها
 فقال ما باعلام بن محزم قلت ما كنت تمنعني شيئا قال هذه الصادقة

في

فيها سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس يمتي وبينه
 فيها احد وكان عبد الله ابن عمر وبسبب الكتابه كثير الحديث ولقد
 قال ابو هريره ما احدا لا يروى قال كنت بقلبي وكان يعي هو بقلبه
 ويكتب بيده ومنه عن عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فتدوا العلم بالكتاب ومنها ما رواه عبد الله
 ابن المومل عن ابن جريح عن عطاء عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما
 قلت يرسل الله اكتب العلم قال نعم قلت وما تقبيده قال
 الكتاب ورواه ابن قتيبة عن كتاب ما خذ العلم ثم قال لم يرو عنه ابن
 جريح يعني عن عطاء الا عبد الله ابن المومل وقد روي ذلك عن انس
 رضي الله عنه قال الراهر مزي في الفاضل حديث محمد بن مهران
 الارجاني سألوني نا عبد الحميد بن سليمان عن عبد الله ابن المشي
 عن عمه ثمامه عن انس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 قيدوا العلم بالكتاب قال لو لم يرو عنه هذا الشيخ وما جاني السنة
 جاء في القرآن ايضا قال ابن قتيبة في رساله على ما يحتج به في ذلك قوله تعالى
 والقلم وما يسطرون قال الحسن البصري في الدواه والقلم والقلم
 وقد ندب الله الى الكتابه في قوله فكتبوه وفي قوله ولا تسموا ان
 يكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله انتهى ذلك وعين ابن سعد في الطبقات
 اخبرنا موسى ابن اسماعيل نا ابو هلال قال قيل لقتاده يا ابا الخطاب
 انك ما تسمع قال وما يمنعك ان تكتب وقد انبأ اللطيف الجدير
 انه قد كتب وقرأ في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى وقد تقدم في الوجاهة
 حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه في الحلق

في

اعجب ايماننا وفي احسن محققاتها كتاب يونسون بما فيها انتهى رج
 الى الحاشي ومن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
 حديث اكتبوا لابي شاه في العجيجين قلت **خربا بخاري** في كتاب
 العلم عن ابي هريرة رضي الله عنه بلفظ اكتبوا لابي فلان وفيه من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجهه قال ايتوني بكتاب اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده الحديث
 انتهى رج لكر الاطراف السابقة اصرح من حديث ابي شاه في تعميم الاذن
 لجواز ان يدعى فيه واقعه غير واسند الراهر مزي وغيره عن ابي رافع بن خديج
 رضي الله عنه قال مر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ونحن نتحدث
 فذكره الى قال قلت لرسول الله اننا نسمع منك اشياء افعلكم بها قال
 اكتبوا ذلك ولا تخرجوا عن عايشته رضي الله عنه قال قلت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه باديهم ودواة فاملا عليه وكتب
 حتى يلا الاديم وعرض عليا رضي الله عنه اذا كتبتهم الحديث فاكتمت بسنده
 وقال بعض من صنف من المتأخرين في اعتراضات على ابن الصلاح وفي ادب
 الدنيا والدين لما ورد في بيان رجلا شكك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المنسيان فقال استعمل بك اي اكتب حتى ترجع اذا نسيت الى ما
 كتبت والعجب من محدث يترك نقل الحديث من كتبه ويقول الى
 غيره فالحديث اخرج الرقعة في باب الرخصة في كتابه العلم فقال
 حديثنا قتيبة نا الليث عن الخليل ابن مرة عن يحيى بن ابي صالح عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال كان رجل من الانصار يعلب لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيسمع من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فيعجبه ولا يحفظه

فشكا

فشكا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اسمع
 منك الحديث فيعجبني ولا احفظه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 استعن بيمينك واومأ بيده الى الخنوق الزمدي وفي الباب عن عبد الله
 ابن عمر ووهذا حديث ليس اسناد به لك القاييم سمعت محمد بن اسماعيل
 يقول الخليل ابن مرة منكر الحديث وفي المسئلة مذهب بالاش
 وهو ان يكتب فاذا حفظ محاه رواه الراهر مزي عن عبد الرحمن ابن سلمه
 الجعي ومحمد ابن سيرين كان يري يكتب به الحديث با ساقا فاذا حفظه محاه وعاصم
 ابن ضمر كان يسمع الحديث ويكتبه فاذا حفظه دعا بقراض فقرضه وهشام
 ابن حسان انقل له انه لم يكتب لاحد من واحد ام محاه وكذا جري الخالد هذا
 وحده بن سلمه ومن اباح ذلك مطلقا ابو المليح ومن ملح ما قال
 يصون علينا ان يكتب العلم ويدونه وقد قال الله عز وجل علمها
 عند ربك في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى وروي الراهر مزي ذلك
 عن قتادة وجابر عن معاوية بن قرة من لم يكتب العلم لم يعده علماء
 واسند الراهر مزي لابي عبد الله ابن دينار قال كتبت عمر ابن
 عبد العزيز الى اهل المدينة انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاكتبوه فاني حفت دروس العلم وذهاب العلم وعمر
 يزيد الرقاشي حجت مع عمر ابن عبد العزيز فحدثه با حديث
 عن انس ابن مالك فكتبها وقال لميسر عندي مال فاعطيك ولكن
 افرض لك في الديوان فقرض له اربعمائة درهم انتهى كلام البلقيني ونصرت
 في بعضه **قوله** وهذا الاستدلال اي بما يتعلق بالسهمي من الروايد
 واما حديث ابي شاه ففي كتاب ابن الصلاح **قوله** ان ابا هريرة

غير شفا دله كاشته العجم النور على الصبح فيكون نكران كانه طالب العجم نكته بان لا يجمع قوسه لا ما بينهم

كان يكتب يحتمل ان يكون الكتاب به على حقيقتها وانه كتب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون مجازا بانه امر من كتب ويحتمل ان يكون من نقل عنه انه كتب استنادا الى قوله حفظته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جرابين الاثر وهذا لا يدل على كتابته حقيقة فانه محمول على ان علمه نوعا منه ما يبلغه ومنه ما يخشى الفتنه من تبليغه ويحتمل ان يريد ان كل نوع منها لو كتب كان ملك جراب ويحتمل ان يكون مكتوبا بحشو او في جراب حقيقة ولكن بخط غيره والله اعلم **قوله** الحروف اختلاطه بالقرآن اي بسبب انهم يكتن اشتد الف الناس له وكثر حفاظه والمعتنون به فلما الفه الناس وعرفوا ساليبه وكال بلاغاته وحسن تناسب قواصله وغاياته صارت لهم ملكه غير زينة بها عن غيره فلم يخش اختلاطه بعد ذلك **قوله** وخيف انكاله قال ابن الصلاح واخبرنا ابو الفتح ابن عبد النعم الفراوي قراه عليه بنينا بورجرها اسدانا ابو المعالي الفارسي انا الحافظ ابو بكر البيهقي انا ابو الحسين ابن بشران انا ابو عمر ابن السكاك ثنا حبل ابن اسحق نا سليمان ابن احمد نا الوليد هو ابن مسلم قال كان الاوزاعي يقول كان هذا العلم كرمنا تلاقه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير اهله **قوله** فربما كتبوه معه قال شيخنا الذي يظهر لي ان من ذلك قراه بعض الشواد فلما خرب يمينت الانس ان الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا خلا في العذاب الجاهل والله اعلم **قوله** ما يستعجم اي يوجد مشكلا شديدا بما يجا الفهم من غير اشكال **قوله** وليكن اي وليكن ضبط المشكل في الاصل وفي الماشريان نفي دلالتا بقول الماشري مضبويا كما بنا ضبطه في الماشري مع تقطيع حروفه فضبطه فيه مصاحبا لتقطيع الحروف انفع من ضبطه فيه بجمع الحروف قلت والتبادر الى الدهر ان الشيخ زاد تقطيع الحروف واستط قول ابن الصلاح ان الكلمة تكتب في الماشري

معه

الاشياء والاعجام ازاله العجم ودي شتخلاق ولا شتخام ايجي دله او طلبة

مفردة اي غير مقطعة الحروف لكن يمكن تحيل كلامه ذلك بتاول دلنا عليه قوله فهو انفع اي وليكن ضبط المشكل في الاصل وفي الماشري بعد كتابته فيه بجمع الحروف قلت يكتبه في الماشري مع تقطيع الحروف في ان تقطيعه لما انفع من كتابته اياها محتملة كما قال ابن الصلاح ولوقال وفي الماشري بل يقطع الحروف فهو اكمل كان احسن اي وليكن ضبطه في الاصل وفي الماشري محتملا كما قال ابن الصلاح ولا يقتصر على ذلك بل اذا اراد المبالغة في البيان فانه يقطع الحروف فتقطيعها اكمل بيانها من كتابتها بجموعه **قوله** ينبغي لطالب العلم عبارة ابن الصلاح ثم ان على كتبه الحديث وطلبتة صرف الله الى ضبط ما يكتبونه او يحصونه بخط الغير من مردياتهم على الوجه الذي يرونه شكلا ونقطة يوسن معها الالباس قال واعجام المكتوب يمنع من استجماعه وشكله يمنع من اشكاله **قوله** والصواب الاعجام ليس كلام الاوزاعي خطا في الصحاح العجم النقط بالسواد مثل اننا عليه نقطان يقال اعجت الكتاب وقد صاحب الفاموس واعجم فلان الكلام ذهب به الى العجم والكتاب نقطة كعجم وعجمه وقول الجوهري لا يقال اعجت وهم اتفقوا عجمه للازاله وعجمه جعل له عجم اي نقطان لانه الاوزاعي ان النقط نفسه نور لا المصدر الذي هو الاعجام قال شيخنا ولا ينبغي اطلاق العجم على الاعجام غاياته انه يكون مصدرا جارا على غير فعله كالنبات مع النبات في قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا ونحو ذلك **قوله** ان من يدل من النقط **قوله** والشكل يقال شكل الكتاب اعجمه وقيد بالاعراب كاشكله كانهما زالا عنه الاشكال هكذا في الفاموس والصحاح وفي الجمل شكلت الكتاب شكله شكلا اذا قيدته بعلامات الاعراب وقد لا ابو عبد الله القزاز وشكلت الدابة شكله شكلا شدة وتوايه بالاشكال ومن هذا اضر شكل الحروف لانه ضبطه وتقيدها

فلا يلتبس اعرابها واشكلت الشئ اذا زلت اشكاله **قوله** لا تضبط الخ هذا
 المحصر ليس على باب بل مثل الحج عرفه فان نفع النقط اعظم واعلم من نفع الشكل
قوله انما يشكل ما شكل حسنه ابن الصلاح واتبعه بقوله وقرأت
 بخط صاحب كتاب سمات الخط ورقومه قد ذكره دليلا عليه فان قوله اهل
 العلم يقرب من الاجماع **قوله** يشكل الجميع وجدت بخط العلامة شمس الدين
 ابن حسان رحمه الله وجدت الحافظين شيخ الاسلام السلفي والمزي يضبطان
 الامور الواضحة حتى ان السلفي ذكر له ضبط الحاء من اجزائها والمزي لا يسكن
 النون من عز وقد يقال ان مثل ذلك كون عن غير قصد بل يسوق اليه اليد
 لكن مراعاة ضبط غير ذلك مع التثنية والوضوح مما يتقوى الاعتناء به **قوله**
 وربما ظن ان الشئ غير شكل قال ابن الصلاح وكبير مايتها ونريدك
 الواثق بدنه وتبطله وذلك وخيم العاقبة فان الانسان معرض للتسليم
 واولنا سر اول الشيخ **قوله** الجنيث رايت عن تهذيب الاسماء واللفات
 لشيخ الاسلام النووي ما فيه الرواية المشهورة برفع ذكاه وبعض الناس
 يجهلها ويجهلها بالنصب دليلا لا صاحب اي حيفه في انه لا يحل ويقول
 تقديره كذا اه حذفت الكاف فانتصب وهذا ليس بشئ لان الرواية
 المعروفة بالرفع وكذا نقله الخطابي وغيره وتقديره على الرفع محتمل او جها
 احسنها ان ذكاه الجنيث خبر مقدم وذكاه امه مبتدأ والتقدير ذكاه امه الجنيث
 ذكاه له ثم ذكرنا هدا ثم قال وذلك لان الخبر ما حصلت به القايده ولا
 حصل الا بما ذكرناه واما روايه النصب على تقدير جهتها فتقديرها ذكاه
 الجنيث حاصله وقت ذكاه امه واما قولهم تقديره ذكاه امه فلا تصح
 الخوين بل هو محض واما جازا النصب باسقاط الحافض في مواضع معروفة عند

الكون

بعضه من كلامه شكلا

الكون فين بشرط ليس موجودا هاهنا واسه اعلم **قوله** ولا نقله ولا نقله
 ان قيل الراوي والشيخ ما يدل على الشخص قيل ذلك نادرا والكلام في عموم
قوله بضبط متعلق بالالتباس اي لا يسه اذا ضبطه في انشاء الاسطر
 ربما اذا ضل نقط غيره وشكله ما فوقه وحقه لا سيما عند دقة الخطا وحين
 الاسطر **قوله** ولم يتعوضا لتقطع حروف الكلمه ربما ينساح
 في هدايان القاضي في الحروف المشككة فدمرح بالحروف بدليل
 عطف الكلمات عليها اي اذا كان في الكلمه حرف مشكل او حرفان كتبت
 الحرف على اليا مشرنا على غير يكتب الباء في اليا مشرنا لئلا يظن
 انها نون وكذا اذا كانت حروف الكلمه كلها متبته فانه يرسم ذلك
 الحرف المتبته مفردا وكل حرف فرضاها منها وحدناه مشكلا
 فيلزم ان يكتب جميع حروفها مقطعه وانما قال ان يرسم ذلك الحرف
 فوجد ليشمل الواحد ويفهم منه ما فوقه لانه لا يخرج عن كونه حرفا
 بانضمام غيره اليه وعبار ابن الصلاح يستحب في الالف ط الشك
 ان يكون ضبطها بان يضبطها في مشر الكتاب ثم يكتبها قتاله ذلك
 في الحاشيه مفردا مضبوطه فان ذلك يبلغ في ابانتها وابعده من التباسها
 فقوله مفردا يمكن حمله على افراد الكلمه نفسها ولو كانت مجتمع الحروف
 وعلى افرادها مفردا الحروف واسه اعلم **قوله** ويكره الخط البعيتين المراد
 بالكرهه كراهه القزبه ويستدل بها بقول عمر رضي الله عنه في المشتق
 قياسا على المشتق لانهم يلزم الالمابودي اليه من الالباس باختلاف الحروف
 فلا يقرأ الا الفطر كما انه لا يقرأ الدقيق الا قوى البصر **قوله** اول رجال
 فلا كان يجب عليه اسقاط الفاء من لا ليوافق الضرب العروض في القطع

كما ترى في الامور قبل وبعدها في الترتيب والتسوية والاعمال المستلزمة في الظاهر والباطن
 لا ترون في الامور المتكلمة احوال
 يعني حال التسوية في حركات
 الحركات المتكلمة التي تتحرك
 وتكون غير متحركة

فان العروض والرجز اذا كانت مقطوعة لزم ان يكون الضرب منها ان كان الشطر
 بيتا واحدا وان كانا بيتين فلتوافق القافية في ن قافية الاول متواتر والثاني على
 ما استعمله متراكب اللهم الا ان يدعى مع ذلك ان كل بيت بمنزلة القصيدة الكاملة
 حتى لا يعتبر موافقته لما قبله ولا لما بعده **قوله** التعليق الذي يظهر
 في تفسيره انه خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها وادها ب استاز ما
 ينبغي اقامه اسنانه وطرس ما ينبغي اظهار بيانه وخود ذلك وكان
 للثقل انما كره لانه يجر غالبا الى التعليق وكان المردم كرهت خوف
 ما يودي اليه غالبا من خفاء بعض الحروف **قوله** لابن اخيه حنبل
 ليس هو ابن اخيه وانما هو ابن عمه فانه حنبل ابن اسحق ابن حنبل واحد ابن عمه
 ابن حنبل فاسحق ومحمد والد احد اخوان وقد ذكر الشيخ هذا على الصواب
 في تاريخ الوفيات **قال** شيخنا **قال** بعضهم ما معناه ان الذي يكتب
 الخط الدقيق يكون قصيرا لامل اي لا يامل ان يعين طويل لانه لو امل ذلك
 خاف ضعف البصر **قوله** يخونك **قال** ابن الصلاح عقبه وبلغنا
 عن بعض المشايخ انه كان اذا راى خطا دقيقا **قال** هذا خط من لا يوقن الخلف
 من انه **قوله** الورق او الورق لم يدكر ابن الصلاح الا الورق وهو في كلامه
 بفتح الراء مراد به القرطاس واماني كلام الشيخ في نظام مراد به الورق
 الدرام فيكون مكسورا والورق القرطاس وقد لا يلزم من ضبط احداهما
 ضبط الآخر **قوله** تحقيق الخط يعني كتب كل حرف على ما يحق له من التجويد **قوله**
 وينقط المهمل اليدين **قوله** اسفلا هو طرف حرف ما يضاف اليه ولعمري
 ينولقظه ولا معناه فهو نكرة منوز لذلك ويجوز ان يكون نوي لفظ المضاف
 اليه فيكون منصوبا كما لو كان المضاف اليه منصوبا فهو غير مغن عن كما قرى في الامور

وسل

انما هو من غير الحركات
 انما هو من غير الحركات
 انما هو من غير الحركات

انما هو من غير الحركات
 انما هو من غير الحركات
 انما هو من غير الحركات

من قبل ومن بعد بغير تنوين فيكون التقدير هنا سلفه فيكون الالف
 للاطلاق ويجوز ان يكون منونا لان الشعر يعرف فيه المنوع وتكون الالف
 بدل التنوين ولو نوى المعنى دون اللفظ نوى على الفهم **قوله** صفا هو منصو
 على الحال من ضمير خبر المبتدأ اي والبعض في لوانق السنين تحتها صفا
 اي يكون مصدرا دالا لا على الخبر العامل فيه وساداسد تقديره نصف
 صفا **قوله** كالاثافي هو جمع انقيه بضم الهمز وكسرها وتشد بالياء التحتية
 المحجر توضع عليه القدر جمعا ثانيا في تشديد مدالها واثاف منقوصا **قوله**
 عن الحاء لم يستثنها ابن الملاح ان كان معناها لم يصرح باستثنائها
 فسلموا لافلا فانه قال فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين
 ويحذفها من المهملات اي ماله مثل واحد ثم ذكر بعد ان جعل تحت الحاء
 حاصصين تحتها فالذي يحصل من كلامه استثناؤها قال البليغي وقد
 استند الرزباني عن محمد بن عيسى الغساني قال حدثني ابي قال كتبت
 يزيد بن عويص كتابا فقال لي يا عبيد ارقش كتابك قلت وما رقت
 يا امير المؤمنين قال اعط كل حرف ما يوجب من النقط وهذا عام في كل
 حرف كما قدمنا ويستدل به لهذا الطريق انتهى **قوله** معجمه على قفاها
 ما الطيف قول شيخنا اذا اضعفت على قفاها استتالت رجلاها **قوله**
 القديه وجعله من الحقي الذي ليس بشايع **قوله** يفتن له هو بضم العين
 وكسرها **قال** في القاموس الفطنة بالكسر الحدق فطنة واليه وله
 كفرح ونصر وكرم وذكر الشيخ في النكت ان ابن الصلاح انما اخذ هذا
 الضبط لهذه العلامات من الاماع للقاضي عياض وانه قيد العلامة
 بخط صغير بقوله يشبه النبر وان حرف ابن الصلاح لها ليس بجيد

في الخط الصغير والى شبه النبر

لانه يقتضي ان يكون كالنفسه وكلام القاضي يقتضي ان يكون كالنفسه والذي
 ظهر من كتابه الشيخ في رضواننا علامان احدهما كالتحفة والآخرى كالنفسه
 واخذ ابن الصلاح من الاماع لا يستلزم ان لا ينظر عينه والله اعلم **قوله**
 وذكر القاضي عياض من هو اسناد لقول ابن الصلاح لا مغايرة **قوله**
 وان لى رزرا والبيت انا خير عدم الرمز مطلقا لان بيان الرمز اما ان يكون
 في اول الكتاب اواخره وقد تسقط الورقة التي هو فيها فيرجع الى الوقوع
 في الخبر وايضا ان كان ذلك في تصنيف وهو اكثر من مجلد فان يكون بيان
 الرمز في خطبته فاذا وقع الجلد الثاني فقط في يد احد لم يعرف المراد من الرمز
قوله ويبينوا في نسخة معتدك بالتاء الثالثة ثم موضعه ثم متناه من فوق
 من النيات وفي بعض ما ترى على ابن المصنف الشيخ ولي الدين احمد بابا
 الموحده ثم يامناه من تحت ثم نون من البيان وكلامها حسن كالفرائض
 في السبع في قيسينوا **قوله** كما فعل اليونيني انما مثل به لغرب عهد وسهر
 في هذا الزمان والاقابوا ذر قد سبق لادلك فرمز لشيخه الثلاثة فابيض
 فرمزي در داخل در مور اليونيني **قوله** في شرح قوله ويبغى الدراة وكل
 ايضا عن ابن كثير انه قال انه راه كدك في خط الاسام احد **قوله**
 فذا عارض اي قابل اصله باصل اخر اي عرصة عليه اي قابس بينهما في الجمع
 وكان اصله ان يضع عرض شي على عرض شي اخر لينظر هل هما متساويان
قوله وكروها البيت حصل في هذا البيت اما في الاول الاذاله
 والثاني قطع عروضة دون ضربه فاما القطع فالكلام فيه مثل الكلام
 في قوله ويكن الخط الدقيق البيت ويكن انفصاله عن قطعها بان يقول
 اسم الاله واما الاذاله وهي زيان ساكن في مستعمل في سدس

البيضا

منه بغير ان ينفصل عنه

منه بغير ان ينفصل عنه

منه بغير ان ينفصل عنه

البيضا ويكن انفصاله عنه بان يقول وكروها افضل مصان اسم العلى
 منه بغير ان ينفصل عنه **قوله** عن ابن عبد الله ان ربه هو العكبري
 الخليلي وبه يفتح الموحده **قوله** عندها يعنيه اخلا الصواب قاله ابن
 القطاع **قوله** القزاز الغلط كل شي عن وجهه وامابه صوابه غير
 معتد وفي التاموس الغلط محركة ان يغيا بالشي ولا يعرف وجه الصواب
 فيه **قوله** ففعل هذا تحمل الكراهة قال شيخنا هذا السير في امر وليس
 الواجب في كلام ابن ربه والخطيب على به بل المراد به تاكيد المنع نعم بذكر الواجب
 فيما اذا كان شي من هذه الكلمات اخر الصفحة اليسرى والكلمة الاخرى
 وما ينافي معناها في اول اليمنى قال الناظر اذا واه وبالم يقلب
 الورقة وظهر ان ذلك اول الكلام واما ما هو اول الصفحة اليسرى
 فليس كذلك اذا اخر الصفحة اليمنى قرب منه وكلمه تجاه وجهه لا يحتاج
 الى قلب شي من الورق قلت هذا اذا كان الكتاب مجو كاقاما
 اذا كان مغرطا فربما تقلبت الاوراق وربما سقطت الكراير الاولى
 او الورقة الاولى فيصير اسد ما مقدم ومع ذلك كله فينبغي ان يخرج
 على ما قاله القزاز في مسيله الوقت القبيح حتى لا يحرم منه الاماله
 سبب من قاصد فاسد ويكون الادب عدم فعله مطلقا كما قاله
 الشيخ نقى الدين في الاقتراح **قوله** واكتب ما الله الايات **قوله**
 وان كن اسقط البيت استعمل عروضة تامه فكان يلزم في الضرب
 ان يكون مثلا لانه متفقا وقد قطع الضرب فصارت قافيه من التواتر
 وقافيه العروضة من المقدار كهدا على تقدير كون الشطين ميتا كاسم
 غير مر وان كانا بيتين في حكم قصيده واحده فلقافيه مختلفه وان كان كل

قافيه الشا

منها من فردا بحكمه فلا حرج ولم ار السقط من المصادرا لا سقوطا فكل من ينبغي ان
 يقول وان كان في الاصل ليس يوجد وسد في ترك الصلاة **قوله**
 وعلمه قيد على لفظه في العمل وقيد بشئ للفقول اي ولعله انما ترك كتابها
 لانه تقيد في ذلك بالرواية اي بوجودها مروي فلم يجد ذلك فتوسع لانه
 اذا دار الامر مع الشك بين الزيادة والتقصير استعمل التفرع احتياطا لان
 غايته ان يكون اقتصر على بعض الحديث وذلك جائز بخلاف الزيادة فانها
 ربما كانت غير مقوله في نفس الامر فيقع نسبته في نفسه قول الى من لم يقبله
 وهو ان يكون قيد بنسبته الى اي قيد احمد الجواز بوجودها في الرواية
 وهو موافق لقوله في التشرح يري التقيد بصيغة التفعيل وسياق ذلك
 مرئيا يان وانما احتاج الى انما في جميع من فقه من الروايات ولم يكن في غيره
 لها مثلا بخلاف بقاء اللفظ الحديث لان الصلاة وحدها في مظنة ان يزيد الروايات
 من قبل نفسه بخلاف غير ذلك فان زيادته محض كذب **قوله** مع نطقه
 متعلق بمحذوف اي ولعله قيد في ذكرها بالرواية فلم يجد فيها كتابه
 حكايه اي حكايه عن صريح نطقه **قوله** وعاد اعوضا اي ورجع بعد انقضاء
 سبب العلة فكتبنا عوض الذي حذاه وفوتاه في ذلك الوقت **قوله** تعلق
 اي هناك اشار الى حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه في الصحيح **قوله** انهم
 اهل الحديث قال شيخنا بواب له ابو نعيم بقوله باب ان اقرب الناس
 من النبي صلى الله عليه وسلم منزله يوم القيامة هم الحديث وقال البلقيني
 في محاسن الاصطلاح ولا كلام من ترك ذلك من اغفله حرم اجرا عظيما
 وقد عايننا من ذلك شهادات صالحة في كتاب انوار الانوار للفتوة
 في فضل الصلاة على النبي المختار لفظ النجاشي وكما نقل على عينيكم صلى الله عليه وسلم

الى النصارى

بليانك

لا يرد في مسائل صالحة
 حرم خطا عظيما وقدر
 وكيفية من اغفله ذلك
 التي يتجمل طلبة الحديث
 فان ذكرنا ذلك في الروايات
 فان تركه تركه في الروايات
 انما عبارة عن الصلاة
 الكيفية في ترك الصلاة
 للاطلاق وليست
 اجنبية قاله جعفر
 على الجواب للامور
 وتكون في النظر في الروايات
 على رخصه في ذلك

في دار النصارى

حيث قال الله تعالى انما احسن الله الكلام

بليانك فكل ذلك بخط الصلاة عليه ساكن ما كتبت اسمه المبارك في كتاب
 فان لك بذلك اعظم الثواب فقد روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتب عني على وكتب
 معه صلواته على لم يزل في اجر ما قدر ذلك الكتاب وروي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى علي في كتاب
 لم يزل الملائكة يستغفرون له ما دام اسمي في ذلك الكتاب ولذلك قال
 سيفين النور في لم يكن لصاحب الحديث فائدة الا الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فان لم يصلي عليه ما دام في ذلك الكتاب لم يحل منام في ذلك
 عن محمد بن ابي سليمان وعن عبيد الله الفزاري عن سيفين ابن عيينه
 وعن عبد الله ابن عبد الحكم لما راي انك في المنام وانما لم يذكرها لان
 الصلاة قد اشار اليها ثم انما يستدل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كما تقدم وقد جاء ما سناده صحيح من طريق عبد الرزاق عن عمر بن ابي
 عن انس بن مالك اذا كان يوم القيامة جاء اصحاب الحديث ويايد بهم الحجاب
 فيرسل الله عز وجل اليهم جبريل عليه السلام فيسلم من انتم وهو
 اعلم فيقولون اصحاب الحديث فيقول الرب جل وعلا ادخلوا الجنة
 نظاما كنتم تعملون على نبي صلى الله عليه وسلم وهذا يوم صلاتهم بليانهم
 وبليانهم وفي تاريخ اصحابنا الحافظ ابي نعيم الا صباه في ترجمه جعفر
 ابن محمد الخشاب اسند الى ابن حزم ان ابن عباس عن هشام بن عروة
 عن ابيه عن عمار بنشبه رضي الله عنه انها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ما من كتاب يكتب فيه صلى الله عليه وسلم الا صلى الله عليه في كل كتاب ذلك ما دام
 اسمي في ذلك الكتاب صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة والسلام انتهى

في دار النصارى

واما الحديث الذي ذكره الشيخ فاخرجه الحافظ ابو علي الحارثي بن محمد
القيصري في اوائل كتابه شرف اصحاب الحديث انا ابو علي محمد بن عبد
البراهن بن ابي اسحق الحافظ ثنا ابو احمد عبد الله بن المفسر الدمشقي
ثنا احمد بن علي القاضي ثنا يحيى بن معين ثنا خالد بن محمد ثنا موسى بن يعقوب
الرمي ثنا عبيد الله بن كيسان ثنا عبد الله بن شاذان ثنا ابراهيم بن الهادي
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان اول الناس بيوم القيمة اكثرهم صلاة على واخرهم الحافظ
ابو بكر الخطيب في كتابه شرف الاصحاب اصحاب الحديث عن شيخه
الحافظ ابي يعقوب بنده الى ابي بكر بن شاذان شاذان عن ابي جعفر
طريق يحيى بن معين قال ثنا خالد بن محمد بن خالد بن يوسف وكذا ابو علي
وهذه منقبة شريفة مختصرة في رواية الاثارة ونقلتها لانه لا يعرف
بعضها من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكثر ما يعرف لهذه العصابة نسخا وذكرا **قوله** يري التقييد في ذلك
بالرواية رايته في عدة نسخ هكذا فان تحت هو بمعنى التقييد من باب
تفعل لا من باب فعل ويكنز جعله على باب بمعنى تقييد الراوي بما وصل اليه
من الرواية فيجئ به يقييد نفسه بذلك لانه راى ولكنه في كتاب ابن
الصلاح التقييد من باب التفعّل **قوله** وعن علي بن ابي حمزة في جميع من
فوقه من الرواة قال البلقيني لا يقال لعل سببه انه كان يكتب
عجلا لا مراعاة فترك ذلك للعجلة لا للتقييد بالرواية وشبهها لانا
نقول ترك مثل هذا التوال بسبب الاستعجال لا ينبغي ان ينسب
للعلماء الجبال انتهى وقد تقدم بيان وجه الاحتياج في ثبوت انقائها

بكل واحد من رجال السند دون غيرهما **قوله** فقال في الافتراح قال
عنه لا شك ان ذلك احوط كما تقدم وان كانت الكتاب جارية لان
غايته ان يكون روايه بالمعنى قلت وقد كان نقل شخص جرحنا
ان في خياله ان المشافعي في الرسالة على كراهه افراد الصلاة عن السلام فقال
شيخنا ليس كذلك فانك في افراد في خطبة الرسالة الصلاة عن السلام فلما
اتى شيخنا كلام ابن دقيق العيد قلت له وما يظهر ثمرة ذلك ما تقدم من النقل
عن خطبة الرسالة فان الحافظ على الرواية افادتنا حكما من الاحكام غير انما
وهو عدم كراهه الافراد الكراهه المصطلح عليها ولو تصرف النسخ في
كلامه لكانت ذلك فاحسنه وكذا ضيع الحافظ ابو الحسين البويني
في نسخته بالخاري لما روى عليها الروايات شيوخه فانه يرمي على الثنا
والصلاة لمن هو في روايته وربما كتب لا الى على اوله واخره اشياء
ليان ذلك محذوف في روايه من روى له **قوله** ان يصحها مضموم اليها
اصحب المعدي بالهمزة قال الفراء في ادب الكاتب في باب
الافعال واصحبه الشيء اي جعله له صاحبا وما ذكرت ذلك
مع وضوحه الا لامر **قوله** في كل حديث سمعناه المراد به عموم السلب
لا سلب العموم وطريقه انك في الاول تعتبر النفي او لا ثم تنسبه
ليان الكل فيعم النفي كل فرد فالعنى هنا انتهى تركنا للصلاة في كل حديث
فان اعتبرنا النسبة الى الكل او لا ثم نقيت كان لسلب العموم فلا يفيق
الا الى المجموع حذر ذلك العلامة سعد الدين التفتازاني في شرح المقامد
في بحث الرواية **قوله** ويكره ان يرمز وليست هذه الكراهه على
انما المراد ان ذلك خلاف الاولى بالمعنى اللغوي فان الايتان بها في خبر

صحة الامور التي فيها خلاف في النسخة المستوحدة

في الامور التي فيها خلاف

وحدفها فخل بذلك الاخر وتارك الاول بهذا المعنى لا بمعنى اندراج تحت
عموم هي وكذا قوله ويكره حذف واحد من النسخة ويحتاج النووي في
اثبات الكراهة الى دليل لانه يفرق بين الكراهة وخلاف الاول حيث
اطلق احدهما لم يحسن حمله على الاخر ولا يصح الاستدلال بقوله تعالى فقلوا
عليه وسلم واتليها لان اكثر ما في الواو التثنية في الحكم فزصل ثم كثر
منه طالت او قصرت ثم سلم فقد امتثل وقال وقال شيخنا محقق
الزائر دليل النووي نقله عن العلامة فان ذلك ظاهر في الاجماع **قوله**
وليس يحررني فقد قال حمزة الكنا في غير معنى فان المناطات لا يصلح ان
يكون ادله حكم شرعي وما احسن تعبير ابن الصلاح عن ذلك كله بقوله لم يثبت
في اثباتها تفصيلا حدتها ان يكتبها مقصورة معنى بان لا يكتب وسلم وان وجد ذلك
في خط بعض المتقدمين سمعت ابا القاسم منصور ابن عبد المنعم ثم ذكر من تمام
حمزة الكنا في فساق ذلك سياقا يفهم انه من الرغبات في اثبات ذلك لانه
دليل على الكراهة او خلاف الاول واسما علم **قوله** المقابلة الى اخر الايات
الاربعة **قوله** اذ يسمع مقطوع مع تمام العروض وقد تقدم ما فيه فلو قال
اذا استمع كان احسن **قوله** الشروط عبارة ابن الصلاح وجايز ان يكون
مقابله بمفرع قد قبل المقابلة الشروط بما صل شيخة اصل السماع وكذلك
اذا قبل بما صل اصل الشيخ المقابل به اصل الشيخ لان العرض المطلوب
ان يكون كتاب الطالب مطابقة لاصل سماعه وكتاب شيخة فلو حصل
ذلك بواسطة او بغير واسطة **قوله** لم يكتب يحتمل في بعض احوال ان يكون لغير
حرف جزم فيكون المعنى ان ما كتبه عدم نفعه ويحتمل ان يكون استثنائية
وهو قريب من الاول **قوله** وقال الاوزاعي عند ابن الصلاح الشافعي

المقابلة

بدل

بدل الاوزاعي فانه قال روي عن ابن الصلاح في الامام وعن يحيى بن ابي كثير
قال لا من كتب ولم يعارضه كمن دخل الجلاء ولم يستنج قال الشيخ في التلخيص
هكذا ذكره المصنف عن ابن الصلاح واما ما هو معروف عن الاوزاعي وعن يحيى بن ابي
كثير وقد رواه عن الاوزاعي ابو عمر ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم
من روايه بقيه عن الاوزاعي من طريق ابن عبد البر رواه القاسم بن عيسى
في كتاب الامامع باسناده ومنه يا خذ المصنف كثيرا وكاتبه
قوله من الاوزاعي في الشافعي واما قول يحيى بن ابي كثير فرواه ابن عبد البر
ايضا والخطيب في كتاب الكفاية وفي كتاب الجامع من روايه ابيه ابان
بن زيد عن يحيى بن ابي بكر ولم ار هذا ذكر اعزان في شي من الكتب
المصنفة في علوم الحديث ولا في شي من مناقب الشافعي والله اعلم انتهى
وجه الشبهة ان كلا منهما ترك فيه التام ولا ينبغي ان يكونا شبه
المكتوب مع شرفه فالحق راجع قدره لان العرب اذا شبهت شي بشي
لا تنظر الا الى وجه الشبه مع قطع النظر عن عوارض كل من الشيين
الا ترى لما تشبيهه الوحي بصلصلة الجرس في البليغين فابده اقدم
من نقل ذلك عنه عمرو وقد استدل بعلامه وكلام يحيى بن ابي كثير الامري
في كتابه الفاصل باب المعارضه وفي المسئلة حديثان رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم احدهما من طريق عقيل عن ابن شهاب عن
ابن شهاب عن سليمان بن زيد بن ثابت عن ابيه عن جده ارضي الله
عنه قال كنت اكتب الوحي عند النبي صلى الله عليه وسلم في ذا فرغت
قال اقراه فاقرأ فان كان فيه سقط اقامه ذكره المزي في كتابه
الحديث الثاني ذكر السماع في كتاب اديب الاملا من حديث

5

عن ابن المبرز في ذكره في كتابه
نور الدارين المستخرج من روضة
الجميعين في الصغر وكما يستط
للطبا في مجال عدل اهل الدين كبر
انما نافع ما ابو الطاهر في
قال وجده في كتابه في
غفلت غفلة عن ذكره في
تبعه من سلكه من اهل البيت
انما كتبه في الصغر في كتابه
المنهاج في شرحه في كتابه
وكما اذا انزل علمه في
في كتابه في شرحه في
شربوا من الماء في
عنه فكيف لا يحسنه في
المستغنى في كتابه في
في كتابه في شرحه في
رجل في كتابه في شرحه في
وحيث في كتابه في شرحه في
ابدا في كتابه في شرحه في
في كتابه في شرحه في
اقامه في كتابه في شرحه في
فصل في كتابه في شرحه في
ارادته في كتابه في شرحه في
واحد في كتابه في شرحه في

عطار بن سارقال كتب رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال له كتبت
قال نعم قال عرضت قال لا قال لم تكتب حتى تقرضه فجمع وهذا
اشرح في المقصود الا انه سئل انتهى **قوله** مع شيخه بكتابه عبارة ابن الملاح
بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحذيره آياه من كتابه لما جمع ذلك من
وجوه الاختصاص والاتقان من الجائزين وما لم يجمع فيه هذه الاوصاف
نقص من مرتبة بقدر ما فات منها وما ذكرناه اولى من اطلاق اي الفضل
الجار وزدي الحافظ المروكي **قوله** اصدق المعارض لا يقال ليس بين
اصدق وافضل معارضة لانا نقول الكلام في افضلية المتأمله انما هو فيها
يصير الكتاب موثوق به وهذا معنى اصدق وانما كانت الطريق الاولى افضل
لان المتأمله مع النفس تنفر في الفكر الواحد في كتابين قال على احوالها
ان تكون كالنسخ وهو يحصل فيه السقط الكثير وغيره بخلاف الاولى
فان كل الفكر مجتمع في كتاب واحد **قوله** ويستحب لطالب العلم
ابن الصلاح ويستحب ان ينظر معه في نسخة من حضر من التلاميذ
من ليس معه نسخة لاسيما اذا اراد النقل منها انتهى وعلمه ذلك انه اجدر
ان يفهم معه ما يسمع وحتى يصل ذلك المسموع الى قلبه من طريقين السمع
والبصر كما قال **قوله** الزبير ابن بكار لولده وراه ينظر في كتاب يا بني
اذا نظرت في كتاب فتكلم به ليكون ثابت في قلبك فانه يصل اليه
من طريقين او كما قال **قوله** واما من اشترط ذلك وخوف فانما كان ذلك قبل حدوث
الاجازة عقب كل مجلس واما بعد وجودها فان الامر بان باعتبار اخبار
ما عساه ان يفوت سماعه بالاجازة وهكذا القول في قوله ولا تكون
كنا ذا راى سماع شيخ الكتاب وراه عليه من اي نسخة انقشت والله اعلم

27

سوم

ثم ارجعت القاموس فرائيه قال واستقطط مثلثه الولد الخبير فقام ام حال وما الخبير بك ما استقطط من الشئ

قوله التثنية في الرواية قال ابن الصلاح وسياتي ذكر مداهمهم
ان شاء الله تعالى **قوله** على يدي غير كانه من اليد اشارة الى الاعتناء
بالمقابلة **قوله** ثمة موقوف بضطة اي قد يكون الانسان ثقة اي عدلا
لما يرويه وهو ضعيف في الكتابه او لا يعلم اصله فلا يثق مع ذلك من كونه موقفا
بضطة في المقابلة اي قد جرب امره فيها فوجدته يدا **قوله** على ما ينظر فيه
معلق بالمأمون اي يكون مأمونا على الكتاب الذي ينظر فيه بسبب صحة
المقابلة **قوله** واجاز الخطيب شرط الخ قال ابن الصلاح وكل اي الخطيب
عن شيخه اليك البرقاني انه قال ابا بكر الاسماعيل قد كرم قال اي الخطيب
وبعد اهو مذهب اي بكر البرقاني فانه روى لنا احاديث كثيرة قال
فيها اخبرنا قلان فلم اعارض بالاصل **قوله** وان تبين عند الرواية انه لم
يعارض اي فزعمت هذا انه لا يتم اذا ظهر الامر بخلاف ما روى **قوله**
قليل السقط رايتها مصبوبة بخط العلامة نجم الدين محمد بن عبد الدائم
الهام الحنبلي في نسخة بخطه قراها على شيخه العلامة تقي الدين الدجوي
بالتحريك وقال الصنف في مجمع البحرين والسقط بالفتح السقوط
فوضبطت في النسخة بالقلم بفتح القاف فلعل مراده بالفتح فتح اوله
وثانيه الذي يعبر عنه القاموس بالتحريك **قوله** كن اذا راى همار
ابن الصلاح ولا تكونن كطائفة من الطلبة اذا روال **قوله** والتهور
هو كذلك ايضا عند غير الجوهري لكن هو من يقل تفعل والذي في النظر
من باب فعل تفعيلا وهو يؤول الى ما في الشرح لانه من هور فلانا اذا
صرعه وهو راينا اذا انقضه فعنى التهورا لا يقع فاعنى لاكن مهورا
لنفسك بان يجعلها بسبب التهاون والتسرع كالشي المساقط

لا اختيار له في كفه عن الوقوع والله اعلم **قوله** تخرج الساقط اي ويكتب
الساقط وهو الحق في حاشية الكتاب الحق ذلك السقط الى جهة اليمين
من حاشية الورقة ما لم يكن اخر سطرنج به يلحق دائما في جهة اليسار اي
في الحاشية اليسرى ولكن الساقط ذاهبا الى فوق اي الى الجهة العليا
من الورقة وهو طرفها الذي الى اول سطرنجها وتكون السطور في اعلا
الحاشية التي يكتب فيها بعد تحريك الورقة لكتابها الساقط واعلى
الحاشية اليمنى هو طرف الورقة في الصفحة اليمنى وما يلي الحاشية في الصفحة
اليسرى واعلى الحاشية اليسرى بالعكس من هذا وخرجنا لاجل
هذا السقط الذي كتبه خطا يكون ابتداءه من الموضع الذي سقط السقط
منه منعطفنا راس ذلك الخط الى جهة ذلك السقط وقيل صل اول السقط
بخط ممتد من الخط الذي خرجته لاجله وبعدها انتهى كتابه السقط اكتب
صح او زد بعد كتابتك صح جمع او كرر كتابه الكلمة التي لم تسقط مصاحبه
لكلمة التي قبلها من الساقط يعني اكتب هذه الكلمة التي كررتها وهي في
الاصل مع الساقط لا في مكان اخر فطرف وهي هنا المكان وهي منصوبة
على الطرفيه وقيل الخالية منونه لاجل ذكر المصطلحين قبلها فلم يتبعها
شيء يضاف اليه لان معنى كرر الكلمة اكتبها من اخرى اي اكتب الكلمة
التي لم تسقط وهي التي تلي اخر الساقط مع اخرها التي في الاصل لتكون
كل واحدة منهما مع اخرها في مكان واحد والله اعلم **قوله** واما اشتقاق
اي هذا الذي ذكرته هو اصطلاح اهل الحديث والكتاب واما اشتقاق
هذا اللفظ من حيث اللغة فيحتمل انه من الحاق الا لاساقط لا يمكن
ان يلحق بنفسه بل لابد له من يلحق ويحتمل احتمالا لضعيف انه من الحاق لانه

اذا الحق فقد لحق **قوله** قال الجوهرى هو ابتداء كلام اخر يتعلق بمعناه
لامدخل له في الاشتقاق ويجوز ان يكون ما سد الاحتمال انه من الحاق
ويكون يلحق بقوله نى يلحق بسبب المفعول وقول المحكم يدل على الاتزان
قوله ويحتمل انه من الزيادة عطفت على قال الجوهرى اي قال الجوهرى
معناه كذا ويحتمل عندى غير ما قال الجوهرى وان معناه الزيادة يقول
صاحب المحكم كذا ولا يتوهم انه معطوف على يحتمل انه من الحاق فيتبع
في الخط **قوله** قال ابن عيينه يعني كشف المحكم لم يتحقق هل
هو ابن عيينه المحدث او غير **قوله** في الشعر وبرزته قال
في الصحاح والبنى بالسر الهية وزاد في ديوان الادب والبنى للظلمة
والظاهر ان المراد بهذا اليق فيكون من عطفت الحاق على العام وفي القاموس
البنى التاب او فتاع البيت من التياب ونحوها فيكون من عطفت
العام على الخاص وهو اليق والله اعلم **قوله** من وسط السطر لوقال
من انشاء كان احسن **قوله** وربما التفتا فديقا لانه لا حاجة الى
هذا التقييد فان احدى وجوه الضرب ان يحبل اوله نصف دائرة وان
كذلك وهو شبيه بالخروج وقد يقال انه اراد التنبيه على الوجهين
او ان الالتفات بعد من صور الخروج فالالتفات فيه اشتدا وان
نصف الدائرة يكون محيطه بالكلمة من اعلاها واسفلها بخلاف
الخروج فانه يشبه بالانقطاع في الضرب الذي اشار اليه
المصنف **قوله** ضرب على ما بينها يدفع هذا الظن كتابه السقط ولا يتبادر
يحتمل ان ينظر ان ما على الحاشية يدل ما في الاصل لان ذلك الظن تدفعه كتابه
من الجائزين والله اعلم **قوله** من اعلى اي يتدى اول سطر من الساقط

من طرف الورقة في الصفحة اليمنى وهو بعد حاشيتها عن الاسطر التي في
 الاصل ويصنف كلمات السطر لتنتهي في اخر الورقة من جهة الحاشية
 الممتدة مع طول اول سطر في الصفحة ثم يكتب السطر الثاني ان كان تحت
 الاول وهكذا حتى يكون ظاهرا اخر سطر من الساقط على اويل سطر تلك
 الصفحة وله ان يجعل السطر الثاني بعد من الحاشية الممتدة مع اول سطر
 ان كانت خالية وهكذا حتى ينتهي ويوفر ما تحت بقية السطر الاعلى من الحاشية
 لسطر اخر **قوله** الى جهة باطن الورقة اي يكون اخر سطر فيها اقربها
 الى اويل الاسطر التي في اصلها **قوله** يخرج اي غير متصل بالساقط
 او يخرج مما اتصل هذا ان كانت الحاشية الممتدة مع اول سطر في الصفحة
 منسولة وان كانت خالية كتب فيها وهو حسن جدا **قوله** فحسن ان كان
 ذلك قد حسن **قوله** الى جهة التخرج صوابه الى جهة التخرج له واما التخرج
 فهو ضالكا كتب التخرج وهي الخط المير الى الساقط وعبارة ابن الصلاح
 لم يعطه بين السطرين عطفه يسير الى جهة الحاشية التي كتب فيها
 الحق وسبدا في الحاشية بكتب الحق مقابلة للخط المنعطف وهي عبارة حسنة
قوله حرف واحد اي كلمة واحدة **قوله** مما يتصل به الدفتر اي الكتاب
 قال في القاموس الدفتر وقد نكسر الدال جماعه الصحف المصنومة
قوله قرب كله الخ قال شيخنا وكذلك القول في صحيح ربما انتظروا الكلام
 بعدها بما فيظن انها من الكتاب والاحسن الرمز بشي لا يقرأ قلت
 كان يكتب صا د مع مطوبا ولا جعل الحاشية تعرضه على هذه الصورة
قوله كالتصنيف هذا غير مرضي لاشكاله بالتصنيف الذي للتميز كما في
 في الذي بعده **قوله** وادل قال ابن الصلاح عقبه وفي نفس هذا التخرج

ما يمنع

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم ائمة الهدى في كل زمان ومكان
 والحمد لله رب العالمين

ما يمنع الا لبا س ثم هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الاصل في ان خط
 ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط وخط هذا التخرج
 يقع على نفس الكلمة التي من اجلها خرج التخرج في الحاشية **قوله** التصحيح
 الخ قال ابن الصلاح من شأن الحدائق المتفصل العناية بالتصحيح والتفصيل
 انتهى ولعلمه خصوص هذه الصورة بالكتابة على المضرب لانه ربما يتجه
 المعنى فيلحق بها جافتمير علامة التصحيح هكذا هو **قوله** الا قليلا من القسم
 ابراهيم بن محمد بن زكريا القرشي الزمري من اهل قرطبة قال ان خلكان كان من اهل النحو واللغة
قوله من اهل المغرب قال شيخنا يمكن الجمع وهو ان قيل ذلك من اهل الادب
 من اهل المغرب **قوله** هذا بعيد ليس بعيد لانه قد تقدم عند تشبيه
 الكتاب به مع عدم القابلة بدخول الخلاص مع عدم الاستحسان المقصود من
 التشبيه انما هو المعنى الذي شبه من اجله لا اليك به التشبيه به في
 جميع عوارضه وومح ذلك بتشبيهه الوحي بصلصلة الجرس واسداع
قوله جعلت للغير مسلم لكن جعل له لا يمنع دلالتها على الخلل الذي فيها
 وهو المراد من الاستفهام هنا انها متساوية في ان كلامها جعل على خلل
 في المضرب **قوله** ولم يتجه وجهها قال شيخنا في النكت في مضرب
 الباب اشبه كما تقدم نقل المصنف له عن ابي القسم بن الاقليلي
قوله بعض المتحاشين لعله يشير الى ما ذكره القاضي عياض من ان شيخه
 هشام ابن احمد الوقيشي كان من اكابر العلماء واهل اللغة فكان اذا مترج
 عن لم يتجه له وجهه اصحها بما ينظنه وجهها اعتمادا على وثوقه بعلمه في العربية
 واللغة وغيرها ثم يظهر ان الصواب ما كان في الكتاب ويقتضيه وجهه
 وان ما عثر عليه خطا وقد اشار ابن الصلاح الى ذلك في اصل الخط

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم ائمة الهدى في كل زمان ومكان
 والحمد لله رب العالمين

وتارة من عصا يعصو وينوا منه اسما وهم من الثاني وكتابتها بغير يا قلت
اما عصي يعصى فمن العصيان الذي هو خلاف الطاعة واما عصا يعصون
معان شتى قال في القاموس قاطعة عصي بالعصي كرضي اجرها وبسيف
احدها او ضرب به ضربا بها كعصا كدعا وعصوت بالسيف
وعصيت بالعصي او عكسها وكلامها في كليها وعصاني ففصوت ضاربي
بها فقلت وعصوت الجرح شدوته والقوم جمعهم على خير او شر
ولا يظهر عندي فرق في الكتاب فان الواوي واوه منتظره قلبها كس
فيح ان قلب يا واذا صارت يا جاز فيها حاجز في الذي من العصيان
من الحذف الا ان قال ان التي اصلها الواوي بالحدوث لعدم اصلها
قوله حتى لا ينشر البشر القشر وهو اخذ وجه البشر وهو حقيقة
الكسطة وما فتروه بالحك الاحياء الرفق بالورق كما مضى **قوله** لكن يكون
الخط مختلط هذا الاستدراك غير جيد لانه يفهم انه زائد على ما قال
الراهر مزي وليس كذلك كما مضى وياتي وعبار ابن الصلاح تنهم ان كلام
القاضي موافق لكلام الراهر مزي فانه بعد ان حكى عبارة الراهر مزي
قال وروى عن القاضي عياض ما معناه ان اختيارات الضابطين
اختلفت في الضرب فأكثروا على مد الخط على المضروب عليه فخلطوا
بالكلمات المضروب عليها ويسمى ذلك الشق ايضا ومنهم من لا يخلطه
فلم يسته على وجه الاستدراك فان كانت عبارة القاضي في الالماع
خالية عنه فهو وجه اخر في مواضع الشيخ وان كانت مستدركة فلهذا
يكا دان يكون معرطا بانه يرى انه لا اختلاف بين قوله وقول ابن خلد
قوله وهو الذي يسمى الضرب والشق قال المصنف في نكتة على ابن الصلاح

وتدعى بيان انه يكون في الخال جود من الكلام

الشق

الشق يفتح الشين المعجم وتشد يد القاف وهذا الاصطلاح لا يعرفه
اهل الشرق ولم يذكر الخطيب في الجامع ولا الكفاية وهو اصطلاح لاهل
الغرب وذكره القاضي عياض في الالماع ومنه اخذ المصنف وكانه مأخوذ
من الشق وهو الصداق او من شق العصي وهو التفریق فكانه فرق بين الكلمة
الزايدة وبين ما قبلها وبعد لقائه الصحيح الثابت بالضرب عليها والله اعلم
انتهى قلت او يكون لانه فصل كل حرف وقع عليه الضرب فشقه
بائين وانما لم يخرج المصنف على هذا لانه فهم من قول ابن خلد يخط من
فوقه ان الضرب يكون على راس الحروف لا على وسطها بدليل قوله
في القول الثاني ان لا يخلط الضرب باوائل الكلمات وظاهر كلامه انما
هو الثاني واللام يملن لقوله ويقرا من تحت كبر فائدة قال المصنف
ويوجد في بعض نسخ علوم الحديث الشق بزايه نون مفتوحة في اوله
وسكون الشين قال لم يكن تصحيف وتغييرا من المتأخر فكانه مأخوذ
من شق الضبي في حالته اذا علق فيها فكانه ارتباط الحركات والكلمات
لجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف والله اعلم **قوله** يعطف طرفي
الخط اي حتى يكون كاللياء المقنونة **قوله** ومن هذا يصلح فيها صحيح كذا فعل
اليونيني في نسخة من البخاري فانه يكتب على اول بعض الحروف وعلى اخرها
لا يكتب عليها فبما بين ذلك هو الرواء فيفهم ان هذا الكلام ساقط في رواية
صاحب الرمز ثابت في رواية من سواه **قوله** قال وقد كتفي
الح اي بان قد العلامة الى اخر ما اختصر صاحب العلامة برواية **قوله**
واخره منصوب اي اخر حروف كلمة كتف وهو الباء ولو قال وهو مصدر
منصوب على ترع الخافض كان احسن وكذا القول في قوله والقائمة

وقد تقدم غير بعيد ان مشاعر الطرف اذا قلح عن كرامه و لم يسر حثها فيه يكون معزيا في ان لم يتوجه بها ولا انقلها الى الطرف
كسوء منه و

هو به خدم انه ابو خالد
من محبوب كان اولي حو
الشيخ الاي ابو بكر بن محمد
صف د الية

وان بیو لک

الحكمة المرسومة

منصوبه على الالاصرن كتب الجرعطف ^{على} يضرب اي دابعا ده بفرب اجود
او يكتب لا والى لان النصب ينزع الخافض مذنب كوفي **قوله** والقول
الرابع عبارة الفافى عياض عنه ومنهم من يستفتح هذا الى الضرب بتسميه
وبراه تسويدا وتطليسا بل حقوق على اول الكلام الضرر عليه نصف
دايم وكذلك فى احره **قوله** وبسميه صفرافينغى كتابه الفقير
فوق اول الزايد واحره ككتابه لا والى فان كتابته الباسا باراه
الفصل بين روس المسائل وبقوى الالباسر يجعله بين الكلمات مع اختلافه
بعض الاحرف غالبا بخلاف نصف الدايه فان الخط لا يقصر غالبا اذ قاله
بين الحروف ثم يقوس فوقها **قوله** اندر بما الكفى هو بيان للصغير البارز
في قوله حكاه **قوله** وقد اطلق ابن خلد هذا تكريرا كان يعنى عنه ان يقول
ولم يراع ابن خلد ايضا المضاف وخوفه وقال الفاضل بالواو فالجواب
غير جيد **قوله** ويضرب بعد معطوف على ان لا يفضل عن كى بلزاعى فيبقى
ان لا يفضل من المتلايميز في الخط ولا ان يضرب بعد لا تنقل عن الكلمة
الاولى على الكلمة الثانيه وهى المتكرره بل يضرب على الاولى اسوا
كانت اول السطر او اخر **قوله** في قوله العمل في اختلاف الروايات
اولا طرف الى اول كتابه للكتاب او اول مقابله له على الاصل
المعتمد ولا يجعله ملفف من روايتين فكثر فان ذلك يكون ملتبسا **قوله** يكتب
راوى الجيسر العناية بغير الروايع التى نغى عليها كتابه واحسانه للمعنايه
يكون كتب ما خالف روايه الاصل على الماحش مع كيف داوى ذلك عليه
حال كونه سمي في الكتابه باسمه صريحا او مضافا بفعل هذا او بكتنيز في الاصل محرم
مع كتابه اسم راوينا فوقها صريحا او رمز هذا ان كانت الروايع التى بنا عليها
اعطفت على محمل راوى على صفة المصدر المعلوم من تسمى تشبيهه صريحه او رمزا
اي دات رمز الى الراوى بكتابه حرفه من استه او كثره

الكتاب

ان كانتم في المشكوكه وكذا اقل الله فيه المصله فيكون في المشكوكه غير المشكوكه

و اینها را در هر یک از اینها

الكتاب ناقصه واما ان كانت هي الزايده فانه جعل على اول الزايده داره وعلى
اخرها داره ويكتب فيها بين الدارين اسم الراوي الذي ينسب الامل على روايته
والداره هي المراد حقوق وهو فعل ما من معنى خلق اي جعل طمعه من قوام حقوق
عليه حقوقا عوَج عليه الكلام ومن خلق به اواطق اي احاط قوله ويقع
الاختلاف المراد حصول الوقوع لا يقيد استقباله ولا غير فان المصارع
قد يرايه ذلك كاذكه ابوحيان في تفسير سورة الحج عند قوله تعالى ويصدون
عن سبيل الله والمسجد الحرام قوله وان كان الاختلاف بالنقص اي
بان كانت الزايده في روايه الاصل اعلم على تلك الزايده التي في اصله اما ان
يكتب اول اسم راويها صريحا او رمزا على اولها ويده حتى يكون اخره على اولها
او بان حقوق على اولها واخرها ويكتب اسم الراوي بين الدارين او غير
ذلك وكان ينبغي ان يقول وان كانت نقصا اعلم اي ذات نقص كقول
زايده ولو قال وان كانت ناقصه لكان احسن من جهة الوضوح والاختصاص
وان كانت عبارته وافية بالمعنى لان الاختلاف بالنقص يشمل ما اذا كانت
روايه الاصل ناقصه وقد تقدم في قوله ان كانت زايده فتعين ما اذا
كانت زايده **قوله** وما نقص منها اي من الروايه التي تقابل كتابه علم
عن الروايه التي من كتابه عليها حقوق عليه اي خلق واطاط بخلقته ودائره
عليه اي شوقه **قوله** فقد حكاه اي كتابه الزايده بالحق كاي في الروايه
قال ابن الصلاح من المثارقه والقباسي قال من المثارقه **قوله**
وذكره هو بالكتب المخطوطة للشيء بالغتم ويكتب ايضا التذكر **قوله**
الاشارة بالبرز هو بالفتح قال في القاموس وفيه ويحركه الاشارة
والاعمال بالسفتين او العيشين او الحاجبين او النهم او اليد او اللسان

انتهى واصله الاضطراب من العمل من الراوز وهو البحر وهذه ناقدة من
 الى لا تكاد تسمى من نقلها وذلك لان الانسان اذا اشار الى الشيء بشئ
 لا يدل عليه دلالة واضحة او حجب المطلع على تلك الاشياء نقلا او حجب
 له اضطرابا في فهم المعنى والله اعلم **قوله** جرت عبارة ابن الصلاح غلب على كتيبه
 للحدوث الاقتصار على الرمز في حديثنا واخبرنا غير انه شاع ذلك وظهر حتى
 لا يكاد يلتبس **قوله** فقالوا انا فممن القول معنى العمل اي فليستوا واما
 القول الحقيقي الذي هو النطق فقد تقدم انهم لا يختصرون فيه شيئا من
 الحروف **قوله** قال ابن الصلاح وليس ذلك بحسن اي لانه ربما اوهى
 الراي ان الكلام انما سقط منها لفظنا فرياده الباء مضمرة قال بمفردات
 في خط بعض الفارجه اختصار الباء والراء كتابها هكذا **قوله** قلت زيادته
 اقامي بسله الرمز واما باقي المسئلة فذكره ابن الصلاح لكن بعد هذا بآوار
 في النوع الثالث عشر من التنزيحات **قوله** قيل له ربما اوهت ان الضمير
 لابن الصلاح فلو قال قد حدثوا قيل له وانطق بذا كان احسن **قلت**
 والذي يقتضيه الدوق والصناعة عدم ذكر قيل له لان قوله احبرك
 فلان من قوله قرئ على فلان احبرك فلان هو المترد وهو الثاني عن
 الفاعل فكانه قيل قرئ عليه هذا اللفظ فلو قال قيل له لكان اعمى
 قرئ على فلان ليس فيه زياده ولا حاجة الى الايمان اما قوله قرئ على
 فلان سا فلان فذكر قال فيه متجه فانه لا يقرأ عليه حدثنا فلان
 بدون شئ قبله لانه يصير الفعل مسندا الى ضمير الفاري فينقلب
 المعنى وانا نقول له قلتم حدثنا فلان او يقال له حدثكم فلان فنقول
 نعم فيصير بمنزلة ما لو قال حدثنا فلان **قوله** في الخط اي من غير لسان

الها برمز او حدثنا كالمه والاشارة اليها بالرمز **قوله** فهذا يدرك فيه
 كاشته كلام ابن الصلاح فيقال قرئ على فلان وحدثنا هذا مصرح به
 خطا هكذا في بعض ما روينا **قوله** وما ادرى ما وجه انكاره قال شيخنا
 بلى ان وجه انكاره المعروف وهو ان حدث بمنزلة قال ونا منزه لنا
 وهو اذا نطق يقال لا يكررها انا نقول قال لنا فلان حدثنا فلان فليكن
 حدثنا كذا بيقول حدثنا فلان حدثنا فلان وكان شيخنا ينصر هذا
 القول ويرجحه ويستدح فيه ان قال موضوعه لتخليها بالجلجلا ف
 حدث فلان لما نزل له شئها الحكماء بالجملة فتأمل ذلك ورايت
 بخط بعض اصحابنا ان الشهاب ابن المصل عبد اللطيف بن عبد العزيز
 ابن يوسف بن ابي الصنع عزيز بن يعقوب بن يعقور وخط بعضهم عزيز
 ابن دؤاله الحمداني الحرابي اخو شيخ شيخنا يعني البرهان الحلبي وشيخه
 هو ابو العباس احمد بن المصل ثم قال عز عبد اللطيف امام نحوي مشهور
 كان في الحق علامه وكان شرد دينا مصر وحب في قماره الكتب فوالق
 في اربع واربعين مسعا به وقال الصلاح الصفدي كان فيه جود يسير
 وما اعتقد ذلك من لانه ولكنه كان شديد التثبت في النقل انتهى
 وقول الشيخ والامام وخلاف الاصل غايته ان يكون محال الذكر
 واما ان يكون موجبا للاستراط الذي انكره ابن المرحل فلا **قوله** في قوله
 وكتبوا قاطي حسب اي فلا يقال ها ولا حول ولا قوة الا غير ذلك
 وهي بنت القاف واسكان الظالمه **ق** الصفا في مجمع البحرين
 اي بالتشديد معناها الزمان في فاكنت بمعنى حسب وهو الاكفا
 في مفتوحه ساكنه الطائفة رايته مرة واحدة فقط فاذا اضئت

قلت فكل هذا الشئ اى حرك وقطى وقط وانا دخل النور لمسيل السكون
الذي بنى الاسم عليه وهذه النور لا تدخل الاسماء وانا تدخل الفعل الماضي ثم قال
وانما ادخلوها فى اسمها مخصوصه بحقوقى وقدرى ولدنى ولا يقاس عليها
فلو كانت النور من اصل الكلمة لكانت لواقطك ويقط قطا ط مثل قطام اى
حصى وقال فى القاموس واذا كانت بمعنى حسب فكيف انتهى ورايت
بخط الامام الطيبي انها بمعنى لا غير عن المطر زى **قوله** الرهاوى هو بفتح
الراء نسبة الى القبيلة قال فى القاموس الكلام على الرهاوى وكما هي من
مدح منهم فذكر جماعة ثم قال الرهاوى يوزن انتهى وكذا ذكر فتح رايه الحافظ
عبد الغنى بن سعيد المصرى كان نقله عنه بعض اصحابنا وصححه الصحاح فانه
قال ورها بالضم حى من مدح والنسبة اليهم رهاوى واما القاموس
فلم يذكر الضم الا فى البلد فانه قال وكهدى بكسر وفتح جماعة منه ثم قال
الرهاوى **قوله** اذا وصل اليها الحديث ته حكايه ابن الصلاح
عن هذا الغزالي وذكر لي انه سمع بعض البغداديين يذكر ايضا انها طاهله
وان منهم من يقول اذا انتهى اليها فى القراءه ها ويمر **قوله** التسميع هو من
سمعه تسميعا اذا نسبته الى السماع مثل فسقه اذا نسبته الى الفسق
والغنى ان الضابط يكتب اسم السامعين مثبتا لهم السماع وناسبا
له اليهم **قوله** او جنبها اى لا يجب البسملة من جنبها او يسارها **قوله**
الطره هو بضم الطاء المهملة ثم راء مهملة مستندة هي حاشية الكتاب
قال فى القاموس وبالضم جانب الثوب الذى لا هذب له وشفير
النهر والوادي وطرف كل شئ وحرفه **قوله** انحر الجزء اى عقب الكتاب
وان لم يكتب ذلك عقب الكتاب به كتب فى ظاهر الورقة التى فى اخر

او التى اوله **قوله** بخط عرف يدل اى بخط من شوقه الناس بخط منه
معروف لهم انه خطه لانه ربما يكون موثوق به فى نفسه ولا يكون خطه
معروف بان لا يكتب اسمه بينا ان الخط له فلا يعرف انه هو الكاتب
قوله فينبغى ان يكتب فوق سطر التسمية اى التى فى اول الكتاب
كما يوجد فى بعض الكتب القديمة قال شيخنا يكتب اسمهم بحرفه
عند الشروع فى القراءة فوافرغ القراءه كتب قبل اسمهم مع هذا الجزاء
بعد اسمهم على فلان بن فلان الفلان بقراءه فلان بن فلان يرخ كذا وكان
كدا وان شالم ذكر السمع ويكون كتابته له فى اول الجزاء بعد البسملة
كما ينفى تعريف ان السماع عليه وان شأنا كتب اسم الشيخ قبل اسمها
الشامعين بعد الفراغ من القراءه **قوله** معه لا يقال انه يفهم انه اذا
انفرد بالسماع فلم يسمع معه احد لا يكتب سماعه بل يكتبه وان لم يشاركه
احد فعل ذلك الحافظ ابو طاهر السلفى **قوله** فكلها اى الكتاب به
قبل البسملة والكتاب به فى الحاشية سواء كانت اليمنى او اليسرى وكذا
نقل الامام عن السلفى وربما كتب فيها موكا لوقية للجزء وهو المراد بقوله
ظاهر **قوله** فى الذى لم يه المراد الذى لم يه المراد الذى لم يه المراد الذى لم يه
وان كانت العبار بصيده من ذلك ويدل على ان المراد ذلك **قوله**
كما حكيت فى اول الجزاء اى يغفل عن اخره ان شأنا او فى اوله **قوله** يكتبته
عبار ابن الصلاح كتبه التسميع حيث ذكره يعنى الخطيب احوط
واخرى ان لا تحفى عما من محتاج اليه ولا يأس بكتبه الى اخره **قوله**
اى التسميع اى كتابه اسم السامعين منسوب اليها سماع ما لكل منها
كما تقدم ان المراد بالتسميع نسبة السامعين الى السماع **قوله** الحذر

قال ابن الصلاح قبله ثم ان كان التسميع التخرى والاحتياط وبازالصح
والسوء والمسوء منه بلفظ غير محتمل ومجانبة التماهل فمن ثبت اسمه
والحد من اسقاط الى اخره **قوله** الثقات قال ابن الصلاح عقبه وقد حدثني
برو الشيخ ابو المظفر بن الحافظ الى سعد المروزي عن ابيه عن حدثه من
الاصحاب بنه ان عبد الرحمن بن ابي عبد الله ابن منته قرا ببغداد جزاء
على ابي احمد الفريفي وساله خطه لكون حجه له فقال له ابو احمد يا بني عليك
بالصدق فانك اذا عرفت به لانه بك احد وتصدق فيما تقول وتقول
واذا كان غير ذلك فلو قيل لك ما هذا خطا الى احد الفريفي ما ذا تقول لم
قوله وليعبر اللام فيه للاسراء المذى والمسمى به باسكان اليين من اسمي
بمعنى سمى قال في الصحاح سميت فلانا زيدا وسميته بزيد بمعنى واسميه
شله والباء فيه ظرف فيه اي سدد به ان يعبر كتابه به من كتب اسمه فيه
قوله وان يكن شرط جزاءه فقد راي والمعنى هذا ان كان سماعه مكتوبا
بخط غير المالك وان يكن بخطه الى اخره **قوله** فز صهاى العار به **قوله**
سبيلوا بكسر السين وسكون اليا اصله سبيلوا بضم ثم فزوزن
قبلوا ثم خفت حروف الهم فبقيت اليا مكسورة فتقلت حركاتها
لثقلها عليها الى السين هذا على مذهب سيبويه وامام من كتبها بالواو
فحذف الهم فتصير على الواو فينقل ما يفعل في قول **قوله** على الرضى
به اي يضبط سماعه وان لم يتقدم له ذكر ليعود عليه الضمير واذا رضى
بضبط سماعه عنده فكانه قد جعل له شأن واذا جعل له شأن وجب عليه
اذا ذهبا في وقت الحاجة **قوله** دل وعمل فيها التطلع وهو حذف
ساكن الوتد من مستعملين واسكان متحرله وهو جازم في مستطوره

الرجز لكنه مع الحين ثقیل فلو قال يدك وقال في اخر قسمه له حل السلم
من ذلك فكان اخف **قوله** مالم يبين رايته في غير نسخة منها واحد
عليها خط المصنف بالمقابل له معبوظه بضم حرف المضارعه مبيد
للفعل من ابا ن ليسلم من التوجيه وهو اختلا فحركة ما قبل الروي
المعبد **قوله** استحبا با عيار ابن الصلاح ثم ان من ثبت سماعه
في كتابه فقيح به كتمان اياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب
قوله لا يجي هذا الباب حكم احسن من هذا قال شيخنا لا يقتضي
هذا ترجيحا لا مكان ان يكون راي يتساوى القول بالوجوب
والقول بعدمه عنده ولم يترجح احدهما فانه لم يفت بقبوله احسن
الا الزايد في المحسن وربما ارشدت علته الى ذلك لان رضاه في اول
الامر لا يوجب الدوام ولا يكون سببا في احباب بذل ماله قلت
وقد تقدم في اول من صنف في الصحيح ان مثل هذا صار في العرف
اللفظي منها للتفضيل **قوله** التهاك اي اعارته له لينقله من كتابك
قوله اعفيناك منه اي من الالزام بان تغير كتابك لينقل منه سماعه
لا يقال يلزمه وان كان بخط غيره لان تكتنه من وضعه في كتابه دال
على رضاه فهو المسلط حينئذ لكانه على كتابه فيضير كالموكان بخطه
سوالا به يقال قد يكتب في كتابه بعبرادنه فيحتاج الى بيان الاذن
والرضى **قوله** وقال غيره اي غير الزبيري ليس بشي اي ان كتابه
بيده اسم غيره في كتابه لا يوجب عليه اعارته له لان اعارته توجب اسقاط
روايه المير من كتابه بعد اخراجه من يده عنده من يسهل في ذلك لا سيما
ان كان ضريرا وان كان الصواب خلاف هذا المذهب **قوله** بما حوته

$$\frac{103}{100} = \frac{103}{100} = 1.03$$